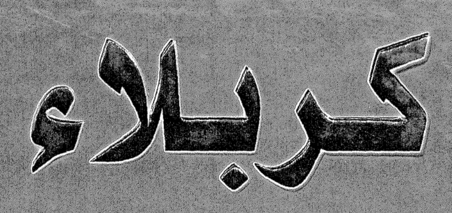


كربلاء في الأرشيف العثماني

دراسة وثائقية (١٨٤٠-١٨٧٦م)

تأليف

ديلك قايا

إشراف وتقديم

أ. د. زكريا قورشون



كربلاء
في الأرشيف العثماني
دراسة وثائقية
(١٨٤٠-١٨٧٦م)

كربلاء
في الأرشيف العثماني
دراسة وثائقية
(١٨٤٠- ١٨٧٦م)

تأليف:
ديلك قايا

ترجمه عن التركية

أ. حازم سعيد منتصر
مدرس مساعد بقسم اللّغة التركية
كلية اللّغات والترجمة جامعة الأزهر

أ. مصطفى زهران
كلية اللّغات والترجمة جامعة الأزهر

إشراف وتقديم
أ.د. زكريا قورشون

الدار العربية للموسوعات

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

٢٠٠٨م - ١٤٢٨هـ



الدار العربية للموسوعات

الحازمية - مفرق جسر الباشا - سنتر عكاوي - ط1 - بيروت - لبنان
ص.ب: 511 الحازمية - هاتف: 952594 5 00961 - فاكس: 459982 5 00961
هاتف نقال: 388363 3 00961 - 525066 3 00961 - بيروت - لبنان
الموقع الإلكتروني: www.arabenchouse.com البريد الإلكتروني: info@arabenchouse.com

مؤسسها ومديرها العام: خالد العاني

قائمة الاختصارات

Çeviren	المترجم
A.AMD	وثاق قلم آمدى
A.DVN	قلم ديوان الصدارة
A.DVN.DVE	قسم الدول الأجنبية
A.DVN.NMH	همايون نامة همايون ديوان الصدارة
A.g.e.	المرجع السابق
A.g.m.	المقالة السابقة
A.MKT	قلم مكتوبى الصدارة
A.MKT.MHM	قلم المهمة بالديوان الهمايوني
A.MKT.MVL	مكاتبات مجلس الولاء
A.MKT.NZD	مكاتبات النظارات والدوائر
A.MKT.UM	مكاتبات عموم الولايات
A.TŞF	وثائق قلم التشريفات
B	رجب
BEO	غرفة أوراق الباب العالي
BOA	الأرشيف العثماني برئاسة الوزراء
C	جمادى الأخر
c.	الجزء
CA	جمادى الأول
DH.EUM	نظارة الداخلية - وثائق مديرية الأمن العام
DİA.	موسوعة وقف الديانة الإسلامي
EV	دفاتر الأوقاف بعد النظارة
EV.HMH	نظارة الأوقاف - محاسبة الحرمين
HH	خط همايوني
HR.MKT	نظارة الخارجية قلم المكتوبي
HR.SYS	نظارة الخارجية قسم الأوراق السياسية
İ.Dh	إرادة داخلية
İ.Hr	إرادة خارجية
İ.MM	إرادة مجلس مخصوص

İ.MSM	إرادة مسائل مهمة
İ.MŞ	إرادة مجلس الشورى
İ.MV	إرادة مجلس الولاء
İ.ŞD	إرادة شورى الدولة
İA.	الموسوعة الإسلامية
L	شوال
M	محرم
MD	دفاتر المهمة
MES	بحوث الشرق الأوسط
ML.MSF	دفاتر مصروفات المالية
MV	مضابط مجلس الوكلاء
N	رمضان
Nr.	رقم
R	ربيع الأخر
RA	ربيع الأول
S	صفر
s.	صفحة
Ş.	شعبان
ŞD-Bağdad	تصنيف شورى الدولة (بغداد)
TCTA	موسوعة من التنظيمات إلى جمهورية تركيا
VGG	صادر ووارد الولايات
Y.EE	أوراق يلدز الأساسية
Y.MTV	أوراق المعروضات المتنوعة
Y.PRK.AZJ	عرضحال وجورنال
Y.PRK.HR	معروضات نظارة الخارجية
Y.PRK.KOM	معروضات اللجان
Y.PRK.MYD	الياوران والمعية السنية
Y.PRK.PT	معروضات البريد والتلغراف
Z	ذو الحجة
ZA	ذو القعدة

شكر خاص

إن من لا يشكر الناس لا يشكر الله تعالى. فللقائمين على أعمال الخير والبرّ للوجيه المرحوم الشيخ إبراهيم بن محمد أبو مره جُلّ الشّكر والتقدير وعظيم الامتنان على دعمهم المادي والمعنوي السخي لإخراج هذا العمل المتواضع إلى حيز الوجود.

والله أسأل أن يتغمد الفقيد فسيح جناته وأن يوفق القائمين على أعماله لكل ما فيه خير وصلاح.

المؤلف

تقديم

ظهرت الكثير من الدول والأسر الحاكمة في الجغرافيا الإسلامية منذ شروق الإسلام، وقد تفاوتت أعمار هذه الدول فمنها ما عمّر ومنها ما لم يعمّر كثيراً، فالدولة أو الإمبراطورية التي ابتعدت عن صراعات المذاهب والأعراف وتمكنت من تحقيق المنافع الدنيوية والاتحاد بين المسلمين قد عمّرت طويلاً، ولا جرم أن الدولة العثمانية كانت واحدة من الدول التي تمكنت من تحقيق أكبر اتحاد سياسي بين المسلمين.

بعد حملة السلطان سليم الأول على الشام ومصر بدأت البلاد الإسلامية تدخل تحت الحكم العثماني واحدة تلو الأخرى، وعلى الرغم من أن أغلب سكان هذه البلاد التي دخلت تحت الحكم العثماني في هذه المنطقة كانت سنّيّة المذهب لكن الوجود الشيعي في أغلبها يعد حقيقة تاريخية لا جدال فيها، وقد استوعبت الدولة العثمانية هذا الأمر وبذلت جهوداً خاصة لمنع الخلاف بين السنة والشيعة الموجودين تحت رايتها، ولمنع أي حدث قد يؤدي للتدخل الأجنبي في شؤونها.

ظهر تنافس على العالم الإسلامي بين دولتين من أصل تركي بعد تأسيس الدولة الصفوية التركية الأصل في إيران، وبالرغم من أن هذا التنافس سياسي الأصل إلا أنه نُقل إلى المجال الديني من قبل الدولة

العثمانية في بعض الأحيان ومن الدولة الصفوية أحياناً أخرى، إن هذا التنافس كان سبباً في زيادة أو قلة النفوذ السياسي لكل من الطرفين بين الحين والآخر، ولكن هذا التنافس لم يؤثر بطريقة مباشرة سواء على السنة أم على الشيعة في أي وقت من الأوقات.

كان السلطان سليم الأول يرى أن الوجود الصفوي يشكل خطراً على العالم الإسلامي، ولكن ابنه السلطان سليمان القانوني كان يرى عكس ذلك في السنوات الأولى من سلطنته، فعندما اعتلى السلطان سليمان القانوني عرش السلطنة أرسل خطاباً إلى الشاه إسماعيل الصفوي ليعرب له عن نواياه الحسنة ويدعوه للاتحاد معه ضد الكفار، وعلى الرغم من أن هذه الدعوة لم تلق اهتماماً إلا أن السلطان سليمان القانوني انشغل بإعداد الحملات على الغرب وسعى للتعايش الجيّد مع الصفويين، ولكن بعدما حدث نزاع شفوي بين الشاه طهماسب الذي تولى حكم الصفويين بعد وفاة أبيه الشاه إسماعيل والقانوني توترت العلاقات بين الدولتين العثمانية والإيرانية وانتهى هذا التوتر بقيام السلطان سليمان القانوني بحملة العراقين.

إن دخول منطقة الحجاز تحت الحكم العثماني بعد عام ١٥١٧م أثار مشاعر التنافس عند الإيرانيين، وبدأ الصفويون يعطون أهمية أكبر لبغداد والمناطق التي تحتوي على العتبات التي كانت تحت إدارتهم منذ سنة ١٥٠٨م، إن الأمير ذو الفقار خان السني المذهب الذي كان يدير بغداد باسم الصفويين شعر بالضغط عليه من إيران من جانب ومن العالم السنّي من جانب آخر، ففعل كما فعل أمراء مكة من قبل وأرسل مفاتيح قلعته إلى استانبول سنة ١٥٢٩م مطالباً بالدخول تحت الحكم العثماني، إن الشاه طهماسب الذي غضب من هذا الأمر حاصر بغداد وقبض على ذو الفقار وأعدمه وعين والياً آخر على بغداد، وهكذا فإن هذا العمل قد دفع بالعلاقات العثمانية الصفوية إلى حرب لا مناص منها، وهذا لأن

الهجوم على بغداد وإعدام الأمير ذو الفقار اعتبره العثمانيون اعتداءً على الملك العثماني، وقرر السلطان سليمان القانوني القيام بحملة على بغداد.

إن الحركة العسكرية التي بدأت في أواخر سنة ١٥٣٣م قد استمرت سنة كاملة، وتمكن السلطان سليمان القانوني من تأسيس معسكره بجوار بغداد دون أدنى مقاومة في ٢٩ نوفمبر ١٥٣٤م، وذهب قائد الجيش الصدر الأعظم إبراهيم باشا بعدد من الجند إلى قلعة بغداد ورفع الراية العثمانية على قلعتها، ولم يأخذ الصدر الأعظم كل الجنود حتى لا تُسلب دار السلام، وهكذا جُهزت بغداد دار السلام لاستقبال السلطان سليمان القانوني، فدخلها القانوني في ١ ديسمبر ١٥٣٤م دون أن تُدمى أنف واحد من أهلها.

قرر السلطان العثماني قضاء الشتاء في بغداد فمكث بها أربعة أشهر، وفي تلك الفترة جاءه العديد من الأمراء والأشراف والأعيان ورؤساء العشائر طالبين الدخول تحت راية الدولة العثمانية، وشيد ضريحاً لمقبرة الإمام الأعظم التي خربت بسبب الهجمات المختلفة، وأسس حيّ الأعظمية، وتم البدء في بناء ضريح لقبر الشيخ عبد القادر الجيلاني (الكيلاني) وعمارة خيرية بجواره.

اهتمّ السلطان سليمان القانوني بزيارة العتبات الموجودة في الكاظمية وضريح الإمام علي في النجف وضريح الإمام الحسين في كربلاء وأمر بعمل العديد من الترميمات في هذه الأماكن، بخلاف هذا فقد أمر بتحرير وتسجيل الأوقاف الخاصة بهذه الأماكن، وتحسين إداراتها وجعلها على أحسن وجه، وفى تلك الفترة خلع الخلع على شيخ كربلاء السيد حسين الذي كان من سادات مشهد الإمام علي والسيد حسن وبكر أمير تكريت ومحمد بن سياله أمير دليم، وهكذا أسعد السلطان سليمان القانوني كل من السنّة والشيعة.

وفي تحريرات الأوقاف التي تمت بأمر السلطان سليمان القانوني تم تثبيت الأوقاف التي أوقفت في بغداد وما جاورها من أجل العتبات في العصور الإسلامية الأولى وفي عصر الشاه إسماعيل مما عمل على إحياء هذه الأوقاف، وقد تمّ تسجيل ما يزيد على مائة وقف في هذا التحرير الأول وهذا نراه بوضوح في الوثائق العثمانية، كما تم تسجيل واردات الأوقاف وبالتالي سجلت أبنية الأوقاف والمفروشات والكتب والأشياء الأخرى الموجودة في الأضرحة، وسجلت أيضاً واردات القرى والمزارع والمحالّ الموقوفة وأعفى الأسياد المجاورين للأوقاف والمجاورين والفقراء من الضرائب وخصص لهم مخصصات لإعاشتهم، ولقد خصصت الدولة العثمانية العديد من الواردات لهذه الأوقاف سواء كانت سنية أم شيعية، وعلى سبيل المثال فقد زيدت واردات وقف الإمام الأعظم إلى ٢٨٠٠٠٠ آقجة وواردات وقف عبد القادر الجيلاني إلى ٢٧٠٠٠٠ آقجة وواردت الأوقاف الموجودة في الكاظمية والجوادية إلى ٢٧٠٠٠٠ آقجة.

ولم تتأثر الأوقاف السنية في بغداد ولا الأوقاف الشيعية في العتبات إطلاقاً من مسار العلاقات العثمانية الإيرانية طوال التاريخ، ولهذا ظلت النجف وكربلاء هي المرجعية العلمية للعالم الشيعي، فمن النجف وكربلاء خرج المجتهدون الذين تقلدوا رئاسة الشيعة سواء في الأراضي العثمانية أم في إيران بل وحتى في الهند أيضاً، بخلاف هذا فإن الأمن الذي تحقق بهذا المفهوم قد جعل النجف وكربلاء مكاناً عامراً بالسكان، وصار لكل من هذه المراكز الدينية مركزاً تجاريًّا وزراعيًّا من ناحية أخرى.

لما حلّ الضعف والانحلال بالدولة العثمانية في النصف الأول من القرن التاسع عشر نالت بغداد وكربلاء مثلها ككل المناطق الأخرى نصيباً من هذا الضعف، وتأثرت من هذه التطورات، ولقد لجأت الدولة

العثمانية إلى سلسلة من التدابير لإيقاف هذا الضعف والانحلال. إن مقاومة رعايا الدولة لهذه التجديدات التي قامت بها الدولة لإصلاح الأحوال الداخلية من جانب والتداخلات الأجنبية من جانب آخر قد وضعت الدولة العثمانية في موقف صعب. إن القوى الخارجية التي سعت للاستفادة من ضعف الدولة العثمانية لم تكتف بالتدخل في شؤونها بل سعت للتأثير على العلاقات العثمانية الإيرانية التي اتسمت بالهدوء والسلام قروناً طويلة، وإن تأثير الدول الأجنبية على العلاقات العثمانية الإيرانية طوال القرن التاسع عشر أمر واضح وضوح الشمس.

والعمل الذي بين أيدينا يوضح حال كربلاء في تلك الفترة، وقد أوضحت طالبتي دِيلَك قايا في رسالتها الأحداث التي وقعت في كربلاء في القرن التاسع عشر والترميمات والإصلاحات الخاصة بالعتبات، وتأثير القوى الأجنبية وخاصة الإنجليز والروس على العلاقات العثمانية الإيرانية معتمدة بشدة على وثائق الأرشيف العثماني، إن هذا العمل الذي تمّ نتيجة جهد مضنٍ ليس كافياً لإيضاح هذا الموضوع، بل ربما كان بداية، وديلك قايا ببحثها هذا قد فتحت هذا الباب، وإنني على قناعة تامة بأن الأبحاث المعتمدة على الأرشيف العثماني والإيراني والأراشيف الأخرى التي سيتم عملها عن كربلاء والعتبات ستجعل كل من السنة والشيعة الذين يوجد بينهم - للأسف - صراع حامي الوطيس يأخذون درساً من التاريخ للقضاء على هذا النزاع، وستلعب هذه الأبحاث دوراً مهمًّا في توحيد الموحدين.

الأستاذ الدكتور زكريا قورشون
رئيس قسم التاريخ - كلية العلوم والآداب - جامعة مرمرة

مقدمة المؤلف

عندما نقول كربلاء فإن أول ما يرد على الخاطر هو استشهاد الإمام الحسين حفيد سيدنا محمد ﷺ وما تسبب فيه استشهاده من فرقة عظيمة بين المسلمين، إن هذا الحدث الجلل الذي يذكره المسلمون جميعاً بألم وحزن جعلهم ينظرون بحساسية بالغة إلى كربلاء، حيث صارت كربلاء موضوعاً مهمًّا في الأدب العرب والتركي والفارسي بالأعمال المنظومة والمنثورة. كما أضحت محلًّا للزيارة منذ استشهاد الإمام الحسين فيها، واكتسب هذا المكان نوعاً من القدسية عند المسلمين جميعاً على اختلاف مذاهبهم، وأدى هذا إلى تكوين ثقافة زيارة كربلاء، كما كانت كربلاء منزلاً للعديد من الرحالة العرب والأجانب.

احتلت كربلاء مكاناً مهمًّا في العلاقات العثمانية -الإيرانية وهذا بسبب وضعها الديني والسياسي والجغرافي، ولم تكن كربلاء بوضعها هذا مكاناً دينيًّا مهمًّا فقط بل أصبحت ساحة للنزاع السياسي بين الدولتين العثمانية والإيرانية، ولقد تناولنا هذا الموضوع للشعور بالحاجة إلى تناول تلك المنطقة التي كانت ساحة للنزاع الديني والسياسي في القرن التاسع عشر، ففي القرن التاسع عشر مرت كربلاء بمراحل متعددة تناولنا منها الفترة الممتدة من ١٨٤٣ م حتى ١٨٧٢م لأنه في تلك الفترة تم البدء في تطبيق التنظيمات في المنطقة واستمرت تلك الفترة حتى نهاية ولاية

مدحت باشا على بغداد هذا الوالي الذي قام بإصلاحات هامة في كربلاء.

هناك أمر آخر يحثنا على دراسة كربلاء بالإضافة الى الأسباب التي ذكرناها سالفا وهو إظهار مساعى الدولة العثمانية في تطبيق الإصلاحات وكيفية تطبيقها لسياسة المركزية، والأسئلة التي سعينا للجواب عليها في تلك الدراسة هي كيف طبقت الدولة العثمانية هذه السياسة الجديدة في المنطقة؟ وكيف نظر إليها أهالي كربلاء وإيران التي لم تكفّ لحظة عن الاهتمام بهذا المكان على وجه الخصوص، وإنجلترا التي سعت إلى ترك بصمة لها في المنطقة من بدايات القرن التاسع عشر، بل وروسيا أيضاً؟. كما يجب أن نبحث عن سؤال آخر وهو: ما الموقف الديني والسياسي الذي اتخذته الدولة العثمانية من الشيعة في كربلاء؟ وما الذي نتج عن ذلك سياسيًّا ودينيًّا؟، وهل كان هنا فرق بين نظرة الدولة العثمانية لشيعة كربلاء وشيعة إيران أم لا؟، وما هذا الفرق؟.

والعمل يتكون من مدخل وخمسة فصول وخاتمة، تناولنا في المدخل الفترة الممتدة من تأسيس كربلاء كمكان للاستيطان حتى دخولها تحت الحكم العثماني، وفي الفصل الأول تناولنا البنية الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية لكربلاء بوجه عام، وفي الفصل الثاني تناولنا أعمال الترميمات والإصلاحات الإدارية التي تمت في ضريح الإمام الحسين في كربلاء وضريح سيدنا عليّ في النجف، وفي الفصل الثالث تناولنا ثورة كربلاء ضد الحكم العثماني سنة ١٨٤٣م والاضطرابات الناتجة عن ذلك والتى استمرت بين الدولة العثمانية وإيران حتى ١٨٤٧م، وفي الفصل الرابع تناولنا العلاقات العثمانية الإيرانية فيما بين ١٨٤٣- ١٨٤٧م وأوضحنا كيفية استمرار العلاقات في تلك الفترة، وفي الفصل الأخير تناولنا البنية الإدارية لكربلاء وما اعتراها من إصلاحات في فترة التنظيمات.

لقد تمَّ تناول كربلاء بصورة مباشرة في بعض الأبحاث التي كتبت

عن بغداد وكربلاء، ولكن هذه النواحي الخاصة بكربلاء في القرن التاسع عشر لم يتناولها أحد- على حد علمنا - بالدقة والعمق المطلوبين، وأهم المصادر التي اعتمدنا عليها في هذا العمل هي وثائق الأرشيف العثماني والسالنامات والرحلات والبحوث العلمية والعديد من المصادر الأخرى.

وفى هذا العمل صادفنا الكثير من أسماء الأشخاص والعشائر في الوثائق وفي السالنامات وقد قارنّا بينها وحاولنا استخدام الاسم المشهور لهذه العشائر.

لقد ساعدني الكثير من الأشخاص في إعداد هذه الرسالة، وأحبّ أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى أستاذي العزيز الأستاذ الدكتور زكريا قورشون الذي حثني على التسجيل في هذا الموضوع وخصص وقته الثمين لمتابعة تلك الرسالة في كلّ مراحلها، كما أتقدم بالشكر لكلٍّ من الأستاذ الدكتور علي آق يلدز والأستاذ الدكتور أفق كولصوى والدكتور جولتكين يلديز والدكتور داود هوط على عطائهم المادي المعنوي وإمدادي بالمصادر وإرشادي لطريقة الحصول عليها وعلى تصحيح تلك الرسالة، وفي النهاية أهدي هذا العمل إلى والدي حسين قايا وإلى عائلتي، وأخيراً أتقدم بالشكر إلى من بذلوا جهداً لترجمة ونشر هذا العمل المتواضع بالعربية قبل أن تشرق شمسه في اللّغة التركية.

ديلك قايا

المدخل

دخول العراق تحت الحكم العثماني

١- كربلاء في التاريخ

وفدت القوات العربية المسلمة إلى المنطقة لمحاربة الدولة الساسانية في منطقتي البصرة وشط العرب، وانتصرت عليها في موقعة نهاوند عام ٦٤٢م، وقضت بذلك على الدولة الساسانية، وهذه القوات المسلمة هي أول من استخدم لفظ العراق في التاريخ، ثم عرفت المنطقة بعد ذلك باسم «عراق العرب»[١].

كانت المنطقة الجغرافية التي تشكل حاليًا أرض «العراق» تُعرف باسمين مختلفين حتى نهاية القرن الحادي عشر، فكان القسم الشمالي منها يُعرف بعراق العجم، أما القسم الجنوبي فكان يُعرف بعراق العرب، ويرى الكتّاب العرب والجغرافيون أن منطقة العراق أو (بلاد ما بين النهرين) تتكون من منطقتين؛ المنطقة الجنوبية وتعرف باسم العراق، والشمالية وتعرف باسم «الجزيرة»، وقد اتفق هؤلاء الكتّاب على الحدود الشرقية والغربية والجنوبية واختلفوا في تحديد الحدّ الشمالي، فيذكر

---

(١) Türkiye Diyanet Vakfı *İslam Ansiklopedisi* (DİA), c.19, s. 83-95; Sinan Marufoğlu, *Osmanlı Döneminde Kuzey Irak*, İstanbul 1998, s. 26-27 ; Suphi Saatçi, *Tarihi Gelişim İçinde Irakta Türk Varlığı*, İstanbul 1996, s. 18.

المسعودي (المتوفى سنة ٩٤٣م) أن العراق تشمل كل المنطقة المسماة (السواد)، أما المقدسي (المتوفى سنة ٩٩٧م) فيرى أن الحد الشمالي للعراق يمتد من الأنبار حتى السين، أما الخوارزمي (٨٣٥م) فقد أوضح في خريطته غير المعنونة، وبنيامين بن جوا (١١٦٠-١١٧٣م) في خريطته المسماة (Tabula Almamunina) أن منطقة العراق هي المنطقة الممتدة من شط العرب حتى بغداد شمالاً، أما الأستشري فقد أوضح في خريطته المسماة العراق أن العراق هي المنطقة الممتدة من مدينة تكريت في الشمال حتى مدينة عبادان على خليج البصرة، أما (Le Strange) لي سترانج فقد أوضح في مقاله المعنون بعنوان:

"Mezopotamia and Persian under Mongols in the Fourteenth Century A.D"

(إيران وبلاد الرافدين تحت إدارة المغول في القرن الرابع عشر) والذي نشره في اتحاد الجغرافيين والمؤرخين الأسيويين عام ١٩٠٣م أن لفظ العراقين أطلق في البداية على مدينتي البصرة والكوفة فقط، ولكن بعد ما منح الخليفة العباسي القائم بأمر الله الأمير طغرل بك أحد الأمراء السلاجقة لقب (سلطان العراقين) بدأ اللفظ يُستخدم للتعريف بأن بلاد الرافدين تنقسم إلى قسمين جنوبي وشمالي[١].

أطلق العرب مصطلح «الجزيرة» على المنطقة الواقعة بين النهرين، ومن المميزات الطبيعية لهذه المنطقة أنها يحدها من الشرق نهر دجلة ومن الغرب نهر الفرات وترتفع جبال طوروس في شمال المنطقة، كما تمتد إحدى سلاسل جبال طوروس أيضاً في الجنوب من أعلى نهر الفرات إلى الشرق[٢].

وفي عهد الإمبراطورية السلجوقية الكبرى أُطلق مصطلح «عراق

---

(١) Marufoğlu, *a.g.e*, s. 26.

(٢) J. B.Russoau, *Bağdatan Halepe Arabistan Seyahati*, (çev.): Mehmet Suad, İstanbul 1321, s. 16.

العجم» على المنطقة التي تمتد من يمين نهر دجلة حتى المناطق الجبلية الإيرانية، ولم يُستخدم لفظ العراق كمصطلح يعبر عن الجغرافية السياسية للمنطقة في عهود دولة سلاجقة الأناضول والمغول والقره قيونلي والآق قيونلي وأخيراً الدولة الصفوية التي جعلت العراق تابعة لإيران، أما المنطقة التي عُرفت باسم العراق في عهد الإمبراطورية العثمانية فكانت تحمل سمة جغرافية، حيث أطلق مصطلح «عراق العرب» على المنطقة الجغرافية التي مركزها بغداد و«عراق العجم» على المنطقة التي مركزها همدان[١].

أما كلمة كربلاء فقد وردت لها معان كثيرة: قيل إنها مشتقة من كلمة (قاربالاتو) الأكادية التي تعني القلنسوة الحادة والتي تحولت إلى كلمة (كارباله) الموجودة في اللغة الآرامية والعبرانية الوسطى، وقيل إن أصلها عربي مشتق من كلمة (كور بابل) التي تعني أنحاء بابل أو كلمة (كربله) التي تعني غوص القدم في الأرض الناعمة، وبرغم كثرة الآراء في هذا الشأن إلا أنه لم يُرجح أيٌّ منها على الآخر[٢].

تقع مدينة كربلاء على مسافة مائة كيلومتر جنوب غرب مدينة بغداد، وكانت بغداد واحدة من أكبر وأشهر مدن الإمبراطورية العثمانية في آسيا طوال قرون عدة، وتبعد عن الضفة اليمنى لنهر الفرات بمسافة خمسة وعشرين كيلومتراً، وتذكر القيود العثمانية أن سنجق كربلاء في القرن التاسع عشر كان يبلغ ثلاثين ساعة طولاً وثلاثاً وعشرين ساعة عرضاً، ويوجد في سنجق كربلاء قضاء ديلم في الشمال الغربي، والكاظمية في الشمال، والحلة في الشرق، وسنجق ديوانية في الجنوب الشرقي، كما يوجد في الناحية الجنوبية والجنوبية الغربية بادية الشام[٣].

---

(١) Saatçi, *a.g.e*, s. 19.

(٢) Mustafa Öz, "Kerbla" *Diyanet İslam Ansiklopedisi*, Ankara 2002, c. 25, s. 271.

(٣) *Salname-i Vilayet-i Bağdad 1299*, (Defa 3) s. 95.

لا توجد غابات أو جبال في سنجق كربلاء، ويمر منها عدة أفرع صغيرة من نهر الفرات، وبالرغم من أن تربة كربلاء غنية وخصبة للغاية؛ إلا أن أراضيها أصبحت مؤخراً عبارة عن مستنقعات بسبب انسداد الجداول المائية التي شُقت لريها من قبل في العهود المختلفة؛ مما أدى إلى عدم التمكن من ريها كما ينبغي، وفساد طقسها بسبب وجود تلك المستنقعات بها[١].

وهناك عنصران يجعلان كربلاء في غاية الأهمية : **الأول**: وضعها الجغرافي، فقد قامت كربلاء بنفس الدور الذي لعبته بغداد التي كانت تعدّ معبراً للرحلات الواقعة بين الدولة العثمانية والممالك الغربية، كما تمر بها الطرق التجارية التي تربط بين البصرة وبغداد[٢]، هذا بالإضافة إلى أهميتها بالنسبة للنقل النهري الذي زادت أهميته في القرن التاسع عشر[٣].

أما العنصر الآخر الهام في كربلاء: فهو عنصر ديني، فكربلاء إحدى أماكن الزيارة المقدسة والمسماة (العتبات) عند الشيعة[٤]، فقد

---

(١) A.g.e, s.95-96. ; Şemsuddin Sami, "Kerbela" *Kamusu'l-Alam*, İstanbul 1308, c. 5, s. 3833.

(٢) Mehdi Cevad El Bustani, *Bağdadtaki Kölemen Hakimiyetinin Tesisi ve Kaldırılması ile Ali Riza Paşanın Valiliği*, Doktora Tezi, 1979, İstanbul Üniversitesi Merkez Kütüphanesi, Nr. 14518, s. 2.

(٣) Cengiz Orhunlu, Turgut Işıksal, "Osmanlı Devrinde Nehir Nakliyatı Hakkında Araştırmalar, Dicle ve Firat Nehrinde Nakliyat", *Tarih Dergisi*, c. 13, s.77-102.

(٤) العتبات جمع عتبة. والمناطق التي يطلق عليها اسم «العتبات المقدسة» و«العتبات العالية» يوجد أكثرها في كل من النجف وكربلاء والكاظمية وسامراء، ويعتبر المكان الذي دفن فيه علي بن أبي طالب الكائن في النجف المقام المقدس الأول عند الشيعة، وزعم أن مكان هذا القبر قد أُحيط بالسرية في عهد بني أمية ثم شيد أبو الهيجاء والي الموصل التابع للهمدانيين ضريحاً ذا قبة في هذا الموقع في أواخر القرن التاسع الميلادي. والعتبة الثانية من ناحية الأهمية هي ضريح الإمام الحسين =

استشهد الإمام الحسين بن علي ﷺ في وادي كربلاء في ١٠ محرم عام ٦١هـ (٦٨٠م) في الحرب التي دارت بينه وبين نائب الكوفة عندما كان الإمام الحسين ذاهباً إلى العراق ليتولى منصب الخلافة، ودُفن جسداً بلا رأس في الحائر، وعُرف المكان الذي دفن فيه باسم ضريح الحسين، وبعدها بفترة قصيرة أصبح هذا المكان مزاراً مشهوراً ومقاماً مقدساً عند الشيعة[١]، والسبب في كثرة زيارة الشيعة لهذا المكان هو الروايات التي وردت عن الإمام زين العابدين والإمام محمد الباقر والإمام جعفر الصادق، فقد لفت هؤلاء الأئمة الانتباه إلى مشروعية وفضائل زيارة ضريح الإمام الحسين[٢].

وإذا أردنا النظر إلى تاريخ كربلاء قبل وبعد الإمبراطورية العثمانية،

= في كربلاء. وعرف ضريح الحسين في كربلاء قبل ضريح الإمام علي في النجف، وجابر بن عبدالله هو أول من زار هذا القبر بعد حوالي ٤٠ يوماً من أحداث كربلاء. ويوجد في عتبة الكاظمية قبر كل من الإمام السابع موسى الكاظم والإمام التاسع محمد التقي. وذكر أولياء جلبي أن هارون الرشيد هو مشيد ضريح الإمام موسى الكاظم. وتقع العتبة الأخرى في مدينة سامراء الواقعة على بعد ١٠٠ كم شمال بغداد. ويوجد في سامراء التي أنشاها الخليفة المعتصم ضريح الإمام العاشر علي الهادي والإمام الحادي عشر حسن العسكري. أما الإمام الثاني عشر «المهدي» فيعتقد أنه فُقد في سرداب ضريح الإمام حسن العسكري. انظر:

Avni İlhan, Atebat, DİA, İstanbul 1991, c.4, s.49-50.

ويوضح الكاتب سواين صن كوبر في كتابه «عبر تركيا وبلاد العرب» أن كربلاء تعتبر الموقع الرابع المقدس لدى المسلمين الشيعة. ويروى فيه على لسان شيخ من كربلاء الأماكن المقدسة على الترتيب الآتي: مكة، المدينة، النجف، كربلاء، الكاظمية، المشهد، سامراء.

(H. Swainson Cowper, *Through Turkish Arabia*, London, 1987, s.368)

(١) Sami, a.g.e., s. 3833; E. Hongmman " Kerbela" *İslam Ansiklöpedisi*, İstanbul 1967, c. 6, s. 580.

(٢) Öz, *a.g.m.*, XXV/ 271.

فلن يكون من الخطأ تتبعنا له بالتوازي مع تاريخ بغداد، فكربلاء لم تكن بعيدة عن التطورات والتغييرات الهامة التي حدثت في بغداد.

فعندما سقطت الدولة الأموية انتهت شهرة وقوة ونفوذ دمشق، كما أن مركز العباسيين كان موجوداً في أراضي العراق الحالية، حيث كانت الكوفة[١] القريبة من الحدود الإيرانية عاصمة للدولة الجديدة[٢]، ثم قام أول خليفة عباسي الخليفة أبو العباس السفاح بتأسيس عاصمة دولته على ضفاف نهر الفرات، ولم يرغب الخليفة العباسي في جعل الكوفة - وهي من المدن الأولى التي فتحت في العراق - مركزاً للدولة، وذلك لميل أهاليها إلى التشيع، أما مدينة البصرة فلم يكن وضعها الجغرافي مساعداً لجعلها مركزاً للدولة نظراً لوقوعها في الجنوب، ولهذه الأسباب فضّل السفاح الإقامة في مدينة الهاشمية القريبة من الأنبار، أما الخليفة المنصور فقد أسس مدينة تحمل اسمه بالقرب من مدينة الكوفة، ولكنه لم ينتقل إليها لوجودها بالقرب من مدينة الكوفة الشيعية، وفي سنة (٧٦٢م) اختار لنفسه مقرًّا ليقيم فيه وهو قرية بغداد مع بعض الأماكن المأهولة المحيطة بها والواقعة في منطقة نهر دجلة أعلى نهر عيسى، ذلك الرافد المائي الكبير المتفرع من نهر الفرات[٣]، ومنذ ذلك التاريخ وبغداد تتطور يوماً بعد يوم، فكثرت بها المدارس والمكتبات والمراصد والمؤسسات الإسلامية الأخرى، هذا بخلاف التطور المذهل الذي شهدته في مجال العمارة في عهدي هارون الرشيد والخليفة المأمون لكونها مركزاً للعالم الإسلامي، وبدأ العلماء يفدون إليها من كل مكان من أرجاء العالم الإسلامي[٤]، ولم تصبح كربلاء مدينة إسلامية كبرى

(١) للاستزادة انظر: Mahfi Söylemez, *Bedevilikten Hadariliğe Kufe*, Ankara 2001.

(٢) Philip Hitti, *İslam Tarihi: Siyasi ve Kültürel*, (çev: Salih Tuğ), İstanbul 1980, c. 2, s. 440.

(٣) Hitti, *a.g.e.*, II/446- 449.; Honigmann, *a.g.m.*, VI / 580.

(٤) El-Bustani, s. 2.

بسبب الامتداد الشيعي الموجود بها، إلا أن معظم من حكم تلك المنطقة كان يعطي للسيطرة عليها أهمية كبرى بسبب أهميتها الدينية والجغرافية.

وبالرغم من الرعاية والحرمة التي أظهرها العباسيون لضريح الإمام الحسين منذ عهودهم الأولى وعلى الرغم من تأسيس أم موسى بنت منصور والدة الخليفة المهدي بالله وقفاً لسد احتياجات المدينة فقد أمر الخليفة العباسي المتوكل على الله بهدم ضريح الإمام الحسين والأبنية الموجودة حوله بسبب عداوته للشيعة، وحوّل كل تلك الأراضي إلى حقول، وأعلن أنه سيعاقب كل من يأتي لزيارة المكان، ولكن هذا التحذير الذي أعلنه الخليفة المتوكل على الله لم يكن مؤثراً على الأهالي، فبني الضريح والأبنية المجاورة له من جديد وفتح للزيارة مرة أخرى، ويفهم مما أورده ابن حوقل (٩٧٧م) أن المكان في هذا التاريخ كان يوجد به قبر مقبب به باب ومدخل من كل جوانبه، وكان كثير من الزوار يأتون لزيارته»[١].

وفي عام ٩٧٩م أتى إلى المدينة دعبة بن محمد الأسدي زعيم بعض العشائر الموجودة في عين التمرة، وخرّب المكان، ونهب الأشياء القيمة الموجودة بالأضرحة، وعاد إلى الصحراء مرة أخرى، وبعد تلك الحادثة أمر عضد الدولة سلطان الدولة البويهية بتعمير المكان مرة أخرى، كما زار السلطان السلجوقي ملك شاه النجف وكربلاء عام ١٠٨٦م، وقدم الحاكم الإيلخاني قازان خان العديد من الهدايا القيمة لضريح الإمام الحسين عند زيارته لمدينة كربلاء عام ١٣٠٣م، وتذكر الروايات أن قازان خان أو والده أرجون هو الذي أمر بشقّ جدول الحسينية[٢] من نهر

---

(١) Hitti, II / 78.

(٢) Alı Satan , "İngiltere Dişişleri Belgelerinde Irak'ta Yer İsimleri *"Türk Tarihi Dergisi Dün / Bu gün / Yarın:* sayı 82, kasım 2003, s. 111-115.

الفرات لسد احتياجات مدينة كربلاء من المياه (١٣٢٧م)، أما ابن بطوطة الذي زار المدينة عام ١٣٢٦-١٣٢٧م فقد صوّر المدينة على أنها موجودة وسط بساتين النخل وأنها تروى من مياه نهر الفرات، ويذكر أيضاً أن ضريح الإمام الحسين موجود بوسط المدينة، وبجواره مدرسة وزاوية لإقامة الزوار(١).

اصطدم أحمد الجلايري الفارّ إلى الحلة الواقعة في وادي كربلاء مع جيش تيمور عند قدومه إلى بغداد سنة ١٣٩٣م، ولم يتمكن جيش تيمور من إحراز نصر حاسم في تلك المعركة، ولكن تيمور استولى بعد ذلك على بغداد وأقام مذبحة فيها، ولكنه لم يمس كربلاء بأيّ سوء، وعندما استولى الشاه إسماعيل الصفوي على بغداد عام ١٥٠٨م ذهب إلى كربلاء، وأمر بتزيين الضريح ووضع به اثنى عشر قنديلاً من الذهب، ثم جاء الشاه إسماعيل الثاني إلى المنطقة عام ١٥٢٦م وأمر بصنع سياج فضي حول القبر، وأسس فيها بعض الأوقاف لخدمة العتبات المقدسة(٢). وهناك بعض الإشارات في دفاتر التحرير التي سجلت في عصر السلطان سليمان القانوني عن تلك الأوقاف.

٢- دخول بغداد وكربلاء تحت الحكم العثماني (١٥٣٤- ١٨٣١م)

شهدت الفترة الممتدة من دخول بغداد وكربلاء تحت الحكم العثماني حتى بدايات القرن التاسع عشر الكثير من الأحداث التي سنلخصها فيما يلي:

كان السلطان سليمان القانوني مثل والده السلطان سليم الأول يؤمن بأن وجود الدولة الصفوية الشيعية يشكل خطراً على العالم الإسلامي

---

(١) Öz, *a.g.m*, s. 271.

(٢) El- Bustani, *a.g.t*, s. 3. Öz, *a.g.m*, XXV / 271-272.

والتركي يجب القضاء عليه، ولهذا رأى ضرورة توجيه حملة لبغداد التي كانت تحت سيطرة الدولة الصفوية منذ عام ١٥٠٨م.

اختلف ذو الفقار خان حاكم مدينة بغداد مع الصفويين وأرسل مفاتيح المدينة إلى استانبول عام ١٥٢٩م وأعلن بذلك تبعيته للدولة العثمانية[١]، وبعد ذلك تحرك الشاه طهماسب نحو بغداد على الفور وقتل (ذو الفقار خان)؛ ولهذا اضطربت العلاقات العثمانية - الصفوية، وزاد التوتر أكثر وأكثر عندما لجأ شرف خان أمير أمراء بتليس إلى إيران، ولجأ أولاما خان حاكم أذربيجان إلى العثمانيين، لذا قام السلطان سليمان القانوني بحملة على العراقين دامت أكثر من سنة، وتمكن الوزير الأعظم إبراهيم باشا من دخول المدينة دون أية مقاومة في ٢٩ نوفمبر عام ١٥٣٤م، وأعدّ المدينة لاستقبال السلطان المقيم في معسكره خارج المدينة[٢]، وفي ١ ديسمبر عام ١٥٣٤م دخل السلطان سليمان القانوني مدينة بغداد مركز الخلافة العباسية باحتفال كبير، وأقام القانوني في بغداد أربعة أشهر، وأول ما عمله السلطان بعد فتح بغداد هو زيارة قبر الإمام أبي حنيفة مؤسس المذهب الحنفي، وأمر بإعادة بناء القبر الذي خربه الصفويون وبناء جامع كبير بجواره، ثم زار بعد ذلك قبري الإمام موسى الكاظم وعبد القادر الجيلاني وأمر بترميمهما وعمل قباب لهما، وفي نفس العام ذهب السلطان القانوني إلى النجف وكربلاء وزار مقامات أهل البيت، وأمر بترميمهما[٣]، كما أمر بترميم قناة الحسينية الموجودة فيها، وحوّل الساحات التي سُترت بالرمال إلى حدائق خضراء وبذلك

---

(١) Remzi Kılıç, 16. ve *17. Yüzyıllarda Osmanlı - İran Siyasi Antlaşmaları*, İstanbul 2001, s. 33.

(٢) Tayyib Gokbilgin, "Arz ve Raporlarına Gore İbrahim Paşanın Irakeyn Seferinde İlk Tedbirleri ve Futuhatı", *Belleten*, XXI / 83, (1957), s. 449-481.

(٣) İ.H. Uzunçarşılı, *Osmanlı Tarihi*, Ankara 1999, II / 350-352.; Kılıç, *a.g.e.*, s. 33, 38-39.

اكتسب السلطان القانوني حبّ السنّة والشيعة معاً[1]، وكانت تلك السياسة التي انتهجها السلطان القانوني بمثابة البنية التحتية لسياسة السلاطين العثمانيين تجاه إيران والشيعة فيما بعد.

قُسمت العراق إلى أربع ولايات منذ عهد السلطان القانوني هي بغداد والبصرة والموصل وشهرزور، كانت الثلاث الأولى منها بمثابة المراكز، وكان ولاة بغداد يعينون من استانبول، أما ولاة الولايات الثلاث الأُخَر فكانوا يعينون من قبل استانبول باقتراح والي بغداد، وبالرغم من أن أمراء الألوية الذين يعينون على السناجق المختلفة في الولايات العثمانية كانوا يُختارون من قبل استانبول، إلا أن الولايات البعيدة والهامة مثل مصر وبغداد كان يعين ولاتها أمراء ألوية السناجق.

اعترفت الدولة العثمانية بالدولة الصفوية رسميًّا بمعاهدة أماسيا الموقعة في ١ يونيو ١٥٥٥م، واعترف الصفويون بأن الأراضي التي حصل عليها العثمانيون في حملة العراقين تابعة للعثمانيين، وبالرغم من ذلك لم يتخل الصفويون أبداً عن رغبتهم في عراق العرب، ولكن بعد الفتوحات التي تمت في عهد السلطان مراد الثالث في القوقاز وجورجيا وأذربيجان انتهت آمال الصفويين في استرداد بغداد بعد عقد معاهدة استانبول عام ١٥٩٠م، أما في عام ١٦١٢م شهدت الدولتان العثمانية والصفوية حروباً دامية انتهت بعقد معاهدة نصوح باشا التي اتخذت من معاهدة أماسيا أساساً لها، وكان من أهم بنود تلك المعاهدة أن يأتي الحجيج الإيرانيون إلى الحج عن طريق الشام وحلب وليس عن طريق بغداد والبصرة وذلك للحفاظ على أمن بغداد الواقعة في حوزة العثمانيين، وعقب تلك المعاهدة بثلاث سنوات عقدت معاهدة صلح عرفت باسم معاهدة سراو عام ١٦١٨م، وتمت بعض الإصلاحات

(١) Honigmann, a.g.m., s, 581.

والتنظيمات في بغداد بموجب هذه المعاهدة كما حدث في غيرها من المعاهدات الأخرى[1].

وفي عام ١٦٢٤م احتلّ الشاه عباس الأول بغداد، وظلت المنطقة تحت السيطرة الإيرانية أربعَ عشرة سنة، وبالرغم من أن القوات العثمانية حاولت استرداد المنطقة مرتين الأولى كانت بقيادة أحمد حافظ باشا عام ١٦٢٥م، والثانية كانت بقيادة خسرو باشا عام ١٦٢٩م، إلا أنها لم تتمكن من ذلك، وفي الوقت الذي أخفق فيه خسرو باشا في استرداد بغداد تمكن القادة الآخرون من السيطرة على كربلاء، وفي تلك الأثناء كان مصطفى باشا أمير أمراء طرابلس الشام قد سار إلى بغداد لمساعدة القائد العام خسرو باشا وهو لا يعلم أن خسرو باشا تخلى عن السير إلى بغداد، وعندما وصل مصطفى باشا إلى كربلاء تقابل مع فرقة إيرانية يقدر عددها بستمائة جندي فحاربهم وهزمهم، ولما وصل الخبر إلى القائد العام خسرو باشا، أرسل مدداً تحت قيادة كنج عثمان ذلك القائد الجسور الذي كان أحد رفقاء محمد باشا أباظة؛ وذلك لإمداد قوات مصطفى باشا من ناحية واسترداد تلك الأماكن من ناحية أخرى، وقد استولت تلك القوات على النجف وكربلاء والحلة والرماحية وتُرِك كنج عثمان هناك لحماية المنطقة، وفي ٨ أبريل ١٦٣٨م الموافق ٢٣ ذي الحجة ١٠٤٧هـ خرج السلطان مراد الرابع في حملة على إيران لرد تلك المنطقة الهامة إلى الأراضي العثمانية.

استمر الحصار للمدينة أربعين يوماً فطلب بكتاش خان الصفوي الأمان من العثمانيين، وبذلك تم تسليم المدينة، وطلب شاه إيران الصلح فعقدت معاهدة قصر شيرين في ١٧ مايو عام ١٦٣٩م، ورجعت بغداد مرة أخرى إلى حوزة الدولة العثمانية بموجب تلك المعاهدة، وتعهدت

---

(١) Kılıç, *a.g.e.*, s. 77, 118, 168, 173.

إيران بأنها لن تقوم بأي هجوم على بغداد وقارص وشهرزور وأخيصكا ووان[1].

وبالرغم من كل تلك المعاهدات التي وُقِّعت بين الدولة العثمانية والدولة الصفوية إلا أن المصادمات الحدودية التي كانت سبباً في التوتر بين الدولتين فيما بعد تعدّ دليلاً على نقص التنظيمات الحدودية التي تمّت في بغداد وعراق العرب.

ومن المعروف أن الحاكم الإيراني نادر شاه قد هجم على بغداد عام ١٧٣٣م وحاصرها لمدة سبعة أشهر، وسرعان ما انهزم نادر شاه في ٢٠ يوليو ١٧٣٣م أمام القوات العثمانية بقيادة طوبال عثمان باشا، وحينئذ نجت بغداد - التي كانت تعاني حالة من القحط بسبب الحصار- من الوقوع تحت سيطرة الصفويين[2].

ظلت بغداد تحت إدارة ولاة المماليك في الفترة من عام ١١٦٣هـ - ١٧٤٩م إلى عام ١٢٤٦هـ -١٨٣١م[3]، وقد أرسلت الدولة في عهد ولاية أحمد باشا لبغداد مجموعة من الجنود لتأمين النظام في بغداد وما حولها، وبدلاً من أن ينصاع هؤلاء الجند لأوامر أحمد باشا خرجوا عليه، ولهذا أراد أحمد باشا أن يشكل فرقة من الجنود تطيع أوامره دون أدنى تردد، وبذلك ظهرت طائفة المماليك في بغداد، وتمكنوا في النهاية من السيطرة على الحكم.

---

(١) *Mufassal Osmanlı Tarihi,* İskit Yayınları, İstanbul 1960, IV, 1971; Kerim Yans, *IV. Murad Devrinde Osmanlı-Safevî Münâsebetleri,* (Yayımlanmamış Doktara Tezi, 1977), İstanbul Üniversitesi Edebiyat Fak., s. 198-209. IV.Murad'ın Bağdat Seferi için bkz. Evliya Çelebi, *Seyehatnâme,* İstanbul 1314, IV, 396-426; Kılıç, *a.g.e.,* s. 193.

(٢) Uzunçarşılı , *a.g.e.,* V, 224; M. Cavid Baysun , "Bağdat", *İA,* Eskişehir 1997, II, 207.

(٣) Sabit, *Bağdad'da Kölemen Hükümeti'nin Teşkiliyle İnkırazına Dair Risaledir, İstanbul 1292.*

وبعد وفاة أحمد باشا والي بغداد، تولى ولاية بغداد بعده عبده المعتوق وصهره المسمى سليمان باشا (١٧٤٩م)، كان سليمان باشا يلقب بأبو ليلى وأبو سُمرا ودواس الليل، استمرت ولايته على بغداد اثني عشر عاماً عاشت بغداد خلالها في أمن وطمأنينة، حتى إنه تمكن من السيطرة على العشائر العربية والكردية الموجودة وأسس إدارة للمماليك هناك[١]، وعندما توفي سليمان باشا في ٨ أغسطس ١٨٠٢م تولى بعده أبو غدارة علي باشا؛ ولأن الوهابيين هجموا على حدود بغداد في عهده، وقاموا بمذبحة في كربلاء، كُلف علي باشا بالخروج في حملة لقتال الوهابيين، ولم تتمكن القوات العثمانية من التدخل العسكري المباشر بسبب الأوضاع التي كانت تعيشها الدولة في ذلك الوقت، لذا أحالت الدولة الأمر لوالي بغداد والإداريين المحليين، وبالرغم من أن علي باشا أعطى أهمية كبرى لموضوع الوهابيين، إلا أن عزيمته قد خارت بسبب الهزائم المتلاحقة التي مُني بها. ولذلك أمر والي بغداد بحفر الخنادق حول المدينة لحمايتها من هجوم الوهابيين كما أمر ببناء الحصون، وقام بتشجيع بعض العشائر العربية المخالفة للوهابيين وأرسلهم للدرعية مقر الوهابيين، وبالرغم من تحقيقه نجاحاً طفيفاً في هذا الشأن، إلا أن الوهابيين زادت قوتهم يوماً بعد يوم، وبعد تلك الأحداث أرادت الدولة العثمانية القضاء على حكم المماليك في بغداد لعدم تمكنهم من صد هجمات الوهابيين وتوفير الأمن، إلا أنها لم تتمكن من ذلك بسبب وساطة السفير الفرنسي سبستيان، وعُين سليمان باشا الصغير والياً على بغداد[٢]، وخلفه عبد الله أغا، ثم خلفه سعيد باشا عام ١٨١٣م، ثم تولى

---

(١) عبد العزيز سليمان نوار، داود باشا والي بغداد، القاهرة ١٩٦٧، ص ٢٦ – ٢٧.

(٢) Zekeriya Kurşun, *Necid ve Ahsa'da Osmanlı Hakimiyeti*, Ankara 1998, s. 37; Baysun, *a.g.m.*, s. 208-209; Yusuf Halaçoğlu, "Bağdat", *DİA*, İstanbul 1991, IV, 435.

بعده داود باشا الذي استمرت ولايته على بغداد خمسة عشر عاماً وكانت إدارته ناجحة للغاية خلال تلك الفترة، وبالرغم من أن داود باشا كان يدفع الضريبة السنوية المقررة عليه باستمرار إلا أنه تحرك بشيء من الاستقلالية أثناء حكمه للولاية وذلك بسبب قوة شخصيته، وكان هذا الوضع ضد سياسة السلطان محمود الثاني التي كانت تدعو للمركزية، ولما بدأت الحرب العثمانية - الروسية (١٨٢٨-١٨٢٩م) تأخر داود باشا في دفع الضريبة فعزله السلطان محمود الثاني من منصبه، وأرسل فرمان العزل مع صادق أفندي، فقتل داود باشا صادق أفندي، ولم ينصع لأوامر السلطان فاعتبرت الدولة العثمانية فعله هذا خروجاً عليها، وأرسلت علي رضا باشا بقوة عسكرية ليتولى منصب والي بغداد في شهر سبتمبر عام ١٨٣١م ولما وصل علي رضا باشا إلى بغداد استسلم له داود باشا بعد مناوشة فأرسله علي رضا باشا إلى استانبول[١]، وبذلك انتهى حكم المماليك في بغداد سنة ١٨٣١م.

اتخذ داود باشا كل الإجراءات الأمنية المطلوبة لنشر الأمن والطمأنينة في بغداد، ولم يسمح قط بظهور أية أعمال قد تخلّ بالأمن، حتى إنه اهتم بتربية وتأديب عشائر عنزة التي كانت تهاجم أهالي النجف وكربلاء بصفة مستمرة، ويفهم من فرمان السلطان المرسل في ١٨١٦ وفي ١٨١٨م أن داود باشا كُلف بتأديب عشيرتي عنزة ودُليم لهجومهما على الأهالي في النجف وكربلاء، وطلب منه نشر الأمن والأمان في كل أرجاء بغداد[٢].

حدثت بعض التنظيمات الإدارية في ولاية بغداد في عهد المماليك، ففي ذلك العهد عُين ولاة بغداد على ولايتي البصرة

(١) Zekeriya Kurşun , "Dâvud Paşa" , *DİA* , İstanbul 1993, IX, 38.

(٢) BOA, *Hatt-ı Hümayun (HH)* 24473 *ve* 24402.

وشهرزور أيضاً، كما صار لهم صلاحية تعيين دفتردار وأغا الإنكشارية الذين كان يتم تعيينهم من قبل استانبول، ولكن بعد القضاء على حكم المماليك في بغداد وربطها بشكل مباشر بالإدارة المركزية أصبحت ولايات البصرة والموصل وشهرزور تُدار في بعض الأحيان كسناجق تابعة لولاية بغداد وأحياناً كولايات منفصلة، واستقر الوضع في النهاية على بقائها كولايات منفصلة عن بغداد، هذا بالإضافة إلى القيام ببعض التغيرات الإدارية في السناجق التابعة لبغداد، وفي العهود الأخيرة تكونت سناجق بغداد من الحلة والديوانية وكربلاء فقط[١].

وبالرغم من أن المماليك سيطروا على السلطة في بغداد إلا أنه كان يتمّ تعيينهم من قبل الدولة وبرغم هذا تمكنوا من تأسيس إدارة مستبدة في بغداد، فوجدناهم يعينون مشايخ العشائر الكبرى في بعض المواقع الهامة وعلى سبيل المثال فقد أعطوا لشيخ عشائر منتفك مكاناً مهمًّا مثل البصرة المؤثرة على كربلاء بشكل مباشر ولواء المنتفك، وكما أعطوا لشيخي عشيرة بني لام والبومحمد لواء العمارة وذلك مقابل بدل سنوي كان هؤلاء المشايخ يدفعونه لهم[٢].

ويحتمل أن يكون قضاء ولاة المماليك على الثورات التي قامت بها العشائر بين الحين والآخر وخوف العشائر منهم سبباً في جعلهم أصحاب كلمة نافذة هناك، ولذا عاش عراق العرب في عهدهم فترة من الأمن والطمأنينة[٣].

بالرغم من تلك السياسة الجيدة التي انتهجها ولاة المماليك في الداخل إلا أنهم لم يستطيعوا تحقيقها في العلاقات الخارجية وخاصة مع

---

(١) Baysun, *a.g.m.*, s. 205-206; el-Bustâni, *a.g.t.*, s. 5.

(٢) Kurşun, *a.g.e.*, s. 4.

(٣) Cevdet Paşa, *Tarih-i Cevdet*, İstanbul 1309, I/340 ; Sabit, *a.g.e.*, s. 93.

إيران، ومن ذلك سوء تصرفهم مع الزوار والتجار الإيرانيين الذين أتوا لزيارة ضريح الإمام الحسين عام ١٧٧٥-١٧٧٦م، الأمر الذي أدى إلى توتر جديد في العلاقات بين الدولة العثمانية وإيران، وتحرك الباب العالي بشكل سريع لتدارك الموقف[1]، فالحكومة العثمانية كانت تتبع بشكل دقيق المشكلات الواقعة بين القوى المحلية التابعة للدولة العثمانية وإيران، وتتدخل في حالة حدوث احتكاكات قد تكون سبباً في حدوث مصادمات كبرى تؤثر عليها سلبيًّا فيما بعد.

إن أهم الأحداث التي وقعت في كربلاء في عهد ولاة المماليك هو مجيء الوهابيين حتى العتبات وهجومهم بشدة على كربلاء.

لقد كانت أفكار محمد بن عبد الوهاب زعيم الوهابيين مخالفة لكثيرمن أفكار الشيعة والسنة على السواء، لدرجة أنهم كانوا ينفرون من المذاهب الأخرى بسبب تلك الفروق الموجودة بينهم وبين المذاهب الأخرى، فقد كان الوهابيون يقولون بأن كل شيء خارج عن الكتاب والسنة بدعة، ومرتكبها ملحد في نظرهم، وبطبيعة الحال كانت طقوس وأفكار الشيعة الموجودين في كربلاء والنجف مخالفة تماماً لأفكار الوهابيين، الأمر الذي جعلهم يصدرون عليهم حكماً بأنهم مرتدّون وأن أرواحهم وأموالهم حلال، والواضح أن السبب الرئيسي في هذه العداوة الوهابية للشيعة هو العامل الاقتصادي، فقد كان الوهابيون ينهبون قوافل الحج القادمة من بغداد إلى نجد، وكان هذا النهب عبارة عن نشاط له أهداف اقتصادية يتم تحت ستار الدين، وكان هذا الأمر سبباً في ظهور العداوة بين الشيعة والوهابية.

وقد وقع أول هجوم وهابي على سنجق كربلاء عندما حدث صدام بين عشيرة خزائل التي تعيش في نواحي هندية وبين الوهابيين الذين كانوا

---

(١) *Tarih-i Cevdet*, II, 56-57.

متجهين إلى النجف والموجودين هناك بهدف التجارة[1]، ولأن سليمان باشا اعتقد أن الوهابيين سيتخذون هذا الهجوم حجة لهم في خلق توتر ومشكلات في المنطقة قام بتأديب تلك الطوائف التابعة لتلك العشيرة، أما الوهابيون فقد سعوا بكل ما أوتوا من قوة لاستخدام تلك الحجة، حتى إنهم طلبوا من الدولة العثمانية أن تمنحهم منطقة الشامية الممتدة من مقاطعة عنة حتى البصرة، وذلك تعويضاً عمّا حدث لهم في النجف[2]، وكان هذا الطلب يعبر بشكل واضح عن نية الوهابيين في الهجوم، وفي النهاية قاموا بالهجوم على ديار عشائر المنتفك الواقعة جنوب العراق عام ١٧٩٩م، وفي عام ١٨٠١م هجموا على قصبات النجف وكبيسة وعنة[3].

أما أعنف هجوم قام به الوهابيون فقد كان على كربلاء في (٢٠ أبريل ١٨٠١م)؛ وذلك لأنهم لم يتمكنوا من شنه على النجف بسبب قوة استحكاماتها، ففي البداية قام الوهابيون بتخريب مشهد الإمام الحسين الذي كانوا ينظرون إليه على أنه بدعة، ثم نهبوا كل الأشياء القيمة الموجودة بداخله، ثم انسحبوا بعد ذلك إلى الدرعية، بعد ما قتلوا في هذا الهجوم ما يقرب من خمسة آلاف شخص، وأسروا الكثير من الأهالي[4].

---

(١) Kurşun, *a.g.e.*, s. 33-34.

(٢) *Tarih-i Cevdet*, VII, 166.

(٣) el-Bustâni, *a.g.t.*, s. 17.

(٤) Kurşun, *a.g.e.*, s. 34; *Tarih-i Cevdet*, VII/167.

ذكر القنصل الفرنسي في بغداد المسمى روسو في رحلته معلومات تفصيلية عن الآراء الدينية والحياة الاجتماعية للوهابيين، ويحكي روسو حدثاً مدهشاً وقع أثناء هجوم الوهابيين على كربلاء في عام ١٨٠١م. «كانوا متعطشين إلى سفك الدماء والسلب ولم يرحموا أحداً وذبحوا كل من سقط في أيديهم وبرغم هذا أظهروا الرحمة =

أراد شاه إيران الانتقام من الوهابيين بعد هذا الهجوم وهذا التخريب الذي قاموا به[1]، فعندما وصلت إليه أخبار هذا الهجوم أمر كل رجال الدولة بلبس ملابس الحداد، وأرسل رسالة إلى سليمان باشا والي بغداد يطلب منه الأخذ بالثأر من الوهابيين جراء ما اقترفوه في كربلاء، وإن لم يفعل سليمان باشا ذلك فسيذهب الشاه بنفسه لتأديبهم ثم يتجه إلى بغداد ليعاقبه، ورفض سليمان باشا هذا الاتهام وهذا التحذير الموجه إليه، وقال: إن الجيش العثماني هو المكلف بحماية الأراضي العثمانية.

اتهم الإيرانيون الدولة العثمانية بأنها لم تتمكن من حماية كربلاء، واقترحوا على الدولة العثمانية اتحاد القوات العثمانية مع القوات الإيرانية لمنع هجمات الوهابيين، وحمّلت الدولة العثمانية إيران مسؤولية ما قام به الوهابيون من قتل وسفك ونهب لأنها لم تسمح بإقامة سور حول كربلاء والعمل على تحصينها بشكل جيد، ورفضت الدولة العثمانية قدوم القوات الإيرانية إلى الأراضي العراقية للانتقام من الوهابيين؛ لأن هذا لا يتناسب مع سيادة العثمانيين على المنطقة، وأخبرت إيران بأنها ستتخذ كل الإجراءات اللازمة لتأديب الوهابيين[2].

أرسل سليمان باشا والي بغداد العشائر الموجودة في المنطقة

= والتقدير للنساء، حتى إنه أثناء سلب واحتلال كربلاء سنة ١٨٠١م كانوا يدخلون المنازل ويفصلون النساء عن الرجال وبعد ذبح الرجال وسلب ونهب ما وجدوه يأمرون النساء بخلع حليهن، وكانوا ينحون وجوههم في الناحية الأخرى كي لا يروا النساء، وإذا كان هناك حلي مما خلعته النسوة يأخذونه ويذهبون» وقد عبر روسو عن دهشته من هذا الأمر قائلاً «ولا أعرف كيف تآلف هذا العقل مع تلك الطبيعة الوحشية؟».

Russoau, *a.g.e.*, s. 81.

(١) BOA, *HH* 3797; *Tarih-i Cevdet*, VII, 167-168.

(٢) el-Bustâni, *a.g.e.*, s. 17, 19.

لمحاربة الوهابيين وعلى رأسها عشيرة منتفك التي كانت تمد له يد العون دائماً حتى لا يضع نفسه وجهاً لوجه مع الخطر الإيراني إلا أنه لم يحرز أي نجاح[1]، أما علي باشا الذي تولى الولاية بعد سليمان باشا فكان ضد المطالبة بالإمدادات من إيران بسبب الهجمات الوهابية، وبالرغم من ذلك لم يتخذ أي إجراء عسكري جادّ، وبالرغم من أن الوهابيين لم يقوموا بهجوم كبير كهذا على النجف وكربلاء بعد هذا التاريخ[2]، إلا أن الدولة لم تتمكن من الحصول على أية نتائج من المباحثات التي قامت بها مع الوهابيين.

إن أهم الولاة الذين تولوا ولاية بغداد بعد إدارة المماليك وكان لهم تأثير على الأحداث في كربلاء هم علي رضا باشا ونجيب باشا ومحمد نامق باشا وكوزلوكلي محمد رشيد باشا وتقي الدين باشا ومدحت باشا، وقد سعت الدولة العثمانية بواسطة الولاة ذوي الخبرة إلى تثبيت سياسة المركزية في بغداد تلك السياسة التي انتهجتها بفرمان التنظيمات، إلا أن بعض الولاة كان يعتبر تعيينه والياً على بغداد بمثابة النفي له، ولعل أهم سبب في ذلك هو اعتقاد بعض الولاة بأن ولاياتهم في بغداد ستكون لفترة محدودة مؤقتة، وكان هذا الأمر من أهم دواعي عدم استمرار إدارة سياسية ثابتة، وكانت هذه المشكلة من أهم المشكلات في بغداد، وفي خلال الفترة الممتدة من عام ١٨٣٠ إلى عام ١٨٨٢م والتي تبلغ اثنين وخمسين عاماً تمّ تعيين واحد وعشرين والياً على بغداد، وأكثر من يلفت الانتباه من هؤلاء الولاة هو علي رضا باشا؛ وهذا لشغله لمنصب والي بغداد لست عشرة سنة إذ يعدّ أطول الولاة حكماً، أما الولاة الذين تولوا بعده فتراوحت مدة ولاياتهم بين عام أو عدة أعوام[3]،

---

(١) BOA, *HH* 3/64.

(٢) el-Bustâni, *a.g.t.*, s. 21.

(٣) لمعرفة أسماء الولاة الذين تم تعيينهم في بغداد من عصر السلطان مراد الرابع حتى =

ويذكر نامق باشا وهو أحد من تولوا ولاية بغداد أن عدم اختيار الدولة لولاة ذوي خبرة لتولي شؤون بغداد وعزل الولاة أصحاب الكفاءة من منصبهم بعد فترة قصيرة دعا إلى اهتزاز نفوذ الحكومة في المنطقة[(١)].

وبالرغم من هذا الوضع السلبي الذي ذكرناه، فقد كان هناك إداريون ذوو كفاءة عالية تركوا آثاراً واضحة لهم في بغداد، وسوف نتعرض لبعض هؤلاء الولاة حتى نتعرف على كيفية إدارة كربلاء.

تمّ القضاء على حكم المماليك في بغداد بحركة عسكرية قام بها علي رضا باشا والي حلب ضد داود باشا آخر ولاة المماليك في بغداد، وربط البصرة وبغداد بالحكومة المركزية، كما تمكن علي رضا باشا من القضاء على أسرة آل جليل التي كانت تحكم في الموصل، أما مسألة ربط الإمارات الكردية المحلية الموجودة في الأماكن القريبة من الحدود الإيرانية مثل رواندز والسليمانية بالإدارة المركزية قد استمرت حتى عام ١٨٥٠م، وقد كان لمشكلة الأمن السبق والاهتمام الأكبر في ذلك العهد، فقد تعرضت بغداد في ذلك الوقت إلى خطر الخلاف الطائفي بين الشيعة والعشائر المحلية والثورات التي ترتبت على ذلك من ناحية وخطر محمد علي باشا الذي سيطر على سوريا من ناحية أخرى، فقد كانت الدولة تخشى أن تؤثر مشكلة محمد علي باشا على المناطق المجاورة لها؛ لذا بذلت جهوداً كبيرة لمنع هذا الأمر، وبعد الانتهاء من خطر محمد علي باشا عام ١٨٤٠م بدأت الدولة تهتم بمسألة تطبيق الإصلاحات التي جاء بها فرمان التنظيمات، فبدأت تلك الإصلاحات تُطبق في بغداد والبصرة بعد عام ١٨٤٤م، وفي الموصل بعد عام ١٨٤٨م.

اهتمَّ علي رضا باشا بالمسائل المتعلقة بالنقود في ولاية بغداد التي

= سنة ١٢٩٦هـ انظر: *Salnâme-i Vilâyet-i Bağdad* 1300 (Def'a 4), s. 48-51.

(١) BOA, *Yıldız Esas Evrakı (Y.EE)* 12/8, (25 B 1269).

كانت تعيش أزمة اقتصادية، وكانت كربلاء مثل بغداد والبصرة عبارة عن مكان أظهر فيه أصحاب السوق السوداء نشاطاً كبيراً، وحتى يعيق علي رضا باشا هذا الأمر منع تداول وحدات النقد المختلفة في ولاية بغداد، وأمر بأن يكون التعامل بالعملة العثمانية فقط، وطلب الإذن من الباب العالي بسكّ العملة في بغداد، ولكنه لم يستطع حلّ المشكلة من خلال العملات الفضية التي حصل على إذن بسكّها، ولأن الحكومة العثمانية لم تسمح له بسكّ العملات الذهبية استمرت الأزمة المالية في بغداد، أما بالنسبة لمشكلة الضرائب فقد تمكن علي رضا باشا من تسويتها بشكل نسبي، ثم عُزل من منصبه في ١٨٤٥م، وعين والياً على الشام[1].

تولى محمد نجيب باشا منصب والي بغداد فيما بين (١٨٤٢-١٨٤٧م) بعد علي رضا باشا، وأعطى محمد نجيب باشا أهمية كبرى لمساعي المركزية أي: ربط الولاية بالمركز في الفترة التي شغل فيها هذا المنصب، وقد عاشت كربلاء في عهده فترة انتقالية، فقد قضى محمد نجيب باشا بكل عنف على الثورات والاضطرابات التي ظهرت في كربلاء عام ١٨٤٢م، وعُرفت تلك الأحداث في الوثائق باسم (حادثة كربلاء)،

---

(١) El-Bustâni, *a.g.t.*, s. 376. Gökhan Çetinsaya, "Irak" (XIX. Yüzyıl), *DİA*, İstanbul 1992, XIX, 93.

ولد علي رضا باشا في طربزون، وعمل متسلماً في مغنيسا وموظفاً في جمرك إزمير وأميراً لمنمن، وفي سنة ١٨٢٨م عمل كتخدا لرؤوف باشا والي حلب، وفي سنة ١٨٢٩م صار والياً لحلب بالإضافة إلى رتبة الوزارة ثم والياً لديار بكر سنة ١٨٣٠م، وفي سنة ١٢٥٣هـ - ١٨٣٧م صار والياً لبغداد وشهرزور، ثم صار والياً لجدة سنة ١٢٥٦ هـ - ١٨٤٠م ثم والياً للشام سنة ١٢٥٨هـ ١٨٢٤م وعزل علي رضا باشا من منصب الوالي في شهر ذي القعدة سنة ١٢٦١هـ- ١٨٤٦م، وتوفي في الشام في رمضان ١٢٦٢هـ - ١٨٤٥م، ودفن في المقابر التي دفن فيها سيدنا بلال الحبشي.

انظر: Mehmed Süreyya, *Sicill-i Osmanî*, (Yayına hazırlayan Nuri Akbayar-Eski Yazıdan Aktaran: Seyit Ali Kahraman), İstanbul 1996, I, 301.

وقد قتل فيها آلاف الأشخاص وتوترت العلاقات العثمانية - الإيرانية مرة أخرى، وبطبيعة الحال فإن الاضطراب الكائن في المنطقة كان سبباً في زيادة نفوذ المجتهدين من علماء الشيعة في المنطقة، إلا أن ما قام به نجيب باشا خلق شعوراً بأن منطقة كربلاء التي بقيت تحت تاثير إيران في كل وقت وحين قد عادت مرة أخرى للسيادة العثمانية؛ وبهذا وفر نجيب باشا المناخ اللازم للنظام الجديد الذي سيطبق في المنطقة، وبالرغم من أن الأخطاء التي وقع فيها نجيب باشا أثناء حادثة كربلاء كانت ستودي إلى عزله من منصبه كوالٍ على بغداد، إلا أن إعادته لسيادة الدولة في المنطقة كانت سبباً في بقائه في المنصب ستة أعوام أخرى[١].

وفي الإصلاحات التي تمت عام ١٨٤٨م أُسس في بغداد جيش العراق والحجاز الذي سمي باسم الجيش السادس بعد ذلك، وكان هذا العمل من أهم الإنجازات التي تمت في ولاية عبد الكريم نادر باشا التي استمرت عاماً فيما بين (١٨٤٧- ١٨٤٨م)، وطبقت الإصلاحات والتنظيمات التي كانت تسير ببطء قبل ذلك بسرعة كبيرة في عهد هذا الوالي وقائده نامق باشا، وفي عام ١٨٥١م قرر الباب العالي تأسيس إدارة واحدة ومستقلة في بغداد لتسهيل وحل المشكلات الموجودة في العراق، فصارت الموصل سنجقاً تابعاً لبغداد، وطلب من وجيه باشا (١٨٤٩) الوالي الجديد الاستمرار في هذه الإصلاحات، فقام الوالي بتنظيم شؤون العشائر وتحقيق الأمن في المنطقة، وبدأ في جمع الضرائب بشكل منتظم، ولأنه كانت هناك قناعة بأن توحيد الإدارتين المدنية والعسكرية في إدارة واحدة سيكون مفيداً في إصلاح العشائر، فتمّ توحيد الإدارتين، وأصبحت سلطات الوالي والقائد مجتمعة في شخص واحد، وكان أول والٍ يتولى هذا المنصب الجديد هو محمد نامق باشا (١٨٥٠-١٨٥١م)،

---

(١) BOA, *İrade Mesâil-i Mühimme (İ.MSM)* 1831-1840,.

سعى نامق باشا لإصلاح العشائر وعمل تعداد للسكان وإيجاد مصادر مالية للوحدات العسكرية وريّ الأراضي في نواحي هندية وتطوير النقل النهري[١]، كما تمكن في نفس الفترة من القضاء على الانحرافات التي أظهرتها عشائر خزائل في منطقة هندية، وبذل الكثير من الجهود لمنع انتشار الأوبئة في كربلاء[٢].

استمرت حركة الإصلاحات في عهد كوزلكلي محمد رشيد باشا الذي تولي بعد نامق باشا (١٨٥٢-١٨٥٦م)، أما الآمال الكبيرة التي بدأ بها عمر لطفي باشا وظيفته سنة (١٨٥٦-١٨٥٧م) فلم تسفر عن أي شيء، أما ولاية خلفه مصطفى نوري باشا (١٨٥٨-١٨٥٩م) وأحمد توفيق باشا (١٨٦٠م) فلم تمر بنجاح باهر[٣].

وبحلول عام ١٨٦٠م انتهت الدولة من حرب القرم، وبدأت تنظر من جديد في مسألة إجراء الإصلاحات، وفي إطار هذا عُين محمد نامق باشا للمرة الثانية والياً على بغداد (١٨٦٠-١٨٦٧م)، وفي هذه الفترة تم البدء من جديد في إجراء الإصلاحات في المجالات العسكرية والإدارية والاقتصادية، واستمرت تلك الجهود بخطى حثيثة وناجحة، فبدأ نامق باشا بعمل طرق جديدة للنقل البري، وبذل جهوداً كبرى لإنشاء شبكة تلغراف في العراق، وقد تم الربط بين شبكة العراق وشبكة ميناء الفاو وشبكة الهند وشبكة إيران مروراً بخانقين، كما أسست خطوط فرعية في كل من كربلاء والنجف ومندلي وبدرة والكوت والأهواز وقارون، أما

---

(١) BOA, *Ayniyat Defteri* 851, s. 22 (19 S 1284); s. 24, (14 Ra 1284); Ahmet Nuri Sinaplı, *Şeyhül Vüzera, Serasker Mehmed Namık Paşa*, İstanbul 1987, s. 145-148; Cetinsaya, *Irak*, s. 94.

(٢) BOA, *Sadâret Mektûbî Kalemi, Nezâret ve Devâir (A.MKT.NZD)* 35/8, 23 B 1267; *Sadâret Amedî Divân-ı Hümâyûn (A.AMD)* 32/56, 1267; Sinaplı, *a.g.e.*, s. 131-145.

(٣) *Salnâme-i Vilâyet-i Bağdad* 1300 (Def'a 4), s. 51.

خلفه تقي الدين باشا فلم يستمرّ في الولاية إلا عاماً واحداً فيما بين (١٨٦٧-١٨٦٨م) ولم يقم فيه بأية جهود تذكر[١].

وتعتبر ولاية مدحت باشا لبغداد فيما بين (١٨٦٩-١٨٧٢م) نقطة تحول في تاريخ العراق، ويمكن تلخيص النجاحات التي حققها مدحت باشا أثناء ولايته فيما يلي: إصلاحات تمت في مجال الأراضي وفي المجال العسكري والإداري وفي مجال التعليم، واستثمار البنية التحتية، كما كان له السبق في تطبيق قانون الأراضي الصادر في ١٨٥٨م وتطبيق قانون الولايات الصادر في ١٨٦٤م، وكان تطبيقه لقانون نامة الأراضي وآثاره الإيجابية على العراق الحديث موضوعاً للبحث حتى هذا اليوم، كما قام مدحت باشا بتطوير أصول جمع الضرائب وجمع الجنود، وفي عهده بدأت الرحلات النهرية بالسفن البخارية بين البصرة واستانبول، كما أسس ستة خطوط للترام بين بغداد وقصبة الكاظمية لتسهيل الوصول إلى العتبات، وأسس مطبعة للعمل على إثراء النشاط العلمي والثقافي، وفي عهده تم البدء في إصدار الجريدة الرسمية في العراق وهي جريدة الزوراء وكانت تصدر باللغتين العربية والتركية، كما افتتح مدرسة للصناعات ومستشفى[٢].

وفي عهد مدحت باشا تمت بعض الإجراءات الهامة في كربلاء، فقرر مدّ خط السكك الحديدية ليربط بين نهري دجلة والفرات إلى كربلاء[٣] ليستفيد منه آلاف الزوار الذين يفدون إلى المنطقة، وتم البدء

---

(١) Sinaplı, *a.g.e.*, s. 145-59; Saatçi, *a.g.e.*, s. 102; Cetinsaya, *Irak*, s. 94.

(٢) Yaşar Yücel, "Midhat Paşa'nın Bağdat Vilâyetindeki Alt Yapı Yatırımları" *Uluslararası Midhat Paşa Semineri, Bildiriler ve Tartışmalar*, (Edirne 8-10 May?s 1984), TTK, Ankara 1986, s. 175-183; Çetinsaya, *Irak*, s. 94; *Mufassal Osmanlı Tarihi*, VI, 3160, 3163, 3351-3354; Bekir Sıtkı Baykal, *Midhat Paşa: Siyasî ve İdarî Şahsiyeti*, Ankara 1964, s. 27-28; Ali Haydar Midhat, *Midhat Paşa, Hayat-ı Siyasiyesî, Hedematı, Menfâ Hayâtı*, İstanbul 1325, s. 66-91.

(٣) BOA, *Ayniyat Defteri* 851, s. 75-77, (15 M 1287); *Zevrâ*, 7 Ra 1287, Nr. 50, s. 100.

في اتخاذ الإجراءات اللازمة لإنشاء خط ترام بين بغداد وكربلاء[1]، كما أمر بإنشاء مكتب للتلغراف في كربلاء، وأرسل لمديرية تلغراف هندية ماكينة تلغراف ومراسل[2]، وسعى أيضاً لتطبيق نظام القرعة- المطبق في بغداد- في كربلاء[3].

وعندما أتى شاه إيران إلى بغداد عام ١٨٦٩م كان مدحت باشا بمثابة المرشد بموجب الأمر الصادر من السلطان عبد العزيز، ورافق مدحت باشا الشاه في رحلته التي استمرت ثلاثة أشهر زار خلالها النجف وكربلاء وبعض الأماكن الأخرى، وقبل زيارة الشاه إلى كربلاء قام مدحت باشا بعمل بعض الإصلاحات في كربلاء، فرمم وأنشأ بعض الجسور والخنادق، واستقبل مدحت باشا الشاه في كربلاء بحفاوة بالغة، وتباحث معه في بعض المشكلات التي تخص لواء كربلاء، وسُعي من خلال تلك المباحثات لحل بعض المشكلات الموجودة في بغداد وكربلاء، وكان على رأس تلك المشكلات مشكلة العملات الإيرانية المتداولة في نواحي بغداد، فكان ارتفاع قيمتها سبباً في شكوى الأهالي، فقد كان القران الإيراني يتداول في بغداد بخمسة قروش، فطلب مدحت باشا من الشاه تخفيض قيمته فأصبح بثلاثة قروش وعشر بارات، وفي مقابل ذلك طلب الشاه بيع البضائع المصدرة من إيران إلى الدولة العثمانية بنفس القيمة التي تباع بها البضائع الأجنبية الأخرى ووافق الوالي على ذلك، وثمة مشكلة أخرى كانت قائمة في المنطقة وهي دفن الموتى الإيرانيين في كربلاء والنجف، لأن الشيعة يعدون تلك الأراضي مقدسة، وكان جلب تلك الجثث إلى المنطقة سبباً في فساد الصحة العامة وانتشار

---

(١) *Zevrâ*, 28 R 1287, Nr. 55, s.109; 2 N 1287, Nr. 98, s. 196.

(٢) BOA, *Ayniyat Defteri* 851, s. 42, (Gurre B 1285).

(٣) BOA, *Ayniyat Defteri* 851, s. 54, (23 M 1286); , s. 90, (C 1287).

الأمراض المعدية، فتوصل مدحت باشا إلى حل لهذه المشكلة مع السفير الإيراني حسين خان، وتقرر دفن الجثث في الأماكن التي تموت بها، ثم تُنقل رفاتها بعد مرور ثلاث سنوات من دفنها إلى العتبات المقدسة، وحررت اتفاقية بين مدحت باشا وحسين خان تنص على ذلك في ٥ يناير ١٨٧١م الموافق ١٢ شوال ١٢٨٧هـ[١]، وقد عملت تلك المباحثات على استمرار المناخ الدافئ في العلاقات بين الدولة العثمانية وإيران.

(١) BOA, *Sadâret Divân-ı Hümayûn Nâme-i Hümâyûn* (A.DVN. NMH) 19/16. Mahmud Mes'ud Paşa, *Muahedat Mecmuası*, İstanbul 1298, III, 15-22; *Zevrâ*, 15 Ş 1287, Nr. 93, s. 185; *Zevrâ*, 26 Ş 1287, Nr. 96, s. 192, Ali Haydar Midhat, *a.g.e.*, s. 95-97. Ali Ekber Bavili, *Nasüriddin Şah'ın Ziyaretleri (Atebât, İstanbul ve Avrupa'ya) ve Devrinde Verilen İmtiyazlar*, (Tarih Bölümü Basılmamış Mezûniyet Tezi), İstanbul Universitesi Edebiyat Fak., İstanbul 1973, s. 29-31.

الفصل الأول

البنية الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية لسنجق كربلاء

١- البنية الجغرافية

يتكون سنجق كربلاء من قضاء كربلاء الذي يعد مركز السنجق وقضاءي النجف الأشرف وهندية، وسنتناول في هذا الفصل أوجه الاختلاف والتشابه الموجودة بين الأقضية الثلاثة، وسنبحث تلك النقاط تحت عناوين مختلفة.

تمتلك كربلاء تربة مستوية لا جبال فيها أو تلال أو غابات، وبالرغم من أن مناخ المنطقة إقليمي جافّ، إلا أن وجود نهر الفرات وبعض أفرعه جعل تربتها خصبة وجعلها مكاناً صالحاً للزرعة، فقد نمت الزراعة بها لوفرة المياه بسبب وجود الجداول المائية والخروق المتفرعة من نهر الفرات وتوزيعها بشكل منتظم، ولهذا زادت قيمة مقاطعاتها[١]، وثمة ميزة أخرى لنهر الفرات في المنطقة وهي جعلها في حالة تسمح بالنقل النهري، ولم يُلتفت إلى هذه الخاصية الهامة للنهر في بعض العهود إلا أن النقل النهري زادت أهميته اعتباراً من القرن التاسع عشر[٢] بعد اهتمام

(١) *Salnâme-i Vilâyet-i Bağdad* 1299 (Def'a 3) s. 96.

(٢) C. Orhonlu-T.Işıksal, *a.g.m.*, s. 100.

الدول الأوروبية. وخاصة إنجلترا. بمنطقة خليج البصرة والولايات العربية العثمانية، أما أضرار تلك القنوات المائية الصغيرة المتفرعة من نهر الفرات فتتمثل في الأحراش والمستنقعات التي تتكون عندما تصل تلك الأفرع المائية إلى مكان مغلق، فتتسبب تلك المستنقعات في غمر الأراضي واستحالة زراعتها كما تتسبب في فساد الهواء وانتشار الأمراض المعدية[١]، وتزيد نسبة الوفيات بسبب الأمراض الناجمة عن وجود هذه المستنقعات من بداية شهر يونيو حتى منتصف شهر أغسطس[٢]، وثمة سلبية أخرى تحدث بفيضان نهر الفرات وهي إلحاق الضرر بالأراضي الزراعية والأماكن العمرانية، فبعد الفيضان يتراكم الطمي المسمى (دحلة) على الأراضي الزراعية، وبذلك تزيد صلابة التربة التي كانت خفيفة وصالحة للزراعة من قبل لتصبح صلبة لا تنمو فيها البذور بسهولة وبالتالي تتأثر الزراعة نسبيًا لهذا[٣].

وقد قُسمت الأراضي في كربلاء إلى مقاطعات كما هو الحال في كل أرجاء العراق، ولكل مقاطعة اسم خاص بها وقناة مائية كبيرة ترويها، ولريّ الأراضي من تلك القناة شُقت الترع والجداول الصغيرة المختلفة لتوصيل المياه من القناة إلى الأراضي، وتوجد في كربلاء قنوات مائية هامة شُقت من نهر الفرات:

١- قنوات وجداول كربلاء

تُروى كربلاء من نهر الفرات وقناة الحسينية المتفرعة منه، وقد شُقت تلك القناة في عهد السلطان سليمان القانوني، ويبلغ طولها ثمان

(١) Sami, *a.g.e.*, V, 3834.

(٢) Mehmed Hurşîd (Paşa), *Seyâhatnâme-i Hudûd*, (Alâattin Eser), İstanbul 1997, s. 53.

(٣) Ali Bey, *Seyâhatnâme Jurnali*, İstanbul 1324, s. 88.

ساعات، وها هي أسماء الجداول الصغيرة التي شُقت على ساحليها والمقاطعات التي ترويها: أبو جرادن وأبو سليمان وجعيتينة وأبو زرنت وقعقعية وولد وحمودية وبهادري وبكيرة وعويرة الصغيرة وعويرة الكبيرة وأبو عصيد وبدعت أسود وبدعت شريف وجويب وأبو طحين وعميشية وقرطة وكمالية (التي شقها ابن كمال المشهور) وبدعت عائشة وقاضي وحرودي وحيدرية ورزازة وطويريج وأبو صمانة وشيطة وصالحية وكريد محمد صالح وعسافية وأبيترات وإبراهيمية وخير الدين ولائح وفريحة وكرابلة وجنجنة، وبخلاف تلك الجداول الصغيرة توجد أيضاً بعض الجداول المتفرعة من نهر الفرات في ناحية المسيب التابعة لكربلاء وهي: جويب وجيح وباج وحلوة وخور حسين وأبو لوكة.

وتروي تلك الجداول والأنهار الصغيرة المزارع وبساتين النخيل التي تحمل نفس الاسم أو غيره، وبناحية المسيب ثلاث مقاطعات تابعة للأملاك السنية وهي؛ المسيب والإسكندرية والناصرية، وتُروى تلك المقاطعات من القنوات القادمة من نهر الفرات، وتوجد جسور حجرية على كل تلك الجداول والأنهار[1]، فيوجد على قناة الحسينية وحدها ثلاثة جسور، وقد أدت تلك القناة إلى زيادة إنتاج التمر في الأراضي المحيطة بكربلاء بشكل يسمح لها بالتصدير، وقد ذكر خورشيد باشا الذي ذهب إلى المنطقة بمهمة ترسيم الحدود بين إيران والدولة العثمانية أنه كان من كربلاء يُصدر إلى بغداد ثمار ما يقرب من مائة ألف نخلة في أواسط القرن التاسع عشر، ومن المعروف أن عشيرتي عنزة وشمر كانتا تستهلكان قسماً من هذا المحصول[2].

---

(١) *Salnâme-i Vilâyet-i Bağdad* 1324 (Def'a 20), s. 283.

(٢) *Seyâhatnâme-i Hudûd*, s. 136.

٢- القنوات والجداول الموجودة في النجف الأشرف

يُروى النجف من قناة الحميدية ومن الفرع الأيمن الأكبر من قناة هندية الواقعة جنوب قرية الكفل والمتفرعة من نهر الفرات المار من ناحيتي الكوفة وخور الدخن، وتتفرع قناة الحميدية عند مقاطعة جعارة بالقرب من مكان يسمى (أبو صُخير) وتسير من الجهة الجنوبية ومن الباب الخلفي لقصبة النجف الذي يبعد لمسافة سبع أو ثمان دقائق عنه، وتصب مياه تلك القناة في أراضي بحيرة النجف القديمة التي جفت تماماً اليوم، ولمواجهة احتياجات أهالي قصبة النجف من المياه شُقت قناة أخرى عام ١٨٩١م بالقرب من تلك القناة على نفقة الخزانة الخاصة السنية، ولوفرة المياه بها زُرعت عدة حدائق وبساتين جديدة في المنطقة[١].

٣- القنوات والجداول الموجودة في هندية

عُرفت قناة هندية التي شُقت في بدايات القرن التاسع عشر تقريباً بهذا الاسم، لأنها شُقت على يد شخص يدعى «آصاف الدولة» أحد أثرياء منطقة لكنهور بالهند.

وأدى إهمال تلك القناة في نهايات القرن التاسع عشر وتجمع الطين المسمى (دحلة) الذي يجلبه نهر الفرات المار من قضاء هندية إلى ارتفاع الأراضي نسبيًّا مما أدى إلى صعوبة ريّها وبالتالي إلى انخفاض دخل الزراعة.

ويتفرع نهر الفرات عند سد هندية إلى فرعين؛ **الأول**: يمر من حلة، **والآخر**: يمر من قضاء هندية، ثم يتحد مع النهر بعد ذلك في السماوة، كما تتفرع قناة هندية أيضاً إلى فرعين على بعد ساعة من جنوب

---

(١) *Salnâme-i Vilâyet-i Bağdat* 1324, (Def'a 20), s. 295.

قرية الكفل، الفرع الأول يمر من الشامية، والآخر وهو الأكبر يمر من ناحيتي الكوفة وخور الدخن وبعد اجتيازه مقاطعة جعارة يصب في قناة الشنافية، وبعد اجتياز تلك القناة يمر بأراضي السماوة متخذاً اسماً جديداً وهو (شط العطشان)، ثم يسير لمسافة ساعة ويتحد بعدها مع نهر الفرات القادم من ناحيتي الحلة والديوانية، وقد أصبح المكان عند موقع سد هندية (الواقع على بعد أربع ساعات من شمال قصبة هندية) بمثابة القرية الجميلة المأهولة بسبب ما أنشئ فيها من مخازن ومنازل لمهندسي وحراس السدّ وورش ومعامل لإعداد المستلزمات المطلوبة له[١].

ويُفهم من المكاتبات التي تمت في تلك الفترة أن قناة هندية الواقعة بسنجق كربلاء كانت تحوز على اهتمام أكبر من القنوات الأخرى، وأن سد هندية لم يُهمل قط خلال الفترة التي نقوم بدراستها، فقد ورد في المكاتبات التي تمت بين ولاية بغداد ونظارة المالية في عام ١٨٤٩م طلب كربلاء.لإنشاء سد جديد لهندية بدلاً من السد القديم بسبب الأضرار التي تلحق بالمنطقة من نهر الفرات، وبناء على هذا الطلب الذي تقدمت به الولاية أرسل المركز إلى المنطقة ألف كيس (حوالي خمسة آلاف ليرة) كمصاريف تخمينية لإنشاء السدّ[٢]، وقد فاض نهر الفرات عام ١٨٥٥م وهدمت تلك السدود وألحقت المياه الضرر بالأهالي والمحاصيل، وفي هذه المرة كان المبلغ المرسل من ولاية بغداد لبناء سدّ هندية من جديد يتراوح بين ١٦٠٠- ١٧٠٠ كيس (٧٥٠٠- ٨٠٠٠ ليرة تقريباً)[٣]، وأول شيء به اهتمّ نامق باشا والي بغداد الجديد هو توفير المستلزمات المطلوبة لتقوية السدود الموجودة في قضاء هندية وشقّ

---

(١) *A.g.e.*, s. 293, 291, 294.

(٢) BOA, Sadâret Mektûbî Kalemi Meclis-i Vâlâ (*A.MKT.MVL*) 21/46, lef 46/1.

(٣) BOA , *A.AMD* 66/24, 3 R 1272.

الأنهار الأخرى وتطهيرها[١]، كما شكّل مجلس إعمار لهذا الغرض خصيصاً، وكان أول عمل يقوم به المجلس المكلف بهذا الأمر هو إعداد دراسة جديدة عن سد هندية الذي يؤثر على مساحة كبيرة من الأراضي.

وطبقاً للخطة الموضوعة لترميم وإنشاء السد سيتم بناء أبواب من الحجارة في الأماكن المناسبة في النهر لتفتح في موسم الفيضان لإعاقة فيضان النهر ولمنع شدة اندفاع الماء ليتمكن العمال من الاستمرار في بناء السد من ناحية ومن ناحية أخرى تعمل على استمرار الزراعة بشكل أكثر أماناً[٢]، ويلاحظ من ذلك أن إنشاء سد هندية كان ضمن مشروعات البنية التحتية التي بدأت في العراق في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، فقد تكلف هذا السد في عهد السلطان عبد الحميد ستين ألف ليرة، أما في عهد المشروطية الثانية فقد تم تخصيص مبالغ كبيرة لإنشائه من جديد، تم صرفها للمهندس وليام ويلكوكس أحد مهندسي السدود المشهورين في ذلك الوقت[٣].

كانت عملية الري في هندية تتم بواسطة نهر الفرات والسبعة عشر

---

(١) BOA , *A.MKT.NZD* 375/15, 24 R 1278.

(٢) BOA, *Sadâret Mektûbî Kaleemi, Umûm Vilâyet (A.MKT.UM)* 508/75.

ولأهمية هذا الأمر أقيمت التعديلات اللازمة لترميم السد كل فترة، وعلى سبيل المثال فإن دفتر كشاف التقرير الخاص بالسد المؤرخ في ٧ سبتمبر ١٩٠٥م – ١٧ جمادى الثانية ١٣٢٣هـ تعطي معلومات مهمة عن أهمية سد هندية والمشروعات التي تمت هناك ، كما أن الوثائق الخاصة بسد سكلاوية الذي تم تعميره في فترة ولاية محمد نامق باشا لبغداد سنة ١٨٥١م تعطي خيوطاً عن خطط السد والأعمال التي تمت بشأنه. انظر:

BOA, *Şûrâ-yı Devlet Bağdad* 2192/4 (*ŞD-Bağdad*).; BOA, *İrâde Dahiliye* 15346, *(İ.Dh)*.

(٣) Zekeriya Kurşun, "Osmanlı'dan Amerika'ya Tanımlanamayan Ülke: Irak", *Irak Dosyası*, İstanbul 2003, s.6.

جدولاً المتفرعة منه، ويوجد على يسار نهر الفرات من هذه الجداول: أبو نفاش ومشورب الشرقي ومشورب الغربي ودويهية وعبد عوينات وشط مولا وخنيابية ومحرم عيشة والعاجل وأبو روبة وأم راوية ومنيتر، وأبو سفن ووعجمية وأبو خصاوي المتفرعين من نهر دويحية، أما الجداول الموجودة على يمين نهر الفرات فهي؛ قزوينية ومنفهان[١].

٢- البنية الاقتصادية

١- الزراعة والتجارة:

معظم الحضر في أقضية سنجق كربلاء يعيشون على الزراعة، ولكربلاء مكانة تجارية هامة بسبب وقوعها على طرق التجارة (طريق بغداد - البصرة، وطريق البصرة - الشرق الأقصى)، وبسبب وفود الزوار الشيعة إليها للزيارة والتجارة في نفس الوقت.

معظم أهالي كربلاء يعيشون على الزراعة، ويمكن القول بأن المنتجات الزراعية الرئيسية الموجودة هناك هي: التمر والقمح والقطن والدخان والأفيون والسمسم العراقي والهندي والبقول وبعض الحبوب الأخرى وهذا إلى جانب الفواكه كالشمام والبطيخ والبرتقال والليمون الحلو والحامض والرمان والبرقوق والتين والتوت، أما الخضروات فتتمثل في الباذنجان والبامية وبعض الخضروات الأخرى[٢]، ويستخدم أهالي بغداد على وجه الخصوص القطن والزنجبيل والأفيون الذي ينمو في نواحي كربلاء[٣].

أما القمح والشعير فيسد احتياجات كربلاء، أما المحاصيل التي

---

(١) *Salnâme-i Vilâyet-i Bağdad,* 1324, s. 292.

(٢) *Salnâme-i Vilâyet-i Bağdad* 1324, s. 284.

(٣) BOA, *A.MKT.NZD* 213/44.

تصدرها كربلاء فهي التمر والذرة والعسل الأسود وبعض الفواكه والمنتجات الأخرى ويُصدر منها إلى كل النواحي وخاصة الهند، أما البضائع التي تستورد من الخارج فهي القماش والصوف والتوابل والأعشاب الطبية والسكر والشاي والقهوة والسجاد(١).

ولم يفقد المحصول الموجود بالمنطقة أهميته من ناحية سدّ احتياجات الأهالي بالرغم من عدم التمكن من زراعة المنطقة كما ينبغي؛ لعدم القدرة على استخدام نهر الفرات في الري بشكل كافٍ، وكانت الأراضي في كربلاء تُزرع على شكل مقاطعات، وكان أساس عقد إيجار الأراضي مبنيًّا على تأجير الأراضي لأي شخص يدفع بدل الإيجار مقابل الأعشار التي سيقوم بجمعها من الأهالي، وقد أدى هذا الوضع إلى سوء استعمال الإداريين والملتزمين لمقاطعاتهم وإلى ظهور مصادمات بين الأهالي والعشائر لعدم التمكن من تقسيم الأراضي بينهم، ومن ذلك ما عرفناه من إحدى الوثائق التي قمنا بدراستها والتي تُثبت أن رشيد بك الذي كان ملتزماً على ناحية هندية من شهر سبتمبر عام ١٨٥٦م حتى أغسطس ١٨٥٧م اختلس بعضاً من أموال تلك المقاطعات، وتم تشكيل لجنة لمراجعة تلك الأموال وتم إعادتها كلها(٢)، كما تم عزل يعقوب أفندي قائمقام النجف وكربلاء من وظيفته لما عُرف أنه اختلس أموالاً لنفسه من بدل المقاطعات(٣).

وها هي أهم المقاطعات الموجودة في كربلاء: مقاطعة حواص وطهماسية والمسيّب والإسكندرية(٤) ومقاطعات قناة الحسينية وتاجية وخراسان ومخروط وشهربان وبلاد روزين، وكانت تلك المقاطعات تُمنح

---

(١) *Salnâme-i Vilâyet-i Bağdad* 1300, s. 166.

(٢) BOA, *A.MKT.MVL* 103/65.

(٣) BOA, *A.MKT.MVL* 103/59.

(٤) *Seyâhatnâme-i Hudûd*, s. 137, 138, 153, 154.

للملتزمين أو المشاركين، أما مصاريف الحفر فكانت في الغالب تسدد من قبل الملتزمين، ولم تكن أصول تشغيل الأراضي وتقسيم المحاصيل واحدة في كل المقاطعات، فعلى سبيل المثال كانت الزراعة في مقاطعة الإسكندرية تمنح للمشارك، أما أعمال الحراسة فكانت من مهامّ الملتزم، أما مقاطعتا خراسان وتاجية فكانت الزراعة والحراسة فيهما من مهامّ الملتزم[1]، ويمكننا الحصول على معلومات عامة عن شؤون المقاطعات من خلال ما أورده خورشيد باشا أثناء حديثه عن مقاطعة خراسان حين قال: «الفدان هو وحدة قياس فالفدان هو القطعة التي يحرثها زوج من الثيران في يوم، وكمية البذور المستخدمة لهذا الفدان معلومة وثابتة، وعند جنى المحصول يعطى للكارخ أي لمقسم المياه والسَّكّار أي متولي شؤون السدّ والشحنة أي رئيس المياه مقدار معين من الحنطة والذرة وذلك بعد إخراج مقدار البذور، ويقسم الباقي بعد ذلك إلى خمس حصص ثلاث منها لصاحب الأرض أو الجانب الميري أو الوقف والباقي للفلاح، أما إن كانت المساحة المزروعة من فدان إلى خمسة أفدنة فإن أصول التقسيم تختلف حينذاك، حيث يُعطى للمشارك المسمى سكّاراً خمس المحصول، كما تُقدم له مساعدات مالية وبذور ثم يقُسّم باقي المحصول إلى خمس حصص يُعطى منها حصتان للفلاح وثلاثة أخماس لصاحب المال، ويطلق على تلك الأصول في التعامل (الأصول المطلقة)[2].

يتم نقل البضائع التجارية بواسطة الطرق البرية والأنهار، وفي أغلب الأحيان كانت تستخدم الإبل والبغال والحمير وغيرها من دواب النقل في نقل البضائع التجارية، أما النقل النهري فكان يتمّ بواسطة

---

(١) BOA, *I.Dh*, 24610.

(٢) *Seyâhatnâme-i Hudûd*, s. 98-99.

السفن الصغيرة والقوارب التي يطلق عليها مهيلة وبلم وطرادة وصاجه، ولأن تلك القوارب كانت تقترب من ساحل النهر بسهولة لم تُبنَ هناك موانئ للتجارة[١].

ويلاحظ أن الحركة التجارية بين البصرة وكربلاء والأقضية التابعة لها كانت نشطة للغاية، كما أن حركة نقل الركاب كانت كثيفة جدًّا، ففي عام ١٨٦٠م وفد إلى النجف من البصرة (٥٢٨٥) زائراً، بينما وفد إلى البصرة من النجف (٣٩٦٥) زائراً، ويلاحظ أيضاً أن شهري يوليو وأغسطس كانا من أكثر الشهور التي تزيد فيها حركة النقل[٢].

أما أهم البضائع التي كانت تصدر من النجف إلى البصرة فهي قماش شاهي، وكان مقدار استيراده يبلغ خمسة وسبعين ألف كيلة محمولة على ١٠٠ سفينة، وبالرغم من أن القمح والأرز والحبوب كانت تصدر أيضاً بكميات قليلة إلا أنها كانت ضمن المنتجات التي تُصدر من النجف، ويرى أن القماش يحتل الصدارة أيضاً في البضائع المستوردة من البصرة إلى النجف، وكانت القوارب ووسائل النقل الصغيرة المسماة موريخ وشويعي أكثر ما يستخدم في نقل تلك التجارة[٣].

أما التجارة التي بين البصرة وهندية فكانت أقل حجماً، حيث كان يُصدر من هندية إلى البصرة في السنوات المذكورة سالفاً (٧٥٠٠) كيلة[٤] من القماش و(٥٥٠٠) كيلة من القمح، أما حجم التجارة التي

---

(١) *Salnâme-i Vilâyet-i Bağdad* 1324, (Def'a 20), s. 284.

(٢) Davut Hut, *Maliye Varidat Defterlerine Göre XIX. Asrın İkinci Yarısında Basra Gümrüğü, (Yayımlanmamış* Yüksek Lisans Tezi), İstanbul 1999, Marmara Üniversitesi Türkiyat Araştırmaları Enstitüsü, s. 47.

يحتمل أن تكون هذه الزيادة موازية للفترة التي بدأ فيها الرجوع لزيارة العتبات.

(٣) Hut, *a.g.t.*, s. 48.

(٤) لقب يستخدم للتعبير عن مقدار معين من الحبوب، وله أنواع مختلفة، ومقدار الكيلة =

كانت تفد من البصرة إلى هندية فكانت تبلغ (١١٧٠٠) كيلة من التمر و(٥٥٠٠) كيلة من القماش، وكانت تلك البضائع تنقل بواسطة سفن أكبر في الحجم من السفن المذكورة سابقاً، حيث كانت حمولتها تتراوح بين (١٥٠٠) و(٢٠٠٠) كيلة، وثمة خاصية هنا تلفت الانتباه وهي أن السفن التي تحمل الراية الإيرانية كانت أكثر من السفن التي تحمل الراية العثمانية في المناطق التي يكثر فيها وجود الشيعة[١].

وكربلاء مثل غيرها من المناطق العربية الأخرى كانت تتعرض لأعمال النهب والسلب، ويلاحظ أنه كان يتم ترقية الإداريين الذين ينجحون في إعادة الأموال والبضائع المسروقة من التجار، أما الإداريون الذين كانوا يقصرون في هذا الأمر فكانوا يعاقبون على تقصيرهم، ومن ذلك على سبيل المثال تعيين قدوري بك كاتب الأقلام في مهمة إعادة البضائع والأمتعة التجارية التي سُرقت في نواحي كربلاء والمسيّب والنجف وهندية كاملة غير ناقصة[٢].

كما كان يفد التجار من إيران إلى كربلاء، وكانت طريقة التعامل مع هؤلاء التجار في غاية الأهمية من حيث التجارة وتأثيرها على العلاقات العثمانية الإيرانية، فقد تمّ التنبيه على سفير طهران وعلى والي بغداد بمعاملة هؤلاء التجار بشكل طيب، وعدم تحصيل أية ضرائب زائدة عن المنصوص عليها في المعاهدات[٣].

= يختلف عن بعضه فمثلاً كيلة استانبول تختلف عن كيلة إبرائيل.

Mehmed Zeki Pakalın, *Osmanlı Tarih Deyimleri ve Terimleri Sözlüğü*, İstanbul 1993, II, 281.

(١) Hut, *a.g.t.*, s. 51.

(٢) BOA, *A.MKT.UM* 296/95.

(٣) BOA, *Hariciye Nezareti Mektûbî Kalemi* (HR.MKT) 70/53.

في الوثيقة المؤرخة في ٢٦ ربيع الأول ١٢٧١ حذّر سفير طهران أحمد وفيق أفندي =

وقد أورد خورشيد باشا في رحلته معلومات عامة عن عدد الزوار والتجار[1] القادمين من إيران وكيفية مجيئهم، فقال إن خانقين تعتبر نقطة هامة لأنها مكان مرور الزوار القادمين من إيران إلى العتبات العالية، والتجار الذاهبين إلى بغداد والشام وحلب للتجارة، وقد أعدّ خورشيد باشا جدولاً إحصائيًّا أعده من دفاتر القرنتينة (الحجر الصحي) أوضح فيه أعداد الزوار والتجار وكميات الأحمال التي جلبوها معهم:

الزوار والتجار الإيرانيين	الحمالين	الأغنام	حمولة التجارة	تاريخ المرور
عدد	عدد الأشخاص	عدد الرؤوس	عدد الأحمال	الشهر
١١٢٢	٢٨٤	٠	٧٨٦	مارس
١٩٣٠	٣٠٤	٠	٩٧٧	إبريل
٣٠٦٠	٢٢٩	٠	١٤٦	مايو
١٢٦٧	١٥٤	٠	٤٥٤	يونيو
٦٥٨	١٦١	٣٠٥٩	٥٨٥	يوليو
١٠٩٣	٨٨	٨٠٠	١٩٧	أغسطس
١٧٠٥٢	٧٠١	٠	٧٧٨	سبتمبر
١٩٦١٤	٦٦٩	٣٠٤٠	١٢٣٠	أكتوبر
٣٨٢٦	٦٤	٣١١٨	٨١٨	نوفمبر
٦٦٩	١٥٠	٣٠٤٠	٨٥٣	ديسمبر
٢٦١٧	٢٥٤	٧٢٠٠	١٩٦٦	يناير
١٦١	٢٩٠	٤٧٠٠	٨٥٩	فبراير
٥٢٩٦٩	٣٣٤٨	٢٤٩٥٧	٩٨١٥	

المصدر: خورشيد باشا، سياحتنامه حدود، ص ٩٢.

= والي بغداد في تلك الفترة من عدم الإيفاء بالمعاهدات الموقعة بين الدولتين بطلب ضرائب إضافية من الزوار والتجار الإيرانيين القادمين إلى الممالك المحروسة، وطلب توفير الأمن والعدل لهم في هذه الأرض.

(١) إن هاتين المجموعتين القادمتين من إيران بأهداف قد ذكرتا في المصادر بصفة =

ويذكر خورشيد عدد الزوار والتجار الوافدين والذاهبين على مدار العام في هذا الجدول الذي استُخدمت فيه الشهور الرومية دون تحديد للسنة والذي أخذه من دفتر القرنتينة، ويتضح من خلال الجدول أن أكثر شهر وفد فيه زوار وتجار هو شهر أكتوبر حيث بلغ إجمالي عددهم (١٩٦١٤) شخصاً، أما شهر فبراير فسجل أقل عدد حيث بلغ (١٦١) شخصاً، أما بالنسبة للأحمال التجارية فقد كان شهر يناير أعلى شهر من حيث الحمولات التجارية حيث بلغ عدد الحمولات التجارية فيه (١٩٦٦) حملاً، أما أقل شهر فكان مايو وسجل (١٤٦) حملاً، ويلاحظ أن عدد الزوار والتجار القادمين على مدار العام قد بلغ (٥٢٩٦٩) شخصاً، أما الأحمال التجارية فبلغت (٩٨١٥) حملاً[١]، وهي الأحمال التي حُصّل عنها ضريبة جمركية، ولم تدخل ضمن تلك الإحصائية الدواب التي يركبها الزوار والتجار وكذا الأحمال التي على تلك الدواب، كما كان هؤلاء التجار يخفون البضائع القيمة أو الباهظة الثمن كالحرائر والتفاح الذي يجلبونه لأحبابهم في نعوش الموتى التي يحضرونها من الخارج إلى منطقة النجف وكربلاء، وذلك حتى لا يدفعوا عنها ضريبة[٢].

أما كوبر فقد أورد في رحلته أنه يأتي على مدار العام إلى كربلاء ما يزيد عن مائتي ألف زائر من إيران والهند فقط، ويقول كوبر: إن

= عامة، ولم يفصل خورشيد باشا بين طائفة الزوار والتجار، وذلك لأنه من الصعب التفريق بين أهداف قدوم المجموعتين. انظر: *Seyâhatnâme-i Hudûd*, s. 92-93.

(١) إن عدد المارين من خانكين ليس عبارة عن ستة وخمسين ألفاً فقط، وإذا أضفنا لهم من لم يتم قيدهم سيصل عددهم إلى مائة ألف، ولعدم وجود شخص يقيد الأشخاص الذين تم إدخالهم إلى خيمة الحجر الصحي بعد أذان المغرب فلم يتم عدهم هذا بالاضافة إلى التجار والزوار المارين ليلاً دون الوقوف في خانكين.
Seyâhatnâme-i Hudûd, s. 92- 94.

(٢) *Seyâhatnâme-i Hudûd*, s. 93.

السلطات التركية اتخذت بعض الإجراءات المشددة لمنع الحجاج الإيرانيين من إحضار موتاهم ودفنهم في تلك الأراضي التي يعدونها أراضيَ مقدسة، ونتيجة للمباحثات التي تمت في هذا الشأن منع الشاه نسبة كبيرة من الإيرانيين من الحج إلى كربلاء، وأصبحت مدينة مشهد في إيران بدلاً من مدينة كربلاء، وأدى هذا الإجراء لتعرض الدولة العثمانية لفقدان مصدر كبير للدخل لها لفترة، إلا أنه تم السماح بعد ذلك للجيج بالزيارة(١).

قامت الدولة العثمانية ببعض التنظيمات لتوفير الأمن والراحة للزوار والتجار الإيرانيين منذ فتح بغداد وحتى الفترة التي نقوم بدراستها، ولقد مُنع الحجيج الشيعة من القدوم إلى كربلاء لفترات قصيرة بسبب الأحداث السياسية، ولذا فمن الصعب القول إن الرجوع في هذا مرتبط بالضرر اللاحق بالمصالح الاقتصادية، كما أن النزاعات التي كانت بين الدولة العثمانية وإيران كالصراع الشيعي لم تكن بالقوة التي تجعلها سببا في بقاء الحجيج الشيعة بعيداً عن تلك الأراضي لفترة طويلة، فلم ترغب الدولة العثمانية في ابتعاد الحجيج الشيعة عن المنطقة لفترة طويلة، بل إنها أعطت الأولوية لسياسة الاهتمام بالتشابة بين المذهبين السني والشيعي أولاً وليس الفروق المذهبية بينهما، ولذا فليس من الخطأ الاعتقاد بأن شيعة العثمانيين لم يتحملوا تلك الاضطربات طويلة المدى، لأن الاستقرار السياسي في المنطقة كان يتطلب إظهار الاحترام والرعاية لمعتقدات الشيعة، لا سيما وأن هذا الوضع لم يكن يتعارض مع البنية التقليدية للدولة العثمانية أو يتناقض مع سلوكها تجاه المعتقدات المختلفة.

كانت ولاية بغداد من الولايات التي لها إدارة مختلفة عن الإدارة

---

(١) Cowper, *a.g.e.*, s. 372.

العامة للأناضول والروميللي، ومن الولايات المختلفة أيضاً ولايتا البصرة والحجاز فكانت أراضيهما عشرية، أما أراضي صيدا وحلب والموصل وطرابلس الغرب وبنغازي واليمن وبغداد فكانت من الأراضي الخراجية، فعندما فُتحت تلك المناطق وضُمت للدولة العثمانية طُبقت فيها أصول التيمار والزعامة، ولم يتدخل مركز الدولة في شؤونها المالية، فدفع أهالي تلك المناطق نفس الضرائب التي كانوا يدفعونها من قبل إلى خزانة الدولة، كما طبق النظام القديم في إدارة الأراضي.

وتوجد عدة أسباب لعدم جعل الولايات المذكورة سابقاً وبغداد تحت الإدارة المباشرة للدولة، أولها: أن أهالي تلك المناطق يتشكلون من عشائر وعربان مختلفة وينتسبون لأديان ومذاهب متنوعة، هذا بالإضافة إلى موقع تلك الولايات الهام والحساس من الناحية السياسية[١].

قبل عهد التنظيمات كان يُحصل في كربلاء نفس الضرائب التي كانت تُحصل في ولاية بغداد وهي ضرائب «حاصلات الأعشار» و«واردات المقاطعات» و«الاحتساب»، وبخلاف ذلك كان يُحصل من العشائر ضريبة تسمى «رسم الخيام» وكانت تُحصل طبقاً لعدد الخيام أو لعدد الدواب وذلك حسب حال كل عشيرة طبقاً للقواعد المتبعة منذ القدم[٢].

وثمة ضريبة أخرى هامة كانت تُحصل قبل عهد التنظيمات وهي رسم المرور والمسمى «باج عبور»، إن هذه الضريبة التي ألغيت بموجب معاهدة تم عقدها بين إيران والدولة العثمانية في بدايات القرن التاسع عشر الميلادي كانت عبارة عن ضريبة تُحصل عن كل البضائع والمنتجات

---

(١) Abdurrahman Vefik, *Tekâlif-i Kavaid*, İstanbul 1910, s. 47-48.

(٢) *Tekâlif-i Kavaidi*, s. 49.

التي يأتي بها الإيرانيون إلى الأراضي العثمانية[1]، وكان سعي الموظفين المحليين في المنطقة إلى أخذ تلك الضريبة في السنوات التالية سبباً في النزاعات بين الدولة العثمانية وإيران.

وها هي المصادر الرئيسية لدخل الدولة الوارد ذكرها في (سالنامه بغداد) الكتاب الرسمي السنوي لعام ١٣٢٥هـ: رسم الخيام وبدل العسكرية ورسم الأغنام ورسم الجاموس ورسم الإبل وبدل الأعشار المقطوعة وإيجار الأملاك الأميرية ورسوم متنوعة ورسوم حق الغابات والخشب والطرق وأنواع المعادن ومصاريف العقود والأملاك ومصاريف المحاكم وحاصلات متفرقة[2].

من المعروف أن رسم الأغنام المأخوذ على الأغنام والماعز يحمل سمة الشرعية في المالية العثمانية، وبعد التنظيمات تقرر تحصيلها بواسطة موظف يسمى «مباشراً»، وقد تقرر أن تكون تلك الضريبة عبارة عن خمسة قروش على كل رأس يضاف لها نصف قرش يعرف بالمباشرية، إلا أنه لم يكتب النجاح لتطبيقها ولذا تم البدء في تحصيلها عن الدخل وليس عن عدد الأغنام[3]، وكانت ولاية بغداد تحقق أكبر دخل لها من هذه الضريبة.

أما بالنسبة لضريبتي رسم الجاموس والإبل المُحصلتين في كربلاء فقبل التنظيمات كانت تؤخذ أجرة على كل رأس حيوان تحت اسم «ضريبة الحيوانات الأهلية» و«الاحتساب» وكذا عند بيع تلك الدواب في الأسواق كان يحصل قيمة بارة واحدة على كل قرش من ثمنها، وعلى

---

(١) *Seyâhatnâme-i Hudûd*, s. 84-85.

(٢) *Salnâme-i Vilâyet-i Bağdad* 1325, s. 343.

(٣) *Tekâlif-i Kavaidi*, s. 29; Abdüllatif Şener, *Tanzimat Döneminde Osmanlı Vergi Sistemi*, İstanbul 1990, s.140; Coşkun Çakır, *Osmanlı Maliyesi*, İstanbul 2001, s. 52.

الرغم من أن رسم الاحتساب قد ألغي بعد التنظيمات إلا أن «ضريبة الحيوانات» كانت تحصلها البلديات[١].

أما ضريبة الطابو (العقد) فكانت عبارة عن رسم يُحصل عن كل الأراضي والأبنية وأموال الوقف وغيرها من العقارات والأملاك غير المنقولة عند نقل ملكيتها من شخص إلى آخر، أما بعد عهد التنظيمات فقد آل إلى الخزانة كل ما زاد عن ٢٠٠٠ قرش من الأراضي الأميرية التي أصبحت خالية، وما قلَّ عن ذلك اعتبر من حق مُحصل أعشار تلك الأراضي، وقد حدث تغير في هذا النظام وحولت كلها إلى الخزانة فيما بعد، وتقرر تحويل نصف مصاريف فراغ وانتقال الأراضي الأميرية لمديري الأقضية إذا كانت في الأقضية، أما إذا كانت في السناجق فتحول كلها إلى الخزانة، وتقرر في اللائحة التنظيمية التي أعدت فيما بعد أن يُحصل ٥٪ عند انتقال أو فراغ الأراضي الأميرية، وبعد دخول قانون الأراضي حيز التنفيذ عام ١٨٥٨م أصبحت تُحصل رسوم تسجيل محددة عن كل الأراضي سواء كانت أراضي أميرية أم أراضي وقف أو ملكية خاصة وعن كل الأبنية، وذلك عند بيعها أو فراغها أو أي تعامل آخر يتم فيها، هذا بخلاف الرسوم المخفضة التي كانت تُدفع عنها والتي كانت تبلغ عشرة أو ثلاثين أو خمسين في الألف[٢].

كان الشيعة يرغبون كثيراً في الأبنية والأراضي الواقعة حول الأماكن المقدسة في كربلاء، وكان امتلاك الإيرانيين لمعظم الأبنية الموجودة في كربلاء أمراً يقلق الحكومة العثمانية، لذا فرضت الحكومة العثمانية ضريبة جديدة للقضاء على هذا التفوُّق الإيراني في امتلاك الأبنية في كربلاء.

(١) *Tekâlif-i Kavaidi*, s. 33; Çakır, *a.g.e.*, s. 52.

(٢) *Tekâlif-i Kavaidi*, s. 40; Şener, *a.g.e.*, s. 176.

أما الضرائب التي كانت تسمى «البدل» أو «البدل العسكري» فكانت تتعلق بالعسكرية من حيث الأساس، فالمسلمون في الدولة العثمانية يؤدون العسكرية، أما غير المسلمين فيدفعون الجزية بدلاً من ذلك، وقد بدأ التعامل بأصول القرعة بموجب قانون العسكرية الصادر في عام ١٨٤٥-١٨٤٦م، وكان يجب على مَن عليهم الدور في العسكرية دفع البدلية وإعفاؤهم حينئذ من تأدية العسكرية إذا كانت عندهم الرغبة في ذلك، وكان هذا البدل في بادئ الأمر ألفاً وخمسمائة قرش، ومع نهايات عهد التنظيمات وصل إلى خمسة آلاف قرش.

وفي عهد ولاية مدحت باشا على بغداد بُذلت المساعي لتطبيق نظام القرعة في كربلاء، إلا أن هذا النظام لم يجد قبولاً كما كان الحال في العديد من مناطق بغداد، ولأن هذا النظام لم يجد الاهتمام الكافي من الأهالي لم يعطِ أكله[١].

وصار الذهاب الى العسكرية إجباريًّا بموجب فرمان إصلاحات عام ١٨٥٦م، أما غير المسلمين فمُنع ذهابهم إلى العسكرية ولذا فرض عليهم دفع «بدل العسكرية» وبهذه الصورة تم تلافي وتعويض إلغاء الجزية.

من أهم مصادر دخل الولاية ضريبة الأعشار التي كانت تُحصل عن المحاصيل وقت الحصاد؛ وذلك لأن أراضي بغداد وسنجق كربلاء أراضٍ خصبة وفيرة المحاصيل، وكانت تلك الأعشار تجمع بنظام الالتزام حتى عهد التنظيمات، ولما أُلغي نظام الالتزام أصبحت تلك الضريبة تُجمع بواسطة المحصلين طبقاً لنظام «إدارة الأمانة»، إلا أن هذا النظام لم يستمر طويلاً وألغي بعد ثلاث سنوات فقط، وأعيد العمل بنظام الالتزام من جديد عام ١٨٤٣م، ويعد أهم تغيير طرأ على ضريبة الأعشار الذى تمّ في

---

(١) Ali Haydar Midhat, *a.g.e.*, s. 68.

بداية عهد التنظيمات هو تحديد مقدارها، وهو العشر من المحاصيل في كل مكان[1].

ويمكننا الحصول على معلومات بخصوص نسب الضرائب التي كانت تُدفع في كربلاء في الفترة فيما بين عام ١٨٤٣م إلى عام ١٨٧٢م وذلك من خلال مقارنة المعلومات التي قدمها فيتال كونيت (١٨٨٩-١٨٩٠م) بالرغم من كونها تالية للفترة الزمنية التي نتناولها:

مقدار الضرائب المحصلة من سنجق كربلاء في عامي ١٨٨٩-١٨٩٠م

الضريبة	مقدارها
ضريبة الأعشار	١٦٠٠
البدل العسكري	٦٧٠
رسوم الأغنام	٣٣٠٠
رسوم الجاموس	١٥٠
رسوم الإبل	٩٥٠
مقاطعة	٢٩٠٠
الأمانة	٣٤٩٠٠
رسوم الغابات والأخشاب	١٥٠
الصيد البحري	٢٠٠
مصاريف المحاكم	٣٨٠
ضرائب أخرى	٨٨٠٠
ضرائب الدخل	٢٢٠
المجموع	٥٤٦٧٠

المصدر: Vital Cuinet, Turquie D'asie, Paris 1894, III/ 197.

لقد كانت الرسوم الجمركية المطبقة في كربلاء ورسوم الدفن وهي

---

(١) *Tekâlif-i Kavaidi*, s. 18-19; Çakır, *a.g.e.*, s. 51.

الأموال المحصلة من الإيرانيين الذين يجلبون موتاهم من إيران لدفنهم في كربلاء أو النجف من الموضوعات المثيرة للنزاع بين الدولة العثمانية وإيران لسنوات طوال.

أما رسوم الجمرك فكانت عبارة عن ضريبة تُحصل من الزوار القادمين إلى كربلاء عن كل الأشياء التي يجلبونها معهم بغرض التجارة باستثناء الأغراض الشخصية، وكانت تلك الضريبة تطبق في كل الولايات العثمانية، إلا أن الإيرانيين كانوا يشكون من ارتفاع قيمتها، هذا بالإضافة إلى «رسوم الدفن» المُحصلة من الذين يجلبون موتاهم إلى كربلاء لدفنها هناك، وكانت هذه الضريبة خاصة بكربلاء فقط، وكانت تسمى «سلامة اقجه سى»[(١)]، وبالرغم من إلغاء تلك الضريبة في عهد والي بغداد علي رضا باشا إلا أنه وردت شكاوى بعد ذلك من إيران لتحصيلها في بعض الأماكن في السنوات التالية لإلغائها، وطبقاً للقرار المتخذ في مجلس الوكلاء في ١٠ ديسمبر ١٨٥٣م وضع موقف الأراضي التي يدفن بها الإيرانيون موضع البحث، وتقرر أن يكون الحد الأقصى للمبلغ المُحصل ٣٠٠٠ قرش إذا تمّ الدفن في ساحات المدارس الكبرى أو في الأراضي المحيطة بها، أما إذا كان مكان الدفن خارج البلدة أو في المكان الذي خصصته البلدية فإنه يُحصل حينئذ أجرة الحفر فقط، ولن يُحصل مبلغ ٢٥٠٠٠ قرش الذي كانت تُحصل قبل ذلك[(٢)].

وكان يُحصل من الأهالي الشيعة والإيرانيين الذين يعيشون في كربلاء أيضاً ضريبة أخرى باسم «يومية الدكاكين»، وكانت تلك الضريبة

---

(١) el-Bustâni, *a.g.t.*, s. 179.

(٢) M. Rıza Nasıri, *Nasireddin Şah Zamanında Osmanlı-İran Münasebetleri* (1848-1897), (Yayımlanmamış Doktora Tezi), İstanbul Universitesi Edebiyat Fakültesi., İstanbul 1997, s. 131.

تُحصل عن كل الحرف وهي بمثابة ضريبة الربح[1]، وبالرغم من أن تلك الضريبة كانت لا تُحصل في بعض المناطق في كربلاء، إلا أنها كانت تحصل في أماكن أخرى منها، وهذا ما أتعب أصحاب الحرف ولهذا طلبوا من ولاية بغداد إلغاءها في عام ١٨٦٣م[2]، وبالرغم من أن الولاية قد اتخذت قراراً بإلغاء هذه الضريبة إلا أن القرار لم يدخل حيز التنفيذ في غضون فترة قصيرة.

وقد ذكر خورشيد باشا في كتابه المسمى سياحتنامة حدود أنه اطلع على دفاتر القرنتينه الخاصة بمنطقة خانقين التي كان يمر بها الزوار الإيرانيون أثناء قدومهم إلى بغداد وكربلاء، وطبقاً للجدول الذي أوردناه سابقاً فقد قام خورشيد بعمل إحصاء في رحلته عن الإيرانيين القادمين إلى كربلاء على مدار عام كامل، وبالنظر في هذا الإحصاء وفي نسبة الزوار والتجار الذين كانوا يفدون إلى كربلاء، يتضح لنا مدى أهمية ضرائب الجمرك والقبور التي كان يتم تحصيلها.

٢- وسائل النقل في كربلاء والنقل في نهر الفرات

إن النقل النهري في نهر الفرات له أهمية كبرى من ناحية التجارة والنقل في المنطقة، فالأنهار تمثل وسيلة نقل هامة في الحركة التجارية التي تتم بين الهند وخليج البصرة وبين البصرة وبغداد، وقد زاد اهتمام العثمانيين بحركة النقل بنهري دجلة والفرات في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وكان النقل يتم عبر الأنهار لسببين: الأول إمكانية التدخل في النزاعات الداخلية الكائنة في المناطق القريبة من الحدود أو استخدامه أثناء التجهيز لحركة عسكرية على إيران في وقت الحرب،

---

(١) Pakalın, *a.g.e.*, III, 635.

(٢) BOA, Bâbıâlî Evrak Odası (BEO), *Vilayet Gelen-Giden (VGG)* 257, No: 42, 29 R 1280.

وكان هذا النقل يتمّ في وقت الصلح فقط بهدف التجارة[١]، كما أن التجار الموجودين في منطقة جنوب العراق كانوا يفضلون الطريق النهري لخوفهم من هجمات عربان البدو ولعدم وجود طعام أو شراب في الطرق البرية[٢]، كانت هناك أهداف أخرى لحركة النقل النهري بجانب الأهداف التجارية والعسكرية، ففي عام ١٥٦٨م طلب إرسال مائة لوح خشبي من شجر الصنوبر يبلغ طول الواحد منه تسعة ونصف ذراع حلبي وذلك لترميم مشهد الشريفين من الطريق النهري[٣].

بالاضافة إلى هذه الأهداف فقد أرادت الدولة العثمانية من السيطرة على وسائل النقل النهري في كربلاء وإداراتها أن يكون قدوم الزوار والتجار القادمين من إيران تحت إشرافها وسيطرتها، أما السبب الثاني فهو النظر إلى ذاك النقل على أنه مصدر للدخل، فمع بدايات القرن التاسع عشر أصبحت أنهار بغداد في غاية الأهمية، وفي الوقت الذي وضعت فيه إنجلترا خططاً سياسية واقتصادية في المنطقة من خلال هذا الطريق، شعرت الدولة العثمانية أيضاً بالحاجة إلى الاهتمام بتلك الأنهار لنفس السبب[٤].

وقد أعطت الدول الأوروبية وعلى رأسها إنجلترا أهمية كبرى لوضع العراق الجغرافي أثناء عمل مشروعات خط المواصلات الدولي بين الشرق والغرب[٥]. أما الدولة العثمانية التي كانت تعيش في تلك الفترة مرحلة المركزية التي تقرر تطبيقها في عهد السلطان محمود الثاني فقد

---

(١) Orhonlu-Işıksal, *a.g.m.*, s. 78.

(٢) *Seyâhatnâme-i Hudûd*, s. 7.

(٣) Orhonlu-Işıksal, *a.g.m.*, s. 82.

(٤) Yücel, *a.g.m.*, s. 177.

(٥) Orhonlu - Işıksal, *a.g.m.ı*, s. 100.

بدأت تتخذ بعض التدابير ضد مخططات ومشاريع الأوروبيين في المنطقة، ولذا خطت الدولة منذ عام ١٨٧٠م خطوات ثابتة وواضحة في هذا المجال بإنشائها خط سكك حديد بغداد -كربلاء وخط التلغراف وخط النقل النهري.

كان لدى إنجلترا رغبة شديدة في فرض نفوذها في المنطقة من خلال المشروعات التي سعت إلى تطويرها، وأثناء حملة نابليون على مصر (١٧٩٨-١٨٠١م) أعطى للعراق الواقع في مركز استراتيجي على طرق النقل أهمية كبرى من جهة التجارة الهندية الإنجليزية، واضطرت إنجلترا إلى القيام بخطوات فعلية لتنفيذ مشروعاتها المذكورة لزيادة ثقل روسيا في المنطقة بعد توقيعها معاهدة تركمان جاي مع إيران عام ١٨٢٨م ومعاهدة أدرنه مع الدولة العثمانية عام ١٨٢٩م ولشعور إنجلترا بأن محمد علي باشا أصبح يمثل خطراً على مصالحها في خليج البصرة والعراق[١]، وأدت المساعي التي قامت بها إنجلترا في المنطقة إلى جلب الصراع الروسي - الإنجليزي إلى الصراع العثماني - الإيراني الموجود سابقاً على بسط النفوذ في كربلاء[٢]، ويمكننا رؤية ذلك بشكل أفضل في حادثة كربلاء التي وقعت عام ١٨٤٠م.

---

(١) el-Bustânî, *a.g.t.*, s. 287.

في بادئ الأمر جهزت انجلترا الأرضية الشرعية لمخططها في بغداد، فاتفقت مع الدولة العثمانية في نوفمبر ١٨٠٢م وافتتحت قنصلية لها في بغداد، وبعد ذلك كسبت مسؤولية حماية السفن الانجليزية والتجارية والسياحية، هذا بالاضافة إلى إعفاء السياسين والموظفين في القنصلية ومساعديهم من الضرائب المختلفة واكتسب السياسيون الحصانة وحرية التجول في الدولة عامة ولهم الحق في لبس كاب أبيض وحمل سيف في المناطق الخطرة.

(٢) إن هدف انجلترا الأصلي تأمين تأسيس اقصر خط تجاري بين بيريطانيا العظمى والهند هذا بالاضافة إلى منع نفوذ روسيا من الامتداد حتى العراق وخليج البصرة، =

وقد بدأ مشروع إنجلترا الخاص بالطرق المائية الموجودة في بغداد بإرسال القبطان تشيزني إلى هناك عام ١٨٣١م بهدف عمل دراسة عن صلاحية الأنهار الموجودة هناك للنقل النهري، فقد كانت إنجلترا تفكر في الوصول إلى مستعمراتها في الهند عبر خليج البصرة بواسطة نهر الفرات، ووضعت في اعتبارها الوصول إلى المحيط الهندي عبر البحر المتوسط ثم الطريق البري ومنه إلى البحر الأحمر ومن هناك إلى المحيط، وبناء على تقرير تشيزني رأت أنجلترا أن طريق الفرات أسهل؛ فطلبت من السلطان العثماني الإمتياز بالسماح لها بتشغيل سفينتين في نهر الفرات، وكان الباب العالي يعلم حقيقة هدف إنجلترا ورغبتها في تأسيس تنظيم استعماري لها في مدن وولايات الدولة العثمانية، إلا أنها اضطرت للموافقة على هذا الطلب رغم مخالفته لمصالحها كي تتمكن من الحصول على دعم إنجلترا في مشكلة محمد علي باشا والي مصر الذي كان في حالة نزاع مع الدولة العثمانية(١)، وقد حصلت إنجلترا على الموافقة عام ١٨٣٤م، وفي عام ١٨٣٦م أرسلت السفينتين اللتين أطلق عليهما اسم «دجلة» و«الفرات» إلى المنطقة مفككتين عبر الطريق البري تحت إشراف القبطان تشيزني، وبعدما أبحرت السفينتان بشهر غرقت السفينة دجلة، أما السفينة الفرات فقد تمكنت من الوصول إلى خليج

= إن المفتش تشزني الذي لمس هذا الأمر في قصر الهند قال ما يلي: «كما هو معروف إن المواصلات العسكرية التي سنمدها إلى الهند والمارة من إيران أو ما بجوارها ستتطلب تضحيات كبيرة لظروف الجو على الأقل، ولكن من الممكن أن نرسل الجيش بكل سهولة إلى ميدان الحرب عن طريق نهر الفرات، كما أن أهمية النقل السريع في الفرات لها قيمة لا جدال فيها ضد الخطر الروسي، فهي تعد سدًّا أمام العدو، وخلف هذا السد ستروج تجارتنا، الخلاصة أن في هذا الأمر فائدة للدول العربية ومستعمراتنا في الشرق.

el-Bustâni, *a.g.t.*, s. 305.

(١) el-Bustâni, *a.g.t.*, s. 306.

البصرة بصعوبة[١]، وقد سعى تشيزني أثناء عمله في المنطقة إلى كسب مساعدة العشائر الموجودة في المنطقة، فأخذ دعم العشائر الكبرى مثل شمر وجربة وعنزة، إلا أنه واجه رد فعل مخالف من العشائر الصغيرة لأسباب دينية واقتصادية، وهناك رأى أن عشيرة منتفك وقفت ضد الإنجليز بسبب تحريض الفرنسيين لها[٢] وهذا يظهر لنا أن المنطقة أصبحت ساحة للصراع الدولي.

أدى اهتمام إنجلترا بنهري دجلة والفرات إلى اهتمام الدولة العثمانية بالنهرين، كما أن ثورة القبائل العربية في سوريا والعراق ورغبة الدولة العثمانية في تأسيس آلية للمراقبة الشديدة في المنطقة ولجمع الضرائب بسرعة في وقتها يعد أيضاً من الأسباب الرئيسية لاهتمام الدولة العثمانية بتلك الطرق المائية، ولقد وقف كوزلوكلي رشيد باشا (١٨٦١-١٨٦٧م) ومحمد نامق باشا (١٨٥٠، ١٨٦٠- ١٨٦٧م) وتقي الدين باشا (١٨٦٧-١٨٦٩م) - الذين شغلوا منصب والي بغداد قبل مدحت باشا- على الأهمية الاقتصادية لولاية البصرة وأهمية الطريق المائي الذي تحدثنا عنه، وكان هدفهم الأول هو إحياء مدينة بغداد التي كانت ذات بنية اقتصادية مغلقة على نفسها بسبب صعوبة مواصلاتها وحركة النقل بها، لذا فإن تطوير وسائل المواصلات كان من أهم الإصلاحات التي تمت في بغداد اعتباراً من عهد رشيد باشا، وأول الجهود التي بذلت في هذا الأمر هو تشكيل أسطول نصف رأس ماله من الدولة والنصف الآخر من أثرياء بغداد، وكان الهدف من ذلك هو منافسة شركة لينش الإنجليزية الموجودة في المنطقة، ولهذا صنع في ترسانة بلجيكا سفينتان باسم «بغداد» و«البصرة» لجلبهما إلى المنطقة، وبعد وفاة رشيد باشا استمر

(١) Yücel, *a.g.m.*, s. 177-178.

(٢) el-Bustâni, *a.g.t.*, s. 317.

خلفه نامق باشا في نفس الإجراءات والمساعي، وأُسست شركة باسم (إداره عمان عثمانية) لتشغيل هاتين السفينتين ولمنافسة الشركة الإنجليزية .

وفي مايو عام ١٨٦٥م صدر فرمان من السلطان عبد العزيز يقضي بإرسال سفينتين من الترسانة العامرة في استانبول إلى البصرة إضافة إلى السفينتين الموجودتين هناك، وتوسيع ترسانة البصرة، وتطهير نهري دجلة والفرات والطرق اللازم تطهيرها وإنشاء الأحواض وإنشاء ثلاث سفن من سفن نقل البضائع المسماة «شالوبه» وإدخال العشائر العربية الموجودة على ضفتي النهرين في طاعة الدولة[١]، كانت تلك الأعمال هامة نسبيًّا لازدياد نفوذ الباب العالي في كربلاء ووضعها مباشرة تحت سيطرة مركز الدولة، كما أن سهولة النقل ستحقق زيادة الإنتاج الزراعي في السنجق وزيادة التصدير.

وأثناء ولاية مدحت باشا تم شراء سفن أخرى رُئي أنها ستفيد في النقل النهري بين البصرة وبغداد وأذن الباب العالي بصرف مبلغ ١٥٠٠٠ أقجه سنويًّا لهذا الأمر، هذا بالإضافة إلى أنه تم تأسيس شركة (الإدارة النهرية) للمواصلات في نهري دجلة والفرات، كما عُملت بعض التنظيمات لتشغيل مصانع السفن التي أنشئت من قبل في بغداد وأغلقت بعد ذلك[٢].

وفي عهد مدحت باشا تم البدء في اتخاذ الإجراءات اللازمة لمدّ خط سكة حديد إلى كربلاء، وكان الهدف من إنشاء هذا الخط هو ربطه بخط السكك الحديدية الذي سينشأ بين بغداد وحلب لتسهيل مجيء وذهاب الزوار القادمين إلى كربلاء، هذا بخلاف الفائدة التي ستعم منه

---

(١) Yücel, *a.g.m.*, s. 177-178.

(٢) Ali Haydar Mithad, *a.g.e.*, s. 88.

في مجال التجارة ووضعها تحت المراقبة وفرض السيادة عليها لذا صدر الإذن بمدّ خط سكة حديد إلى كربلاء[1].

٣- البنية الاجتماعية

قبل أن نتحدث عن بنية كربلاء الاجتماعية في القرن التاسع عشر علينا أولاً النظر إلى البنية الاجتماعية في العراق عامة ؛ لأنه من خلالها سيتضح لنا أن المؤثرات الدينية والعسكرية والسياسية التي حدثت في المنطقة في تلك الحقبة التاريخية كان لها نصيب كبير في تشكيل بنية كربلاء الاجتماعية، وبالنظر إلى البنية الاجتماعية العامة في العراق سيتضح لنا أن العشائر العربية التي تعيش في وسط العراق وجنوبه ومن الجنوب إلى الشمال حتى بغداد وعلى طول خط الحدود الإيرانية وبطول نهر الفرات من الجنوب إلى الشمال الغربي منها ما يعيش حياة مستقرة ومنها ما يعيش حياة نصف مستقرة ومنها ما يعيش حياة البداوة والترحال من مكان إلى لآخر، وكان يحكمهم نظام قبلي معتمد على روابط الدم، وكان لهذا النظام تأثيرٌ قويّ على الأفراد خاصة وقت الهجرة الكبرى أو وقت ظهور خطر خارجي، بل إنه مكن من تشكيل عصبية تؤمّن مساعدة أعضاء المجتمع لبعضهم البعض عند الضرورة[2].

إن عدداً كبيراً من العشائر العربية الموجودة في جنوب ووسط العراق وبالتالي في كربلاء تنقسم إلى فروع مختلفة في داخلها، وتوجد بينها فروق واختلافات مذهبية والقليل من تلك العشائر المنقسمة إلى فروع مختلفة يعيش سويًّا في نفس المنطقة الجغرافية وأغلبها يعيش في مناطق مختلفة.

ولم تتمكن الدولة العثمانية من تطبيق نظام الإسكان والتوطين الذي

---

(١) *Zevrâ*, 7 Ra 1287, Nr. 50, s. 100.

(٢) Sinan Marufoğlu, "Güney Irak'ta Devlet-Aşiret İlişkileri", *Irak Dosyası*, İstanbul 2003, I, 320; Albert Hourani, *Arap Halkları Tarihi*, İstanbul 1997, s. 140.

طبقته على عشائر الروميللي والأناضول منذ تأسيسها على عشائر العراق إلا بعد فرمان التنظيمات؛ وذلك لأن الدولة العثمانية لم تمسّ مشيخة العشائر الموجودة في شمال وجنوب العراق خلال فترة حكمها للمنطقة، بل على العكس منحت الدولة هؤلاء المشايخ حكم المناطق الموجودين فيها تحت اسم «يوردلق» أو «اوجاقلق» مقابل قبولهم التبعية للدولة العثمانية، ولعل أكبر مؤثر في قبول الدولة العثمانية لهذه البنية العشائرية الموجودة في العراق هو وجودها على حدود الدولة الصفوية التي كان لها طموحات سياسية في العراق دامت في مختلف العصور[١].

وتوجد معلومات مفصلة في سالنامه بغداد عن المناطق الموجود بها العشائر والطوائف الموجودة في سنجق كربلاء ومصادر معيشتهم.

١- العشائر الموجودة في سنجق كربلاء وقضاء هندية والنجف

ينقسم أهالي كربلاء إلى قسمين قسم يشتغل بالزراعة والآخر رحّل متنقلون، وأهم عشيرتين من عشائر البدو ساكني الخيام هما: عنزة وزكاريط، وتتكون عشيرة عنزة من فرع الإمارات والصكور وسلكة ودهامشة والزنبة والضبيان والسويلمات، أما عشيرة زكاريط فتتكون من فروع معزة ومجلة وشريفات والتمايم، وتقضي تلك الطوائف معظم أوقاتها متجولة في صحراء شامية الواقعة في غرب كربلاء، ويأتون لمركز اللواء وبعض القصبات المجاورة لها مرتين في العام لشراء الحاجات الضرورية والمؤن ولبيع الصوف والزيت والحيوانات[٢]، ويحصل اللواء ضريبة الإبل من تلك العشائر، ومن المتفق عليه أن شيخ عشيرة عنزة هو القائمقام الرسمي لرزازة[٣].

---

(١) Marufoğlu, *a.g.m.*, s. 322.

(٢) *Salnâme-i Vilayet-i Bağdad* 1324, s. 285.

(٣) تقع رزازة بجوار قناة الحسينية الواقعة على مسافة ثلاث ساعات من جنوب بغداد =

وها هي أسماء العشائر المستقرة في كربلاء:

المسعود واليسار وأبو مصرة وأبو غانم وعويسات والبومحيي وجنابي وتقيم المسعود واليسار وأبو المصرا وأبو الغنم على نهر الحسينية وما جاوره من مناطق، أما عشيرتا عويسات والبومحيي فيشتغلان بالزراعة في أراضي جرف الصخر الواقع بناحية المسيب، وتقوم كل تلك العشائر بتربية الإبل والخيول والبغال والحمير والثيران والأبقار والجاموس والأغنام والماعز(١).

أصبحت الأراضي الموجودة في هندية صالحة للزراعة بواسطة سدّ هندية، وهذا ما أعطى الفرصة لتأسيس مقاطعات قيمة للغاية غير مقتسمة مع العشائر.

جدول يوضح الخروق المائية التي تسقى منها مقاطعات هندية، والعشائر التي تستخدمها:

اسم المقاطعة	الخرق الذي يرويها	العشيرة القائمة بالزراعة
أبو نقاش	أبو نقاش	بني حسن
خرقا	منيتر	طفيل
أبو روبة	أبو روبة وشط ملا	كُريط
الفتلة	أم رواية وقزوينة	الفتلة
مسيعيدة الغربي	عبد عوينات وخنيابية	جليحة
مسيعيدة الشرقي	محرم عائشة والعاجل وخنيابية	جليحة وبراجع
كعبوري	دويهية وعبد عوينات وأبو سفن وعجمية	بني حسن

= وبرغم هذا فإن أهلها ليسوا من عشيرة عنزة، ولأنه المقر الأساسي للعشيرة نسبت القائمقامية إلى هذا المكان.

Salnâme-i Vilayet-i Bağdad 1324, s. 285.

(١) *Salnâme-i Vilayet-i Bağdad* 1324, s. 285.

اسم المقاطعة	الخرق الذي يرويها	العشيرة القائمة بالزراعة
منفهان	منفهان	كريط
جناجية	منفهان	جناجه
مشورب الغربي	مشورب الغربي	كرة كشة والمسعود زدعوم
مشورب الشرقي	مشورب الشرقي ودويهية وأبو خصاوي	بني سد وبني طرف وعامرية
زبيلية	زبيلية وحسينية وأبو خصاوي	العامرية

سالنامه بغداد، ١٣٢٤، ص ٢٩٣.

أما مقاطعة خواص فتُستخدم من قبل عشائر يسار ومسافير وغيرها، ويوجد بتلك المقاطعة ٢٥٠ منزلاً[١]، ومقاطعة طهماسية من المقاطعات الهامة ويوجد بها ثلاثمائة منزل، وتتحد تلك المقاطعة مع مقاطعة هندية على خرق يقع على مسافة ساعتين غرب نهر الفرات، وتذكر الروايات أن هذا الخرق المائي يسمى باسم طهماسية نسبة للشاه طهماسب الذي أنشأه، وأهم فرقة في تلك المقاطعة فرقة أنفس طعام[٢]، وخرق طهماسية يقع أساساً في سنجق الحلة ولكنه كان يُدار بواسطة الملتزمين الموجودين في سجق هندية، ويُفهم من أحد الوثائق المؤرخة بتاريخ ١٨٤٨م أن الخرق أحيل مرة أخرى إلى سنجق الحلة بطلب تقدم به محمد نوري بك الذي كان من خلفاء قلم المكاتبات بولاية بغداد[٣]، أما بالنسبة للمحاصيل الرئيسية للمقاطعتين المذكورتين فهي: القمح والشعير والدُّخن وهو نوع من الحبوب يشبه الذرة، وتُرسل تلك المحاصيل إلى أسواق بغداد[٤].

(١) *Salnâme-i Vilâyet-i Bağdad* 1324, s. 293; *Seyâhatnâme-i Hudûd,* s. 137-138.

(٢) *Seyâhatnâme-i Hudûd,* s. 138.

(٣) BOA, *HR.MKT* 23/91; *A.MKT.UM* 3/41, 25 Ca 1264.

(٤) *Seyâhatnâme-i Hudûd.,* s. 139.

إن المقاطعات الرئيسية للقضاء هي أبو نقاش وخرقة وأبو روبة والفتلة ومسيعيدة وكعبوري ومنفهان ومشورب الشرقي ومشورب الغربي وكانت تُدار كالنواحي حيث عين على كل واحدة منها مدير لإدارتها.

من الواضح أن ناحيتي الكوفة وخور الدُّخن المستفيدتين من ماء نهر الفرات في قضاء الكوفة كانتا من النواحي المتطورة.

العشائر التي تشتغل بالزراعة في الكوفة ومواقعهم

القطعة	اسم العشيرة
أبو النعمان	بلوش (إيرانية الأصل) ربيعة وبني حسن وعذارات وكريشات وشوشتري وبراكة والبوذبح والمواش البونعمان
الهارونية وخرخيط	البو شيخ مشهد والجعافرة والعيسى من عشيرة عبودة
ملحتين	البو دحيدح من عشيرة الشبل
خميسية	البو دحيدح والبوشيخ مشهد
أبو ضباع	زرقان
مصيحنة	البديوي من عشيرة بني حسن

سالنامه ولاية بغداد ١٣٢٤، ص ٢٩٦؛ ١٣٢٥، ص ٢٨٧.

ويوجد ثلاثون منزلاً من منازل عشيرتي خزائل وتمايم في مكان يسمى براكية الواقع بين العشائر الرحل[(١)]، أما أراضي ناحية خور الدخن فتعرف باسم مقاطعة خور الدخن، وتنمو كل أنواع الحبوب في المنطقة بواسطة نهر الفرات والقنوات المتفرعة منه، وها هي العشائر التي تشتغل بالزراعة بشكل عام في الناحية: المواش من بني حسن وأبو عذيب وحواتم والبو عارضي والبو حداري والعباس ومجاتيم، وعدد منازل تلك العشائر يتجاوز ألفي منزل.

أوضحنا فيما سبق أن الأهالي في كربلاء ينقسمون إلى قسمين: بدو

---

(١) *Salnâme-i Vilâyet-i Bağdad* 1324, s. 296.

وحضر، والحضر هم الأهالي الذين يعيشون في الأودية والواحات المحاطة بالصحراء ويعيشون في المدن والقصبات المؤسسة على ضفاف القنوات ويشتغلون عادة بالزراعة والتجارة، ولأن هؤلاء الحضر في أصلهم بدو قادمون من الصحراء لهذا اعتادوا على الذهاب إلى الصحاري التي تخضر بعد هطول المطر، وينصبون الخيام ويعيشون هناك فترة من الوقت يتنفسون فيها الهواء النظيف النقي(١).

أما البدو فهم العشائر العربية الرحل الذين يتجولون في الصحاري ويشتغل معظمهم برعي الإبل والأغنام(٢)، ويرى ابن خلدون أن البدو أقرب من الحضر للصفات الحميدة وقبول الخير(٣)، هذا بالإضافة إلى وجود خصلة أخرى للبدو وهي الكرم وحسن الضيافة(٤)، ونظراً لأن البدو يعيشون في مدن وأماكن بعيدة عن بعضها البعض لذا يتَّسمون بطبيعة صلبة وفظة، ولأنهم يعيشون في نطاق قبليٍ ضيق توجد مراقبة اجتماعية حيث يعرف بعضهم البعض معرفة جيدة؛ وهذا ما دعا إلى قلة الفساد الأخلاقي لديهم بالنسبة للحضر، ويذكر ابن خلدون أيضاً أن البدو احتياجاتهم قليلة وبالتالي فإن حرصهم على توفير المتطلبات أقل من الحضر(٥)، فالبدو يوفرون حاجاتهم بالقدر الذي يعينهم على الحياة

---

(١) Kurşun, *a.g.e.* , s. 11.

ويوضح ابن خلدون أنه من الطبيعي الضروري أن يعيش المرء فترات في البادية وفي القرى والمدن.

İbn Haldun, Mukaddime, MEB, (çev. Zakir Kadiri Ugan), İstanbul 1997, I, 303-304.

(٢) Kurşun, *a.g.e.*, s. 11.

(٣) İbn Haldun, *a.g.e.*, s. 310.

(٤) Kurşun, *a.g.e.*, s. 12.

(٥) İbn Haldun, *a.g.e.*, s. 309-310; Mustafa Fayda, "Bedevî", *DİA*, İstanbul 1992, V, 314.

فقط، ولا يطمعون في أكثر من ذلك بسبب عجزهم عن توفيره[1]، ولذا فإنهم يمتازون بالقناعة لعدم اعتيادهم على السعة والراحة، وشرف القبيلة عندهم مقدم على المصالح الشخصية فلا يتعرضون لأبناء قبيلتهم لأنهم يعلمون جيداً أنهم مستعدون للتضحية بحياتهم من أجل أبناء القبيلة ولذا لا توجد صفة البخل بينهم، وإن من أبرز سماتهم المتانة والشجاعة والجرأة، ولأنهم قريبون للطبيعة فإن البساطة والنظافة والهدوء الذي في الطبيعة قد انعكس على نفسيتهم، فهم أكثر إخلاصاً وشفافية من الحضر[2].

وقد تأثر ب. روسو الذي قام برحلة من بغداد إلى حلب عام ١٨٠٨م بطبيعة حياة هؤلاء البدو وبآرائهم المتعلقة بالحياة ودوّن ذلك في رحلته التي كتبها، ويرى روسو أنه يجب عدم الخلط بين البدو الذين عاشوا بالقرب من المدن المشتغلين بالزراعة والبدو الذين يعيشون في وسط الصحراء المحرومين من الزراعة والذين يمكنهم عمل أي شيء من أجل البقاء على قيد الحياة[3].

إن البدوي لم يرقد تحت سقف قط، قضى حياته كلها في ظل خيمة نسجها من الوبر وعلى ظهور الإبل، والصحراء هي العامل الذي يوجه الحياة الاجتماعية وشخصية البدو لذا فإنهم اقتسموا تلك الصحراء، وبقدر تحركات القبيلة يكون لها أرض يسمونها دراح أو (زراح)، لذا نجد أن أغلب أسماء المناطق في الصحراء قد سُميت بأسماء القبائل، ويغير البدو أماكنهم تبعاً لظروف الطقس والمناخ؛ ولذا فهم لا يهابون الدخول في أراضي الغير لفترة مؤقتة حتى وإن كان ذلك بالقوة، حتى إنهم في

(١) İbn Haldun, *a.g.e.*, s. 303.

(٢) Fayda, *a.g.m.*, s. 314.

(٣) Russoau, *a.g.e.*, s. 26.

الظروف الصعبة ينهبون حدائق وبساتين الحضر الذين يعيشون في الواحات الصغيرة، لذلك فإن الحضر يعطون للبدو الضريبة التي تسمى «ضريبة الأخوة» لينجوا من النهب، والأسرة أو العائلة هي أقدس رباط عند البدو، فأفراد الأسرة الواحدة دائماً يتجولون مع بعضهم ويستخدمون أموالهم بشكل مشترك، أما الرباط الوحيد لهذا المجتمع البدوي فهو القبيلة المكونة من تلك العائلات، وأهم شيء يجعل البدو متيقظين دائماً هو حركات السلب والنهب التي يقومون بها ضد بعضهم البعض ويطلقون عليها اسم غزوة، وتتم تلك الغزوات بهدف الإغارة على خيام وقطيع قبيلة بدوية أخرى، أو على أراضي الحضر المزروعة، وأكثر حوادث النهب تكون للقوافل التجارية وقوافل الحج التي تمر من أراضيهم، لدرجة أن الدول التي حكمت تلك المناطق ضاقت ذرعاً من هذه الحركات التي يقوم بها البدو، أما الدولة العثمانية فقد أمّنت سلامة الطريق المارّ من الصحراء بواسطة الأموال التي كانت تدفعها لهؤلاء البدو تحت اسم مخصصات العربان، وبالرغم من ذلك لم يتخلّ عربان الصحراء عن تلك العادة التي تربوا عليها[١].

أما عن العشائر البدوية التي عاشت في العراق في الفترة التي نقوم بدراستها فلديهم خصائص مختلفة عن خصائص البدو التي ذكرناها سالفاً، فبدو الجزيرة العربية يتسمون بسرعة الحركة وصفاء النسب وغيرها من الصفات الحميدة، ولأن البدو الذين اعتادوا على حياة الصحراء القاحلة علّموا أولادهم كيفية العيش على نباتات الصحاري وعلى الإبل أصبح طراز الحياة هذا طبيعة في طبائعهم ولا يقبلون اقتسامه مع أحد، ولأن هؤلاء البدو اعتادوا على تلك الحياة الصعبة القاسية فإنهم لا يفرون منها برغم قدرتهم على ذلك، ولهذا فليس من الخطأ القول بأن

---

(١) Kurşun, *a.g.e.*, s. 11- 14.

الدول القوية لم ترغب في احتلال الصحراء وفرض السيطرة عليها، ويلاحظ أن البدو الموجودين في العراق مختلفون عن البدو الموجودين في الجنوب أي في الجزيرة العربية بسبب كثرة الزراعة في الأراضي التي تسقى من نهري دجلة والفرات والخصائص الجغرافية والطبيعية للمنطقة التي يعيشون فيها، فقلّت سرعة ترحالهم وضاق عليهم المكان ولم يفسد نسبهم، والبدو الذين لم يتكيفوا مع هذه الطبيعية الجغرافية للعراق أو الذين لم يرغبوا في التكيف معها عادوا إلى صحاري الجزيرة العربية مرة أخرى، ويذكر ابن خلدون أن قبائل قريش وكنانة وثقيف وبني أسد وهذيل ابتعدوا عن الصحاري المنبتة للحبوب في العراق والشام، وظلوا في أراضيهم لذا لم يحدث اختلاط في أنسابهم[١].

بدأت الدولة العثمانية في تطبيق سياسة المركزية بمنطقة العراق في بدايات القرن التاسع عشر، ونتيجة لتلك السياسة زادت الطرق وخطوط السكك الحديدية، وأُسست الجسور وشُقت القنوات، وبالتالي أصبحت تلك الحياة المدنية المتطورة عائقاً أمام تجول العشائر البدوية بحرية وأدى هذا الى حدوث بعض التغيرات التي يمكن رؤيتها بسهولة في القبائل التي يتم مصادفتها كثيراً في القرى، ومن أوجه التغير التي حدثت عند البدو: أصبحت أعمدة خيامهم أقوى وأثقل وأمتن وقصرت مسافات ترحالهم، كما تعرضت لغتهم الصافية إلى التغيير بمرور الوقت.

ويمكن القول بأن أهم تغير طرأ على حياة البدو هو التغيير الذي طرأ على وضع شيخهم، فالشيخ عند البدو شخص واحد وهو رأس الجماعة الذي يلقى الاحترام والتبجيل من الجماعة القوية التي يرأسها ومن الجماعات الأخرى المجاورة له، وتُعرف أسماء القبائل الموجودة في الجزيرة باسم الشخص الذي يحكمها، ويعتقد أن الشيخ نفسه أقوى من

(١) İbn Haldun, *a.g.e.*, s. 327.

القبيلة، ويحكم بالقوانين العرفية لمصلحته دون أدنى خوف، وكان نظام المركزية الذي بدأت الدولة العثمانية في تطبيقه حديثاً أهم سبب في قوة أو ضعف هؤلاء المشايخ.

وكان سعي الدولة العثمانية للسيطرة على الأهالي بسياسة المركزية التي بدأت تطبقها في القرن التاسع عشر سبباً في جعل الأهالي يكفون عن دفع (ضريبة الأخوة) نظراً لوجود الدولة، كما أن حظر الغزو جعل القبائل تبحث عن مصادر اقتصادية جديدة، حيث زادت أهمية الزراعة، وكلف شيخ القبيلة عدداً من أفراد عائلته بإدارة مزارعه، وكان مكان القرى التي أسست يُحدد طبقاً لخصوبتها، وكان الشيخ يريد تأسيس تلك القرى في الأماكن التي يكثر المرور منها وإذا ما اختل الأمن فإنه يحصن تلك المزارع ويقطع الطريق ويأخذ الخراج ويشكل قاعدة عسكرية حتى إنه كان يطلب نقوداً للاستفادة من المياه، وفي الفترة التي تحقق فيها الدول الصلح وتجعل المكان صالحاً للحياة تزيد الأراضي المزروعة. إن هذا الأمر ضيق مساحات الترحال، ووجد البدو حلًّا لهذا، فأسسوا الخيام في المناطق المختلفة وأسكنوا فيها عناصر مختلفة كي يكونوا أصحاب الحق في التصرف في الأراضي، وبذلك وجدوا وسيلة جديدة تجعلهم أصحاب أراضٍ واسعة. إن صدور رد فعل قوي في التجمعات البدوية بسبب تلك الأزمة الاقتصادية والاجتماعية أمر لا مفر منه، وإن تراخى ترابطهم إلى هذه الدرجة أدى إلى فساد معنويات بدو الصحراء وعكر صفوهم ونغص حياتهم، وفي تلك الفترة أمدَّهم الدين بالصبر وحلَّ الدين في الخيام لأول مرة(١)، ولإراحة البدو من الناحية المعنوية قامت الدولة العثمانية بفتح المدارس لنشر التربية الدينية في كربلاء وما جاورها وحماية الأماكن المقدسة وإرسال رجال الدين إلى العشائر المختلفة البدو منها والحضر.

---

(١) Robert Montagne, *Çöl Medeniyeti*, (çeviren Avni Yakalıoğlu), İstanbul 1950, s. 165- 171.

٢- العلاقات بين عشائر كربلاء والدولة في عهد التنظيمات

بعد فترة التنظيمات بُذلت بعض المساعي الخاصة بالعشائر لبسط نفوذ الدولة في كربلاء، إن إدارة إيالتي بغداد والبصرة بالساليانة (نظام دفع الضريبة السنوية المحددة) قد قوّى من بنية العشائر الموجودة في كربلاء كما كان الوضع في كل منطقة من جنوب العراق، فقد ترك الولاة مسألة جمع الضرائب في المقاطعات التي تعتمد على الزراعة إلى المشايخ بشكل عام شريطة دفع الضريبة في موعدها، وأدى هذا الأمر إلى تقوية وضع بعض العشائر، لدرجة أنها بدأت تتسلط على العشائر الأقل قوة منها، بل إنها تطاولت في بعض الأحيان على الولاة أنفسهم وثارت عليهم، وبعد عام ١٨٣٠م قامت الدولة العثمانية ببذل بعض الجهود العسكرية لتأسيس إدارة مركزية مرة أخرى في ولاية بغداد، كما قامت بمساع أخرى لتحويل العشائر البدوية ونصف البدوية التي أحدثت اضطراباً في المنطقة وعرّضت الدولة لخسائر كبيرة في الدخول إلى حياة الحضر(١).

ويمكن القول إن أسباب تحريك العشائر هي حادثة كربلاء التي وقعت عام ١٨٤٣م وسياسة المركزية التي سعت الدولة لتطبيقها في المنطقة بعد تلك الحادثة وتوتر العلاقات العثمانية الإيرانية، ففي بداية الأمر حاربت العشائر الموجودة في هندية التابعة لكربلاء بعضها البعض سنة ١٨٥٨م ثم حاربت الجنود العثمانيين بعد ذلك، وبدأت تظهر بوادر التمرد والثورة لأن النظام الجديد المطبق في القضاء لم يكن كافياً لتقسيم أراضي هندية، ووقع أول صدام بين عشائر هندية وخزائل، ولم تقف عشيرة منتفك التي كانت تعد أقوى وأهم عشيرة في جنوب العراق مكتوفة الأيدي تجاه هذا الصدام الواقع بين العشائر، بل حاولت أن يكون لها تأثير

---

(١) Sinan Marufoğlu, "Osmanlı Döneminde Güney Irak'ta Devlet-Aşiret İlişkileri", *Irak Dosyası, İstanbul 2003, s. 328.*

ملموس فيه، وبالرغم من عدم وجود معلومات مفصلة في الوثائق عن أسباب تلك الثورة، إلا أن هناك معلومات عن كيفية إخمادها والإجراءات التي اتخذت بعد ذلك، فالثورة التي نشبت أثناء ولاية محمد نامق باشا قد أخمدت باستخدام قوة عسكرية كبرى[١]، وبعد انتهاء القتال تم الاستيلاء على مجموعة ليست قليلة من الدواب الكبيرة والصغيرة، وحصلت خزانة بغداد على(٣٥٤٢٥٠) قرشاً مقابل هذه الدواب[٢]، وقام نامق باشا بتأديب العشائر الموجودة في هندية وما حولها، ثم عمل بعض الإصلاحات الإدارية بعدما وفر الأمن للأهالي، ولدواع أمنية قام بتوحيد بعض الأقضية الموجودة في كربلاء، وعين عليها المديرين والقائمقامات[٣].

أما الجهود التي بُذلت لتوطين العشائر الرعوية ونصف الحضرية في جنوب العراق فقد اكتسبت سرعة كبيرة خاصة بعد إعلان التنظيمات وبعد إصدار قانون الطابو عام ١٨٥٨م، وقد احتوت القوانين الصادرة فيما بين ١٨٤١-١٨٦٧م على وجوب عمل تعداد سكاني للعشائر وتوطينهم في الأرض الخالية وتشغيلهم بالزراعة وتحصيل الضريبة اللازمة منهم، وقد صدرت تعليمات إلى كوزلكلي محمد رشيد باشا والي بغداد عام ١٨٥٤م للربط بين المشاكل القائمة في المنطقة في الشؤون المختلفة مثل التنظيمات الحدودية والعشائر والشؤون الإدارية والزراعية وإيجاد حلول لها، وأوصي أيضاً بضرورة تهدئة العشائر في كل المناطق الموجودين فيها واستخدام القوة العسكرية في ذلك إذا تطلب الأمر مع مراعاة إشعار الأهالي دائماً بالطمأنينة[٤].

---

(١) BOA, *İ.Dh* 13923, lef.1, (6 C 1267); *İ.Dh* 13974, (20 C 1267); *A.MKT.NZD* 35/8, (23 B 1267); *A.MKT.NZD* 34/21, (12 B 1267); BOA, *A.AMD* 32/56, (1267).

(٢) BOA, *A.MKT.MVL* 57/36, 18 Z 1268.

(٣) BOA, *A.MKT.UM* 73/42, 6 ZA 1267.

(٤) BOA, *Sâdaret Divân (Beylikçi) Kalemi* 100/36, 1270, *(A.DVN)*.

لقد سعت الدولة العثمانية لتقديم كل التسهيلات المتعلقة بإسكان وتوطين العشائر البدوية الموجودة في العراق والعمل على تشغيلهم في الزراعة، أما تخصيص الأراضي والمعفاة من الضرائب ومنح البذور وربط الرواتب لمشايخ العشائر فقد طُبق بشكل يتفق مع أحوال وأوضاع كل عشيرة من الناحية الاجتماعية والجغرافية وحجم العشيرة[1].

لقد بذلت الدولة العثمانية جهوداً كبيرة بعد إعلان التنظيمات لنقل العشائر الموجودة في جنوب العراق من حياة البداوة ونصف البداوة إلى حياة الحضر، كما كانت تبذل جهوداً أخرى في توطين بعض العشائر القوية في بعض المناطق المحددة لتحقيق الاستقرار بشكل عام، ومنع هجوم العشائر، وكانت الدولة تراعي مسألة المذهب وقوة العشيرة أثناء توطينها في منطقة ما.

وحتى يقضي مدحت باشا على هجمات عشيرة عنزة القادمة من شبه الجزيرة العربية وهجمات آل سعود الذين ظهروا كقوة جديدة في المنطقة أرسل رسالة باللغة العربية إلى فرحان باشا شيخ عشيرة شمر الجربا أوضح فيها أنه يفكر في منحه المنطقة الممتدة من تكريت حتى حدود الموصل بمحاذاة نهر دجلة ليؤسس فيها سنجق شمر مثل ما حدث مع عشيرة منتفك، وأن يكون هو أي فرحان باشا متصرفاً عليها، ودعاه في الرسالة للانتقال هو وعشيرته إلى حياة الحضر.

وحتى تتمكن الدولة من إعاقة الهجمات القادمة من الحدود الإيرانية أيضاً أرسلت رسالة إلى ولاية بغداد في ١٨٦٩م تطلب منها تخصيص الأرض الواقعة بين بغداد والسليمانية بطول خط الحدود إلى عشيرة جاف السنية الشافعية المذهب، وأن يكون شيخها قائمقاماً عليها.

---

(١) Marufoğlu, *a.g.m.*, s. 329.

العشائر العربية الموجودة في سنجق كربلاء ومذاهبها

اسم العشيرة	المذهب
آل شمر	جعفري
آل ذيكاريط	حنفي- جعفري
العنزة	مالكي- جعفري
المسعود	جعفري
بني طرف	جعفري
الفتلة	جعفري
الطفيل	جعفري
الكريط	جعفري
الجليحة	جعفري
بني حسن	جعفري
الربيعة	جعفري
الخزائل	جعفري
العيش	جعفري

مأخوذ من تقرير الجيش الهمايوني العثماني ١٣٢٥ (١٩٠٥)[١]

في عهد مدحت باشا استمرت ثورات العشائر في العراق بشكل عام، ولعل السبب الرئيسي في تلك الثورات هو تحصيل الأموال التي كانت موجودة في ذمة تلك العشائر والقبائل بواسطة القوة العسكرية، ثم قام مدحت باشا بتقسيم الأراضي والمزارع الأميرية إلى قطع أُطلق عليها اسم مقاطعات، وكان المحصول يُقسم إلى ثلاثة أقسام: ثلثان منها للجانب الميري والثلث المتبقي للمزارع، وذلك في محاولة منه للقضاء على أسباب تلك الثورات التي أدت إلى حدوث اضطرابات داخلية في المنطقة منذ فترة طويلة، إلا أن تقسيم الأراضي بهذا الشكل دعا إلى عصيان بعض الشرائح؛ الأمر الذي دعا الحكومة لاتخاذ إجراءات لمنع

---

(١) Marufoğlu, *a.g.m.*, s. 327.

ظهور أية اضطرابات محتملة من قبل المشايخ والأهالي[1]، وضمن مشروع توطين عشائر البدو الرحل وردت رسالة إلى ولاية بغداد عام ١٨٨١م جاء فيها تحديد الأماكن للعشائر كي تقيم القرى فيها والسماح لهم بإقامة منازل فيها.

وكانت هناك مساعٍ بعد عهد التنظيمات لإلغاء منصب المشيخة وذلك لتغيير الوضع الاجتماعي للعشائر وتأمين انتقالهم لحياة الحضر وليكون لهم دور في تأسيس الأمن في المناطق التي يسكنون فيها، وبناء عليه تقرر إلغاء منصب «الشيخ» ليحل مكانه منصب القائمقام أو المتصرف الذي يشغله أيضاً شيوخ العشائر.

العشائر العربية البدوية والحضرية والنصف حضرية الموجودة في كربلاء في أواخر القرن التاسع عشر:

الاسم	الفرقة	السكان	المأوى		القوة		السلاح	المنطقة
			خيمة	منزل	خيالة	مشاة		
آل شمر	٥	٣١٩	-	١٠٩	٢	٩٠	٩٢	النجف
آل زبيد	٢	٦٠٣	٩٠	-	٤٠	١٧٠	٧٥	كربلاء
آل زكاريط	١٠	١٤٢٥	٣٩٥	-	١٢٠	٤٤٤	٣١٢	كربلاء
آل عنزة	١	١٤٠١٠	٣٤٦٠	-	١٣٢٣	٣٥٨٣	٣٢٨٥	غرب الفرات
المسعود	٢٩	٦٧٢٥	٤٢٧	٨٧٠	٦٢٢	١٩٢٣	٢٥٧٠	كربلاء
آل جنابي	٥	٢٤٧٣	٢٥٥	٢٩٠	١٣٧	١٤٨١	٦٠٨	كربلاء
بني طرف	٥	٣٧١٥	-	٣٨٣	-	٧٤٥	٧٤٥	هندية
اليار	١٢	٢٧٠١	٩٩	٨٢٠	٢٦٦	٧٦٩	٧٩٧	كربلاء
الفتلة	١٤	٧١٧٨	-	١٢٦٨	١٣	١٧٧٢	٢٥١٠	هندية
الطفيل	٩	٤٨٧٥	-	٣٥٥	-	١٠٥٠	١٠٥٠	هندية
الجليحة	١٠	٢٩٠٩٢	-	٣٣٣	-	٩٩٠	٩٩٠	هندية

(١) Ali Haydar Midhat, *a.g.e.*, s. 81; Saatçi, *a.g.e.*, s. 105.

الاسم	الفرقة	السكان	المأوى		القوة		السلاح	المنطقة
			خيمة	منزل	خيالة	مشاة		
بني حسن	٢٨	١٥٨٤٤	-	٢١٦٢	٢٠٠	١٤٠٣	٣٣٢٧	هندية

المصدر: مستلّ من تقرير الجيش الهمايوني العثماني، ١٣٢٥، (١٩٠٥م).[١]

(١) Marufoğlu, *a.g.m.*, s. 330-331.; Kurşun, *a.g.e.*, s. 137.

الفصل الثاني

العتبات: الأماكن المقدسة الموجودة في كربلاء

١- التطور التاريخي لأضرحة كربلاء

كانت كربلاء حتى ١٠ أكتوبر ٦٨٠م الموافق ١٠ محرم ٦١هـ عبارة عن ساحة مستوية لا ماء بها ولا زرع، إلا أن الأحداث التي بدأت ببقاء الإمام الحسين في تلك المنطقة من أجل الحرب التي لا مناص منها مع جيوش يزيد في (٢ أكتوبر ٦٨٠م) قد أثرت بشدة على العالم الإسلامي، وقبل أن نتحدث عن كربلاء في القرن التاسع عشر وما تحويه من أماكن مقدسة، سنذكر بحادثة كربلاء هذا الحدث الذي خلق نوعاً من الأفكار والمعتقدات في تلك المنطقة المستوية القاحلة.

في عهد الخلفاء الراشدين وبالتحديد وقت مقتل الخليفة الثالث عثمان بن عفان، انقسم المسلمون إلى فريقين فريق يناصر سيدنا علي والآخر يناصر معاوية[١]، ويمكن القول بأن أساس هذا الخلاف بين الفريقين تمتد جذوره إلى ما قبل الإسلام، وبعد وفاة النبي ﷺ ظهر التنافس بين الفريقين في عهدي عثمان وعلي رضي الله عنهما، وتسبب ذلك في خلق الاضطرابات والقلاقل في العالم الإسلامي.

---

(١) J. Wellhausen, *İslâmiyetin İlk Devrinde Dinî-Siyasî* Muhalefet Partileri, (çeviren Fikret Işıltan), Ankara 1989, s. 89.

توفي الإمام عليّ بسيف مسموم وحلّ مكانه في الخلافة ابنه الحسن في الكوفة، واشتعلت نار الخصومة والتنافس الموجودة أساساً عند الأمويين، وحركت تلك النار معاوية على الفور ليعلن نفسه خليفة في الشام، ولم ينبع تصرف معاوية إلا من التنافس والخصومة القبلية فحسب[1]، وبعد وفاة سيدنا الحسن عام ٦٦٩م أصبح معاوية الخليفة، ولذا تمسك الشيعة بأن معاوية هو السبب في موت الحسن وأصبح الحسن في نظرهم شهيداً، وأطلقوا عليه لقب سيد الشهداء، أثناء خلافة يزيد بن معاوية كان الإمام الحسين الأخ الأصغر للإمام الحسن يعيش حياة العزلة في المدينة، وجاءته دعوات العراقيين الذين رفضوا مبايعة يزيد، وأعلنوا أن الإمام الحسين هو الخليفة الشرعي بعد سيدنا علي وسيدنا الحسن، فخرج الإمام الحسين في آله وأصدقائه المقربين إلى الكوفة، وبعدما أصبح عبيد الله هو الوالي الأموي في العراق وضع وحدات استطلاعية على جميع الطرق الممتدة من الحجاز إلى العراق.

وفي يوم ١٠ محرم ٦١هـ الموافق ١٠ أكتوبر ٦٨٠م حاصر القائد عمر بن سعد بن أبي وقاص بجيشه المكوَّن من أربعة آلاف جندي الخليفة- الإمام الحسين - الذي لا يتجاوز الأشخاص الموجودون في معيته المائتي شخص في مدينة كربلاء الواقعة على مسافة ٤٠ كم من الناحية الشمالية الشرقية للكوفة، ورفض الإمام الحسين الاستسلام ولذا ذبح الجيش تلك القافلة فجرح الإمام الحسين حفيد النبي ﷺ جروحاً دامية وسقط شهيداً وقطعت رأسه وأرسلت إلى يزيد في الشام[2].

(١) Ziya Şakir, *Kerbelâ Vakası*, İstanbul 1944, s. 31.

(٢) إن موضوع المكان الذي دفنت فيه رأس الإمام الحسين موضوع مختلف فيه من قبل الباحثين، فبعض الباحثين يقول إنها مدفونة في المدينة، وبعضها يرى أنها مدفونه في النجف عند الامام علي، أو في مكان خارج الكوفة أو في دمشق أو في رقة أو في القاهرة أو في المكان الذي دفن فيه جسده في كربلاء، ولكن أصح الأقوال هو =

في ذكرى استشهاد الإمام الحسين يقوم المسلمون الشيعة بالحداد من أول شهر المحرم حتى اليوم العاشر الذي استشهد فيه الإمام، وطوروا مراسم الحداد والآلام المعبرة عن معاناة الإمام الحسين ومحاربته بكل شجاعة، وتُقيم مراسم الحزن التي تعقد سنويًّا إلى قسمين: **الأول**: وهو ما يجرى في ذكرى الحرب الواقعة يوم عاشوراء، وتتم تلك المراسم في ناحية الكاظمية القريبة من بغداد، **والقسم الآخر**: يتم بعد اليوم العاشر من محرم وبالتحديد خلال أربعين يوماً من بعد هذا اليوم، وتقام مراسم الحزن في مدينة كربلاء تحت اسم «عودة الرأس المقطوعة». وقد قام المستشرق المشهور ب. هيتي بتقييم هذا الموضوع قائلاً: «إن دم الإمام الحسين الذي سال في مدينة كربلاء كان له عظيم الأثر في نفوس الذين شايعوا أباه»[1].

لقد ظهرت طائفة الشيعة في كربلاء في اليوم العاشر من شهر المحرم، والمبدأ الأساسي لأهلها هو أحقية نسل سيدنا علي بن أبي طالب بالخلافة والإمامة، هكذا التفّ الشيعة حول هذا المبدأ وهو ما غيّر حالهم وأوضاعهم، ومصطلح «يوم كربلاء» يعني نار الحرب لدى الشيعة ويمكن التعبير عنه بقول «الثأر للإمام الحسين» حيث إن تلك الحادثة كانت السبب في تدهور وانهيار الحكم الأموي بعد ذلك.

أما أهل السنة فيرون أن يزيد كان الحاكم الحقيقي الفعلي ولديه القوة للأمر والنهي كرئيس للدولة -حتى ولو لم يكن الحاكم القانوني-، ومن يخرج على الدولة ويشقّ عصا الطاعة قد يعاقب بالقتل، ولذا فإنهم ينظرون إلى الحادثة نظرة مختلفة تماماً عن الشيعة، ولكن يجب رؤية الحركة بالشكل الفعلي الواضح وليس كما يطلب المجتمع، فهذه الواقعة

= الأول. انظر: İlyas Uzüm, "Hüseyin", *DİA*, XVIII, 520, İstanbul 1998, s. 528.

(١) Hitti, *a.g.e.*, II, 302-304.

تحمل أهمية كبرى لأنها كانت عاملاً وقوة خلقت حركة قومية في التاريخ، وبهذه الصورة ظهر اختلاف كبير بين المسلمين، وظهرت حركة الشيعة على أنها فرقة منفصلة شغلت مكاناً في التاريخ منذ زمن بعيد[1].

ويمكننا القول إن عبد الله بن سبأ اليهودي اليمني الأصل صاحب الشخصية الغامضة الذي أسلم في عهد عثمان وارتبط ارتباطاً وثيقاً بسيدنا علي بن أبي طالب يعد مؤسساً للشيعة المغالية، ولا شك في أنه صاحب النصيب الأكبر في تطور مبدأ الإمامة.

أصبحت العراق ومدينتها كربلاء أرضاً مباركة بين الدول الإسلامية بعد ظهور مبادئ العلويين، أما إيران فقد أضحت المدافع المستميت عن المذهب الشيعي حتى يومنا هذا، ولقد ظهر فيها ما لا يعد ولا يحصى من الفرق الصغيرة التي تعتبر نفسها من أهل الشيعة، إن أفراد العائلات المختلفة المنسوبين لأهل البيت - هذا اللفظ الذي أطلق على من انحدر من نسل سيدنا علي- يعد محيطاً جذاباً لمن ليس سعيداً في كل المجالات الاقتصادية الاجتماعية والسياسية والدينية وللأشخاص الذين لا يريدون الخضوع لأفكار واعتقادات العامة[2].

إن المأساة[3] التي حدثت في كربلاء يوم ١٠ محرم ٦١هـ كانت سبباً في جعل كربلاء مكاناً مقدساً لا يمكن الاستغناء عنه بالنسبة للمسلمين عامة وللشيعة خاصة، وكما اتضح آنفاً فإن كربلاء أضحت قلعة ورمزاً لفرقة الشيعة ولها نفس المكانة عند أهل السنة أيضاً، لأن من قُتل في هذا المكان هم أحفاد النبي ﷺ وآل بيته.

إن تلك الحادثة المؤلمة يذكرها المسلمون بالحزن والأسى كل

---

(١) Hitti, *a.g.e.*, II/304; Unal Kılıç, *Yezid B. Muaviye*, İstanbul 2001, s. 288-289.

(٢) Hitti, *a.g.e.*, II, 390-391.

(٣) Wellhausen, *a.g.e.*, s. 115.

عام، ولهذا فإن نظرتهم لكربلاء لا تختلف كثيراً عن الشيعة من ناحية التبجيل والتقدير، وبعد هذه الحادثة غضب المسلمون جميعاً من يزيد ونبذوه، فمهما كانت الظروف والحقائق والملابسات فيزيد يُذكر في التاريخ بصورة سيئة بعد قتله لحفيد النبي ﷺ، ولعل عدم تسمية أطفال المسلمين باسم يزيد حتى يومنا هذا يعد خير دليل على ذلك.

لم تتصرف إيران - التي أصبحت الوطن القومي للتشيع أينما كان- بسلبية في موضوع حكم كربلاء أو فرض السيادة عليها بعد ما اكتسبت هذه الأهمية بسبب تلك الحادثة[١]، وتم الحفاظ على توازن كربلاء الديني والسياسي بدقة بالغة منذ دخول المدينة تحت السيطرة العثمانية، وسنتناول بالتفصيل ما ورد بشأن بعض المساجد والمدارس والأضرحة الموجودة في المدينة في الفترة من عام ١٢٥٥ - ١٣١٠هـ (١٨٣٩ - ١٨٩٢م) وهي الفترة التي نتناولها بالدراسة في القرن التاسع عشر.

إن أهم أماكن الزيارة في سنجق كربلاء في القرن التاسع عشر هي ضريح سيدنا علي في النجف وضريح الإمام الحسين والإمام العباس والمسماة باسم «العتبات العالية» و«العتبات المقدسة».

إن أول الأماكن المقدسة عند الشيعة هو المكان الذي يعتقد أن سيدنا علي بن أبي طالب دفن فيه في النجف، وزعم أن هذا المكان قد ظل سرًّا في عهد الأمويين، إلا أنه في نهاية القرن التاسع الميلادي الثالث الهجري قام والي الموصل أبو الهيجا التابع الحمدانيين بإنشاء مقبرة مقببة في هذا المكان، ثم قام عضد الدولة بعد ذلك بترميمه وتوسيعه عام ٩١٣م[٢].

---

(١) Ann.K.S. Lambton, 19.Asırda Iranda Sosyal Degişme, İstanbul 1997, s. 172. Ziya Şakir, *a.g.e.*, s. 122. Hitti, *a.g.e.*, s. 672.

(٢) Ann K.S. Lambton, "19.Yüzyıl İranında Sosyal Değişme", *İslâm Dünyası* ve Batılılaşma, İstanbul 1997, s. 172; Ziya Şakir, *a.g.e.*, s. 122; P.Hitti, *a.g.e.*, II, 679.)

أما المكان الثاني أو العتبة الثانية المقدسة لدى الشيعة فهي مقبرة الإمام الحسين التي سنقف عندها كثيراً، فقد عرفت تلك المقبرة قبل القبور الأخرى الموجودة في النجف، فبعد أربعين يوماً تقريباً من حادثة كربلاء أصبحت تلك المقبرة مزاراً، ويقال إن أول من زارها هو جابر بن عبد الله[1]، وروايات الإمام جعفر الصادق والإمام محمد الباقر والإمام زين العابدين وهم من الأئمة الإثنى عشر تدل على مشروعية زيارة ضريح الإمام الحسين وتلفت النظر إلى فضل تلك الزيارة وهذا ما أدى إلى زيادة زيارات الشيعة لهذا المكان، وبمضيّ الوقت زاد غرام الشيعة بزيارة ضريح الإمام الحسين ووصل ذلك إلى حد الإفراط، ثم أصبحت كربلاء مدينة مقدسة تُقارن زيارتها بالحج الذي يكون واحداً من فرائض الإسلام الخمسة[2].

اهتم العباسيون أيضاً بضريح الإمام الحسين ﷺ منذ توليهم السلطة، وكان متولو شؤون ضريح الإمام الحسين يعيشون من الأموال التي تأتي من الأوقاف التي أسستها أم موسى بنت منصور والدة الخليفة المهدي، كما أن أول ضربة تلقتها تلك الأماكن كانت في عهد العباسيين أيضاً، فقد أمر الخليفة المتوكل على الله بهدم الضريح والأماكن المجاورة له سنة ٨٥٠م، وحوَّلها إلى حقول ومزارع وذلك بسبب عدائه الشديد للشيعة، كما فرض حظراً شديداً على زيارة تلك الأماكن، إلا أن كل تلك الإجراءات لم تفد على حسب ما يتضح من كلام ابن حوقل٩٧٧م، لأنه يقول إن عدد الزوار للضريح زادوا في تلك الفترة.

أما دابة بن محمد الأسدي ٩٧٨م الذي كان يحكم العديد من القبائل في منطقة عين التمر فقد خرّب الضريح وهدم القباب وسلب

(١) İlhan, *a.g.m.*, s. 49.

(٢) Öz, *a.g.m.*, s. 271.

الأشياء القيمة التي كانت موجودة به وعاد إلى الصحراء، وبعد هذه الحادثة أمر السلطان عضد الدولة البويهي بعمل كل الترميمات اللازمة للضريح، ثم قام حسن بن فضل الرامهرزمي وزير سلطان الدولة البويهي بعمل جدران حوله عام ١٠٢٢م، وقبل ثمان سنوات من هذا التاريخ كان قد شبّ حريق مروِّع في الضريح بسبب سقوط شمعدان مما حوَّل الأروقة المكشوفة والقبب إلى رماد، وقد زار سلطان السلاجقة ملكشاه هذا الضريح ومدينة النجف عام ١٠٨٦م، كما زار الحاكم الإيلخاني قازان خان مدينة النجف وقدم الكثير من الهدايا للأضرحة عام ١٣٠١م، وتذكر إحدى الروايات أن هذا الضريح بني على يد أرجون خان والد قازان خان، وشق قناة من نهر الفرات لتلبي احتياج أهالي مدينة كربلاء من المياه وتعرف تلك القناة اليوم باسم الحسينية.

أما ابن بطوطة الذي زار المنطقة عام ١٣٢٧م فيذكر أن مشهد الإمام الحسين يقع وسط حدائق نخيل المدينة وبجانبه مدرسة كبيرة وزاوية لإقامة الزائرين وقناة تأتي من نهر الفرات لسد احتياجات المدينة من المياه، كما يذكر ابن بطوطة أنه لا يسمح بالدخول للزيارة إلا بإذن الحرس وإن الزوار يقومون بتقبيل المرقد الفضّي المعلق عليه مصابيح من الذهب والفضة، ويقول حمد الله المستوفي الذي مر من المدينة في نفس القرن: إن محيط المدينة يبلغ ٢٤٠٠خطوة، وعندما جاء تيمور إلى بغداد عام ١٣٩٣م تقابل بجيشه مع أحمد الجلايري الذي فرَّ إلى الحلة في وادي كربلاء، فتوجه تيمور نحو شط الفرات لعدم حصوله على نتيجة قاطعة في تلك الحرب وقد أظهر هو وجنده الاحترام للمشهد وإن التيموريين الذين احتلوا بغداد بعد هذا التاريخ بثمان سنوات لم يمسّوا كربلاء بسوء.

وفي العهد العثماني دارت الحرب بين العثمانيين والصفويين في عهد الشاه إسماعيل الصفوي، وبالرغم من استمرار تلك الحروب لفترة

طويلة إلا أنهما كانا يتسابقان في إقامة الأعمال الخيرية لتلك الأضرحة، ومن المعروف أن الشاه إسماعيل الصفوي عندما احتلَّ العراق عام ١٥٠٨م زار كربلاء وأمر بتزيين الضريح، ووضع فيه اثني عشر مصباحاً وقنديلاً من الذهب، وفي عام ١٥٢٦م جاء الشاه إسماعيل الثاني إلى المنطقة وأمر بعمل شبكة من الفضة حول القبر(١)، كما أمر بإصلاح قناة النجف(٢).

وبعدما استولى السلطان سليمان القانوني عام ١٥٣٤م على العراق أمر بتحرير وتسجيل الأوقاف الموجودة بها،وأول شيء تم تسجيله هو أوقاف بغداد والنجف وكربلاء والكاظمية، وأمر السلطان سليمان القانوني بالحفاظ على كل الأوقاف الموجودة في تلك المدن الأربع والحفاظ أيضاً على كل الأماكن المقدسة للشيعة في العراق، كما أمر بالحفاظ على الأوقاف التي تأسست فيها على يد الحكام الأوائل، وزار السلطان القانوني كربلاء وأمر بترميم قناة الحسينية وحوّل الساحات التي حولها إلى مساحات خضراء وحدائق كبيرة، وفي عهد السلطان مراد الثالث تم ترميم الضريح الذي أوشك على الخراب، وفي عام ١٧٤٣م زار الشاه نادر مدينة كربلاء وأسس وقفا لتلبية كل احتياجات القبور الموجودة في كربلاء، أما الأغاخان محمد فقد زين سقف المنارة والقبة بمرصعات الذهب(٣).

ويمكننا القول بأن أكبر حركة تخريب تعرض لها الضريح بعد الخليفة العباسي المتوكل على الله هي التي قام بها الوهابيون عام ١٨٠١م، ففي صباح ٢٠ أبريل عام ١٨٠١م دخل الوهابيون مدينة كربلاء

---

(١) Honigmann , *a.g.m*, s. 580 -581 ; Öz, *a.g.m.*, s. 272.

(٢) İlhan, *a.g.m.*, s. 49.

(٣) Uzunçaşılı, *a.g.e.*, II, 351; Öz, *a.g.m.*, s. 272.

من بابها الغربي، وخرّبوا ضريح الإمام الحسين لأنهم كانوا يرونه بدعة كبرى، وأفسدوا الزينات الموجودة به والقباب، وأخذوا كل الأشياء القيمة الموجودة به، وليس هذا فحسب بل قام الوهابيون بقتل ما يقرب من خمسة آلاف شيعي[١].

وبنفس الصورة تم إخماد حركة التمرد التي قامت ضد الدولة من قبل الشيعة على يد نجيب باشا والي بغداد عام ١٨٤٣م، حيث قامت مجموعة من المتمردين باللجوء إلى كربلاء واتخذوا من أضرحتها قلاعاً وأدى هذا إلى نهب وتخريب وتدمير لتلك المناطق[٢]. وبتطبيق سياسة المركزية بدأ عهد جديد في المنطقة للمقابر والأضرحة، وفي أواخر القرن التاسع عشر زار علي بك منطقة كربلاء وصوّر في رحلته أضرحة الإمام العباس والحسين وعلي بن أبي طالب، وطبقاً لما ورد في تلك الرحلة عن تلك الأضرحة فإن أبواب مقبرة وضريح الإمام الحسين ﷺ كانت مكسوّة بالذهب والفضة تماماً، وأعلاه توجد آيات من الذكر الحكيم، كما توجد أحجار كريمة أهمها العقيق اليمني، كما توجد تلك النقوش وتلك الأحجار الكريمة داخل الضريح وحول القباب والأعمدة الفخمة التي تكون في غاية الزينة والفخامة، كما توجد على الجدران لوحات من الذهب والفضة وجزء من تلك الجدران من الحجارة التي يطلق عليها اليشيم والرخام الملون، وأعلى المرقد الشريف قبة مشغولة بالذهب والفضة، والصندوق الداخلي مغطى بالحرير الأسود، ومعلق عليه عدد من الرايات السوداء أيضاً، وتوجد لوحات ضخمة أعلى الجدران الخارجية بالنسبة لجدران ضريح الإمام علي وضريح الإمام الحسين ﷺ، وقد زينت النوافذ بالنقوش كما زينت القبور نفسها بأحجار

---

(١) Kurşun, *a.g.e.*, s. 34.

(٢) BOA, *İ.MSM* 1836 , 1840; Honigmann, *a.g.m.*, s. 581.

القيشاني المرسومة على شكل رسوم زخرفية بديعة تم جلبها أي تلك الأحجار من الهند.

أما ضريح الإمام العباس والأضرحة الأخرى فقد زينت برسومات نباتية ولا توجد بها نقوش من الذهب والفضة، أما بقية الأضرحة الأخرى فبنيت بالطوب اللبن على النمط الإيراني الذي يطلق عليه ملون جوشي[١].

أما بالنسبة لشكل ضريح الإمام الحسين فيمكن وصفه على هذا النحو: ضريح تحيط به الغرف وعدد من الإيوانات وبداخله فناء تبلغ مساحته ١٠٨×٨٢,٥ وعلى جانبيه مئذنتان، والحرم على شكل مربع مزين بالنجوم من ناحية باب المدخل نحو القبلة المزينة للغاية والتي تصل إلى الدهليز وحولها أروقة مقببة بنيت ليطوف بها الزوار، وفي الوسط تقريباً يوجد سطح مغطى بالفضة بعرض أربعة أمتار وارتفاع مترين، وعند ناحية قدم ضريح الإمام الحسين ﷺ يوجد أيضاً صندوق صغير لسيدنا علي الأكبر ابن سيدنا الحسين، وتوجد زينات كثيفة أعلى القبلة، وتوجد مئذنتان عند باب المدخل، وعند الجانب الشرقي للفناء يرتفع أمام هذه المباني مئذنة ثالثة يطلق عليها مئذنة العبد، وفي الجنوب تقع جبهة المباني التي تحيط بالفناء على مسافة ستة عشر متراً تقريباً، وفي هذا الجانب وبالتحديد توجد مدرسة كبيرة عند نقطة الاتصال بالفناء، كما يوجد أيضاً جامع خاص بجوارالفناء الذي يأخذ شكل مربع بمساحة ستة وعشرين متراً، ويوجد ضريح الإمام العباس في الجانب الشمالي الشرقي على بعد ستمائة متر تقريباً من الضريح، ويلفت الانتباه المبنى المسمى «الخيمة» المبني على شكل الخيمة الكبيرة وتمثل مجموعة خيام لقافلة على قارعة الطريق الذي يصل من المدينة إلى ناحية الغرب، وعند

---

(١) Ali Bey, *a.g.e.*, s. 86, 77.

الجانب الغربي من المدينة تمتد قبور الشيعة في مكان يوحي بأنه صحراء، وخلاصة القول أن زيارة الشيعة لمدينة كربلاء بمثابة الفرض، وهذا الاعتقاد يثاورهم بل والأكثر من ذلك أنهم يؤمنون بأن من يدفن في هذا المكان سيدخل الجنة[1].

٢- أعمال الإعمار والبناء التي تمت في العتبات

إن التمرد الذي ظهر في كربلاء وقام نجيب باشا بإخماده عام ١٨٤٣م لا يعني تسكين قلاقل مجموعة من المفسدين فحسب، فالعصيان الذي قمع في كربلاء كان بمثابة إعلان لأهالي العراق وإيران عن البدء في تطبيق فرمان التنظيمات في المنطقة وعن بدء مرحلة جديدة ليس في سنجق كربلاء فقط بل في بغداد كلها، وقد أوضحنا من قبل رد فعل إيران تجاه ما قام به الوهابيون في كربلاء من حركات النهب والسلب وسفك الدماء عام ١٨٠١م، ويتضح أيضاً أن إيران لم تقم بأي عمل في الأماكن المقدسة في كربلاء منذ ذلك التاريخ حتى عام ١٨٤٤م، أما سياسة المركزية التي اتبعتها الدولة العثمانية في المنطقة عام ١٨٤٠م فقد عملت على تقوية سياسة الدولة هناك خاصة بعد حادثة كربلاء، ولهذا لم يكن لإيران حيلة سوى الدخول في مساع لزيادة نفوذها من الناحية السياسية في المنطقة واستخدام الشيعة والأماكن المقدسة وسيلة لذلك، وكانت أول مساعي إيران لزيادة نفوذها في المنطقة من بعد هذا التاريخ هو استئذان صدر الدولة الإيراني عام ١٨٤٧م من الدولة العثمانية في تجديد بناء فناء (صحن مقدس) ضريح الإمام الحسين[2]، إن هذه الأعمال التي أراد صدر الدولة القيام بها في المقابر قد طرحت بعد الجو الإيجابي

(١) Honigmann, *a.g.m.*, s. 582; Öz, *a.g.m.*, s. 272; Sami, *a.g.e.*, s. 3833.

(٢) BOA, *İrade Hariciye (İ.Hr)* 2214, Lef:1, 29 B 1264.

الذي ظهر بعد معاهدة أرضروم، فقد قدم صدر الدولة الإيراني رسالة إلى والي بغداد في ١ يونيو ١٨٤٨م، أوضح فيها صدر الدولة الإيراني أنه أرسل ٣٠٠٠ تومان وسيرسل أخرى مثلها لبناء مقبرة وشراء منزل له في كربلاء وترميم المنزل الآخر الذي يمتلكه(١)، إلا أن الدولة العثمانية رفضت هذا الطلب بشكل لطيف.

وبعد فترة من تلك الأحداث قامت الدولة العثمانية بالتحرك في عام ١٨٤٨م لعمل بعض الإصلاحات والترميمات اللازمة للصحن المقدس لكلٍّ من ضريح سيدنا علي والإمام الحسين والإمام العباس(٢)، وكذلك ثلاثة أضرحة أخرى بغية إنهاء مبادرة إيران في ذلك، وقد أجريت دراسة عن أعمال الإصلاحات والترميمات وثبت أنها ستتكلف (٢٩٦٣٣٧) قرشاً، وبالإرادة السنية المؤرخة بتاريخ ٣ أبريل ١٨٤٩م تقرر دفع هذا المبلغ من خزانة ولاية بغداد(٣)، وبعد هذا القرار الذي تم اتخاذه قام مدير الأوقاف بمدينة بغداد بزيارة كربلاء وتفقد الأضرحة الموجودة هناك، ثم كتب تقريراً عما يلزم عمله بتلك الأضرحة(٤).

وبعد الانتهاء من أعمال الترميمات التي قامت بها الدولة العثمانية سنة ١٨٥٠م، قررت الدولة تجديد ضريح الإمام الحسين ووضع آيات من القرآن الكريم والطغراء الهمايونية بشكل مناسب، وقام المهندس كامل أفندي الموجود في بغداد بنقش الآيات القرآنية ورسم الطغراء الهمايونية على الرخام وصبغت بالذهب(٥)، وتكلفت تلك النقوش والزينات

(١) BOA, *İ.Hr* 2214, Lef: 1-2; BOA, *İ.Hr* 2214, Lef.2.

(٢) BOA, *İ.Dh* 10585, (21 R 1265).

(٣) BOA, *A.MKT* 187/69, (9 Ca 1265); BOA, *A.MKT.MHM* 12/1.

(٤) BOA, *HR.MKT* 29/69 (17 Ra 1266).

(٥) BOA, *İ.Dh* 13942, Lef: 3, (12 M 1267).

و(١٥٠٠٠٠) قرش[١]، كما تم إرسال خمسمائة كيس من الخزانة الهمايونية وذلك لمواجهة أي نقص قد يطرأ على تلك الأعمال[٢]، وقد أرادت الدولة العثمانية بالترميمات التي عملتها في هذا المكان الإشعار بوجود السلطان وهيمنته، ولذا ففي خضمّ الأعمال الجديدة التي تمت في ضريح الإمام الحسين كتب على الباب الآيات القرآنية والطغراء الشريفة ووصف أن تلك «الآثار الجليلة من مقام الخلافة»[٣].

تقدم أحد الشيعة الهنود بطلب ألفي مثقال من الفضة من الحكومة العثمانية لزخرفة باب ضريح الإمام الحسين في ٣ أبريل ١٨٥٠م، ولم ينظر المجلس العالي إلى هذا الطلب بسلبية ولكنه رأى أنه من المناسب القيام بهذا العمل تحت إشراف الحكومة[٤]، وبالرغم من أن هذا الهندي الشيعي تقدم بنفس الطلب للحكومة مرة أخرى في ١٨٥٠ و١٨٥١م إلا أن الدولة لم توافق أيضاً على ذلك لأنها كانت لا تريد أن يقوم أحد غيرها بذلك حتى لا يقل اعتبارها أو نفوذها هناك[٥]، وفي الوقت الذي استمر الهنود في تقديم طلبهم دون يأس للمشاركة في أعمال ترميم وتزيين أضرحة أهل البيت في كربلاء كان السلطان العثماني قد أنهى أعمال الباب والحلي، وكان شيعة الهند مثل شيعة إيران يظهرون التقدير والاحترام لضريح حضرة الإمام الحسين ويسعون لعمل ترميمات فيه، وعلى الرغم من أن تلك المحاولات يوجد خلفها مصالح سياسية إلا أن الحكومة العثمانية رأت أن اقتراحات الهنود أكثر إخلاصاً من الاقتراحات الإيرانية،

---

(١) BOA, *İ.Dh* 15346, Lef: 2.

(٢) BOA, *İ.Dh* 13695, (15 Ra 1267).

(٣) BOA, *A.AMD* 36/46; *Divân-ı Hümayûn Mühimme Kalemi (A.MKT.MHM)* 40/28; *İ.Dh* 14712, 4 M 1268.

(٤) BOA, *İrâde Meclis-i Vâlâ (İ.MV)* 5662, Lef: 1, 20 Ca 1266).

(٥) BOA, *A.MKT.MVL* 34/76, 15 M 1267; *A.AMD* 32/50, 28 12 1267; *İ.MV* 5662, 4 M 1268.

بخلاف هذا فقد كانت هناك صراعات بين السنة والشيعة في الهند لفرض النفوذ، ولذا رفض إعطاء فرصة للتأويلات الخاطئة، ولذا فإن جواب الرفض الذي أعطي لإيران لم يعط لشيعة الهند ولكن أبطئ في الرد عليهم.

وكان رفض الدولة العثمانية لقيام إيران بعمل توسيعات أو ترميمات بالأماكن المقدسة في كربلاء والنجف سبباً في جعل هذا الموضوع مثاراً على الدوام، وخططت إيران لتقديم طلبات جديدة للدولة العثمانية للسماح بتوسيع الأضرحة بالرغم من انتهاء الدولة العثمانية من أعمال الترميم والإعمار، ولذا قام صدر الدولة الإيراني بزيارة كربلاء في (٢٣ مارس ١٨٥١) وحاول إصلاح علاقاته مع الدولة العثمانية، وكان هدفه من ذلك تهيئة الأمر لقبول الدولة العثمانية مطالبهم في الاشتراك في توسيع وترميم الأضرحة، وبعد الزيارة طلب صدر الدولة توسيع الأضرحة، على الرغم من أن الحكومة العثمانية وافقت على زيارته وأخبرته أنه ليس من المناسب قيام إيران بتوسيع الأضرحة ولذا ستقوم الدولة العثمانية بهذه الأعمال إذا كانت هناك حاجة لها[١].

إلا أن الدولة العثمانية تحركت في عام ١٨٥٢م لإعاقة أي أعمال تقوم بها إيران في المنطقة، وبدأ مجلس الوالي في عمل دراسات عن مقابر كربلاء، وطلب من متصرف كربلاء إرسال تقرير عن وضع تلك الأضرحة ومدى أهمية إجراء تلك التوسعات وتبيين ما إذا كان لهذه التوسعات المقترحة أثر أم لا، في الوقت نفسه أعلنت الدولة العثمانية أنه إذا كانت هناك حاجة لأي عمل فلن يتم هذا العمل من قبل إيران بل سيكون من قبلها[٢].

---

(١) BOA, *İ.MV* 7365 (3 N 1267).

(٢) BOA, *İ.MV* 7365 (7 L 1268).

وعندما فشلت إيران في التوسيع تقدمت بطلب لصنع بوابة من الفضة لهذا الضريح في ٢٣ نوفمبر ١٨٥٣م. وقد فكرت الدولة العثمانية بأن الموافقه على مطلب إيران لن يكون له أثر في وصول إيران لأهدافها الأساسية، فوافقت الدولة العثمانية على طلب إيران بصنع تلك البوابة الفضية ذات التكلفة الباهظة، وكانت الدولة العثمانية تدرك أن طلب إيران هذا عبارة عن لعبة سياسية الغرض منها توضيح أنها لا تحظى بنفس المعاملة التي تتعامل بها الدولة مع شيعة الهند، ولهذا رأت الدولة العثمانية أنه من المناسب قبول طلب إيران لسماحها لشيعة الهند بذلك، وتم إخطار إيران بتسليم الفضة إلى الحكومة العثمانية التي ستقوم بعد ذلك باتخاذ اللازم كما أوضحت في هذا الإخطار أن الباب سيعمل من الفضة الخالصة ولن يتلف منها شيء كما نبه على والي بغداد ومشير الجيش الهمايوني بالعراق والحجاز المشرفين على هذا العمل بعدم إنفاق أموال آخرى[1].

كانت إيران ترى أن توسيع وترميم ضريح الإمام الحسين ﷺ أمر ضروريٌ، لذا أرسلت المرجع الشيخ عبد الحسين لمراقبة أعمال التوسيع سنة ١٨٥٦م في كربلاء، وأرسل السفير العثماني حيدر أفندي خطاب توصية إلى يعقوب أفندى متصرف كربلاء وعمر أفندي والي بغداد بشأن هذا الأمر، وقد دخل عبد الحسين ضريح الإمام الحسين ﷺ وتفقده، وتفقد المباني المجاورة له وأراد شراء هذه المباني وضمها للضريح. إن شراء الشيخ عبد الحسين هذا المبانى كان بعلم حاكم كربلاء ووالي بغداد، وبعد فترة قصيرة صدر أمر من الدولة العثمانية بعدم بناء مبانٍ جديدة وبقاء كل شيء على ما هو عليه، وبموجب هذا الأمر تم إيقاف أعمال الترميمات والتوسعات في الصحن، ولما علم ميرزا آغا الصدر

(١) BOA, *İ.MV* 11536, Lef: 4.

الإيراني بذلك من عبد الحسين أرسل رسالة إلى رشيد باشا الصدر الأعظم العثماني يطلب منه إصدار فرمان خاص لتعمير الأماكن المقدسة، بالإضافة إلى أن فروح خان الموجود في استانبول أرسل خطاباً في ٢٧ نوفمبر عام ١٨٥٣م قال فيه «إنكم تعلمون أن جناب الشيخ ينتظر هناك لإنهاء هذا العمل وقد دفعت كل النفقات، ولذا أرجو إرسال هذا الحكم بسرعة»، وبسبب إعاقة والي بغداد لإجراء هذه الترميمات تحجج الإيرانيون بالترميم لتوسيع تلك المباني، وفي خطاباً آخر أرسله الصدر الأعظم الإيراني إلى فروح خان قال فيه: «... انتبه حتى لا يُمنع القيام بالترميمات وبناء المبانى الجديدة في الضريح، وإن شاء الله لن تختلف مع والي بغداد لعدم وجود إذن بالترميم، فلسنا في حاجة لهذا الإذن»[1].

وقد تمسكت إيران بموضوع توسيع الضريح، ويلفت الانتباه أنها اعتبرت أية هزيمة في هذا الشأن يعد خدشا لاعتبارها، وكلفت أمين الدولة ليتحدث مع فرنسا في موضوع ترميم ضريح الإمام الحسين وذلك لتضغط فرنسا على الباب العالي لقبول قيام إيران بالتوسيع، وتسبب إصرار إيران على هذا الأمر في إصدار السلطان عبد المجيد فرماناً في هذا الشأن أرسله إلى عمر باشا والي بغداد في أواخر شهر أكتوبر عام ١٨٥٧م يقضي بضرورة الانتهاء من أعمال التوسيع والترميم في الضريح.

ونلخص الفرمان كما يلي «لقد بدأت إيران في عمل بعض الإجراءات والترميمات للأماكن المباركة في كربلاء بعد حصولها على إذن من الدولة العلية، ولكن تم تعطيل تلك الأعمال لبعض الأسباب، وطلب الصدر الأعظم الإيراني إلغاء قرار عدم القيام بأي تغيرات في الأماكن المقدسة الآنفة الذكر، ولو راجعتم مراسلاتنا القديمة ستجدون الإذن السابق الخاص بترميم هذه الأماكن، وسبب المنع الصادر من

(١) Nasiri, *a.g.e.*, s. 133- 134.

المجلس العالي هو البدء في شراء المباني المجاورة لضريح الإمام الحسين وجامعه لتوسيعهما، ولأن شيخ الإسلام أوضح أن عدم إكمال العمل أمر غير جائز ومغاير للأحكام الشرعية لزم الإذن من معاليكم لإكمال بناء المقامات العالية، ويجب عدم القيام بأعمال التوسيع والتغيير في الأماكن المباركة الأخرى، ولقد رأى مجلس الوكلاء هذا الأمر مناسباً، ورأى الوالي أنه يجب الاهتمام بترميم تلك الأبنية وعدم إعطاء الإذن بتوسيعها، وسيتمّ توسيع ضريح الإمام الحسين لأنه تم البدء في هذا العمل بالفعل»[1].

وكما هو واضح فإن السلطان عبد المجيد سمح لإيران بالقيام بترميم وتوسعة الضريح مرة واحدة فقط، وقد كان لدى الدولة العثمانية القوة على عدم إعطاء الإذن لإيران إذا كان هذا الأمر يعارض المصالح السياسية للدولة العثمانية، وكان هذا الإذن دليلاً على صدق واحترام وتبجيل الدولة العثمانية لتلك الأضرحة، أو أن الهدف الأساسي لها بعد إعلان فرمان التنظيمات كان يتمثل في منع الإيرانيين من إقامة أية ترميمات جديدة في الأضرحة أو بناء أبنية جديدة، وبالرغم من ذلك كانت الدولة لا تسمح بإقامة أية نشاطات في الضريح تخالف مصالحها.

وقد أصدر عمر باشا والي بغداد أمراً للرعايا الإيرانيين ومن يقيمون في الأماكن المقدسة جاء فيه «إما أن تقوموا ببيع ممتلكاتكم هنا وتقيمون فيها كالمجاورين، أو تقبلوا التبعية العثمانية وتخضعوا لأوامرها وقوانينها»، وقد كلف عمر باشا سامي بك ليخبر إيران بنواياه، إلا أن إيران لم تتحمل هذا ووقفت ضد مطالب عمر باشا وقرارات الدولة العثمانية، وقد قبلت الدولة العثمانية أن مخالفة الرعايا الإيرانيين بالإقامة في الأراضي المقدسة فيه خير لها، ولكنها كانت تؤمن بأنه يجب

---

(١) BOA, *Cevdet Dahiliye (C.Dh)* 1843, Ra 1274.

معاملتهم معاملة مختلفة طبقاً للتنظيمات، ولم يعط امتياز كهذا لأية دولة من الدول حتى الآن، وأوضحت إيران أنها تمتاز عن غيرها من الدول بأنها تتمتع بحق الجوار مع الدولة العثمانية وتدين بنفس الدين منذ سنوات طوال، وسعت لرفع هذا الامتياز عن رعاياها، وبعد فترة تخلت الدولة عن تعقب الإيرانيين، وقد أرسل الباب العالي تعليمات لوالي بغداد في ١٢ سبتمبر ١٨٥٨ م ورد فيها «لقد منع الأجانب الموجودون في الدولة العثمانية من تملك الأراضي وفي هذه الحالة أُجبر الرعايا الإيرانيون على بيع وترك أراضيهم أيضاً مما شكل عبئاً كبيراً عليهم، ولهذا السبب عليكم أن تتوقفوا عن إجبارهم، ولكن القانون منع الأجانب من امتلاك أراضٍ في الدولة العثمانية ولذا منع بيع أراض جديدة للإيرانيين وعند وفاة أحد المشترين أراضي حديثاً يجب بيع أملاكه، أما من يرغبون بيع أملاكهم حال حياتهم فإنهم سيبيعونه للمواطنين العثمانيين فقط»[١].

استمرت أعمال الترميمات والتوسيعات على نطاق كبير في الأضرحة من عام ١٨٤٤م وحتى عام ١٨٦٣م، ونرى أن هناك فاعليات صغيرة بدأت بعد هذا التاريخ، وكان من ضمنها الأعمال الموجهه لتزيين ضريح الإمام الحسين بالنجف وما شابه ذلك[٢].

وبعد عام ١٨٨٣م قامت الدولة العثمانية ببعض المساعي في العديد من الميادين وعلى رأسها التعليم لتقوية السنة؛ وكان هذا الأمر منبعه زيادة عدد الشيعة في كل العراق وعلى رأسها كربلاء استخدام إيران لهؤلاء الشيعة في تحقيق أهدافها، وقبل هذا التاريخ قامت الدولة العثمانية ببعض المساعي في مجال التعليم ولكنها كانت مساعي بسيطة،

(١) Nasiri, *a.g.e.*, s. 136, 138.

(٢) BOA, *A.MKT.MHM* 299/95.

وكانت المدرسة والمسجد المخطط لإقامتهما في النجف عام ١٨٥٨م واحداً من النشاطات الموجهة لهذا الهدف[١].

وقد تقرر تخصيص مبلغ (٥٠٠) قرش للاعتناء بنظافة السبيل الذي رممته والدة السلطان بزم عالم في فناء ضريح الحسين، ومبلغ (٢١٦٠) قرشاً من مبلغ (١٠٢٠٠) قرش المخصصة لتعيين خادم للشيخ أحمد دده شيخ الطريقة المولوية، وأن يُخصص مبلغ (٩٠٤٩) قرشاً من الدخل الزائد لأوقاف بغداد لشراء حانوت لتوسعة السبيل[٢].

لم تقتصر نشاطات الإيرانيين الإعمارية في كربلاء على المدارس والأضرحة فقط، وعلى سبيل المثال في عام ١٨٦٨م تقدم محمد قولي خان أحد الرعايا الإيرانيين بطلب السماح له بترميم المحل المسمى (باشا خان) الموجود في كربلاء لأنه أوشك على الخراب[٣].

أما الدولة العثمانية فقد استمرت في القيام بأعمال الترميمات اللازمة للأضرحة، ومن ذلك أنها أنفقت (٧٤٠٠) قرش كمصاريف لإصلاح قبتي ضريح الإمام الحسين والإمام زين العابدين اللتين تعرضتا للخراب بفعل الرياح القوية التي هبت عام ١٨٧٤م[٤].

وفي عام ١٨٧٦م تقدم الشيخ عبد الحسين بطلب السماح له بترميم وتزيين الأقسام التي أشرفت على الخراب في الأضرحة الموجودة في كربلاء بمبلغ (٥٠٠٠) تومان كان قد جمعها على روح ميرزا خان الإيراني، وكان رد الدولة العثمانية في ٥ مايو ١٨٧٦م كأنه اعتراف بخطئها السابق حيث قالت: «إن أفضل شيء هو عدم إقحام الآخرين في

---

(١) BOA, *A.MKT.UM* 327/44.

(٢) BOA, *İrade Meclis-i Şûrâ (İ.MŞ)* 379, (24 R 1285).

(٣) BOA, *Ayniyat Defteri* 849, s. 25, (26 R 1285).

(٤) BOA, *İ.Dh* 47534.

ترميم (العتبات المقدسة) من البداية، ولكن قد سمح لشيعة إيران والهند بعمل الزينات والترميمات حتى هذا اليوم»[1] ولذا اضطرت الدولة العثمانية إلى رفض طلب الشيعة، وبالتوازي مع هذا أصدرت الدولة في عام ١٨٨٣م أوامرها بفتح المدرسة والمسجد اللذين بنيا باسم أهل السنة في مدينة كربلاء والتي يشكل الشيعة الغالبية العظمى من أهلها، واستمرت تلك المدرسة وهذا المسجد في تقديم خدماتهما العلمية والدينية للأهالي، وحتى تضمن الدولة سير تلك العملية على خير ما يرام عينت الشيخ طه أفندي – وهو أحد المشايخ المشهورين- إماماً وخطيباً ومدرساً وعينت معه بعض الموظفين الآخرين وخصصت لهم الرواتب، وقد خُصص للشيخ وهؤلاء الموظفين رواتب على هذا النحو: فقد خصص للمدرسة (٣٠٠) قرش وللإمام والخطيب (٤٠) قرشاً وللمؤذن (٣٠) قرشاً وللآخرين (٢٥) قرشاً ولنفقات المتصرف (٩١) قرشاً وبذلك يكون المجموع (٥٨٩) قرشاً، وقد أُخطر مجلس إدارة بغداد بأن تُدفع تلك المصروفات والرواتب من الدخل الزائد لأوقاف ولاية بغداد، ورأت إدارة أوقاف بغداد أنه من المناسب تخصيص تلك المرواتب من حاصلات وقف الإمام العباس والحسين[2].

كانت سياسة الجامعة الإسلامية التي انتهجها السلطان عبد الحميد الثاني تستوجب تطوير العلاقات العثمانية – الإيرانية، ولذا وجب على الدولة العثمانية أن تتصرف بمرونة أكثر مع رغبات إيران الخاصة بعمل أية نشاطات في الأضرحة، إلا أنه لم يغب عن الدولة العثمانية تحديد هذا الأمر على الفور، ومن ذلك أنها لم تأذن لشاه إيران بترميم الأقسام التي أشرفت على الخراب في ضريح الإمام الحسين وقامت هي بعمل

(١) BOA, *HR.SYS* 82/9, (23 R 1293).

(٢) BOA, *İ.Dh* 73323, Lef: 6, (15 L 1301).

تلك الترميمات، وقررت أن تسدد ولاية بغداد نفقات تلك الأعمال[١].

إلا أن الحكومة العثمانية أدركت على الفور الخطأ الذي ارتكبته عندما رفضت طلب الشاه، وسمحت لإيران القيام بذلك حتى لا تفسد العلاقات بينها وبين إيران مجدداً[٢]. وبالرغم من هذا يصعب القول بأن العلاقات بين الدولتين لم تفسد، فبعد فترة قصيرة سعت الدولة العثمانية لمنع إيران من التدخل في الأعمال الخاصة بالترميم، وعلى سبيل المثال فبعد الانتهاء من ترميم إيوان النهارية الموجود في فناء ضريح الإمام الحسين تم البدء في ترميم إيوانات الغرف المحيطة به وذلك في ١٨ يناير ١٨٩٠م، كما أن الأقسام التي بُنيت قبل مائة عام على يد شاه إيران محمد شاه قد رُممت قبل سبع وعشرين سنة على يد شاه إيران أيضاً، إلا أن الدولة العثمانية نحّت إيران عن هذا الأمر وكلفت والي بغداد به، وخصصت لهذه الإنشاءات مبلغ (١٦٢٧٠٠) قرشاً لذلك[٣]، وبعد عام من هذا التاريخ تم البدء في أعمال توسيع هذه الأضرحة مقدماً وأُنفق فيها مبلغ (٢٩٣٤٤) قرشاً في ٢١ نوفمبر ١٨٩٠م[٤]، أما آخر عمل قامت به الدولة العثمانية في ضريح الإمام الحسين فكان عام ١٩١٥م[٥].

ويمكن لفت الانتباه للنقاط التالية أثناء قيام الدولة العثمانية بأعمال الترميم في الأضرحة:

١- يستحيل قيام أية دولة بعمل في تلك الأضرحة متجاهلة الدولة العثمانية.

---

(١) BOA, *Meclis-i Vükelâ (MV)* 9/96, (8 Ş 1303).

(٢) BOA, *MV* 10/89, (9 L 1303).

(٣) BOA, *İrâde Meclis-i Mahsûs (İ.MM)* 4787, Lef: 2.

(٤) BOA, *İ.Dh* 93784; (8 Ra 1308).

(٥) BOA, *Dahiliye Nezâreti Evrakı, Emniyet-i Umûmîye Müdiriyeti* (DH.EUM),4.Şb 3/ 53, (28 L 1333).

٢- يمنع الرعايا الأجانب أو غير العثمانيين من القيام بأي عمل خاص بالترميم أو التوسيع أو التجديد في الأضرحة ولكن يُسمح لهم فقط بدفع الأموال لذلك، بمعنى أن تلك الأعمال تتم على يد المهندسين والعمال العثمانيين وبإذن من الحكام العثمانيين.

٣- أولت الدولة العثمانية أهمية كبرى في عدم الإضرار بالشكل الأصلي للأضرحة أثناء عمل الترميمات والتوسعات.

٤- رأت الدولة ضرورة للحصول على إذن من مقام الفتوى بخصوص ما إذا كان هناك مانع ديني في إجراء تلك الترميمات أو التوسعات أم لا.

٥- يجب الابتعاد عن الأعمال التي تخالف الدين أثناء عمل الترميمات للأضرحة والمساجد على يد الخبراء.

٦- لم تأذن الدولة العثمانية بتوقف الأعمال الإنشائية في منتصفها لأي سبب من الأسباب لمراعاتها حرمة أهل البيت.

٧- أخذت الدولة العثمانية موقفاً ضد رغبات صدر الدولة الإيراني في ترميم الأضرحة الموجودة في الأماكن المقدسة في العراق باسمه وفُهم أن عمل تلك الترميمات من قبل الدولة أفضل لمصالحها لأنه يزيد من نفوذها في المنطقة ولم تتأخر في عمل كل الإجراءات ودفع المصروفات الخاصة بهذه الترميمات.

٣- إدارة الأضرحة

١- أمن الأضرحة وخدمها وأوقافها

قبل تولي نجيب باشا ولاية بغداد خرجت من مراقبة الحكومة المركزية للدولة إدارة ضريح الإمام الحسين والإمام العباس في كربلاء وضريح سيدنا علي في النجف، فقد كانت تلك الأضرحة تدار بواسطة

بعض الإيرانيين الذين يتخذون من إيران والشيعة العرب الموجودين في المنطقة حامياً لهم، وكما أن متولي الأضرحة الذين قويت شوكتهم بسبب ضعف الإدارة المركزية للدولة في تلك المناطق يرفضون دفع الضرائب وسائر التكاليف الأخرى، ولقد طغوا وعصوا لدرجة أنهم قتلوا الموظفين الذين أرسلهم داود باشا والي بغداد، واستمر هذا الوضع حتى عهد ولاية نجيب باشا.

وقد انتهت الحركة العسكرية التي قام بها نجيب باشا في كربلاء عام ١٨٤٣م لتأسيس سلطة للدولة العثمانية هناك بنجاح تام، وعيّن نجيب باشا قائمقاماً لكربلاء وعيّن معه بعض الموظفين الآخرين بعدما نفى متولى الأضرحة من العرب والعجم، ووفر الأمن وأعاد تأسيس الإدارة الملكية هناك، وقد تأثرت النجف التي تعد قضاءً تابعاً لكربلاء بالأحداث التي جرت في كربلاء، وأسست الإدارة الجديدة للدولة بدون تردد، وبذلك تحقق الأمن وفرضت السيطرة هناك، وفي تلك الفترة ثبت وجود موظفين إيرانيين بين الموظفين الذين يخدمون في العتبات العالية، واعتقد والي بغداد أن استخدام الموظفين الإيرانيين في تلك العتبات سيؤدي إلى ظهور مشكلات وسيضرّ بالأمن على الدوام، كما رأى أنه ليس من المناسب حفظ هؤلاء الموظفين للهدايا الثمينة التي كانت تهدى للأضرحة والمحتمل زيادتها في كل وقت وحين، ولهذا تقرر عزل الموظفين الإيرانيين على الفور وتعيين موظفين عثمانيين بدلاً منهم.

أما بالنسبة لوظيفة «حامل مفتاح الضريح» فلم تكن هناك قاعدة دينية تستوجب إعطاء تلك الوظيفة لأشخاص مخصوصين وتوريث تلك المهمة لأبنائهم، واعتمدت الدولة على عدم وجود تلك القاعدة المطبقة في الحرمين ولم تجد أي مانع في تغيير هؤلاء الموظفين، وأعادت الدولة تنظيم أصول تعيين موظفي الأضرحة، فقد اتبعت الدولة نظاماً محدداً في تعيين حامل مفتاح الضريح الذي اعتبر من موظفي الدولة، وطبقاً لهذا

النظام يتقدم لشغل هذا المنصب أكثر من شخص ويؤخذ رأي خدم الأضرحة الأخرى وتقوم الولاية باختيار أفضل العناصر المتقدمة وبالطبع سيكون المتقدمون من الرعايا العثمانيين[١].

بعد ذلك ظهر أن التنظيم الخاص بموظفي الآضرحة لم ينفذ كما يجب، واتضح أن كثيرين من أصحاب النفوذ في بغداد وعلى رأسهم الإيرانيون قد شغلوا هذا المنصب، وأحسن مثال لذلك هو استمرار النزاع بين العرب والمجاورين الإيرانيين على وظيفة خادم ضريح الإمام العباس، ويفهم أن تلك الخلافات قد استمرت رغم تأسيس السلطة المركزية، وقد أوصى محمد نامق باشا الوالي السابق لبغداد في إحدى لوائحه بضرورة إحياء العمل بالقواعد التي وضعها نجيب باشا لهذا الأمر أو وضع قانون خاص بتعيين حامل مفّتاح الضريح لإنهاء هذا الصراع الدائر بين العرب والإيرانيين منذ فترة طويلة على هذا المنصب، ومع أن نامق باشا أوصى بضرورة تعيين السيد محمد حسين أفندي في منصب حامل مفتاح ضريح العباس إلا أنه أوضح أن من مصلحة الدولة تأجيل تعيينه لفترة ما، ولما أوصى نامق باشا بتلك التوصيات أوضحت الدولة أنها ستتخذ قراراً في هذا الشأن بعد مشاورة عبد الرحمن باشا والي بغداد السابق[٢].

ووظائف الأضرحة هي فتح الضريح للزوار وقبول الهدايا التي يجلبها الزوار وحفظها وتسجيلها في الدفتر الخاص بذلك وأهم تلك الوظائف هي حامل مفتاح الضريح، وكان يجب تخصيص رواتب جيدة لمن يعملون في هذه المناصب حتى لا يسيؤوا استعمال هذه المناصب، ومما يلفت الانتباه أن الدولة لم ترفض الطلبات التي قدمها هؤلاء

---

(١) BOA, *Yıldız Tasnifi, Komisyonlar Maruzatı (Y.PRK.KOM)* 4/33, (11 S 1301).

(٢) BOA, *Y.PRK.KOM* 4/33; *İ.Dh* 66508, (1297).

الموظفون لزيادة رواتبهم ولكن بعد ما ضعف اقتصاد الدولة عادت أمور الأضرحة كما كانت في السابق.

وبُحثت مسألة رواتب موظفي الأضرحة مع الفترة الجديدة التي بدأت في كربلاء عام ١٨٤٣م، ففي نفس التاريخ طلب كل من عبد القادر أفندي وعبد الحي أفندي من نظارة الأوقاف الهمايونية معرفة موقف رواتبهم، وقد تباحث ناظر الأوقاف الهمايونية مع ناظر المالية في هذا الأمر وصدر قرار بالتخلي عن الشكل القديم في دفع الراتب وذلك لمنع دفع مرتب خارج ميزانية الدولة، وقرر منحهم عطية زيادة على رواتبهم، حيث تقرر منحهما عطية قدرها (١٠٠٠) قرش[١]، ولم تستمر تلك الأصول أيضاً لفترة طويلة، وفي عام ١٨٤٦م تم البدء في تخصيص مبلغ (٥٠٠٠) قرش شهريًّا لرواتب خدم الأضرحة، إلا أن خدم الأضرحة تقدموا بطلب لنظارة المالية يشكون فيه من قلة هذا المبلغ المخصص لهم وطلبوا زيادته، ووافقت النظارة على الزيادة المطلوبة، ومقابل هذا أمرتهم بضرورة إخطار النظارة بأسماء خدم الأضرحة، إلا أن ولاية بغداد أوضحت أن خزانة الولاية لا يوجد بها أموال كافية لهذه الزيادة المطلوبة ورفضت طلب الزيادة، وحينئذ قدمت المعلومات المطلوبة عن العاملين إلى الحكام[٢]، كل تلك التطورات دعت ولاية بغداد للتحرك لحل تلك المشكلة وقررت صرف راتب شهري مقداره (٤٠٠٠) قرش ومصاريف للطريق قدرها (١٧٠٠٠) قرش لتعيين مدير لأوقاف مدينة النجف[٣].

قُدمت كثير من الهدايا للعتبات العالية سواء من الرعايا العثمانيين أو من إيران أو من الهند، وكان فقدان تلك الهدايا القيمة من أهم

---

(١) BOA, *İ.Dh* 3415, (13 Ş 1258).

(٢) BOA, *İ.MV* 2558, Lef: 3.

(٣) BOA, *Cevdet Evkaf* 8327, Ca 1264.

المشكلات التي تواجه الإداريين هناك، وكانت الدولة ترى أن خدم الأضرحة هم المسؤولون عن فقدان تلك الهدايا، وبخلاف فعاليات الترميم التي بدأتها الدولة العثمانية في ١٨٤٠ م و١٨٥٠م كثّفت جهودها كي لا يسيء الخدم استعمال وظائفهم، ولتأمين الحفاظ على الهدايا القيمة التي تفد إلى الأضرحة، ولهذا ذهب مدير أوقاف بغداد إلى كربلاء لبحث هذا الموضوع[١]، وكان يتم فحص وتسجيل تلك الهدايا والأشياء الواردة إلى الأضرحة قبل نظارة الأوقاف ولكن بعد ذلك حملت نظارة الأوقاف هذه المسؤولية وأعطتها أهمية بالغة[٢].

وقد تلقت الدولة العثمانية أخباراً من سفيرها في طهران بأن شاه إيران أرسل لضريح الإمام الحسين عام ١٨٥٠م سيفاً ذهبيًّا وبعض الهدايا القيمة الأخرى، وأرسلت الدولة أمراً لوالي بغداد بضرورة البحث والتحرّي عن هذا الموضوع[٣].

ويحتمل ان يكون هذا الخبر الوارد من إيران هو السبب في قيام النظارات بالتفتيش الهام الذي حدث عام ١٨٥٠م، وفي فترة نظارة الأوقاف فُحصت محتويات الأضرحة بطريقة منظمة في فترات قصيرة، إلا أن التعداد الناقص الذي لم يتغير كان هو المشكلة الأساسية، فكانت الهدايا تقبل في خارج الأضرحة وتُعدّ داخلها، وكان إدخال خدم الأضرحة كل الهدايا أمراً مشكوكاً فيه، وقد اقترح قائمقام كربلاء تسجيل تلك الهدايا في دفاتر قبل إدخالها الضريح[٤]، كما كانت هناك مخاوف أخرى من تبديل خدام الأضرحة لتلك الهدايا بهدايا مزيفة تشبهها، الأمر الذي جعل نظارة الداخلية تأخذ إجراء آخر لضمان عدم حدوث ذلك،

(١) BOA, *HR.MKT* 29/69, (17 Ra 1266).

(٢) BOA, *Evkâf Nezâreti - Haremeyn Muhasebeciliği (EV.HMH)* 9017.

(٣) BOA, *A.MKT.UM* 49/25, (16 R 1267).

(٤) BOA, *İ.Dh* 14409, Lef: 2.

وأوصت بتسجيل الهدايا في دفتر القائمقام لمقارنتها بدفتر حامل مفتاح الضريح[1].

يُفهم أن الإدارة قد قبلت سياسة إعطاء منصب حامل مفتاح الضريح للأغنياء، وعلى سبيل المثال عندما عُين محمد سعيد أفندي حاملاً لمفتاح ضريح الإمام العباس في أغسطس عام ١٨٥٥م منح الجيش (٥٠٠٠) قرش مقابل الخدمات التي قامت بها الدولة العثمانية للأضرحة، وبهذا الفعل الجيد قوى محمد سعيد أفندي مركزه وضمن بقاءه في منصب حامل مفتاح الضريح لفترة طويلة وأصبح نافذ الكلمة[2].

كان يعين حامل مفتاح الضريح وبقية الموظفين الآخرين من أهالي المنطقة الموجود بها الضريح، وبالرغم من أنهم كانوا من الشيعة إلا أنهم كانوا مخلصين للدولة العثمانية مرتبطين بها ارتباطاً جيداً، كما يُلاحظ أن حامل مفتاح الضريح كان ذا نفوذ مادي ومعنوي كبير على أهالي منطقته، وعلى سبيل المثال فقد ذكر عبد الرحمن باشا والي بغداد في الفترة من ١٨٧٦ إلى عام ١٨٧٩م في لائحته أسماء أشراف وأعيان النجف وكربلاء، وكان حاملو مفاتيح الأضرحة على رأس تلك الأسماء، وقد أوضح في اللائحة المذكورة أن حامل مفتاح ضريح الإمام الحسين هو السيد جواد أفندي من آل درويش وحامل مفتاح ضريح الإمام العباس هو السيد مرتضى أفندي من آل زاوي وهما من أهم الأسماء الموجودة في كربلاء، أما أهم شخص في النجف فهو السيد جواد أفندي من آل رفيع وهو حامل مفتاح ضريح الإمام علي.

وقد قام حاملو مفاتيح الأضرحة بمساعٍ تشبه المساعي الدبلوماسية بين الدولة العثمانية وإيران، وخصصت الدولة راتباً للسيد حسن أفندي

---

(١) BOA, *İ.Dh* 14409, Lef: 3, (13 Ş 1267).

(٢) BOA, *A.MKT.MHM* 74/21, (7 Z 1271).

البغدادي حامل مفتاح ضريح الإمام العباس في ١٠ نوفمبر ١٨٦٢م لشغله تلك الوظيفة ولإخلاصه للدولة وقيامه بالعديد من الخدمات في مجال تحسين العلاقات العثمانية الإيرانية[١]. ويُفهم أن الدولة العثمانية كانت تقدرهم وتعتبرهم من رجال السياسة الذين لا يحملون وظيفة سياسية.

وقد جرت العادة بأن يقدم كل من يرغب شغل منصب حامل مفتاح الضريح مساعدات للضريح بقدر احترامه وتقديره له[٢]، حتى إنه في بعض العهود صار التعيين في هذا المنصب على حسب المساعدات المقدمة للضريح، وفي بعض الأحيان لم تُراقب تلك المساعدات كما ينبغي، ومن ذلك على سبيل المثال: في سنة ١٨٥٧م وضع في الحسبان تعيين حسين أفندي لشغل منصب حامل مفتاح الضريح بعد السيد محمد سعيد أفندى، ولكن لما توفي سعيد أفندي سنة ١٨٧٠م عين مكانه محمد صالح[٣]، وأدى هذا الأمر إلى خلق جو من النزاع بين الأشخاص والجماعات، فبعض الأشخاص الذين كانوا يريدون تولي هذا المنصب كانوا يُظهرون أنفسهم على أنهم دفعوا الأموال في حين أنهم لم يدفعوا شيئاً، وعلى سبيل المثال فإن شخصاً من الراغبين في شغل منصب حامل مفتاح ضريح الإمام العباس قد أرسل تلغرافاً مزيفاً عليه توقيع الحاج محسن[٤]، ومن الأمثلة المطروحة يلاحظ أن أكثر الانحرافات كانت تتم أثناء تعيين في منصب حامل مفتاح ضريح الإمام العباس، لأن منصب حامل مفتاح ضريح الإمام العباس كان هو المنصب الوحيد الذي استمر عليه الخلاف بين الشيعة العرب والإيرانيين بالرغم من إحكام الدولة العثمانية قبضتها على الأضرحة بعد تولي نجيب باشا ولاية بغداد.

---

(١) BOA, *A.MKT.MHM* 246/20, (17 Ca 1279).

(٢) BOA, *Ayniyat Defteri* 851, s. 86.

(٣) BOA, *A.AMD* 80/81, 1273; BOA, *Ayniyat Defteri* 849, s. 86, (4 R 1287).

(٤) BOA, *Ayniyat Defteri* 849, s. 180, (14 R 1292).

٢- الهدايا الثمينة الموجودة في الأضرحة

إن الهدايا الواردة للعتبات العالية بسبب حب واحترام الشيعة لها قد جعل الأضرحة كالخزائن المليئة وكان حفظ تلك الهدايا أمراً صعباً لارتفاع قيمتها.

وها هي الهدايا الرئيسية التي أُرسلت إلى أضرحة الإمام علي والإمام الحسين والإمام العباس: القرآن الكريم والماس والياقوت والزمرد والفيروز والذهب والفضة واللؤلؤ والأحجار الكريمة إلى آخرة والنحاس والسجاد والستائر والمفروشات والكليم والحديد والأسلحة والشمعدانات المزينة وشال وخيام ورايات وأعلام إلى آخره[١].

إن القواعد التي انتُهجت منذ عهد السلطان سليمان القانوني لحفظ تلك الهدايا القيمة بتسجيلها في دفاتر وحفظها بشكل صحيح تُعدّ أكثرها تأثيراً في هذا الشأن، وبالرغم من ذلك كانت تظهر أحياناً بعض المشكلات والانحرافات، فبعد تأسيس نظارة الأوقاف طُلب منها بذل مساعٍ لضبط تلك المسألة، وكانت النظارة تفحص الدفاتر بشكل دائم، وكانَ أول تاريخ لذلك الفحص عام ١٨٥٠م[٢]، أما ثاني أكبر تفتيش وفحص للأضرحة كان عام ١٨٥٨م وفيه تم إحصاء كل ما في ضريحي الإمام الحسين والإمام علي، وكان الإحصاء الذي تمّ في تلك المرة بمثابة القاعدة التي اتبعت بعد ذلك، فكان الإحصاء يتمّ على الوجه التالي: تراجع الأشياء المحفوظة في الضريح بمعرفة حامل مفتاح الضريح والموظفين الآخرين برئاسة مدير أوقاف بغداد فتراجع كل واحدة منها على حدة وتُدون أعدادها وقيمة كل منها ثم تُسلم إلى أوقاف بغداد

---

(١) BOA, *A.MKT.MHM* 735/25, Lef: 2, 16 Ra 1329. Ayrıca bkz. *Evkâf Nezâreti, Nezâret Sonrası Evkâf Defterleri (EV)* 16646 (1275), *EV* 16652 (1275), *EV* 19468, (1281-1282); *EV* 19469, (1281).

(٢) BOA, *İ.Dh* 14409, Lef: 2.

التي تقوم بتسجيل تلك الأشياء في دفتر تُرسل نسخة منه إلى المجلس العالي، وبعد التصديق على الدفتر من المجلس العالي يُسلم الدفتر مرة أخرى إلى مجلس كربلاء المُعلى للتصديق عليه ثم يُعطى لقائمقام كربلاء، ثم يتم عمل إحصاء آخر بحضور مجلس قائمقامية كربلاء ومدير أوقاف بغداد ويدون في هذا الدفتر اسم وشهرة وعنوان الذين أهدوا تلك الهدايا للضريح، وكان يتمّ نسخ صورة من هذا الدفتر ليلحق بدفتر أوقاف بغداد، وكان هذا الإجراء يتمّ كل ثلاثة أشهر، وتنتهي تلك الأعمال بتصديق مجلس ولاية بغداد على الدفاتر، وتبقى تلك الهدايا تحت مسؤولية القائمقام الذي كان يقدم سنداً بمسؤوليته عنها، وأثناء عمل هذا الإحصاء كان يوجد قائمقام كربلاء وكاتب المال ونائب كربلاء وحامل مفتاح ضريح الإمام الحسين وحامل مفتاح ضريح الإمام العباس وأربعة أعضاء آخرين[1].

ومن الواضح أنه تمّ عمل إحصاء آخر عام ١٨٦٤م وتمّ فيه تسجيل كل الهدايا الواردة بعد آخر إحصاء تمّ عمله، ومن الواضح أنه قد وضع نظام جيد لعملية الإحصاء[2].

وقد أوضحنا من قبل أن خزائن تلك الأضرحة كانت قد تعرضت للسرقة أكثر من مرة، وكان النصيب الأكبر من تلك السرقات لضريحي الإمامين الحسين والعباس، أما ضريح الإمام علي في النجف فكان محفوظاً للغاية، ولعلّ السبب في ذلك هو التمكن من الإحاطة بالمدينة في وقت قصير.

ويمكننا الحصول على معلومات بخصوص تلك الخزائن الموجودة في النجف وكربلاء من رحلة إبراهيم حقي بابان زاده المؤرخة بتاريخ

---

(١) BOA, *(EV)* 16646 (1275), *EV* 16652 (1275).

(٢) BOA, *EV* 19468, (1281-1282); *EV* 19469, (1281).

١٩١١م، وبالرغم من أن المعلومات التي قدمها إبراهيم حقي تعدّ في فترة لاحقة لفترة دراستنا إلا أنها توضح ما جرى في الفترة التي نتناولها بالدراسة، ويذكر أنه كانت توجد خزانتان في النجف، واحدة منها قديمة لا تُفتح أبداً إلا بإذن من الدولة، وقد فتحت مرة واحدة بإذن السلطان عبد العزيز أثناء زيارة الشاه ناصر الدين شاه إيران للنجف، وكان ناظر الأوقاف كمال باشا موجوداً في ذلك الوقت، أما الخزانة الثانية فكانت تُفتح لمن يرغب في ذلك، وهذه كان بها ستائر وشيلان وغيرها من الهدايا البسيطة القيمة، ويذكر بابان زاده أيضاً أن ضريح الإمام العباس كان بمثابة ترسانة أسلحة فكانت خزانة هذا الضريح عبارة عن غرفتين مملوءتين بالسلاح والسيوف هذا بالإضافة إلى بعض الستائر والشمعدانات الأخرى، إلا أن معظم تلك الأشياء كان متهالكاً، أما دفاتر الأوقاف فتوضح أن خزائن الأضرحة الثلاثة كانت بها الكثير من الهدايا القيمة.

وطبقاً لمشاهدات بابان زاده اقترح أهالي وموظفو الأضرحة بيع تلك الهدايا وإنشاء المدارس والطرق والمستشفيات بثمنها، حتى إن بعضهم اقترح إنشاء خط سكة حديد من خانقين إلى كربلاء ثم إلى النجف ودخل هذه السكك سيسد حاجيات العتبات، ولكن لوحظ أن هذه الهدايا المقترح بيعها لن تكفي لإنشاء خط سكك حديد[١].

وهناك احتمال بأن الاتحاديين طوروا تلك الفكرة وتمّ تقييمها من قبل نظارة الأوقاف بعد ذلك، وقررت النظارات بيع الأشياء الموجودة في ضريحي الإمامين الحسين والعباس وإقامة مستشفى في النجف وأخرى في كربلاء بأثمانها، وظهر أنه من المناسب أن تستفتي نظارة الأوقاف علماء الشيعة والعلماء الآخرين في هذا الموضوع، وبرغم صدور الفتوى

(١) Babanzâde İbrahim Hakkı, *Irak Mektupları*, İstanbul 1329, s. 152, 154, 155.

بإباحة بيع الهدايا إلا أن الدولة لم تستصوب بناء مستشفى بثمن الأشياء المهداة إلى الأضرحة لأن أغلبها كان قد أُهدي من قبل الهنود والإيرانيين وكان ذلك في ١٩يونيو ١٨٩٥م[١]، ويفهم أن هذه الأفكار لم تتجاوز مرحلة الاقتراحات، وبقيت هدايا الأضرحة في أماكنها ولم تمسّها يد الدولة لاحترامها وتقديرها لتلك الأضرحة.

وكما هو واضح لدينا فإن كل الأعمال الإدارية والفنية التي تمت في المدارس والمساجد والأضرحة في كربلاء وما حولها خلال الفترة التي نقوم بدراستها قد تمت بعناية كبيرة من جانب الدولة العثمانية. إن هذا الموضوع ذو حساسية وأهمية بالغة ولذا فقد تعقبت إيران كل فعاليات الدولة العثمانية في المنطقة، أما الدولة العثمانية فقد اهتمت بسدّ الفجوة الموجودة قبل ذلك في المنطقة من ناحية ومن ناحية أخرى عملت على احتواء الرعايا الشيعة الموجودين في الأراضي العثمانية التابعين لها وكسب إخلاصهم حتى لا يخرجوا عن طوق السياسة الجديدة التي شكلتها الدولة، وذلك لأن التطورات السياسية والعلاقات العثمانية الإيرانية كانت أهم عامل في تغيير البنية الاجتماعية والاقتصادية الموجودة في كربلاء.

وفي النهاية وجدنا أنه من المناسب أن نذكر الهدايا الموجودة في ضريح الإمام علي لتكون نموذجاً يعطينا فكرة عما تحتويه تلك الأضرحة من هدايا ثمينة.

٣- دفتر إحصاء الهدايا الموجودة في ضريح الإمام علي

أثناء عمل التنظيمات الجديدة في كربلاء تمّ إعادة تنظيم أمور الأوقاف في كربلاء، فعين في إدارة الأوقاف الجديدة موظفون ومفتشون مهمتهم الحفاظ على الأوقاف والهدايا الموجودة في الأضرحة، قامت

(١) BOA, *A.MKT.MHM* 735/25, (7 R 1329).

إدارة الأوقاف بعمل إحصاء للهدايا الموجودة في الأضرحة بين الحين والآخر، ويوجد في الأرشيف العثماني العديد من الدفاتر الخاصة بإحصاء وتعداد الهدايا الموجودة في ضريح الإمام علي والحسين والعباس، ولقد وجدنا أنه من المناسب والمفيد إيراد ترجمة لأحد هذه الدفاتر حتى تعطينا فكرة عامة عن الأمانات الموجودة في تلك الأضرحة وقد وقع اختيارنا على الدفتر الخاص بضريح الإمام علي وها هي ترجمة دفتر إحصاء الهدايا الموجودة في ضريح الإمام علي:

«إن الهدايا الموجودة في الخزينة الجليلة لضريج الإمام علي ﷺ وكرم الله وجهه تمت معاينتها وفحصها واحدة واحدة بالإرادة الصادرة في ١٦ ربيع الآخر لسنة ١٢٧٥ في حضور نائب حضرة سردار النجف الأشرف وسيد رضا حامل مفتاح ضريح الإمام المشار إليه وأعضاء المجلس وكل الخدم وقد وقعوا على صحة المفردات الواردة في الدفتر في ١٥ ربيع الآخر سنة ٧٥.

* مصحف في كيس قطيفة مشغول بالسلك الفضي على شكل مجموعة مكتوبة بالخط الكوفي علي رواية الإمام المشار إليه، عدد الأجزاء: ١+١= ٢. (كما يوجد جزء به سورة البقرة بنفس الخط المبارك).

* مصحف في كيس من القماش مشغول بالسلك ومكتوب عليه بالخط الكوفي المبارك على رواية سيدنا الإمام الحسن ﷺ. عدد الأجزاء: ١.

* صرة فيها غطاءان كبيران، وأخران وسط من غطاء البيت الشريف مرسلة من قبل السلطان خصيصاً للصندوق المبارك للإمام المشار إليه. عدد: ١ صرة.

* مصحف من القطع الكبير ما بين سطوره محلّى ومجدول بالذهب كتب بخط ميرزا أحمد تبركاً من الإمام قولي ميرزا ابن نادر شاه في كيس بالي من الحرير: عدد الأجزاء: ١.

* مصحف من القطع المتوسط مابين سطوره تفسير بالفارسي بخط محلى ومجدول بخط محمد علي في كيس مطبوع من قبل وقف السيدة خير النسا. عدد الأجزاء: ١+١ = ٢.

* مصحف متوسط القطع مابين سطوره تفسير بالفارسي ومحلى ومجدول وتبركاً من تاج الدولة. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف متوسط القطع مكتوب بخط جلي ومحلّى ومجدول بخط ياقوت المعتصمي في كيس من جيت. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف كبير القطع ذو حاشية ومابين سطوره تفسير بالفارسي ومحلى ومجدول في كيس من قماش جيت تبركاً من محمد حسين خان الفراهي. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف كبير القطع مجدول بالخط الجلى تبركاً من سند السلطان مير محمد نسير خان ويقع في ثلاثة أجزاء في كيس من قماش طاقه. كيس: ١، عدد الأجزاء ٣.

* مصحف كبير القطع ما بين سطوره محلى ومجدول بالخط الجلي وذو حاشية تحتوى على تفسير بالفارسية. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف وزيري (مستطيل) القطع محلى ومجدول وما بين سطوره تفسير بالفارسي بخط أبو القاسم وتبركاً من الحاج محمد حسين. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف متوسط القطع محلى ومجدول وما بين سطوره تفسير بالفارسي بخط ميرزا أحمد التبريزي تبركاً من علي مراد خان الإيراني في كيس من قماش جيت. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف وزيري (مستطيل) القطع ما بين سطوره محلى ومجدول بالذهب بخط علاء الدين التبريزي تبركاً من علي مراد خان في كيس من قماش جيت. عدد الأجزاء: ١

* مصحف متوسط القطع محلى ومجدول وجوانب أوراقه باللون الأزرق تبركاً من شخص يدعى عبد الله الخويي. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف مستطيل القطع مجدول بخط محمد هاشم تبركاً من سيدة تدعى فاطمة بنت محمد خان في كيس من قماش جيت. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف كبير القطع بخط جلي محلى ومجدول وآخره مكتوب بالخط الفارسي. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف مستطيل القطع مجدول ومحلى وبين سطوره تفسير بالفارسية تبركاً من أغا فرهاد خوجه. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف كبير القطع مجدول ومحلى بالخط الجلي بين سطوره وآخره تفسير بالفارسي تبركاً من شاه سلطان حسين الصفوي. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف متوسط القطع مجدول ومحلى بخط جلي. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف متوسط القطع محلى ومجدول وما بين سطوره بالخط الجلي تبركاً من الحاج محمد قاسم الشيرواني. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف متوسط القطع مجدول تبركاً من الشاه عباس. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف كبير القطع محلى ومجدول محرر في ثلاثين ورقة. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف متوسط القطع ما بين سطوره محلى ومجدول بالخط الجلي. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف عبارة عن ثلاثين ورقة. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف متوسط القطع مجدول ومكتوب على ورق الشجر بالخط الجلي تبركاً من حاكم رومية المسمى جاني. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف متوسط القطع مجدول ومحلى وما بين سطوره بالخط الجلي تبركاً من ميرزا خواجة بيكاه. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف متوسط القطع مجدول تبركاً من أغا زين العابدين. عدد الأجزاء: ١. [ص ٢ب]

* جزء من القرآن الكريم كبير القطع بالخط الجلي ومحلى تبركاً من أغا محمد صالح. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف كبير القطع ما بين سطوره بالخط الجلي تبركا من الشاه عباس الصفوي. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف كبير القطع محلى ومجدول ما بين سطوره بالخط الجلي تبركاً من أغا محمد حسين الخراساني. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف كبير القطع محلي ومجدول مابين سطوره بالخط الجلي ومفسر بالفارسي بخط محمد الصيرفي الأصفهاني تبركاً من ميرزا مرتضى. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف كبير القطع مجدول ومحلى بالخط الجلى. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف متوسط القطع محلى ومجدول وما بين سطوره مفسر بالفارسي بخط عبد الله الجيلاني تبركاً من حرم الشاه فتح علي خان. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف متوسط القطع ما بين سطوره محلى ومجدول بالخط الجلي تبركاً من ميرزا محمد صادق. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف متوسط القطع مكتوب ما بين سطوره محلى ومجدول بالخط الجلي تبركاً من عباس قولي خان. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف متوسط القطع ما بين سطوره محلى ومجدول بالخط الجلي تبركاً من الشاه عباس حسين الصفوي. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف متوسط القطع ما بين سطوره محلى ومجدول بالخط الجلي تبركاً من ويردي خان. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف متوسط القطع ما بين سطوره محلى ومجدول بالذهب تبركاً من نفرت بارضدى. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف متوسط القطع محلى ومجدول. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف كبير القطع محلى ومجدول بالخط الجلي. عدد الأجزاء: ١

* مصحف مستطيل القطع ما بين سطوره محلى ومجدول بالذهب تبركاً من خوجه عبد الله. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف متوسط القطع محلى ومجدول. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف مستطيل القطع ما بين سطوره كتابة كحلي تبركاً من الحاج محمد سنميع. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف كبير القطع محلى ومجدول بالخط الجلي على الورق الأزرق بخط سيد برهان رضوان تبركاً من الحاج شريف خان. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف كبير القطع ما بين سطوره محلى ومجدول بالخط الجلي تبركاً من الحاج محمد رحيم خان. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف متوسط القطع مجدول تبركاً من يوسف خان البختياري. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف متوسط القطع مابين سطوره محلى ومجدول بالخط الجلي. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف متواسط القطع زواياه من الورق الأزرق مابين سطوره مكتوب بالخط الجلي المذهب بخط عبد الخالق بن حبيب الهروي تبركاً من نجف قولي خان. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف متوسط القطع ما بين سطوره مكتوب بالخط الجلي المذهب تبركاً من معصوم بك. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف متوسط القطع ومجدول. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف على نصف طبقه (دسته من الورق الرقيق) ما بين سطوره محلى ومجدول بالخط الجلي تبركاً من فاطمة سلطان الإيرانية. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف على نصف طبقه ما بين سطوره محلى ومجدول بالخط الجلي بخط محمد بن مراد الدين علي. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف مستطيل القطع مفهرس ومحلى ومجدول تبركاً من بكيم جاني هانم. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف على نضف طبقه ما بين سطوره محلى ومجدول بالخط الجلي. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف على نصف طبقة محلى ومجدول تبركاً من جعفر باشا من وزراء الدولة العلية. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف على نصف طبقة مابين سطوره محلى ومجدول بالخط الجلي المذهب تبركاً من زهراء باكيم خاتون. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف على نصف طبقة مابين سطوره محلى ومجدول بالخط الجلي. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف على نصف طبقة مابين سطوره محلى ومجدول بالخط الجلي تبركاً من إسحاق يزدي بن يوسف بك. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف على نصف طبقة مابين سطوره محلى ومجدول بالخط الجلي المذهب تبركاً من حاجي بنياد بن حسين. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف على نصف طبقة مجدول ومحلى وما بين سطوره مكتوب بالخط الجلي تبركاً من الشيخ محمد بن جلال الدين الشيرازي. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف على ربع طبقة محلى ومجدول تبركاً من السيدة فخر جهان هانم. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف على نصف طبقة محلى ومجدول تبركاً من على بك. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف على نصف طبقة بالخط الجلى ومجدول تبركاً من الحاج زين العابدين. عدد الأجزاء: ١. [ص ٣أ]

* مصحف على نصف طبقة محلى ومجدول وسطوره مكتوبة بالذهب واللعل (حبر شديد الحمرة): عدد الأجزاء: ١.

* مصحف على نصف طبقة محلى ومجدول ما بين سطوره بالخط الجلي تبركاً من ميرزا محمود خان الشيرازي. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف على نصف طبقة ما بين سطوره مجدول ومكتوب بالخط الجلي المذهب تبركاً من خديجة سلطان بكيم خاتون: عدد الأجزاء:١+١ (على نصف طبقة أيضاً من حاج غير معروف) = ٢.

* مصحف على نصف طبقة ما بين سطوره مجدول ومكتوب بالخط الجلي المذهب تبركاً من أحمد بيكاه كلب على. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف على نصف طبقة مجدول وما بين سطوره مذهب ومفسر باللعل. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف مستطيل القطع مجدول محلّى. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف على نصف طبقة مجدول وما بين سطوره مكتوب بالخط الجلي. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف على نصف طبقة مجدول وما بين سطوره مكتوب بالخط الجلي تبركاً من شاه عالى الجناب. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف مستطيل القطع مجدول وما بين سطوره مفسر مجدول مكتوب بالخط الفارسي تبركاً من برى بيكر هانم. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف مستطيل القطع مجدول ومحلى بخط محمد خان الهروي. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف مستطيل القطع مجدول ومحلى بخط بخط أبو الحسن. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف مستطيل القطع مجدول وما بين سطوره محلى بالذهب والكحلي تبركاً من محمد قاسم بك. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف على ربع طبقة ما بين سطوره مفسر بالفارسي ذو حاشية ومجدول تبركاً من لاجين بيكاه قد رتب على قطعتين. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف على نصف طبقة مجدول ومحلى تبركاً من سيد هاشم. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف مستطيل القطع مجدول ومحلى تبركاً من مير محمد هاشم. عدد الأجزاء: ١+١ (تبرك سلطان نظام شاه) ٢.

* مصحف على نصف طبقة مابين سطوره مفسر بالفارسي وذو حاشية ومجدول تبركاً من الحاج محمد هادي الإصفهاني. عدد الأجزاء: ١+١ = ٢.

* مصحف على نصف طبقة محلى ومجدول تبركاً من على سلطان. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف على نصف طبقة مابين سطوره وحاشيته بالفارسي ومحلى ومجدول تبركاً من الشيخ على بيكاه. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف على ربع طبقة محلى ومجدول تبركاً من الشيخ حسن، عدد الأجزاء: ١+١ (مصحف آخر لحاج غير معروف على نصف طبقة) + ١ (مصحف مستطيل القطع آخر أهداه خوجه يعقوب) + ١ (الحاج محمد بن عيد المجيد) = ٤.

* مصحف على نصف طبقة مابين سطوره محلى ومجدول بالخط الجلي تبركاً من الوزير شجاع الدين محمد. عدد الأجزاء: ١ +١ (تبركاً من معتوق بن الحاج محمد على) = ٢.

* مصحف على نصف طبقة ومجدول تبركا من آغا مرجان. عدد الأجزاء: ١+١ (السيد خداثي) + ١ (إهداء غلام علي) = ٣.

* مصحف مستطيل القطع مجدول ومحلى وبعض سطوره مكتوبة بالذهب. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف متوسط القطع محلى ومجدول (عدد الأجزاء: ١+١) (إهداء محمد رضا الأصفهاني) + ٢ (صاحب وقف غير معلوم) = ٤.

* مصحف مستطيل القطع مفسر بالفارسي. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف مجدو على ربع طبقة تبركاً من الشاه عباس. عدد الأجزاء: ١+١ = ٢.

* مصحف مجدول كبير القطع. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف متوسط القطع غير معلوم صاحب واقفه. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف محلى على نصف طبقة غير معلوم واقفه. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف مستطيل محلى ومجدول وما بين سطوره مفسر بالفارسي تبركاً من الحاج طاهر ولد مولا. عدد الأجزاء: ١ (على نصف طبقة) + ١ (ميرزا محمد رضا) = ٢.

* مصحف على نصف طبقة تبركاً من لطيف على ميرزا. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف على نصف طبقة ما بين سطوره بالخط الجلي تبركاً من الحاج ميرزا مهدي. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف على نصف طبقة مجدول ومحلى وبعض سطوره بالذهب. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف كبير الأجزاء مجدول ومفسر تبركاً من محمد محيي الدين ومعين الدين. عدد الأجزاء: ٢+١ (تفسير صغير القطع) = ٣.

* مصحف كبير القطع مابين سطوره مفسر بالفارسي تبركاً من الحاج على الخوان صارى. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف كبير القطع مجدول ومحلى ما بين سطوره مكتوب بالذهب. عدد الأجزاء: ١+ ١ (بخط عبد الحسن) = ٢.

* مصحف كبير القطع بخط الشيخ محمد عبد الهادي. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف متوسط القطع مجدول أو محلى تبركاً من كريمة أحيمد اليزدي. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف مستطيل القطع مجدول ومجلى تبركاً من بيرام خان عدد الأجزاء: ١ + ١ (إهداء سيف الدولة) = ٢.

* مصحف متوسط القطع محلى ومجدول تبركاً من مهرشاه خانم. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف كبير القطع محلى ومجدول وما بين سطوره مكتوب بالخط الجلي. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف متوسط القطع محلى ومجدول من بلقيس بقوم. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف متوسط القطع محلى ومجدول من سلطنت خانم. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف متوسط القطع محلى ومجدول من زينب بيكوم كريمة الشاه طهماسب. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف متوسط القطع مابين سطوره مفسر بالخط الجلي عدد الأجزاء: ١.

* مصحف متوسط القطع مجدول تبركاً من أغا ياقوت. عدد الأجزاء: ١ [ص ٣ب]

* مصحف مستطيل القطع مجدول ومذهب تبركاً من لطف الله سلطان. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف على نصف طبقة مجدول ومجلى تبركاً من صدر الدين سلطان بيادر. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف مستطيل القطع مفسر ومجدول تبركاً من محمد ولد مراد خان. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف على نصف طبقة مجدول وغير مكتمل. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف كبير القطع مجدول وتبركاً من إبراهيم بن محمد على. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف مستطيل القطع مجدول ومحلى وغير كامل. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف كبير القطع محلى ومجدول بالخط الجلي تبركاً من بابا ميريام بيكوم. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف كبير القطع محلى ومجدول تبركاً من أغا عبد الله. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف كبير القطع محلى ومجدول تبركاً من محمد نقي بن سلطان عزت. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف كبير القطع محلى ومجدول وما بين سطوره مفسر بالفارسي تبركاً من ميرزا عبد المومن. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف كبير القطع مجدول ومحلى مكتوب فيما بين سطوره بالذهب والكحلي تبركاً من على بن عبد الله أمين الملك. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف متوسط القطع بالخط الجلي. عدد الأجزاء ١+ ١= ٢.

* مصحف كبير القطع مجدول تبركاً من إبراهيم ز راتى. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف كبير القطع مجدول ومفسر بالفارسي تبركاً من سبحان ويردى. عدد الأجزاء: ١+١ (إهداء الحاج ميرزا بابا) =٢

* مصحف كبير القطع محلى ومجدول بخط سليمان الأصفهاني. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف متوسط القطع ما بين سطوره بالخط الجلي غير مكتمل. عدد الأجزاء: ٢.

* مصحف كبير القطع محلى ومجدول وما بين سطوره مكتوب بالخط الجلي تبركاً من أمة الله هانم ابنة مصطفى باشا. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف كبير القطع محلى ومجدول ومفسر تبركاً من هندي سلطان علي. عدد الأجزاء: ١+١ (إهداء الحاج ميرزا بابا) =٢.

* مصحف كبير القطع ومجدول إهداء خديجة بنت سيد قاسم. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف كبير القطع مكتوب بنوعين من الخط. عدد الأجزاء: ١.

* نصف مصحف متوسط القطع مكتوب بالخط الجلي. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف متوسط القطع محلى ومجدول وما بين سطوره مكتوب بالخط الجلي بخط لطف الله بن درويش. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف محلى من القطع الكبير. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف متوسط القطع مجدول من عبد الله خان بن فرج الله خان. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف متوسط القطع محلى ومجدول مفسر بنصف حاشية تبركاً من ميرزا غياث الدين. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف مجدول متوسط القطع من خوجه اعتبار. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف متوسط القطع محلى ومجدول بخط محمد مرشدي. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف متوسط القطع مجدول. عدد الأجزاء: ١+١ (مرة) +١ (مرة) +١ (غير مكتملة) = ٤.

* مصحف كبير القطع مجدول ومفسر. عدد الأجزاء: ١+١ (محلى) +١ (محلى) = ٣.

* جزءان فقط من القرآن الكريم مكتوبان بشكل محلى متوسط القطع. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف محلى من القطع الكبير. ٤ مجلدات.

* مصحف كبير القطع على مجلدين. قطعة: ١. عدد الأجزاء: ٢.

* مصحف كبير القطع الكبير مجدول وما بين سطوره مكتوب بالخط الجلي تبركاً من علي أكبر الشريف الكرماني. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف متوسط القطع ما بين سطوره بالخط الجلي تبركاً من أمان الله خان. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف كبير القطع ومفسر تبركاً من ميرزا على أكبر الكرماني. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف متوسط القطع ومحلى تبركاً من يحيى بن سعيد. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف متوسط القطع مفسر ومحلى بالخط الجلي وبنوعين من الخط وغير مكتمل. عدد الأجزاء: ٢+ ٢ (مفسر) =٤.

* مصحف من القطع الكبير بالخط الجلي المحلى. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف متوسط القطع ما بين سطوره مجدول بالخط الجلي. عدد الأجزاء: ٢.

* مصحف كبير القطع محلى بالخط الجلي. عدد الأجزاء: ٧+٣ (مفسر) + ١ (إهداء خوجه على بك) = ١١.

* مصحف متوسط القطع مجدول ومحلى ومفسر بالخط الجلي بخط محمد سليم. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف متوسط القطع مجدول ومفسر تبركاً من خوجه مسيح. عدد الأجزاء: ١ + ١ (غير معلوم صاحبه) + ١ (إهداء من المفسر إسماعيل خان الفيلي) = ٣.

* مصحف متوسط القطع مجدول بالخط الجلي. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف متوسط القطع مفسر بالخط الجلي. عدد الأجزاء: ١٨+٤ (بدون تفسير) = ٢٢.

* مصحف متوسط القطع مجدول وما بين سطوره بالخط الجلي. ٥ مجلدات.

* مصحف متوسط القطع مفسر بالخط الجلي. عدد الأجزاء: ٢.

* مصحف متوسط القطع محلى ومجدول وما بين سطوره مكتوب بالذهب. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف متوسط القطع مفسر من على جوانبه، تبركاً من اعتماد خان. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف متوسط القطع مجدول من أغا سليمان تبركا. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف متوسط القطع مجدول. عدد الأجزاء: ٥+١ (مفسر)=٦.

* مصحف متوسط وصغير القطع. عدد الأجزاء: ٣٠.

* مصحف متوسط القطع مفسر ومجدول. عدد الأجزاء: ٢٨. [ص٤أ]

* مصحف مجدول كبير ومتوسط. عدد الأجزاء: ١٣.

* مصحف كبير القطع. عدد الأجزاء: ٣+٦ (وسط) + ٣٠ (من القطع الصغير في حالة متفرقة) = ٣٩.

* مصحف متوسط وكبير القطع مجدول ما بين سطوره بالخط الجلي. ٧ مجلدات.

* مصحف كبير القطع ما بين سطوره بالخط الجلي. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف مطبوع إهداء محمد شاه. عدد الأجزاء: ٩٠.

* مصحف مكتوب بالخط الكوفي على شكل المجموعة تبركاً من محمد المهدي. عدد الأجزاء: ٢+١ (صغير) = ٣.

* مصحف صغير القطع مجدول مكتوب على ورق من الشجر. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف كبير القطع محلى بالخط الكوفي. عدد الأجزاء: ٣+٦ (صغير) + ١٢ (وسط) = ٢١.

* مصحف متوسط القطع غير مكتمل بالخط الجلي. عدد الأجزاء: ١.

* مصحفان غير مكتملان مقدمان على هيئة ٤٧ جزء، في غاية الصغر، ومعهم مصحف مطبوع بالطباعة المسماة بازيد مكون من مجلدين وكلهم موضوعين في علبة.

* مصحف متوسط وكبير القطع غير مكتمل وأوراقه متفرقة وغلافه ممزق. عدد المجلدات: ١٧٤.

* مصحف متوسط وصغير القطع أجزائه مكتملة أو غير مكتملة. ٦١١ قطعة. (وأوضح أن قطعة منها عبارة عن جزء واحد أما الستمائة وعشرة قطعة فهي مصاحف غير كاملة)

* أجزاء من المصحف الشريف عددها ٢٨ جزءا، محلاة ومجدولة وممزقة الغلاف تبركاً من ميرزا جمال الدين.

* كتب ورسائل من القطع الصغير والكبير والوسط محررة بالخط العربي. عددها: ١٣٧+٣ (على شكل مجموعة) = ١٤٠.

المصاحف غير المحررة في الدفاتر القديمة والواردة إلى الضريح من عام ١٢٦٩ وحتى الآن

* مصحف متوسط القطع مجدول وما بين سطوره مفسر بالفارسي

في كيس من قماش جيت تبركا من زوجة الحاج شرف. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف متوسط القطع مجدول تبركاً من الحاج عبد الغفار الطهراني. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف متوسط القطع مجدول تبركاً من شرف النسا بنت الحاج محمد على القرماني. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف صغير القطع مجدول تبركاً من خودساره خاتون. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف صغيرالقطع مطبوع ومفسر تبركاً من إيراني يدعى بكيم. عدد الأجزاء:١.

* مصحف مستطيل القطع محلى ومجدول تبركاً من شخص إيراني يدعى بيكلر بكي. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف متوسط القطع بالخط العادي تبركاً من علي محمد الأصفهاني. عدد الأجزاء: ١+١ (إهداء رمزي) = ٢.

* مصحف متوسط القطع مجدول وما بين سطوره مفسر بالفارسي تبركاً من سيد غلام على. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف مستطيل القطع مجدول ما بين سطوره مفسر بالفارسي تبركاً من ديللي هانم. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف متوسط القطع مجدول مكتوب بالخط العادي تبركاً من شخص يدعى سخاوة الله. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف كبير القطع محلى ومجدول ما بين سطوره مكتوب بالخط الجلي تبركاً من ميرزا محمد باقر. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف متوسط القطع مجدول ومفسر تبركاً من مير أشرف الهراتي. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف صغير القطع مكتوب بالخط العادي تبركاً من سكينة هانم. عدد الأجزاء: ١.

* مصاحف متوسط وصغيرة القطع مطبوعة وبعضها مفسر: عدد الأجزاء:١٧+٦ (من القطع الصغير بالخط العادي) = ٢٣.

* سورة ياسين مجدولة ومحلاة على نصف طبقة. في عدد الأجزاء: ١.

* جزاء من سورة البقرة على لوحة من القطع الكبير مكتوبة بالخط الجلي. عدد: ١.

* مصحف مستطيل القطع محلى ومجدول في كيس فضي تبركاً من ميرزا محمد حسين الفرهاتي. عدد الأجزاء: ١.

* جزء عم وسورة ياسين مكتوبة بشكل مجدول على ورق بني. عدد:١.

* مصحف مستطيل القطع مجدول مكتوب على الخشب. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف على نصف طبقه محلى ومجدول مكتوب على ٣٠ ورقة تبركاً من أغا محمد حسين الإصفهاني. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف متوسط القطع محلى ومجدول في كيس من الأطلس تبركاً من سيف الدولة. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف كبير القطع وسطوره مكتوبة بالذهب وبعض سطوره محلى ومجدول بالخط الجلي تبركاً من شخص يدعى فروغ الدولة. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف متوسط القطع ما بين سطوره محلى ومجدول بالخط الجلي تبركاً من بز الدولة. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف متوسط القطع مجدول وما بين سطوره محلى بالذهب إسماعيل حيدر الحسيني محفوظ في كيس مزين بخمسين قطعة من الياقوت و(٣٣) لؤلؤة و(٢٤) فيروزة في كيس مكتوب على أطرافه. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف متوسط القطع مابين سطوره محلى ومجدول مفسر بالفارسي. تبركاً من نواب شهزاده فيروزي الدين. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف متوسط القطع محلى ومجدول وما بين سطوره مكتوب بالخط الجلي المذهب تبركاً من معتمد السلطان آغا بابا خان. عدد الأجزاء: ١. [ص ٤ ب]

* مصحف متوسط القطع محلى ومجدول من القطع الوزيري تبركاً من سلطان حسين الموسوي. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف كبير القطع محلى ومجدول وما بين سطوره مكتوب بالخط الجلي ومفسر بالفارسي، وبأطرافه حاشية محلاة ومجدولة تبركاً من محمد ميرزا خان في كيس ذهبي اللون. عدد الأجزاء: ١.

* مصحف متوسط القطع بالخط العادي. عدد الأجزاء: ١.

* كتاب ذخيرة المعتاد. عدد الأجزاء: ١.

الأستار والرايات

* غطاء للصندوق المبارك من القماش والقطيفة الملونة. عدد: ١.

* أغطية للصندوق الشريف من القماش الأخضر مرصع بالنجوم البرونزية واغطية الأطراف مصنوعة من استفه. عدد القطع: ٥.

* غطاء الصندوق الشريف وسطه بنفسجي اللون وأطرافه من القماش الملون المشغول من الحرير والقطع الخاصة لغطاء الأطراف مصنوعة من استفه. عدد القطع: ٥.

* غطاء للصندق الشريف من استفه الملونة وداخله من الحرير الرقيق. عدد: ١.

* غطء كبير مشغول بالتيل الخاص تبركاً من دولة بوليا. عدد: ١.

* غطاء كبير للصندوق الشريف من استفه الثقيلة داخلها من الأطلس أطرافها مشغولة بالقلبدان (تكتب أيضاً قلابدان وهو القماش المكون من نوعين من الخيط كالحرير والقطيفة مثلاً والمعدن المخلوط من معدنين كالنحاس والذهب). عدد ١.

* غطاء للصندوق الشريف من الحرير الرقيق الأصفر اللون عليه فروع من القلبدان. عدد: ١ (قطعه) + ١ (اربع قطع للأطراف) =٢.

* ستارة لمكان الأصبع الشريف في الصندوق المبارك عليها كتابة من الذهب. عدد ١+ ١(ذات أهداب من الحرير الأطلس)= ٢.

* رمانات نحاس عليها نجوم ذهبية على الضريح الشريف. عدد: ٤.

* رمانات ذهبية مسمرة على الضريح الشريف. عدد: ٤.

* رمانات ذهبية صغيرة على شال العلم الموجود على الضريح الشريف. عدد: ١.

* علامات كبيرة من الفضة على الضريح الشريف. عدد: ٢ (٧٠٣ مثقال) + ٢ (٤٢٣٠ مثقال)= ٤ (٤٩٣٣ مثقال).

* العمائم الخضراء الخاصة بالصندوق الشريف. عدد: ٣+ ١ (ذات لفه)+١ (من قماش هند كاري ثقيل) + ١ (هند كاري مستعمل) = ٦.

* أعلام كبيره ذات نجوم من الصلب على الضريح الشريف. عدد: ٢.

* لقد تمّ صهر الرمانات المجوهرة الموجوده على الصندوق

المبارك المهداة تبركاً من شاه فتاد بن جوهر سلطان ولأن وزنها أمر عسير ومحررها في الدفتر العتيق تمّ كتابتها كما وردت في الدفتر العتيق.

* مثقال ذهب: ١٨٤	مثقال ذهب: ٢١٠
* عدد الرمان: ١	عدد الرمان: ١
* لعل كبير: ٣	لعل كبير: ٣
* ياقوت وسط: ٤	لعل طولاني: ١
* ياقوت صغير: ٦٧	ياقوت: ٦٠
* زبرجد: ١٠	زبرجد: ١٤
* زبرجد صغير: ٨	فيروز: ٦٨
* فيروز: ٧٣	لؤلؤ كبير: ٨
* لؤلؤ كبير: ٥	

* ان الكتابة الخاصة بالمثقال الموجودة على الرمانة الأخرى قد محيت ولكن مجوهراتها قد كتبت في الدفتر العتيق وذكرت كما يلي

* زبرجد طولاني: ١
* لعل كبير: ١
* ياقوت كبير طولاني: ١
* ياقوت وسط: ٢٥
* ياقوت صغير: ٧
* زبرجد صغير: ٤١

* الرمانه الفضية ذات النجوم الصغيرة الموجودة على العلم الآخر الموجود في الضريح الشريف. عدد: ١، مثقال ١١.

مقدار الجواهر الموجودة على أبواب الحرم الشريف على الخشب الذهبي

* الياقوت الكبير والوسط والصغير الموجود على الباب الكائن في الجانب الأيمن ياقوت عدد: ١٤٧ ولؤلؤ كبير عدد: ٩٦ وزمرد صغير عدد: ٢ وفيروز كبير ووسط عدد: ١٣٠ وعمائم مستعملة بيضاء اللون عدد:١ بنفسجية اللون عدد: ١.

* الياقوت الكبير والوسط الموجود على الباب الكائن في الجانب الأيسر. ياقوت عدد:٤٤ وزمرد صغير عدد: ٢٢ ولؤلؤ كبير عدد: ٢٥ وفيروز كبير وصغير عدد:٣٨ والماس عدد: ١.

* شمعدان كبير ذو صنية ذهبية وفضية من التبركات سينة. عدد:٢.

* غطاء كبير للصندوق الشريف مشغول باللون الذهبى على الأخضر وذو أهداب ذهبية تبركاً من والدة السلطان قاطنة الجنان. عدد:١.

* شمعدان من الذهب حامل الشمع وصنية من الذهب وأوسطه من البلور ويوجد عليه باغه (مينه). عدد:٢.

* مبخرة ذهبية ذات أربع زوايا عليها أربع مرايا. عدد:١.

* ورده (جلنك) من النوع المسمى (جقه) في محفظه مزينه باللؤلؤ والزمرد واللعل مهداه تبركاً من خازن الدولة ويوجد عليها زمرد عدد: ١٤ ولؤلؤ عدد: ١٦ والماس كبير وصغير عدد:١٠٥
وفي وسطها لعل كبير عدد: ١ ولعل صغير عدد: ٤٢.

* ساعة بيضاوية ذات مينه ذهبية تبركاً من فرمانفرمان ويوجد على أطرافها برلنتي عدد: ١٠ ولعل عدد: ٣٥ ولؤلؤ صغير ووسط عدد: ٨٦ وسلسلة من لؤلؤ صغير عدد: ٢ ويوجد في أطراف السلسلة المذكورة خطاف من الذهب. عدد:١.

* كرسي من الذهب معمول لمحل الاصبع في الصندوق الشريف مزين بالياقوت واللؤلؤ والفيروز صندوقه المبارك محاط بالنجوم الفضية من الجهات الأربع. عدد:١.

* كرسي زيارة تبركاً من فخر الدولة مزين بلعل عدد: ١٥٢ ووزمرد عدد: ٨٤ ومغطى بالذهب وله سلاسل من الفضة. عدد: ا.

* وردة من المطلق عليها اسم جقه مهداه تبركاً من الشاه ناصر الدين شاه إيران ويوجد في وسطها لمبه كبيره بها لعل عدد: ٢٧ ثلاث منها كبيره وأربع عشرين صغير وكبير على الأطراف كما يوجد الماس على جوانبه الأربعة وفي كل الأماكن الأخرى ويبلغ عدد الماس الكبير والصغير سبعة وتسعون، كما يوجد ثلاثين زمردة في جوانبها الأربعة كما يوجد عدد أربعة عشر لؤلؤة للإنارة ويبلغ عدد اللؤلؤ الموجود مائة وسبعون واثنين موضوعه في حافظة من البرونز مكتوب على أطرفها ومزينة بلونين من الأحجار واللؤلؤ. عدد ١.

* وردة من المطلق عليها اسم جقه عليها ٨٧ لعل كبير وصغير و١٥٢ زمرد و١٥٩ الماس ومزينة ٣١٩ الماس صغير وكبير مجموع الاحجار الكريمة الموجودة عليها يبلغ ٧١٧ وموجوده في حافظة من البرونز عليها زجاج ولا يعرف من الذي أهداها. عدد: ١.

* حلق برلنتى في حافظه حمراء من الخشب تبركاً من سيدة تدعى الحاجه ماه تابان. زوج:١.

* معلقة ذات سلسلة من الذهب عليها عشرين الماس وسبع لعل ولؤلؤة: معلقة عدد: ١. [ص ٥أ]

* وردة يطلق عليها اسم تينى مغطاة بالدهب عليها عشر زمردات. عدد: ١

* ساعة رنانة في التربة المباركة. عدد: ٣+٣ (قديمة) + ١ (في الرواق) + ١ (فاسدة في المكتبة) = ٨.

* مُعلقة من النوع المطلق عليه اسم تينى من الذهب وزينت بعدد: ٣٥ لعل و٣ الماس و١٧ زمرد ٨ لؤلؤ. عدد ١.

* زر كبير من الذهب مزين بعدد ٣٧ لعل و١٠ الماس وزمرده. عدد ١.

* زر كبير من الذهب مزين بالفيروز والماس الخام. عدد:١.

* معلقة من المطلق عليها اسم تنيى من التيل المذهب عليها عدد: ١٠ لؤلؤ و٣ الماس خام وعدد من اللؤلؤ الصغير. عدد:١.

* معلقة من المطلق عليها اسم تينى مغطاة بالذهب وعليها الماس خام. عدد: ١.

* حجر طلسم من حجر يشم عليه طلسم وظهر الحجر المذهب عليه سلسه من الفضة. عدد: ١.

* معلقة تينى من الذهب مزينة بعدد: ٢٨ ألماس و١٤ لؤلؤ وواحد لعل وواحد زمرد. عدد: ١.

* كف صغيرة من الذهب عليها عدد: ١٠ فيروز وواحد الماس خام. عدد: ١.

* كف من القلبدان والتيل الخاص رأسها مغطاة بالذهب ومزينة بالأحجار الملونة. عدد: ١.

* نوع من الشُرابات عليها خرز ملون وبعض اللؤلؤ. عدد: ١.

* ساعة ذهب داخلها مغلف وذو سلسلة من الفضة. عدد: ١.

* مرآة صغيرة عادية. عدد: ٦ + ٣ (فضة صغير ووسط) = ٩.

* يد دبوس. عدد:١.

* يد بالطه. عدد: ١.

* كف موضوعه في حافظة ذهبية مقدمتها من القلبدان ومزينة باللؤلؤ ومعلقاتها من التيل الخاص. عدد: ١.

* لوحة من الخشب مغطة بالذهب ومنقوشه بالفضة مرسومة بورق القيرمه تبركاً من حسن باشا والي بغداد. عدد: ١.

* خشبة الزيارة مغطاة بالفضة. عدد: ١.

* حجر كبيرمن النجف على شكل البيضة يوجد في وسطه نصائح. عدد: ٢.

* نجفة كبيرة ذات فانوس أخضر. عدد: ١.

* نجفه ذات فانوس أبيض. عدد: ٢.

* نجف متوسط. عدد: ١٢.

* نجفه كبيرة ذات فانوس أبيض في الإيوان. عدد: ١.

* نجفة متوسطة مزين بالفضة والماس. عدد: ١.

* شمعدان بلور ذو فانوس أبيض بسبع شمعات. عدد: ١.

* قنديل من البلور الأخضر. عدد: ٢.

* قنديل من البلور الأبيض. عدد: ٢.

* ستارة مهداة تبركاً من تاج الدولة برتقالية اللون أطرافها مخيطة بالشال مزينة بلؤلؤ منثور يتخلله براعم زرقاء. عدد: ١.

* ستاره مهداة تبركاً من فخر الدولة من القطيفة الحمراء مزينة بلؤلؤ منثور مشغول يتخلله براعم زرقاء. عدد: ١.

* كيس لحفظ القرآن الكريم من الأطلس الأحمر عليه قلبدان أبيض ذو شريط مشغول من القلبدان الأبيض الأصفر وعليه زرر من الذهب. عدد: ١.

* كيس لحفظ القرآن من الأطلس البرتقالي الذي يوجد عليه شغل من القلبدان الأبيض والأصفر وألوان الحرير وذو شريط من القلبدان داخله من الزرى. عدد: ١.

* كيس للقرآن الكريم عليه شغل من القلبدان والحرير الأبيض والأصفر. عدد: ١.

* كيس للقرآن الكريم من الأطلس الفضي مشغول بألوان من الحرير. عدد: ١.

* كيس للقرآن الكريم من القطيفة البنفسجي داخله من الزري. عدد: ١.

* كيس لحفظ القرآن الكريم أصفر اللون عليه غصون من الحرير وداخله من الأطلس. عدد: ١.

* كيس المفتاح الشريف من قماش زري رسم عليه بورنجك وأطراف فتحه الكيس مرصوص عيلها لؤلؤ. عدد: ١.

* كيس المفتاح الشريف من الزري الأخضر وأطراف فتحته مصنوعة بشريط من القلبدان. عدد: ١.

* كيس المفتاح الشريف من الزري الأزرق مستعمل من الزري الأزق. عدد: ١+ ١ (من القطن) = ٢.

* كيس للمفتاح الشريف من القونيز الأحمر مشغول بعصون من اللؤلؤ واليوك وفتحته مرصوص عليها اللؤلؤ. عدد: ١.

* صره للمصحف من الزري. عدد: ١.

* كف من الفضة. عدد: ١.

* غطاء للمصحف من الأطلس المشغول بالتيل. عدد: ٣.

* غطاء للمصحف من الزري. عدد: ١+١ (غطاء من الزري الأخضر) = ٢.

* غطاء للمصحف مشغول بالتيل الخاص والأبيض والأصفر. عدد: ١.

* غطاء للمصحف القديم مشغول بالتيل على البورنجك. عدد: ٥+ ٣ (مشغوله بالخرز)= ٨.

* اغطية للقرآن الكريم من بورنجك وجاننفس (الحرير الرقيق) استخدمه في بعضها التيل. عدد: ٥١.

* كف من (هند كارى) القماشى الهندي الغالي مطرزة بالقلبدان ذو التيل وخرز من الفضة. عدد: ١.

* غطاء للمصحف مغزول من الحرير. عدد: ٢+ (ذو تيل) = ٣.

* صره للمصحف من الأطلس الأسود مشغولة بالقلبدان الملون. عدد: ١.

* صره للمصحف من الأطلس الفضي اللون مشغولة بالقلبدان والحرير وذات شريط مشجر من القلبدان. عدد: ١.

* صره للمصحف من البورنجك الأزرق مشغول بالتيل الخاص. عدد: ٢.

* صره للمصحف زرقاء اللون مشغولة بالقلبدان والحرير. عدد: ١.

* ستارة أطلس أوسطها أحمر وأطرافها فضية اللون وأستارها من استفه. عدد: ١.

* ستارة من الأطلس الأخضر مشغولة بالقلبدان والحرير وأستارها من الزري الأخضر. عدد: ١.

* ستارة أوسطها أحمر اللون وأطرافها من الزري الأسود وحوافها من القلبدان ذو التيل وأستارها من الأطلس الأزرق. عدد: ١.

* ستارة كبيرة وجهها من الزري وأستارها من الأطلس. عدد: ١.

* ستارة أرضيتها من الحرير الأطلس الأبيض مشغولة بالقلبدان والتيل والحرير وأطرافها استفه صفراء وأستاره قنويز أحمر. عدد: ١.

* ستارة من الزري الأزرق وأطرافها حمراء وأستارها بيضاء. عدد: ١.

* ستارة وجهها كله من زري كوجرات وأستارها من القتويز الأخضر. عدد: ١.

* ستاره من الأطلس السماوي اللون مشغوله بالقلبدان والحرير وأطرافها من الأطلس الأحمر وعليها قلبدان. عدد: ١.

* ستاره طويلة أغلبها من الزرى. عدد: ١.

* ستارة ذات زري عليها قلبدان وأستارها من الأطلس الأخضر. عدد: ١.

* ستارة من استفه وأستاره من الأطلس الأخضر. عدد: ١.

* ستارة أوسطها فضى اللون وأطرافها من الزري الأصفر وأستارها من القنويز. عدد: ١.

* ستارة أوسطها فضى اللون وأطرافها من الزري المائل للصفرة وأستارها من القنويز الأخضر. عدد: ١.

* ستارة كبيرة من القنويز الأسمر مشغولة بخرز من النحاس. عدد: ١.

* ستارة صغيرة من الأطلس الأزرق مشغولة بالقلبدان. عدد: ١.

* ستارة من أوسطها من الزري وأطرافها من الزري القصيبي وأستارها من الأطلس الأزرق. عدد:١.

* ستاره صغيرة من الزوي. عدد: ٢+١ (قديمة) = ٢.

* ستارة صغيرة من الحرير الصافي الألون. عدد:٧.

* ستارة كبيرة من البز مشغولة بالحرير. عدد: ٥+٥ (صغيرة)=١٠.

* ستارة صغيرة من القلبدان والحرير عليها كتابة بيضاء. عدد: ١+ ١ (مشغولة بالحرير) = ٢.

* ستائر مشغولة بألوان الحرير وبعضها مشغول كله بالحرير والتيل. عدد:٤٩.

* ستارة مشغول بالقلبدان الأبيض والأصفر وألوان الحرير وبدون أستار. عدد: ٤ + ١ (كوجرات قديمة) = ٥.

* ستارة صغيرة وجديدة من البورنجك الأبيض مشغولة بالقلبدان والحرير الملون وأستارها قنويز أصفر. عدد: ١.

* ستارة صغيرة من الأطلس المقلم. عدد:١.

* ستاره صغيرة قديمة من الجوخ الأحمر مشغولة بالقلبدان والحرير. عدد:١.

* ستارة قديمة من الكزي (قماش من الحرير او مخلوط بالحرير) الفضي اللون مشغولة بالقلبدان. عدد:١+١ (بصمة (قماش مرقط بالألون))= ٢.

* ستارة من جانفس(الحرير الرقيق) مشغولة بالخرز. عدد:١.

* ستارة مشغولة بالخرز. عدد:١.

* ستارة كبيرة من الكزي الأحمر. عدد: ١+ ١ (قديمة) + ١ (ذات تيل صغير) =٣.

* ستارة كبيرة قديمة من الزري. عدد: ١.

* ستارة قطيفة ذات قلبدان قديم. عدد: ١.

* ستارة مشغولة بالحرير. عدد: ١+١ (بصمة (قماش مرقط بالألون)) = ٢.

* ستارة زري. عدد: ٢.

* ستارة من الحرير الملون. عدد: ٢.

* ستارة وارابي كبيرة ذات قلبدان. عدد: ١ + ٢ (قديمة) = ٣.

* ستارة قديمة من شال لاهور. عدد: ٣.

* ستارة قديمة من الجوخ مشغولة بالقلبدان والحرير. عدد: ١.

* ستارة مستعملة من الشال. عدد: ٣.

* ستارة من الشال المقلد. عدد: ١.

* ستارة زري. عدد: ١.

* ستارة قديمة ذات شال. عدد: ١.

* ستارة من الأطلس ذي القطيفة. عدد: ١.

* ستارة زرى قديمة. عدد: ٢.

* ستارة قديمة ذات خرز. عدد: ١.

* ستارة متوسطة من وارابي. عدد: ٣.

* ستارة مستعملة من الأطلس المشغول بالقلبدان. عدد: ٢.

* ستارة بصمة (القماش المرقط بالألوان). عدد: ١+ ١(أطلس)=٢.

* ستارة مستعملة مشغولة مكتوب عليها. عدد: ١.

* ستارة قطيفة قديمة. عدد: ١.

* ستارة صغيرة برتقالية اللون مشغولة بالحرير. عدد: ١.

* ستارة بيضاء. عدد: ١.

* ستارة أطلس صغيرة وقديمة. عدد: ١.

* ستارة وجهها من استفه وأستارها من الأطلس وأطرافها ذات شريط من القلبدان ولها شُرابات ولها عدد ١٢ عشر حلقة من الفضة تبركاً من حاجي محمد صادق. عدد: ١.

* ستارة مهداه تبركاً من شخص يدعى محمد على وأطرافها من استفه فضية اللون ومكتوب عليها آية الكرسي وأستارها من القنويز الأخضر وأطرافها أيضاً من الفضة وأخرى أطرافها ذات شريط من القلبدان من الزري الأحمر وأستارها من القنويز الأخضر تبركاً من حاجي أبو القاسم. عدد: ٢.

* ستارة أوسطها أحمر وأطرافها من الأطلس الأسود مشغولة بالقلبدان أصفر وأبيض اللون وأطرافها ذات شريط من القلبدان وأستارها من القنويز. عدد: ٢ + ٢ (مشغولة على البز) + ٥ (قديمة الأطلس والزري) = ٩.

* ستارة من القطيفة الحمراء مشغولة بالقلبدان الثقيل ذات أستار مرقطه تبركاً من بنت شخص يدعى أحمد حسين. عدد: ١ + ٤ (جوخ مشغول بالحرير) + ١ (أوسطها مشغول وأطرافها من القطيفة الخضراء)=٦.

* ستارة أوسطها أحمر وأطرافها أطلس عليها خرز خاص ومشغولة بالحرير والقلبدان وأطراف أستارها من الزري الأصفر ذو القلبدان واستفه. عدد: ١ + ١ (ستارة زرى) = ٢.

* سجادة صغيرة مستعملة ذهبية اللون مشغولة بالقلبدان والحرير على الأطلس. عدد: ١٢ + ٣ (مشغولة بالتيل) = ١٥.

* صرة كبيرة فيها ستارة مقطعة. عدد: ١.

* سجادة صغيرة بنية اللون مشغولة بالحرير والقلبدان الأبيض والأصفر على الأطلس. عدد: ١.

* سجادة صغيرة من الأستار المشغولة بالقلبدان والحرير والتيل الخاص والخرز على الأطلس الملون. عدد: ١.

* سجادة خضراء صغيرة مشغولة بالقلبدان. عدد: ١ + ٤ (مشغولة بالتيل) = ٥

* سجادة بز ذات حرير أبيض. عدد: ٢ +٣ (دفعة) = ٥.

* سجادة جوخ قديمة. عدد: ١.

* سجادة مشغولة بالتيل على البز الأبيض. عدد: ١.

* جراب علم كبير مشغول بالتيل الخاص على الأطلس الملون. عدد: ٣.

* علم ذو تيل من القماش الخاص. عدد: ٢.

* علم أطلس على أطرافه شريط قلبدان. عدد: ٥.

* أعلام وسط وصغير مشغولة بالتيل. عدد: ٢٧.

* أعلام عادية ومرقطه. عدد: ٢٣.

* صرة صغيرة من الأطلس ذات قلبدان. عدد: ١.

* صرة من الزري الملون. عدد: ٤ + ١ = ٥. [ص ٦أ]

* صرة مشغولة بالحرير الملون. عدد: ٢.

* صره زري. عدد: ٩.

* صرة قطيفة خضراء. عدد: ٢.

* صرة يوجد فيها مقدار من الحرير المتنوع. عدد: ١.

* صرة قديمة ذات قلبدان. عدد: ١.

* صرة واسطها أحمر وأطرافها من الأطلس الأزرق ومشغولة بالقلبدان الأصفر والأبيض. عدد: ١.

* صرة أوسطها أزرق وأطرافها من الأطلس الأحمر المشغول بالقلبدان والحرير وأستارها من الأطلس الأخضر. عدد: ١.

* صرة أوسطها كويز وأطرافها من الأطلس الأخضر المشغول بالقلبدان وأستارها من الأطلس الأخضر. عدد: ١.

* صرة قديمة من جانفس ذو تيل. عدد: ١.

* صرة من القنويز الأخضر. عدد: ١.

* صرة مشغولة بالحرير. عدد: ١،

* صرة قديمة من بورنجك ذو تيل. عدد: ١.

* رحله مستديرة. عدد: ٩.

* رحله مزخرفة بالجلد. عدد: ٦.

* رحله عادية. عدد: ٢٤

* رحله سادة. عدد: ١.

* رحله صغيرة ذات نجوم. عدد: ٣.

* رحلة ذات اينيه. عدد: ١.

* لوحة بخط على نفس جان بروازها الخشبي مغطى بالفضة. عدد: ١.

* مفرش شمعدان ملصق عليه قطع من الفضة على قطيفة كويز. عدد: ١ + ١ (على الأطلس الأزرق) + ١ (على القطيفة البنفسجي) + ١ (على القطيفة السوداء) + ١ (على جانفس أخضر) + ١ (على زري فضي)= ٦.

* مفارش شمعدان ذات نقوش استفه والأطلس. عدد: ٨ + ١ (من القطيفة) + ١ (من الجوخ عليها شغل من الحرير) + ١(من البز عليها شغل من الحرير)+٤ (قديمة) + ٣ (عادي) + ٢ (جلد كبير و١ صغير) = ٢٠

* مفرش شمعدان من أطلس كويز وأطرافه مشغولة بالحرير والخرز والقلبدان وبعضها له شُرابات. عدد:٧.

* مفرش شمعدان من القماش الملون. عدد:١٢.

* مبخرة من النحاس ذات نجوم من النحاس مع غطاء كبير. عدد:١.

* مفرش أوسطه أحمر وأطرافه من الأطلس الأخضر مشغولة بالقلبدان والحرير. عدد:١

* مفرش أوسطه أحمر وأطرافه من القطيفة الخضراء مشغولة بالقلبدان. عدد:١.

* مفرش عتيق من القطيفة الحمراء مشغول بالقلبدان والحرير. عدد:١.

* مفرش من الأطلس الأحمر. عدد:١.

* مفرش كبير من الحرير. عدد: ٢.

* قطعة جانفس (حرير رقيق). عدد: ٢.

* رباط مشغول بالقلبدان. عدد: ١.

* صندوق صغير (شكمجية) مغطاة بالفضة تبركاً من شخص يدعى نصر الله. عدد:١.

* كأس كبير للشرب تبركا من نادرشاه الإيراني. عدد:١.

* إبريق صغير ذو نجوم من روح قوتيه. عدد:١.

* شمعدان من الذهب تبركاً من ناصر الدين شاه إيران الحالي.
عدد: ١، مثقال: ١٢٠٨.

* قنديل وسط تبركا من محمد على ميرزا داخلة من البرونز مزين من خارجه بالماس والزمرد والياقوت وعلى نجفه عشرين زمردة ومغطى بالذهب والطرف الأعلى من سلسلته من الفضة وذو سلسلة مجوهرة.
عدد: ١، مثقال ٢٢٩.

* قنديل ذهب تبركاً من قولي خان به عدد كبير من المعلقات على شكل البطيخ ومغطاة بالذهب ويوجد في سلسلته زمردة والمعلقات المذكورة مزينة باللعل الصغير واللؤلؤ الكبير إلى حد ما وعليه سلسلة الفضة وقد وزن مع سلسلته ويوج في طرف سلسلته خطاف نحاس.
عدد: ١، مثقال ٨٢٢.

* وردة جلنك من الذهب مزينة بالأحجار الحمراء والصفراء وقد رُص اللؤلؤ على أطرافها. عدد: ١.

* رقبة من الذهب مهداة تبركاً من شخص يدعى ملك محمد خان مغطاة ذات معلقات من القلبدان المغطاة بالذهب عليها سلسلة من الفضة ويوجد في حافة السلسلة ذات النجوم خطاف من النحاس وقد وزنوا سويًّا. عدد: ١، مثقال ٧٢٠.

* قنديل كبير من الذهب ويوجد في أطرافه ثلاث نجفات على شكل القنديل وسلاسلها من الذهب وذات أغطية ولكن الخطاف الموجود في نهاية السلسة من الحديد تبركاً من سلطان إبراهيم ميرزا. عدد: ١، مثقال: ٤٩١.

* قنديل كبير من الذهب ذو سلسلة من الحديد من زينب بنت شاه طهماسب حسين الصفوي. عدد: ١، مثقال: ١٩٧٦ + ٠٠٧٤ (السلسة المذكورة) = ٢٠٥٠.

* قنديل كبير من الذهب عليه سلسة من الحديد مكتوب عليه اسم صاحب التبرك. عدد: ١، مثقال: ١٠٩٠.

* قنديل كبير من الذهب عليه سلسة من الحديد مكتوب عليه اسم صاحب التبرك. عدد: ١، مثقال: ١٠٩٠.

* مبخرة ذات غطاء مخرم والسلسلة والميخرة من الذهب مصنوعة من استفه. عدد: ١، مثقال: ٣٧١.

* قنديل صغير من الذهب مع معلقتين حرير ويوجد على إحدهما لؤلؤ كبير. عدد: ٣، مثقال: ٢٩.

* قنديل صغير من الذهب ذو معلقة حرير تبركاً من بنت حاجي محمد الكرماني. عدد: ١، مثقال: ٤٨.

* قنديل ذهب عليه سلسلة من البرونز وله ثلاث نجفات صغيرة من الذهب من كوركين خان. عدد: ١، مثقال: ٦٧.

* قنديل صغير من الذهب ذو معلقة من الحرير في طرفها سلك البرونز. عدد: ٢، مثقال: ١٥.

* كف وسط من الذهب تبركاً من شخص يدعى جعفر وزنت بالحرير الموجود عليها. عدد: ١ + ١ = ٢، مثقال: ١١+ ٣= ١٤.

* قنديل كبير من الذهب ذو سلسلة من النحاس كتب عليه وقف آل عثمان. عدد: ١، مثقال: ٣٩٨.

* قنديل كبير ذو سلسلة من الحديد عملها سيد رضا حامل القفل بدل التي فقدت. عدد: ١، مثقال: ٢٩٦. [ص ٦ ب]

* قنديل من الذهب ذو سلسلة من الحديد ولقد وزن بالسلسلة والمعلقات الحرير الموجودة عليها. عدد: ١، مثقال: ٤٥١.

* قنديل كبير من الذهب تبركا من والدة الشاه الصفوي ذو سلسلة من الذهب ذكر أنها فقدت وقام سليمان باشا والي بغداد بتجديدها في

سنة ١٧٦٩ والخطاف الموجود في طرف السلسلة من النحاس. عدد: ١، مثقال: ٦١٥.

* قنديل كبير من الذهب تبركاً من الشاه طهماسب ذو سلسلة من الذهب وخطافها من الحديد. عدد: ١، مثقال: ١٠٠٨.

* قنديل كبير بعض أجزائه مغطاة بالمينا ذو سلسلة من الذهب. عدد: ١، مثقال: ٤٣٨.

* قنديل كبير تبركاً من نظام شاه يوجد عليه مكان لتسع شمعات وفي أطرافه نجفات صغيرة وسلسلته من الذهب ولكن خطاف السلسلة من النحاس. عدد: ١، مثقال: ٨٤٦.

* قنديل كبير من الذهب عليه ١٧ فيروزة وزمردتين واربع ياقوت كبيرة واثنتي عشرة ياقوتة وسط ذو سلسلة من الحديد. عدد: ١، مثقال: ١١٦٥.

* قنديل من الذهب من قبل شاه الهند ذو أربع نجفات وسلسلته من الفضة وذو نجوم وغطاء كبير وسلسلة. عدد: ١، مثقال: ٢٦٠٠.

* قناديل من الذهب موزنة بالشمع الموجود فيها والمعلقات الحرير الموجودة عليها. مثقال: ١٤٦.

* قنديل وكفوف صغيرة من الذهب. مثقال: ٤٩.

* رمانة من الذهب مهداة من فجارى محمد خان ولقد كتبت المثاقيل المحررة الموجودة على رمانات التخت روان. عدد: ١+١+١=٣ مثقال: ٩٥ + ٩٩ + ٩٨ = ٢٩٣.

* قنديل وسط وصغير من الفضة. مثقال: ١٠٣٠.

* كفوف وعلام وسط وصغيرة من الفضة. مثقال: ٦٩٠.

* علمات من الفضة. مثقال ٥٩٥.

* رمانات صغيرة من الفضة في الضريح الشريف. مثقال: ٢٢٠.

* قنديل كبير من الفضة تبركاً من زينب بنت طهماسب. عدد: ١، مثقال: ٧٧٧٧.

* قنديل كبير من الفضة ذو شبكة ونجوم منثور على نجافتها ذات السلاسل أحجار. عدد: ١ +١ = ٢، مثقال: ٥٨٥ + ٥٩٥ = ١١٨٠.

* قنديل كبير مع سلسلة من الفضة تبركاً من ميرزا الدولة الهندي. عدد: ١، مثقال: ٣١٢٥.

* قنديل كبير مع سلسلة من الفضة تبركاً من والدة رشخان بنت يوسف بن حسين على. عدد: ١، مثقال: ١٢٤٠.

* قنديل كبير مع سلسلة من الفضة تبركاً من أبو المظفر سلطان شاة. عدد: ١، مثقال: ٩٩٠.

* قنديل كبير مع سلسلة من الفضة على شكل البطيخة تبركاً من شخص يدعى خلف. عدد: ١، مثقال: ١٦٢٠.

* قنديل كبير مع سلسلة من الفضة تبركاً من شخص يدعى حاجي ملك بك. عدد: ١، مثقال: ١٧٠٥.

* قنديل كبير مع سلسلة من الفضة تبركاً من شخص يدعى ميرزا اكاه بدهر. عدد: ١، مثقال: ٩١٠.

* قنديل كبير مع سلسلة من الفضة تبركاً من شخص يدعى فاطمة خانم. عدد: ١، مثقال: ٩٣٠.

* قنديل كبير مع سلسلة من الفضة تبركاً من شخص يدعى إسماعيل قولب بك. عدد: ١، مثقال: ١١٩٥.

* قنديل كبير مع سلسلة من الفضة تبركاً من شخص يدعى جواد بك. عدد: ١، مثقال: ٩٢٠.

* قنديل كبير مع سلسلة من الفضة تبركاً من شخص غير معروف. عدد: ١، مثقال: ١٠٤٥.

* قنديل كبير مع سلسلة من الفضة تبركاً من شخص يدعى مصطفى. عدد: ١، مثقال: ٩٧٠.

* قنديل كبير مع سلسلة من الفضة. عدد: ١ + ١ = ٢، مثقال: ٩٦٥ + ٥٤٥ = ١٥١٠.

* قنديل كبير من الفضة مع سلسلة من البرونز. عدد: ١، مثقال: ٩٥٥.

* قنديل كبير من الفضة مع سلسلة من البرونز تبركاً من شخص يدعى قوام الدولة. عدد: ١، مثقال: ٦٦٥.

* قنديل كبير مع سلسلة من الفضة تبركاً من شاه ويردي بن جعفر. عدد: ١، مثقال: ٥٢٠.

* قنديل كبير مع سلسلة من الفضة تبركاً من شخص يدعى غازي خان. عدد: ١، مثقال: ٥٤٢.

* قنديل كبير من الفضة بلا سلسلة. عدد: ١، مثقال: ٨٠٢.

* قنديل من الفضة بلا سلسلة تبركاً من شخص يدعى أحمد بك افشاري. عدد: ١، مثقال: ٦٧٧.

* قنديل مع سلسلة من الفضة تبركاً من شخص يدعى إبراهيم خان. عدد: ١، مثقال: ٦٢٠.

* قنديل من الفضة بلا سلسلة تبركاً من الشهزادة بيكم زينب. عدد: ١، مثقال: ٥٤٠.

* قنديل من الفضة مع سلسلة تبركاً من نظام الدولة. عدد: ١، مثقال: ٤٧٠.

* قنديل من الفضة مع سلسلة تبركاً من شخص يدعى سلطان بن على. عدد: ١، مثقال: ٦٣٧.

* قنديل من الفضة بدون سلسلة تبركاً من إبراهيم خليل خان. عدد: ١، مثقال: ٥٦٢.

* قنديل من الفضة بدون سلسلة تبركاً من خواجة نور الدين. عدد: ١، مثقال: ٤٣٢.

* قنديل من الفضة بدون سلسلة تبركاً من شخص يدعى حميد بك. عدد: ١، مثقال: ٥٢٠.

* قنديل من الفضة بدون سلسة. عدد: ١، مثقال: ٣٠٠.

* قنديل من الفضة بدون سلسلة تبركاً من خير النسا بنت سلطان مصطفى. عدد: ١، مثقال: ٢٦٠.

* قنديل من الفضة بدون سلسلة تبركاً من شخص يدعى غلام علي. عدد: ١، مثقال: ٤١٠.

* قنديل من الفضة مع سلسلة تبركاً من محمد شرف الدين. عدد: ١، مثقال: ٢٩٧.

* قنديل من الفضة. عدد: ١، مثقال: ٢٥٠.

* قنديل من الفضة بدون سلسلة تبركاً من بري زاد باجي. عدد: ١، مثقال: ٤٠٧.

* قنديل من الفضة مع سلسلة تبركاً من شخص يدعى ميرزا هدابن. عدد: ١، مثقال: ٥٠٠.

* قنديل من الفضة بدون سلسلة تبركاً من شخص يدعى واخشته. عدد: ١، مثقال: ٤٧٧.

* قنديل من الفضة مع سلسلة. عدد: ١، مثقال: ٣٦٢.

* قنديل من الفضة بدون سلسلة تبركاً من شخص يدعى حسين بك. عدد:١، مثقال: ٢٧٧.

* قنديل من الفضة بدون سلسلة تبركاً من شخص يدعى عوض سلطان. عدد:١، مثقال: ٣٢٢.

* قنديل من الفضة بدون سلسلة تبركاً من عبد الله خان. عدد:١، مثقال: ٢٠٠. [ص ٧ أ]

* قنديل مع سلسلة من الفضة تبركاً من شخص يدعى حاجي ملا عثمان. عدد:١، مثقال: ٤٠٧.

* قنديل من الفضة بلا سلسلة. عدد:١، مثقال: ٢٢٢.

* قنديل من الفضة بلا سلسلة. عدد:١، مثقال: ٢٧٠.

* قنديل من الفضة بدون سلسلة. عدد:١، مثقال: ٢٣٧.

* قنديل من الفضة بدون سلسلة. عدد:١، مثقال: ٢٢٣.

* قنديل من الفضة مع سلسلة تبركاً من شخص يدعى محمد باقر. عدد:١، مثقال: ٢٥٢.

* قنديل من الفضة مع سلسلة تبركاً من شخص يدعى الله ويردى. عدد:١، مثقال: ٤٠٢.

* قنديل من الفضة بدون سلسلة تبركاً من شخص يدعى خان على ابن عبدالله. عدد:١، مثقال: ١٣٠.

* قنديل من الفضة مع سلسلة تبركاً من شاه صفى. عدد:١، مثقال: ٢٩٢.

* قنديل من الفضة مع سلسلة. عدد:١، مثقال: ٢٩٥.

* قنديل من الفضة مع سلسلة تبركاً من زوجة الشاه صفى. عدد:١، مثقال: ١٨٢.

* قنديل من الفضة بدون سلسلة تبركاً من سيدة تدعى حاجة شريفة. عدد: ١، مثقال: ١٦٧.

* قنديل من الفضة مع سلسلة. عدد: ١، مثقال: ٣٤٢.

* قنديل من الفضة مع سلسلة. عدد: ١، مثقال: ٣٢٢.

* قنديل من الفضة بدون سلسلة تبركاً من والدة داود خان. عدد: ١، مثقال: ٢٠٩.

* قنديل من الفضة مع سلسلة. عدد: ١، مثقال: ١٣٢.

* قنديل من الفضة مع سلسلة تبركاً من بنت شخص يدعى احمد بك. عدد: ١، مثقال: ٢٠١.

* قنديل من الفضة بدون سلسلة تبركاً من شخص يدعى سلطان حسين. عدد: ١، مثقال: ١٨٦.

* قنديل من الفضة مع سلسلة. عدد: ١، مثقال: ٤٥٥.

* قنديل من الفضة بدون سلسلة تبركاً من شخص يدعى سلطان. عدد: ١، مثقال: ١١٢.

* قنديل من الفضة بدون سلسلة تبركاً من اعتماد الدولة بك. عدد: ١، مثقال: ١٤٢.

* قنديل من الفضة بدون سلسلة تبركاً من شخص يدعى باری جان. عدد: ١، مثقال: ١٤٢

* قنديل من الفضة بدون سلسلة تبركامن سيد على. عدد: ١، مثقال: ١٤٢.

* قنديل من الفضة بدون سلسلة. عدد: ١، مثقال: ٢٣٢.

* قنديل من الفضة بدون سلسلة تبركاً من شخص يدعى حاجي مبارك. عدد: ١، مثقال: ٢٣١.

* قناديل من الفضة بدون سلاسل. عدد: ٥، مثقال: ٥٥٧.

* قنديل من الفضة بدون سلسلة تبركاً من شخص يدعى محمد بن أحمد. عدد: ١، مثقال: ١٧٠.

* قنديل من الفضة مع سلسلة وذو نجوم تبركاً من شخص يدعى على بن عبد العال. عدد: ١، مثقال: ٢٢٤.

* قنديل من الفضة بدون سلسلة تبركاً من مصطفى بن أحمد. عدد: ١، مثقال: ١٧٢.

* قنديل من الفضة بدون سلسلة تبركاً من بنت أغا حسين. عدد: ١، مثقال: ١٧٠.

* قنديل من الفضة ومعلقة من الفضة. عدد: ١، مثقال: ٢١١.

* قنديل من الفضة مع سلسلة تبركاً من محمد باقر. عدد: ١، مثقال: ٢٥٥.

* قنديل من الفضة ذو سلسلة من البرونز. عدد: ١، مثقال: ١٥١.

* قنديل من الفضة بدون سلسلة تبركاً من سيدة تدعى خانم بكيم. عدد: ١، مثقال: ١٠٦.

* قنديل من الفضة بدون سلسلة تبركاً من شخص يدعى محمد. عدد: ١، مثقال: ١٢٤.

* قنديل من الفضة بدون سلسلة. عدد: ١، مثقال: ١٩٦.

* طأس من الفضة ومبخرة من الفضة. عدد: ١، مثقال: ٤٠٦.

* قناديل من الفضة. عدد: ٣، مثقال: ٣٤٠.

* قناديل من الفضة. عدد: ٢، مثقال: ٢١٥.

* معلقة صغير من الفضة مع حرير. عدد: ٢٩، مثقال: ٣٩٠.

* قنديل كبير من الفضة تبركاً من حاجى إبراهيم شدارن مع سلسلة من الفضة عليها ١٢ كفّ مغطى بالذهب وحلقتين من الذهب. عدد: ١، مثقال: ٢٨٠.

* قنديل من الفضة عليه نجوم من الفضة وسلسلة من الحديد تبركاً من هاشم خان. عدد: ١، مثقال: ٣٢٣.

* شمعدان من الفضة اسقلة منقوش. عدد: ١، مثقال: ٤٥٢.

* رأس عصا من الفضة عدد ١، واسكوف فضة عدد: ١، وعلامات فضية عدد: ٢٣، كف عدد: ٢٨، مثقال: ٨٦٥.

* قنديل من الفضة علية اربع خرزات من الذهب وسلسلة من الفضة تبركاً من شخص يدعى مصطفى قولى. عدد: ١، مثقال: ١٩١.

* شمعدان ذو شمعتين مع صنيه من الفضة. عدد: ٢، مثقال: ٤٥٤.

* شمعدان من الفضة ذو صنية. عدد: ٢، مثقال: ٨٩٦.

* شمعدان من الفضة ذو صنية. عدد: ١، مثقال: ٧٢٠.

* شمعدان من الفضة ذو صنية صغيرة. عدد: ٢، مثقال: ١٤٢.

* شمعدان من الفضة ذو صنية. عدد: ٢، مثقال: ٢٢٥.

* قنديل من الحديد الصافي على شكل بطيخة عليه نجوم من الذهب. عدد: ١.

* شمعدانات كبيرة وصغيرة برأس وبدون رأس من النحاس القديم ومعلقاتها. عدد: ٧٨.

* شمعدانات برونز. عدد: ٢٣.

* شمعدانات برونز وسط وصغيرة. عدد: ٤٥.

* شمعدانات برونز. عدد: ٣.

* صوانى أربعين شمعدان من البرونز. عدد: ٨.

* شمعدان كبير من البرونز. عدد: ٢.

* شمعدانات صغيرة من النحاس والبرونز. عدد: ٤٠.

* شمعدانات من الفولاذ مدهون وغير مدهون. عدد: ٩.

* مقص شمع كبير ذو نجوم من الحديد. عدد: ٦.

* مقص شمع ذو نجوم. عدد: ٧.

* مقص عادى. عدد: ٣٣.

* قفل كيبر معلق من الحديد مع مفتاح الحرم الشريف. عدد: ٣٢.

* كوب كبير من النحاس على أطرافه. عدد: ١.

* كوب كبير للعمال. عدد: ١.

* خنجر مغطى بالذهب الأزرق عليه عدد ٢ الماس وعدد ١ لعل ومرسوم عليه رسوم. عدد: ١.

* سكين من الحديد مغطى بالذهب يوجد في أعلاه عدد ٢٨ الماس وعدد ٢ لعل. عدد: ١.

* خنجر كبير من كوركين خان والي لرستان له قبضة من الإبريز مغطاة بالذهب ويوجد على تلك القبضة المذكورة ٢ خرزة من الذهب ذات نجوم وعلى الخرز المذكور زاررين من الذهب وفي أعلى قبضته ياقوتة كبيرة وزمردتان. عدد: ١. [ص ٧ ب]

* خنجر ذو قبض بيصاء تبركاً من نظام الدولة مزين بعدد: ٢٠ الماس وعدد: ٢٨ ياقوت و٦ زمردات. عدد: ١.

* سيف حديد جرابة من الفضة عليه غطاء كحلي وفتحة قبضة ووقماشة وجرابه وحزامه من القماش الأزرق ومغطاة بالذهب. عدد: ١.

* سيف حديد تبركاً من نظام الدولة جرابة وقبضته والتيل المعلق في القبضة وحلقة حزام الوسط من الذهب. عدد: ١.

* سيف جنتيان منقوش بالذهب على قبضة الحديدية الهندية الصنع. عدد: ١.

* سيف جنتيان مغطى بالفضة على قبضة الحديد الهندية الصنع. عدد: ١.

* سيف جنتيان هندى منقوش بالفضة على قبضته. عدد: ١.

* سيف قزوين ذو قبضة حديد هندية. عدد: ١.

* سيف جنتيان ذو قبضة حديد وجراب من الفضة تبركاً من كوركين خان والي لرستان. عدد: ١.

* سيف حديد ذو قبضة مصبوبة وفتحة القبضة وقماشه منقوش بالذهب تبركاً من أغا جوهر. عدد: ١.

* سيف حديد تبركاً من شخص يدعى باقر. عدد: ١.

* سيف حديد فتحة قبضته وقماشه ذو نجوم. عدد: ١.

* سيف حديد ذو جراب من الفضة تبركاً من شخص يدعى سعيد. عدد: ١.

* سيف قره خرسان ذو جراب من الفضة وقماش من الكتان. عدد: ١.

* سيف شامي ذو جراب من الفضة تبركاً من شخص يدعى سليمان ابن محمد. عدد: ١.

* سيف من الحديد الشامي. عدد: ١.

* سيف حديد. عدد: ٢.

* سيف هندي حديد. عدد: ٨.

* سيف جنتيان صناعة الهند. عدد: ٣.

* سيف جنتيان عادي. عدد: ٢.

* ميج. عدد: ١.

* خنجر ذو جراب من الفضة. عدد: ١.

* سكين حديد. عدد: ٢.

* خنجر عادى كبير ووسط. عدد: ٥.

* درع أسود كبير رباط يده من الحرير عليه خمس خرزات مغطاة بالذهب. عدد: ١.

* درع ذو نجوم رباط يده من الحرير وعليه أربع خرزات من الحديد. عدد: ١.

* درع كبير أسود اللون. عدد: ١.

* درع متوسط بني اللون. عدد: ٢.

* بنادق كبيرة وصغيرة ذات حزام. عدد: ٣١.

* بنادق حديد صغيرة من حديد صاف. عدد: ٨.

* بندقية من نوع جاقمق ذات حزام. عدد: ١.

وزن النحاس والبرونز وبعض الخردوات ذات النجوم الموجودة في مخزن المكتبة ومقدارها بالعيار العطاري طبقاً لما هو محرر في الدفتر العتيق

* مقدار الشمعدانات والأشياء الأخرى المصنوعة من النحاس الموجودة في المخزن المذكور بالعيار العطارى. بطمان عدد: ٤٣.

* البرونز الفولاذ وبعض الخردوات بالعيار العطار المعروف ببطمان. عدد: ٤٤.

* النحاس الساقط من القبة الشريفة والمئذنة الذي يوجد عليه نجوم ذهبية، بطمان. عدد: ٤.

* شمعدان كبير من النحاس في الحرم الشريف. عدد: ٢٥.
* شمعدان صغير من النحاس. عدد: ٨.
* شمعدانات متوسطة من النحاس بعضها مكسور. عدد: ٨.
* شمعدان كبير من البرونز. عدد: ٢.
* شمعدان بللور. عدد: ٣.
* شمعدان بللور مزين بالماس. عدد: ٢،
* غلاف كبير من النحاس على باب الحرم الشريف. عدد: ١.
* صنية وسط الحجم. عدد: ١.
* شمعدان صغير من البللور. عدد: ١.
* شمعدان كبير من البرونز ذو ٣٢ ذراع يطلق عليه اسم جل جراغ في رواق الحرم الشريف تبركاً من جعفر قولي خان. عدد: ١.
* شمعدان كبير من البرونز على شكل رأس الأسد ملقب باسم جل جراغ في الصحن الشريف تبركاً من شاه عباس. عدد: ١.
* غطاء كبير وقديم للصندوق الشريف من القطيفة الحمراء بأستار من جانفس أحمر. عدد: ١.
* غطاء كبير حول الشبكة الشريفة من القطيفة السوداء. عدد: ١.
* غطاء عتيق من القطيفة الملونة. عدد: ١.
* غطاء من القطيفة الخضراء. عدد: ١.
* غطاء عتيق من القطيفة الزرقاء والصفراء. عدد: ١.
* غطاء كبير من القطيفة السوداء ذو أستار من الأطلس الأصفر. عدد: ١.
* غطاء فسدقى اللون من جانفس بدون أستار. عدد: ١.
* غطاء كبيرة من الجوخ أوسطها فضي اللون مكتوب عليه أبيات

بالفارسية وأطرافها سوداء وأطرافها الأخرى من الجوخ الأحمر مشغولة بالحرير تبركاً من أغا محمد حسين ولد محمد هادي الأصفهاني. عدد: ١.

* غطاء العلم الموجود على الصندوق المبارك من القنويز الأخضر عليها خرز خاص ومشغولة بالتيل وذو حاشية. عدد: ٢.

* غطاء كبير وجديد من الجوخ وسطه سماوي اللون والأخرى وسطها أحمر اللون من الجوخ وأطرافها من البز السماوي والأخرى من البز الأحمر، وعلى الجوخ شغل بالحديد وذات أستار من البز وأطرافها الرئيسية مكتوب عليها وزواياها مخيطة بالشال تبركاً من محمد أغا القزويني. عدد: ٢. [ص ٨أ]

* غطاء كبير من القنويز الأسود مشغول بالخرز الخاص. عدد: ١.

* ستارة كبيرة وجهها أحمر من القنويز وأستارها مرقطة بالأسود تبركاً من حاجي محمد لاري. عدد: ٢.

* ستاره كبيرة من القماش العجمي المرقط. عدد: ٢.

* ستارة كبير مرقطة وسطها أحمر وأطرافها خضراء وأستارها من القنويز. عدد: ١.

* ستارة قديمة من الأطلس الأحمر عليها شغل من الحرير. عدد: ٢.

* ستارة قديمة من البز عليها شغل من الحرير. عدد: ١.

* ستاره قديمة من قماش كاشانسي العجمي. عدد: ١.

* ستاره قديمة من القنويز عليها شغل من النحاس. عدد: ٢.

* ستارة وجهيها مرقطين. عدد: ٢.

* ستارة وجهها من البز المرقط وأستارها من البز. عدد: ٥.

* ستارة صغيرة وقديمة من الشال البرتقالي. عدد: ١.

* ستارة من الأطلس الأخضر بدون أستار. عدد: ١+ ١ (من داري صغير بدون أستار) = ٢.

* من الجوخ الأحمر أطرافها خضراء وشُراباتها من الحرير. عدد: ١.

* ستارة من الجوخ الأخضر. عدد: ١.

* ستارة من القطيفة الحمراء عليها شغل من القلبدان والحرير وعليها رسم كفين من القلبدان وأستارها من جانفس الأحمر تبركاً من امينه خاتون. عدد: ١.

* ستارة كبيرة أوسطها أخضر وأطرافها من القطيفة الحمراء زواياها ذات شريط من التيل الأصفر وأستارها مرقطة. عدد: ١.

* ستارة كبيرة من الحرير ملونة باللون الملقب بالبري. عدد: ٢.

* ستارة من الجوخ وسطها برتقالي اللون وأطرافها من الجوخ الأحمر عليها شغل من الحرير وذات أستار مرقطة تبركاً من سيد علي. عدد: ١.

* ستارة من الجوخ أوسطها أحمر وأطرافها سوداء ويوجد على الجوخ البرتقالى شغل من الحرير. عدد: ١.

* ستاره من قماش الهند المقصب ذات أستار مرقطة. عدد: ١.

* ستارة كبيرة وجهاها مرقطان وذات أستار. عدد: ١.

* ستارة قديمة لا يمكن استعمالها من الجوخ. عدد: ٧.

* ستارة صغيرة مرقطة. عدد: ١٨.

* ستارة ملونه صغيرة ومرقطة. عدد: ٣٧.

* ستارة قديمة من الزري. عدد: ٦.

* ستارة قديمة من القنويز. عدد: ١.

* ستارة من الكوز ذات غصون وأستار من شال لاهور الأحمر. عدد: ١.

* شمسية من القطيفة الحمراء عليها شغل من القلبدان. عدد: ١.

* ستارة من القطيفة السوداء عليها شغل من القلبدان تحت ستارة الحرم الشريف ذات اللؤلؤ. عدد: ١.

* ستارة من الزرى على الصندوق المبارك. عدد: ٤.

* ستارة من القنويز على الصندوق المبارك. عدد: ٢.

* ستارة من الدارى على نوافذ الحرم الشريف الكبيرة. عدد: ٢ + ١ (مرقطة) = ٣.

* قفل حديد مع مفتاح ذو صنعة على باب الشبكة الفضية المباركة. عدد: ٣.

* جراب من الحرير للعلم القديم. عدد: ١.

* خردوات ستائر وخلافة. عدد: ٤.

* صرة من البز مليئة بالحرير الملون التيل الأبيض. عدد: ١.

* بورنجك مشغولة بالخرز النحاسي. عدد: ١.

* راية وجهها أحمر والآخر أسود يوجد القنويز شعل من القلبدان وفي أطرافها شرابات من الحرير الأحمر والأسود. عدد: ١.

* راية من القنويز. عدد: ١.

* راية من البز. عدد: ٣.

* علم فسدقى أحمر من الأطلس مشغول بشريط من القلبدان ويوجد عليه بعض الخرز. عدد: ٢.

* كفوف من التيل مخيطة ببعضها البعض أحدها من التيل الملون وأحدها يوجد به خرز صغير من الفضة وأحجار منثورة على معلقاتها أخرى لها شريط قلبدان من التيل. عدد:٨.

* كفوف قديمة من التيل داخل صره. عدد: ٣.

* صرة من الحرير الملون. عدد:١.

* صرة مصحف وجهها من الحرير وأستارة مرقطة. عدد: ٢ + ١ (ذات تيل) = ٣.

* علم أحمر من البز. عدد:١.

* قطعة من القنويز. عدد:٢.

* كشكول نحاس. عدد: ٣.

* كشكول جوز. عدد: ٩.

* سجادة زرقاء قطنية. عدد: ٥

* اينينة ذات لمبة مستديرة. عدد: ٢ + ٤ (كبيرة طولاً) =٦.

* سجاد كبير ووسط مشغول بالقلبدان القطيفة والحرير تبركاً من الشاه عباس لفرشها في الجوانب الأربعة للحرم الشريف.عدد: ١ سجادة كبيرة، . عدد: ٨ سجادة وسط.

* سجادة تبركاً من صدر إيران. عدد: ٤ (كبيرة) +. عدد: ٤ (وسط).

* سجادة كبيرة. عدد:٢.

* سجادة مستعملة. عدد: ٢.

* سجادة بان. عدد: ٢.

* سجادة وسط مستعملة. عدد: ٦.

* سجادة صغيرة. عدد:١.

* جلد كبير مستعمل. عدد: ٢.
* سجادة كليم. عدد: ١٥.
* سجادة وسط. عدد:٢٦.
* سجادة كليم كبيرة. عدد: ١٠.
* كليم صغير مخطط بالأزرق والأحمر. عدد: ٩.
* سجادة وسط من المطلق عليها اسم زوله. عدد: ٤٧.
* كليم مخطط بالأزرق هندي الصنع كبير وصغير ووسط. عدد: ٩+٧=١٦.
* سجادة بامبي طولية. عدد:٧.

مقدار السجاد الموجود في الجامع الشريف

* سجادة المحراب. عدد: ١.
* سجادة كبيرة قديمة. عدد:١.
* سجادة كبيرة وطويلة وقديمة. عدد:١.
* سجادة جهار كوشة قديمة. عدد:٢.
* كليم جهار كوشه مخطط بالأزرق. عدد:١.
* كليم بان ذو قطن أزرق. عدد: ٢. [ص ٨ ب]
* كليم وسط أزرق. عدد:١.
* كليم وسط مخطط بالأزرق. عدد:٣.
* كليم صغير وطويل ذو قطن. عدد: ٣.
* قطعة كليم أزرق صغير وطويل. عدد:٢.
* سجادة قديمة. عدد:٢

إجمالي المجموع

* أجزاء ومجلدات القرآن عظيم الشأن: جزء ٩، مجلد ٩٦٤+٢١=٩٨٥.

* قطع أجزاء القرآن الكريم: ٦١١ + ٢٨ = ٦٢٩.

* أكياس وصرر القرآن الكريم المصنوعة من القماش الملون والقطيفة الأطلس. عدد: ١١٥.

* مقدار الأغطية والسجاد والستائر المشغولة باللؤلؤ والمشغولة بقلبدان من شال وقطيفة وزري وغيره والخرز والحرير. عدد: ٣٣٠.

* الورود وجلنك ورمانات وغيرها المغطاة بالذهب والتي يوجد عليها مجوهرات. عدد: ٢٢.

* القناديل والكفوف وغيرها المصنوعة من الذهب الصافي. مثقال عجمي: ١٥٧٨٠.

* القناديل والأعلام والكفوف المصنوعة من الفضة. مثقال عجمي: ٦٧٠٩٠.

* أكياس الأعلام والرايات من القماش الملون والأطلس وغيره والمشغولة بالقلبدان والحرير. عدد: ٦٩.

* شمعدانات كبيرة وصغيرة من البرونز. عدد: ٢٤٤.

* سيوف من أنواع مختلفة من الحديد. عدد: ٢٨.

* سكاكين وخناجر مجوهرة. عدد: ١٤.

* سجادات كبيرة ووسط مشغولة بخيوط القطيفة والقلبدان. عدد: ٨.

* سجادة عالية وجديدة كبيرة ووسط. عدد: ٨.

* كليم وسجادات كبيرة ووسط وصغيرة مستعملة وغير مستعملة. عدد: ١٢٢.

* جلد عجمي كبير مستعمل مما يطلق علية اسمة نمد. عدد: ٢.

* كليم عجمي بعضه به قطن وبعضه مخطط بالأزرق والأبيض كبير ووسط وطويل. عدد: ٤٢.

* إن هذا الكليم قد ذكر فيما سلف انه موجود في الحرم الشريف والجامع الشريف الذي سبق

* سنكتب هنا مقدار الشمعدانات النحاس والأشياء الأخرى المستعملة في المكتبة طبقاً لما ذكر في الدفتر العتيق

* شمعدان نحاس وغيره. عدد: ٢٥٨، بطمان ٤٢.

* برونز وحديد مخلوط. عدد: ٢٦٤، بطمان ٤٤.

* قطع النحاس ذات النجوم الذهبية الباقية من والساقطة من القبة الشريفة المئذنة. بطمان: ٤.

* خمسين مثقال عجمي من الحديد المختوم بختم الأوقاف. عيار: ١.

* طبقاً لما شرح واوضح في هذا الدفتر فقد تمّ وزن وعد الذهب والمجوهرات والفضة وكل الأشياء بمعرفة صاحب العزة عثمان فهمي أفندى مدير أوقاف ولاية بغداد وبحضور الأشخاص المشار إليهم ولقد سلم الينا نسخة منه بالعربية، وإن الدفتر الذي صدق على ذيله من قبل مجلس النجف الأشرف وتمّ ختمة هو نفس هذا الدفتر، ولقد تسلمت المصاحف الشريفة والذهب والفضة وكل الأشياء الأخرى المحررة فيه، وإن الأشياء التي سترد بعد ذلك سيتم وزنها وتعدادها وكتابة اسمها ووصفها وشهرتها وصاحب التبرك في دفتر الاوقاف وسجل المحكمة في حضور مجلس النجف الأشرف ووكيل الأمير المشار إليه المسؤول عن

تسوية مصالح النجف الأشرف على أن يتمّ قيدها بعد ذلك بالنص في دفاتر خزينة أوقاف بغداد وقد تم تنظيم المضبطة اللازمة لهذا، وسيتمّ ارسال الدفتر إلى الأمير المشار إليه مرة كل ثلاثة اشهر واتعهد باستلام هذه الأشياء والأشياء التي سترد بعد ذلك كما اتعهد بالحفاظ عليها من أي تلف ولقد قدم العاجز هذا الدفتر مع ذيوله في ٢٣ ربيع الآخر سنة ٧٥.
(حامل مفتاح ضريح حضرة الإمام علي ﷺ: سيد رضا)

طبقاً لما سبق شرحه وبيانه في هذا الدفتر فقد تم عد كل الأشياء الموجودة في خزينة ضريح سيدنا حضرة الإمام علي كرم الله وجهه وﷺ، ولقد تمت معاينة ورؤية الأشياء المختومة بختم الأوقاف في حضور صاحب العزة عثمان فهمى بك بأمر حضرة القائد الأكرم والولي في حضورنا جميعاً، ولقد تمّ عدّ ووزن كل الذهب والفضة والقلبدان وكل الأشياء المحفوظة في خزينة حضرة الإمام علي بالعيار العجمي وتمّ تحريرها أمام حضرة الأفندي المشار إليه وسلمت ليد السيد رضا الذي يشغل منصب حامل مفتاح الضريح مرة أخرى بمعرفة مدير الأوقاف الشريفة المشار إليه وقد تسلم حامل المفتاح المشار إليه كل هذه الأشياء، والأشياء التي سترد بعد ذلك سيتمّ معاينتها من قبل مجلس أشراف النجف في حضور وكيل الأمير المشار إليه ووزنها وتعددها وكتابة اسمها ووصفها واسم صاحب التبرك وتقييدها في سجل المحكمة، ولقد تعهد حامل المفتاح المشار إليه بالحفاظ على الأشياء التي تسلمها والتي ستأتي بعد ذلك من أي تلف او ضرر، ولقد أعطينا نحن المجلس هذا الدفتر المختوم بختم الأمير المشار إليه في ٢٣ ربيع الآخر سنة ٧٥.

مدير النجف الأشرف: يوسف مظهر

الداعي كليدار: سيد رضا

العضو: علي

العضو: محمد جواد

الداعي نائب: محمد

العضو: عبود

العضو: سليمان

العضو: عبدالعزيز

العضو: علي

العضو: موسى

العضو: حسين

لم تتمّ مراجعة وفحص الأشياء الموجودة في ضريح الإمام علي ﷺ منذ ثمان وستين سنة ولقد تمّ إعداد الدفتر الخاص بهذه الأشياء من جديد والأشياء المذكورة في هذا الدفتر والزائدة على الدفتر العتيق هي ما يلي:

* مصاحف عدد: ١٥٠ مجلد
* ذهب عربي: ١٣١٤ مثقال
* فضه عربي: ٩٢١٩ مثقال
* غطاء عدد: ٨٦.»[١]

(١) BOA, *EV* 16646.

الفصل الثالث

الصراع العثماني الإيراني في العراق
وحادثة كربلاء ١٨٤٣

١- *العلاقات العثمانية-الإيرانية في العراق وما حولها بشكل عام*

تهدف دراستنا هذه إلى تناول مدينة كربلاء في القرن التاسع عشر، ومن ثم كان توضيحنا للقوى الموجودة في كربلاء في تلك الفترة له أثره في ضمان رؤيتنا للأحداث التي سنتناولها بشكل أوسع وأشمل.

لقد تأسست الدولة الصفوية في إيران في بدايات القرن السادس عشر على يد الشاه إسماعيل الذي اعتمد على المذهب الشيعي الذي يتبعه وترتبط به كتلة كبيرة من المسلمين، وبسبب تحريض الدول الأوروبية للدولة الصفوية الفتية ضد الدولة العثمانية لإيقاف تقدمها في الغرب والخلاف المذهبي الموجود بين الدولتين دبّ الخلاف والصراع بين الدولتين المجاورتين، وخاصمت العشائر المقيمة على طول خط الحدود بين الدولتين بعضها البعض، ويوضح بكير كتوك أوغلو الذي قام بعمل دراسات عديدة عن العلاقات العثمانية - الإيرانية هذه العلاقات بشكل عام فيقول:

«إن معتقدات الرافضة والشيعة هزت التساند الاجتماعي والأمن في الإمبراطورية العثمانية وأقلقت أهل السنة وأخلّت بأمنهم، فبجانب ما قامت به تلك الطوائف من شقاوة وقتل وطعن. كان المبشرون الشيعة

المعروفون باسم (خليفة) والمرسلون من قبل الصفويين بشكل مباشر يسوقون الأهالي إلى الضلال ويحثونهم على الهجرة إلى إيران بشكل جماعي، كما كانوا يجلبون الأموال التي تُجمع تحت اسم الصدقات والنذور إلى إيران بواسطة التشكيلات السرية المنتظمة للغاية، وكانوا يعدون للقيام بثورة الأمرُ الذي كان عاملاً هامًّا في الخلاف العثماني الصفوي الذي دام عدة قرون[١].

وعند دراسة العلاقات العثمانية - الإيرانية في كربلاء علينا في البداية إعطاء خلفية عن أسباب توتر العلاقات بين البلدين في القرن التاسع عشر، ناظرين نظرة عامة إلى الأوضاع الجغرافية والزمنية.

لعبت كربلاء التي تعد قطعة هامة من العراق الدور الرئيسي في العلاقات بين الإمبراطورية العثمانية والإيرانية فيما بين القرن السادس عشر والقرن التاسع عشر، فقد كانت الجماعات المستقرة في تلك المناطق تدعي قرابتها بعشيرة بدوية تعيش في الصحراء بالقرب منها؛ وذلك للحصول على مساعدة تلك العشيرة في تحقيق أهدافها أو في حمايتها من هجوم العشائر البدوية، وكانت تلك القبائل البدوية تصدق على تلك القرابة لتتمكن من الوصول إلى المراعي الخضراء وعمل علاقات تجارية، وظلت الإمبراطوريتان العثمانية والإيرانية توجهان تلك القرابة المزعومة بين المدينة والقرى والصحراء لعدة قرون، بالرغم من أن الدولتين الإسلاميتين تشبهان بعضهما البعض في الكثير من الأمور فقد أثرا على بعضهما في تلك المناطق المذكورة. إن السلطنة العثمانية التي سيطرت لفترة طويلة جدًّا على الأقسام الواسعة حققت المشروعية بكونها دولة إسلامية سنية عالمية، وظهر المذهب السني بكثافة في الأماكن التي سيطرت عليها، أما إيران التي تمكنت من السيطرة على تلك المنطقة

---

(١) Bekir Kütükoğlu, *Osmanlı-İran Siyasî Münasebetleri (1578-1590)*, İstanbul 1962, s.8.

لفترة أكثر من الدولة العثمانية فكانت دولة تتسم بالقومية وبرغم هذا كانت هي الدولة الإسلامية الشيعية الوحيدة في العالم، وتحدت إيران المعتقدات المخالفة لهم في المنطقة كما تحدت ادعاءات عالمية الدولة العثمانية، كما أن تأييد إيران للاختلافات الموجودة في المذهب الشيعي نفسه أضعفت الادعاء المنادي بتأسيس سيادة إسلامية عالمية للدولة الشيعية، وعلى هذا وسّعت الدولة العثمانية سيادتها في العراق وكربلاء مستخدمة الدين الإسلامي كوسيلة لهذا أما إيران فقد تصرفت كإمبراطورية مستخدمة لفظ الدين بدرجة أقل من الدولة العثمانية.

أما السيادة الشيعية الموجودة في العراق والجزيرة العربية لم تُر أنها مشروعة واتهمت بالغصب من قبل المعتقدات الإسلامية السنية، ونتيجة لهذا كان يُنظر إلى الدولة العثمانية على أنها دولة إسلامية عالمية حتى لو ضعفت سيادتها في منطقة ما، وفي حالة انسحاب الدولة العثمانية من المناطق المتنازع عليها استمرت تبعيتها النظرية للدولة العثمانية، أما إذا انسحبت إيران من منطقة ما فإنها ستُنسى ولن يكون لها وجود هناك(١).

وبالتفكر فيما عُرض سابقاً يتبادر إلى الذهن سؤال ألا وهو لماذا كان يُنظر للدولة العثمانية على أنها القوة المشروعة في كربلاء، وكيف حققت الدولة العثمانية تلك القوة؟ وسنبحث في الفصل الثالث من هذه الدراسة عن إجابة لتلك الأسئلة، ولكن قبل التعرض لتلك الإجابات سيكون من الصواب لفت الانتباه إلى تلك الخصائص التالية: **الأولى** أن كربلاء مدينة مقدسة عند الشيعة ولذا فستقبل السيادة الشيعية عليها بكل سهولة ولهذا أبعدت الدولة العثمانية إيران عن تلك المنطقة على وجه الخصوص من الناحية السياسية والعسكرية، **الثانية** يجب القول بأن مفهوم الإدارة

---

(١) Kamal S. Salibi, "Middle Eastern Parallels: Syria-Iraq-Arabia in Ottoman Times", *Middle East Studies (MES)*, Vol. 15, No: 1, January 1979, s. 72-73.

العثمانية الكلاسيكية الخاص بالعناصر المختلفة عمل على تأمين ارتباط الأهالي في مدينة كربلاء بالإمبراطورية العثمانية.

ويمكن تلخيص مفاهيم نجيب باشا أحد ولاة بغداد عن الإدارة في كربلاء كما يلي:

«إن مال كل العناصر الموجودة داخل الدولة هو مال الدولة وروحهم روحها بموجب الأحكام الشرعية، ولهذا لا يجب إظهار أي تصرف أو تعامل خاص بمنع أو إبطال الأصول والطقوس التي اعتادت عليها كل الأمم المختلفة الموجودة في الدولة، إذا كانت بشكل لا يخل بأمن الدولة وسيادتها»(١).

وفي مقابل العامل الشيعي الذي ضمن لإيران بسط نفوذها في المنطقة، تمكنت الدولة العثمانية من بسط نفوذها في كربلاء بتمسكها بالمعتقدات السنية التي تأمر بإعطاء الأهمية اللازمة للعلماء الشيعة والسنة وإظهار الحب والاحترام لآل البيت والاهتمام بكل ما هو ديني سواء كان سنيًّا أم شيعيًّا.

وهنا توجد عدة أسئلة سنجد الإجابة عليها في هذا الفصل ألا وهي: ما العوامل السياسية التي كانت موجودة في كربلاء؟ وماذا كان دورها؟ لا جرم أن الدولة العثمانية ودولة إيران كانتا العامل السياسي الأول في المنطقة فيما بين القرن السادس عشر والقرن التاسع عشر، كما أن العوامل الخارجية لعبت دوراً غير مباشر في تفكير الدولتين، فقد تحققت تلك النزاعات عندما شعرت إيران بأنها تمتلك من القوة ما يؤهلها للوقوف ضد الدولة العثمانية، وقد تحقق ذلك مرتين الأولى: منهما في عهد الشاه عباس الكبير (١٥٨٧-١٦٢٩م) والأخرى: في عهد ناصر شاه (١٧٣٦- ١٧٤٧م) وفي كلتا المرتين سنحت الفرصة لنشر وتطوير

---

(١) BOA, İ.MSM 1840, Lef: 17.

إماراتها الموجودة في العراق، أما في القرن التاسع عشر فقد سعت إيران بكل ما تملك من قوة لبسط نفوذها في كربلاء، وعلى سبيل المثال في الربع الأول من هذا القرن كانت سياسة الشاه فتح علي شاه (وفاة ١٨٣٤م) وابنه الشاه محمد (١٨٣٤-١٨٤٨م) تتمثل في كسب انتصارات لصالح إيران على الحدود العثمانية. أما في عام ١٨٤٨م جلس على عرش إيران الشاه ناصر الدين الذي استمرت سلطنته فترة طويلة، وكانت سياسة هذا الشاه تتمثل في الاستفادة التامة من المنافسة الإنجليزية الروسية، وكانت أول استفادة لإيران من تلك المنافسة قد تمت في خليج البصرة أي في جبهة بغداد من الدولة العثمانية، وعلى هذا فقد كان الشاه ناصر الدين هو أحسن من استخدم كربلاء والعتبات المقدسة الأخرى الموجودة في بغداد لمصالحه السياسية[١].

أما التغيير الثاني الذي أثر على الظروف السياسية في العراق في القرن التاسع عشر هو نشاطات الأوروبيين هناك، وقد أسفر هذا الوضع عن نتيجتين: **الأولى**: ظهور إمارات العشائر التقليدية في المنطقة أو إعطاء الفرصة لهم لتقوية أنفسهم هذا الأمر الذي يخص الدولتين. **الثانية**: عمل الأوروبيون على تشكيل ضغط وتدخل سياسي مباشر لتقوية تلك الإمارات العشائرية التقليدية وحثها على التدخل في شؤون المنطقة، وكانت أوروبا تقوم بهذه التدخلات السياسية تحت مسمى النشاطات التجارية، إلا أن تلك النشاطات لم تكن مقصورة على التجارة بل كانت تمتد إلى المجال العسكري والسياسي أحياناً[٢].

وعند النظر إلى المؤثرات الأوروبية في كربلاء سنجد تغيراً في شكل العلاقات بين الدولة العثمانية وإيران، وقد استمرت تلك العلاقات

(١) Mehmet Saray, *Türk-İran İlişkilerinde Şiîliğin* Rolü, Ankara 1990, s. 66- 67.

(٢) Salibi, *a.g.m.*, s. 74.

ليس لتحقيق أهداف الدولة العثمانية وإيران بل أصبحت كوسيلة للنزاع بين إنجلتز وروسيا، وبالرغم من تنبه الدولتين لهذا إلا أنهما لم يجربا ترك النزاع التقليدي الدائر بينهما منذ عقود طويلة أو لأنهما اعتقدا أنهما ليس لديهما القدرة على النجاح في هذا لضعفهما، حتى إن اضطراب العلاقات بين إنجلترا وروسيا كان سبباً في زيادة التوتر بين الدولتين العثمانية والإيرانية في بعض الأحيان، لا سيما وأن رجال الدولة العثمانية كانوا ينظرون إلى إيران على أنها عامل مهدد للدولة العثمانية، ولم يكن ذلك نابعاً من قوة إيران بل كان نابعاً من خوف رجال الدولة العثمانية من أن تسير إيران في فلك روسيا في الحرب التي كانت دائرة بين روسيا والدولة العثمانية أو تساعدها في تلك الحرب، وفي هذا الوضع يمكن إقحام الشيعة الموجودين في العراق في تلك الحرب أو على الأقل يحرضهم على القيام بثورة في تلك الفترة المشوبة بالاضطراب.

حتى إن الأحداث التي تمت في كربلاء عام ١٨٤٣م ومباحثات الهدنة والصلح التي بدأت في نفس العام تمت بتأثير من روسيا وإنجلترا، وقد عبّر مسيو تيتوف السفير الروسي في المباحثات التي تمت في أرضروم عن أوضاع من يعيشون في المنطقة بقوله:

«إننا نهتم بمسألة اضطراب العلاقات بين العثمانيين والإيرانيين، ولن تقف روسيا أو إنجلترا مكتوفة الأيدي حيال هذا الموضوع»[١].

٢- العلاقات بين إيران وولاية بغداد

١- المشكلات النابعة من البنية الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية

إن أطول قسم من الحدود بين الدولة العثمانية وإيران كان يتمثل في أراضي ولاية بغداد وأراضي العراق بشكل عام (الموصل وبغداد

(١) BOA, *İMSM* 1840, Lef: 2.

والبصرة)، خاصة وأن كل القرى والقصبات التي كانت مسكونة بالأكراد كانت تحت التأثير الإيراني الدائم لقربها من حدودها والبنية الجغرافية المساعدة على ذلك، كما كانت إيران حاكمة على منطقة شرق خليج البصرة، ولهذا كانت لديها إمكانية لبسط نفوذها في البصرة الشيعية وكل الأماكن المجاورة لها.

كانت المشكلات الموجودة بين العشائر الذين يشكلون الأغلبية العظمى لسكان تلك المنطقة لها تأثير سلبي على العلاقات بين الدولتين، وخاصة العشائر الكردية التي لا تزال تثير المشكلات بين البلدين حتى اليوم.

وكان وضع إيران لا يعطي أية إمكانية لعمل أي تنظيم في العلاقات بين الدولتين، وهذا مرجعه الإدارة المركزية من ناحية والإداريون الموجودون على طول خط الحدود من ناحية أخرى، وخاصة أن الإداريين المحليين البعيدين عن مراقبة مركز الدولة كانوا سبباً في وضع الدولتين موضع الاستعداد للحرب في بعض الأحيان.

الأغلبية العظمى من الإيرانيين شيعة، والمنتسبون لهذا المذهب في الجغرافيا العراقية عدد لا يستهان به، ولهذا كان شيعة إيران يحرضون شيعة العراق ويستخدمونهم كآلة لأهدافهم ومصالحهم، أو على الأقل القيام بنشاطات تهدد وحدة الدولة وكيانها المتكامل بتصغيرهم من شأن من ليس على مذهبهم واستثمار دينهم واعتقادهم، بخلاف هذا كان يفد آلاف الإيرانيين كل عام في أيام محددة إلى الأماكن المقدسة عند الشيعة كالنجف وكربلاء، وكان هؤلاء الزوار القادمون من إيران سبباً في ظهور المشكلات بين الدولتين، خاصة وأن الإيرانيين كانوا يعانون بشدة أثناء مجيئهم بموتاهم لدفنهم في الأماكن المقدسة هذا فضلاً عن الضرائب الباهظة التي كانوا يؤدونها مما جعلهم يخرجون عن طورهم، وكانت هذه المعاناة التي شهدها الإيرانيون سبباً مستمرًا لتوتر العلاقات بين الدولتين.

كانت ولايات العراق وخاصة بغداد وما حولها تتميز عن الأراضي الإيرانية بثراء وخصوبة التربة والإمكانيات الطبيعية، لذا فإن التوتر الموجود على الخط الحدودي بين الدولتين في منطقتي الموصل وشهرزور مرجعه حاجة العشائر الإيرانية القائمة على الحدود إلى المراعي باستمرار، فقد كانت الثروات الطبيعية لتلك الأماكن تثير شهية الإيرانيين بشكل دائم.

كما أن سهولة التنقل ووجود النقل النهري بين بغداد والبصرة جعلهما بمثابة المركز التجاري للأسواق الداخلية والخارجية، وبالرغم من أن إيران تطل على خليج البصرة فقد ظلت محرومة من الوصول إلى الدرجة التي يمكنها منافسة بغداد، ولهذا السبب كانت إيران تفكر بشكل دائم في الاستحواذ على تلك المنطقة الغنية القريبة منها جدًّا والبعيدة جدًّا عن مركز الدولة العثمانية.

٢- المشكلات النابعة من الموضوعات السياسية

تمكنت إنجلترا بالامتيازات التي حصلت عليها من الدولة العثمانية من التخابر والتواصل مع الهند، ومن المؤكد أن وجود الإنجليز أصحاب الكلمة النافذة في التجارة بالبصرة وبغداد وتصرفاتهم كانت تقلق إيران، وعلى أي حال كان الإنجليز يضعون تلك النقطة في حسابهم من قبل ولهذا لعبوا دور الوسيط الدائم بين الدولة العثمانية وإيران وذلك حتى لا تتعرض مصالحهم في المنطقة للخطر.

وكانت النشاطات الإنجليزية في المنطقة تقلق الروس بقدر ما تقلق الإيرانيين، ومن المعروف تاريخيًّا أن الروس كانوا يسعون للنزول إلى الجنوب والانفتاح على المحيط الهندي، ولتحقيق غايتهم تلك كانوا يسعون لإفساد كل مساعي الإنجليز هناك ويعملون دائماً على إقلاقهم، ولتحقيق هذا الهدف سلكت روسيا طريقين، **الأول**: بذل الجهود

للحصول على امتيازات أكثر من خلال علاقاتها مع الدولة العثمانية متخذة من الإنجليز نموذجاً لها، والآخر: تحريض إيران على الهجوم على بغداد وما جاورها، وكان الإنجليز أيضاً يخشون الروس لنفس الأفكار، فقد سعوا أيضاً بالضغوط المختلفة لاستخدام الإيرانيين والعثمانيين ضد الروس.

أما إيران فكانت تسعى على الدوام إلى توسيع رقعة أراضيها مستخدمة الاضطرابات التي أظهرتها في المنطقة الحدودية والهجمات التي نظمتها وسيلة لهذا، وكما سنوضح فيما بعد أنهم كانوا في بعض الأحيان يتدخلون في الشؤون الداخلية للعراق كلما سنحت الفرصة بذلك[١].

وقد تشكلت العلاقات بين الدولة العثمانية وإيران في القرن التاسع عشر بتلك الأحداث السياسية التالية:

شهدت العلاقات العثمانية الإيرانية أكبر اضطراب على خط الحدود في بدايات القرن التاسع عشر، فالعشائر الكردية القاطنة بكثافة على طول هذا الخط الحدودي كانت سبباً مباشراً في هذه المشكلات الحدودية، وكانت تلك العشائر تنتقل إلى الجانب الذي تجد فيه مصلحتها، ولأن الدولة العثمانية كانت مشغولة في تلك الأثناء بمشكلات الغرب نبه الباب العالي على رجال الدولة والولاة في الولايات الشرقية بضرورة التعامل بشكل طيب مع الإداريين الإيرانيين، وقد أرسلت الحكومة العثمانية عبد الوهاب أفندي ابن ياسينجي سفيراً لها لدى إيران لتسوية العلاقات معها (٢١ يناير ١٨١١م)، وكانت المهام الأخرى لعبد الوهاب أفندي تتمثل في إعاقة إيران من التدخل في شؤون أمراء بابان وتقديم المساعدة لموظفي الحدود العثمانيين الموجودين في أخيصكا وقارص إذا تطلب الأمر ذلك،

(١) el-Bustâni, *a.g.t.*, s. 274-275; Nasıri, *a.g.t.*, s. 1-6.

وضمان عمل اتحاد قوي ضد الروس، إلا أن الدولة العثمانية لم تحقق نجاحاً من تلك المساعي[1].

واتخذ الشاه فتح علي شاه حاكم إيران من الحركة التي قام بها والي بغداد بسبب مشكلة أمراء بابان حجة له وأرسل جيشاً كبيراً إلى نواحي بغداد في خريف عام ١٨١٢م ونهب المنطقة بأكملها، ولهذا أرسلت له الحكومة العثمانية رسالة شديدة اللهجة، وفي تلك المرة اضطرت إيران إلى تسوية العلاقات التي اضطربت بسببها؛ وذلك لأن روسيا هزمت إيران هزيمة فادحة في موقعتي أصلان دوز ولنكران وأجبرتها على قبول معاهدة كولستان بالرغم من أن شروطها كانت ثقيلة جدًّا عليها (أكتوبر ١٨١٣م)، ولتعرض إيران لهزة قوية بعد تلك الهزيمة التي منيت بها اضطرت لتسوية أوضاعها وسياستها مع العثمانيين ولو لفترة، ويلاحظ أن السنوات التالية لتلك الأحداث كانت هادئة بالنسبة للدولتين، وبعد تلك الفترة الهادئة التي استمرت قرابة أربع أو خمس سنوات طرأت الاضطرابات مرة أخرى على العلاقات بين الدولتين بسبب قيام والي كريمان شاه الإيراني بتخطي الحدود العثمانية بشكل يخالف القوانين الدولية لمساعدة أمير سنجق بابان عام ١٨١٧م لما علم بالنزاع الواقع بينه وبين والي بغداد، ولكن لما شعرت إيران بأنها ليست بالقوة التي تمكنها من حرب الدولة العثمانية تعهدت للدولة العثمانية بأنها لن تتخطى الحدود مرة أخرى، وبادرت بتسوية العلاقات من جديد. ولكن في عام ١٨٢١م حدثت مشكلة بين الدولتين كانت سبباً في بدء الحرب من جديد، ألا وهي لجوء مشايخ عشيرتي حيدرانلي وسبكي إلى العثمانيين، وقيام حافظ علي باشا بالهجوم على قافلة الحج الإيرانية عند مرورها من

(١) Yahya Kalatarı, *Feth Ali Şah Zamanında Osmanlı-İran Münasebetleri (1797-1834)*, (Yayımlanmamış Doktora Tezi), İstanbul Üniversitesi Edebiyat Fakultesi, İstanbul 1976, s. 80.

أرضروم، وفي نفس السنة (١٨٢١) حدثت ثورات في البلقان والبوسنة والهرسك واليونان ضد الدولة العثمانية، وتصادف ذلك الوقت مع الوقت الذي هبَّ فيه عباس ميرزا للهجوم على الأراضي العثمانية لمعاقبة الأمراء الموجودين في المنطقة، هذا بالإضافة إلى أن الدولة العثمانية علمت أن روسيا هي المحرك الأساسي للثورة اليونانية، ويلاحظ أيضاً أن السفير الروسي في إيران مزروفيتش كان له دور كبير في تحريض عباس ميرزا على الهجوم على الأراضي العثمانية، وذلك لأنه كان على روسيا إجبار الدولة العثمانية على الحرب في جبهتين كي تصل إلى أهدافها، وكان السفير الروسي يشغل عباس ميرزا عن طلب تعويضات هزيمته بالحرب مع العثمانيين، دخل عباس ميرزا الموصل في سبتمبر ١٨٢١م (ذي الحجة ١٢٣٦هـ) وكان يرافقه في تلك الحرب كل من حسين خان قجار وحسن خان قجار وأمير خان سردار وعسكر خان أفشار، تقدم عباس ميرزا حتى وصل إلى أرضروم وتمكن قادته من الاستيلاء على ديار بكر، أما محمد علي ميرزا دولت شاه الأخ الأكبر لعباس ميرزا فقد خرج من كيرمان شاه وتقدم حتى وصل بالقرب من بغداد، ولكنه عاد من هناك بسبب مرضه ولطلب العلماء ذلك، كان هدف محمد علي ميرزا إعاقة هجوم علي باشا والي بغداد واستمرت الحرب سنتين في جبهة الموصل وكيرمان شاه وعراق العرب وانتهت بعقد معاهدة أرضروم عام ١٨٢٣م[(١)].

وبموجب تلك المعاهدة تركت إيران للدولة العثمانية كل الأراضي التي استولت عليها، ورُسمت الحدود بين الدولتين من جديد، كما تعهدت الدولتان بحلّ أية مشكلات قد تظهر فيما بعد، وهذه هي البنود المتعلقة بكربلاء في معاهدة أرضروم: لن تُحصل أية ضرائب من الزوار

(١) *Mufassal Osmanlı Tarihi,* V, 2866-67, 70.

الإيرانيين الذي يفدون من إيران إلى العتبات المقدسة إذا لم يكن معهم بضائع تجارية، أما إذا كانت معهم بضائع تجارية فسيتمّ التعامل معهم كما يتم التعامل مع أي تجار آخرين يفدون إلى المنطقة، إظهار الحرمة والرعاية للشاه والأمراء الإيرانيين عند حجهم وزيارتهم إلى كربلاء أو العتبات المقدسة، معاملة الإيرانيين بنفس المعاملة التي يُعامل بها الرعايا المسلمون الآخرون في الجمارك، في حالة قيام الإداريين أو الضباط العثمانيين بتحصيل الأموال بالقوة من الزوار أو التجار الإيرانيين فعلى الدولة العثمانية أن تستمع للشكوى التي ترد منهم، وعليها أن تعيد إليهم تلك الأموال.

لم تظهر أي مشكلات حدودية هامة سوى بعض المشكلات التي كانت تتمثل في قيام العشائر الموجودة على تلك الحدود بالهجوم على بعضها البعض حتى عهد الشاه محمد وخاصة أثناء فترة الحرب الروسية الإيرانية[١].

وفي السنة الثالثة لتولي الشاه محمد الحكم حاصر هراة عام ١٨٣٧م، وبالرغم من أن الإنجليز سعوا لمنع الشاه محمد من ذلك إلا أنهم لم يتمكنوا من منعه[٢]، وقد تحققت بعض تلك المطالب الإنجليزية عندما سعى علي رضا باشا للسيطرة على الشاه محمد، وأظهرت إيران رد فعل على هذا العمل.

ذهب والي بغداد علي رضا باشا إلى المحمرة وسعى للسيطرة على عشيرة كعب التي مالت إلى الجانب الإيراني وأثارت بعض المشكلات على حدود الدولة العثمانية، أثارت الحركة التي قام بها علي رضا باشا على المحمرة انتباه وردّ فعل إيران، ويمكن تلخيص تلك الحادثة كما يلي:

---

(١) *Muahedat Mecmuası,* III, 2-4.

(٢) El-Bustâni, *a.g.t.*, s. 280; Saray, *a.g.e.*, s. 66.

سكنت عشائر كعب في منطقة المحمرة وما حولها من الأراضي التابعة لبغداد، ولأنها كانت دائمة التمرد ضد الدولة العثمانية استفادت إيران من هذا الوضع وبدأت تساعدهم في تمردهم ضد الدولة العثمانية، واستمر ذلك الوضع حتى نهاية عهد داود باشا، أما علي رضا باشا فبالرغم من أنهم كانوا يساندونه في البداية لوقوفه ضد داود باشا إلا أنهم تمردوا عليه بعد ذلك، بل وفكروا في الاستيلاء على البصرة، ولهذا توجه علي رضا باشا إلى المحمرة لتأديب تلك العشائر الباغية، فهدم قلاعهم واستولى على مدينتهم، وفرَّ مشايخهم هاربين إلى إيران، ولما أعطوا الضمانات للسفير الإيراني ادعى أن المنطقة تابعة لإيران وليست للدولة العثمانية، وكانت تلك الحادثة سبباً في توتر جديد للعلاقات بين الدولتين.

ومن الأسباب التي دعت إلى توتر العلاقات العثمانية الإيرانية مرة أخرى عزل محمود باشا من ولاية السليمانية عام ١٨٤٢م ولجوءه إلى إيران، وبالرغم من أن الشاه محمد طلب من الدولة العثمانية أن تعفو عنه، إلا أنها تملصت من هذا المطلب وعلى هذا اضطر محمد شاه للتدخل في شؤون والي أردلان الذي كان يشكو من العثمانيين، كما أن المخططات التي أعدها والي بغداد للسيطرة على الأماكن المقدسة والشيعة الموجودين في كربلاء جعلته يضطر للاستعداد للحرب، وكلّف بهمان ميرزا بمهمة الاستعداد لها[١].

وقد كانت الأسباب التي ذكرناها آنفاً والتي دعت إلى توتر العلاقات بين الدولة العثمانية وإيران في بدايات القرن التاسع عشر سبباً في ظهور مشكلة أو حادثة كربلاء.

---

(١) Derviş Paşa, *Tahdîd-i Hudûd-ı İraniyye*, İstanbul 1287, s. 6-9; *Seyahatnâme-i Hudûd*, s. 23; El-Bustâni, *a.g.t.*, s. 280.

٣- حادثة كربلاء ١٨٤٣

بعد انتهاء حكم المماليك في العراق قامت الدولة العثمانية بتعيين علي رضا باشا والياً على بغداد، ثم خلفه نجيب باشا الذي وضع نصب عينيه منذ اللحظة الأولى لتوليه شؤون الولاية مسألة تقوية السلطة المركزية للدولة في الولاية، وكانت حادثة كربلاء التي وقعت عام ١٨٤٣م نتيجة تلك المساعي التي قام بها في هذا الشأن، وقد أثرت تلك الحادثة في سنجق كربلاء نفسه وفي بغداد بشكل عام، هذا بالإضافة إلى أنها جعلت العلاقات العثمانية الإيرانية تتخذ بُعداً جديداً.

إن الحادثة التي وقعت في سنجق كربلاء في ١٨٤٣م قد أثرت على الاستقرار الداخلي للسنجق وعلى العلاقات العثمانية الإيرانية، ومن ثم دعت تلك الحادثة إلى ضرورة عمل تنظيم إداري جديد في المنطقة، وبالإضافة إلى العامل الإيراني الرئيسي كانت هناك أسباب أخرى عديدة مثل البنية الاقتصادية والاجتماعية والإدارية التي أثرت في ظهور تلك الحادثة. كانت إيران ترسل رعاياها بما فيهم المجتهدون الإيرانيون إلى نواحي كربلاء والنجف والكاظمية التابعة لبغداد لأسباب مختلفة كالزيارة والتجارة وغيرها كلما وجدت الفرصة سانحة لذلك، وتذكر المصادر العثمانية أن هدف إيران من ذلك هو زيادة النفوذ الإيراني الشيعي في تلك الأماكن، ولقد حققت إيران نتائج كبيرة فيما تتطلع إليه بسبب تلك المساعي التي بذلتها على مدار عشر سنوات[١]، حقيقة إن ازدياد الشيعة في العراق بشكل عام لم يكن حادثة تاريخية، لأن أهم سبب في زيادة عدد الشيعة في العراق هو تأثير سياسة التشيع الإيرانية التي طبقتها إيران في كل أرجاء العراق بواسطة المجتهدين والآخوند (المرشدين)[٢]، وقد

---

(١) BOA, *İ.MSM* 1831, Lef: 21.a, 8 Ca 1258.

(٢) BOA, *İ.MSM* 1832, Lef: 3, 14 Ca 1258.

سعت إيران لاستخدام القصبات المقدسة وعلى رأسها كربلاء كقاعدة لها لتنفيذ سياستها هذه على أكمل وجه في كل أرجاء العراق. إن سياسة المركزية وعملية الاصلاحات التي سعت الحكومة العثمانية لتطبيقها في العراق أدت إلى ظهور ردود فعل من أهالي المنطقة، فقد وجدت إيران المناخ مهيأ للاستمرار في نشاطات التشيع التي تقوم بها في المنطقة[1].

هذا بالإضافة إلى أن السياسات الخاطئة التي استخدمت في عهد ولاية علي رضا باشا كانت عاملاً مؤثراً في ظهور حادثة كربلاء، فقد قام علي رضا باشا بتضييق مجالات التحرك على العشائر الموجودة في العراق ليتمكن من جعلهم تحت سيطرته، وقد شملت تلك الحركة العشائر التي تعيش بين الموصل وبغداد والتي كانت تثير المشاكل بشكل دائم في العراق، وبسبب المساعي التي تمت في شمال العراق أُهمل جنوب العراق، وظهرت أحداث غير مرغوب فيها هناك، وهنا بدأت إيران تسعى بشكل مكثف إلى تقوية نفوذها في النجف وكربلاء مستفيدة من الفراغ السياسي الذي حدث في جنوب العراق[2].

وإذا ما أردنا أن نعطي نموذجاً يظهر لنا مدى إهمال منطقة جنوب العراق في عهد ولاية علي رضا باشا، نقول إنه قد غُضَّ الطرف عن الأحداث التي كان صافوق ابن الشيخ فارس الجربا شيخ عشيرة شمر سبباً فيها، والتي قام بها مستفيداً من حالة الفراغ السياسي الذي أحدثه الوالي في المنطقة، وعندما تقرر عزل داود باشا وتعيين علي رضا باشا مكانه، شعر علي رضا باشا بأنه في حاجة إلى جلب العشائر الموجودة في المنطقة لجانبه، وبمجرد ما سمع الشيخ صافوق الذي كان موجوداً في تلك الفترة في منطقة الجزيرة بمهمة علي رضا باشا، جمع رجاله وهجم

---

(١) Hitti, *a.g.e.*, II, 391.

(٢) BOA *İMSM* 1831, Lef: 21.a.

فجأة على بغداد، ونهب قوافل تجار وزوار المقامات المقدسة في نواحي الحلة والنجف وكربلاء ثم عاد إلى الجزيرة مرة أخرى، وبعد تلك الضربة التي قام بها صافوق تصرف بلين مع علي رضا باشا، والتحق بجيش علي رضا باشا في صحراء نُصيبين، وبالرغم من أن علي رضا باشا كان يعلم بتلك الانحرافات التي قام بها صافوق، إلا أنه وافق على ضمه إلى جانبه بسبب الظروف الموجودة في المنطقة، وانصاع صافوق أيضاً لأوامر علي رضا باشا وانضم لحملة بغداد(١).

لقد جعلت أحداث السرقة وقطع الطريق التي تمت في بغداد بشكل عام في بدايات القرن التاسع عشر أهالي كربلاء في حالة اضطراب دائم، وهو ما جعلهم يرفضون تبعيتهم للدولة العثمانية، وهناك أمر آخر أغضب أهالي كربلاء وهو التأخر في مجال الزراعة، فبينما كانت كربلاء تنتج عشرة آلاف كيلة من الحبوب في عهد داود باشا آخر ولاة المماليك، لم تتمكن من إنتاج نفس النسبة في ١٣-١٤ سنة الأخيرة، وبعد ما كان أهالي كربلاء يقتربون من إيران بسبب المذهب فقط أصبحوا يفكرون في التخلي عن الحكم العثماني كلية بسبب سوء الحالة الاقتصادية(٢).

وهناك سبب آخر دعا لعدم استقرار الأمور في كربلاء وهو الأصول المتعبة التي طبقها علي رضا باشا في جمع الأعشار من الأهالي، فبجانب الضرائب الباهظة التي كانت تُجمع من الأهالي كان الملتزمون يتعاملون بقسوة مع الأهالي أثناء جمع تلك الضرائب إذا لم يحققوا شيئاً زائداً للوالي وعلى هذا كانت تلك الضرائب سبباً في نفور الأهالي من الإدارة.(٣)

تتكون أراضي كربلاء والسناجق المجاورة لها من الأراضي الخصبة

(١) el-Bustâni, *a.g.e.*, s. 195.

(٢) BOA, *İ.MSM* 1831, Lef: 20.

(٣) BOA, *İ.MSM* 1831, Lef: 11, 27 L 1258.

التي تُروى من نهر الفرات، وكانت توجد ترع صغيرة تسمى (خرق) تعمل على تأمين وصول مياه نهر الفرات إلى كل الأراضي، وكما هو معروف فإن القنوات المائية في بلاد العراق وغيرها تمثل أهم عنصر يوضح درجة وقيمة المقاطعات، وكانت تلك الخروق المائية سبباً في ظهور بعض النزاعات والصراعات للاستحواذ عليها، وقد حدثت واحدة من تلك الصراعات على الخروق المائية بين سنجق الحلة وسنجق هندية الذي يعد أهم سناجق كربلاء من الناحية الاقتصادية، فكان نهر الفرات يجرى بالقرب من سنجق الحلة، ويوجد بالحلة ٢٠ مقاطعة تقريباً تمتد بها خروق مائية متصلة بنهر الفرات، لذا ازداد الانتاج الزراعي بشكل كبير هناك، ولشق قناة عملت على صبّ مياه النهر في سنجق هندية أصبحت الحلة بدون مياه، وبالتالي اضطربت المقاطعات الموجودة بها، الأمر الذي جعل أصحاب المقاطعات بالحلة يخبرون الوالي علي رضا باشا بالأمر، إلا أن الوالي لم يفعل لهم شيئاً في هذا الشأن، وبالرغم من أنه يشغل منصب والي بغداد أكبر رتبة إدارية في المنطقة إلا أنه لم يتمكن من فعل أي شيء لأهالي الحلة وذلك لأن عشائر هندية أقوى بكثير من العشائر الموجودة في الحلة، وبالتالي قلت الزراعة في الحلة التي ظلت بلا مياه وافتقر أهلها، وأدى هذا التوتر الواقع بين عشائر هندية والحلة إلى فساد الاستقرار في المنطقة من كافة الوجوه، وبالطبع كانت تلك الأحداث والتطورات الكائنة في المنطقة سبباً في تكوين رأي عام سلبي ضد الدولة[1].

حقيقة الأمر أن التطورات التي أدت إلى حادثة كربلاء لم تكن من داخل سنجق كربلاء فحسب بل من خارج السنجق أيضاً، وكانت إيران تتدخل في التغييرات الإدارية التي لم تستصوبها في بغداد بصفة عامة؛ وكان هذا سبباً في زيادة التوتر الكائن في المنطقة، وفي الوقت الذي

---

(١) BOA, *İ.MSM* 1832, Lef: 2, 8 Ca 1258.

وجب فيه على والي بغداد عزل ميرميران أحمد باشا متصرف سنجق بابان بموجب الاتفاقية الموقعة بين الباب العالي وإيران لم يُعزل المتصرف المذكور، وكان هذا أيضاً سبباً في حدوث ردّ فعل لإيران، وزادت تلك الحادثة من التوتر الكائن بين الدولتين العثمانية والإيرانية[١].

ومن النقاط الأخرى التي أقلقت إيران التنظيمات الجديدة المتعلقة بالتجار والزوار القادمين إلى بغداد، فقبل تعيين نجيب باشا والياً على بغداد (١٨٤٢- ١٨٤٧م) بعد علي رضا باشا كان يتولى جمع الضرائب من الإيرانيين المتسلمين ذوي الأصول الإيرانية والتابعين للدولة العثمانية، أما في عهد ولاية نجيب باشا عُهد بتلك المهمة إلى المتسلمين المحليين أي من ليسوا ذوي أصول إيرانية، وبالرغم من أن هذا الإجراء لم يعجب الزوار والتجار الإيرانيين إلا أنه كان إجراءً ضروريًّا يجب على الدولة العثمانية اتخاذه لتحقيق مركزية الإدارة، وقد طبق نجيب باشا إجراء جديداً مشابهاً لهذا الإجراء في البصرة وحقق نجاحاً كبيراً[٢]، فقد تمكن بهرام أغا الذي عُين متسلماً على البصرة من إقناع الزوار والتجار بتطبيق هذا النظام الجديد، حتى إنه تقرر منحه وساماً وإحساناً سلطانيًّا هو وشاكر بك لنجاحهما في هذه المهمة[٣]، إلا أن نجيب باشا لم يتمكن من إيجاد متسلمين ناجحين بهذا القدر في سنجق كربلاء، ولذا ظهرت ردود فعل واسعة النطاق عند تطبيق هذا النظام الجديد، وأصبحت تلك المسألة بمثابة المشكلة الجديدة في المنطقة.

أرسلت الحكومة العثمانية محمد نامق أفندي إلى بغداد ليبحث حادثة كربلاء، وقام محمد نامق أفندي بالتفتيش في كربلاء، وأخبر

---

(١) BOA, *İMSM* 1832, Lef: 5, 10 Ca 1258. El-Bustânî, *a.g.e.*, s. 283.

(٢) BOA, *İMSM* 1832, Lef: 3, 14 Ca 1258.

(٣) BOA, *İMSM* 1831, Lef: 4, 14 Ca 1258.

الحكومة المركزية بأسباب الحادثة والنتائج التي ترتبت عليها، وطبقاً لما ذكره محمد نامق يتضح أن السياسة التي انتهجها نجيب باشا في المنطقة والهادفة إلى تغيير الإدارة الرخوة لسلفه علي رضا باشا وعدم السماح بأيّ عمل قد يخلّ بأمن المنطقة أدت إلى ميل الأهالي للثورة(١).

كانت توجد عدة أسباب أخرى بخلاف تلك الأحداث الظاهرية التي تسببت في ظهور حادثة كربلاء **وأولها**: جهود تطبيق التنظيمات، **وثانيها**: عدم رغبة الدولة العثمانية في أن تعيش مشكلة أخرى مثل مشكلة مصر، فقد نظرت الدولة العثمانية إلى الفترات الصعبة التي قضتها أثناء مسألة مصر ولذا تمسكت بشدة بتحقيق الإدارة المركزية في بغداد وكربلاء.

فقد كانت مصر تُدار كولاية من الولايات العثمانية منذ فتحها وحتى عام ١٨٤١م، وكان يُرسل لها الباشاوات لإدارتها، وكان يُنبه عليهم بأن وظيفتهم هناك تتمثل في تحقيق الأمن، والحفاظ على طاعة أمراء المماليك للدولة، وإرسال الضريبة السنوية كل عام للباب العالي، ولهذا لم يفكر الولاة في القيام بأعمال كبرى للنهوض بالولاية، ولأن هؤلاء أُرسلوا إلى مصر لفترة مؤقتة ولوجودهم كأجانب في تلك الولاية لم يقوموا بتلك المساعي، أما محمد علي باشا فبالرغم من أنه قضى على حكم المماليك في مصر، وتصرف بشكل يخالف رغبة الباب العالي وعمل والياً على مصر لفترة طويلة، تمكن خلالها من عمل تنظيمات وأعمالاً كبرى ناجحة، إلا أن مصر حافظت على وضعها القانوني كولاية تابعة للدولة العثمانية حتى فرمان عام ١٨٤١م الذي جعل إدارة مصر شبه مستقلة في القانون الدولي وانتقلت إدارة مصر الفعلية بعد ذلك إلى أسرة محمد على باشا(٢).

(١) BOA, *İ.MSM* 1836, Lef. 2, 19 Ra 1259.

(٢) Enver Ziya Karal, *Osmanlı Tarihi*, Ankara 2000, VI, 85.

وقد تركت تلك الحادثة آثاراً عميقة على الدولة وأول تلك الآثار أن الدولة أيقنت أنها أصبحت في حالة من الضعف بحيث لا يمكنها السيطرة على أحد ولاتها بدون مساعدة أجنبية، لذا كان يجب على الدولة أن تتخذ كل الإجراءات اللازمة حتى لا تتكرر تلك الأحداث مرة أخرى، وعلى هذا كان يجب على الدولة العثمانية تنفيذ مفهوم المركزية الحديثة التي ارتفعت في الدول الأوروبية في القرن التاسع عشر، ولذا فهم أنه يجب السيطرة بسرعة على الإداريين الذين يعملون بمفهوم عدم المركزية لتجنب ذلك في المستقبل، وقد تبلورت كل تلك المفاهيم السياسية الجديدة في الدولة العثمانية في إعلان خط كلخانه الهمايوني في ٣ نوفمبر ١٨٣٩م[١].

ونعود إلى أسباب حادثة كربلاء فنقول إن أهم أسبابها كان السياسة الرخوة لعلي رضا باشا الذي عُين والياً على بغداد من جانب الحكومة المركزية بعد انهيار حكم المماليك فيها، فكان من الطبيعي أن ينتهج علي رضا باشا تلك السياسة حتى يتمكن من الوقوف أمام أية معارضة قد تظهر أمام تنفيذ التنظيمات، وكانت المشكلة المصرية التي تحدثنا عنها قبل قليل سبباً في انتهاج نجيب باشا الذي عُين والياً على بغداد عام ١٨٤٣م تلك السياسة الجامدة كي لا تهتزّ السلطة المركزية هناك.

بعد الأحداث التي قامت بها العشائر قام نجيب باشا بعمل بعض الاستعدادات العسكرية قبل تحرك القوات العثمانية إلى كربلاء، وكان أول ما قام به في هذا الشأن هو إيقاف نشاطات جمع الجنود والمهمات العسكرية من بعض المناطق التي احتلها الثوار في كربلاء منذ فترة، أما العمل الثاني الذي قام به فهو: تقديم المساعدات المادية والمعنوية

(١) Gültekin Yıldız, *Osmanlı Devleti'nde Hapisane Reformu (1839-1908)*, (Yayımlanmamış Yüksek Lisans Tezi), Türkiyat Araştırmaları Enstitüsü, İstanbul 2003, s. 3.

لأهالي المنطقة بهدف تشجيع الجنود الموجودين بها، وكانت نتيجة ذلك أنه منع وصول المهمات للثوار[١].

أرسل نجيب باشا تقريراً إلى الحكومة طلب منها إرسال العمال الذين لديهم خبرة في عمل البارود واستخدام المدافع وغيرها من الآلات الحربية إلى بغداد وعمل قواعد للمدافع اللازمة للتحصينات وذلك من أجل الحركة التي سيقوم بها في كربلاء، وقد أوضح في تقريره أيضاً أن الجنود الستمائة الموجودين في لواء المدفعية في بغداد غير مدربين بالشكل اللائق، ولهذا فإنهم لم يتمكنوا من استخدام عربات المدافع بمهارة، وبناء عليه طلب من الحكومة إرسال مدفعجي له خبرة في استخدام المدافع ذات الأصول البروسية وخبير ماهر في صنع البارود ونجار متخصص في صنع قواعد المدافع[٢].

أما الاستعدادات الهامة الأخرى التي قام بها فتتمثل في العمل على منع موت الأهالي في الصراعات التي ستدور، وفي الوقت الذي كان يتخذ فيه تلك الإجراءات أرسل رسالة إلى القنصل الإيراني في كربلاء عبد العزيز ميرزا يخبره بضرورة إخراج الرعايا الإيرانيين من المدينة حتى لا يتعرضوا لخسائر بشرية أو مالية وذلك منعاً لحدوث مشكلة سياسية بين الدولتين، وقد أخبرت الحكومة العثمانية في هذا الخطاب بأنها ستضمن خروج الرعايا الإيرانيين من القلعة بشكل آمن، وطلبت من إيران الدعم في هذا الأمر، إلا أن القنصل الإيراني أوضح أنه ليست هناك ضرورة لإخراج الأهالي ولم يتورع عن استخدامهم كأداة لتحقيق آماله السياسية، وهذا ما يفهم من الرسالة التي أرسلها قنصل إيران إلى والي بغداد[٣] وتتلخص تلك الرسالة فيما يلي:

---

(١) BOA, *İ.MSM* 1831, Lef: 1, 14 Ca 1258.

(٢) BOA, *İ.MSM* 1831, Lef: 3, 14 Ca 1258.

(٣) BOA, *İ.MSM* 1831, Lef: 21.b 8 Ca 1258.

«لقد اطلعنا على رسالتكم التي أرسلتموها لنا والتي طلبتم فيها خروج الإيرانيين من هذا المكان وتوطينهم في أي مكان آخر بسبب الاضطرابات التي سببوها في كربلاء، ولو اتخذ العثمانيون التدابير الجيدة في موضوع الاصلاحات لتمَّ عقاب المذنبين من الأهالي بطريقة مباشرة، فالأناسي الموجودون هنا من فرق مختلفة وكلهم من الأراذل مجهولي الأوصاف ولهذا اتحدوا سويًّا في فترة قصيرة، ولو اتخذتم التدابير لإصلاح أمر كربلاء فسيرفعون السلاح، وإن شاء الله لن يدخل العجم في الحركة التي ستقوم بها الدولة العثمانية، ولو اتخذت الدولة العثمانية تدبيراً بإخراجهم من المدينة لكونهم مختلفين سيكون هذا الأمر سبباً دائماً في الحرب والحصار ولو أنني قلت للإيرانيين الموجودين في المدينة «اخرجوا من كربلاء وخذوا كل أموالكم واذهبوا إلى حيث يأمركم الجيش العثماني أو إلى أي مكان آخر في كربلاء سيجوعون ويقعون في فقر دائم خلال تلك الفترة...»[(١)]

وكما هو واضح فقد سعت إيران لجعل الإيرانيين الموجودين في كربلاء يلعبون دوراً فعالاً في تلك الأحداث التي ستحدث كي تحقق مصالحها بدلاً من حمايتهم، وفي تلك الأثناء كان الثوار قد احتلوا مدينة كربلاء بأكملها، وبنوا الاستحكامات في قلعتها وأغلقوا باب القلعة، وأعاقوا دخول الجنود العثمانيين إليها.

وبعدما أكمل نجيب باشا الاستعدادات اللازمة أمر بتحرك الجنود العثمانيين لدخول كربلاء في ٢٤ أكتوبر ١٨٤٢م الموافق ١٩ رمضان ١٢٥٨هـ، وكانت المهمة الأولى للجنود هي توفير الأمن لأعمال تحويل مياه هندية إلى الحلة، وقد ذكرنا قبل ذلك أن أهالي هندية جعلوا مياه نهر الفرات التي تسقي سنجق الحلة تتجه إلى هندية بدلاً من توجهها إلى

---

(١) BOA, *İ.MSM* 1831, Lef: 17.

الحلة، الأمر الذي جعل الأهالي يتربصون ببعضهم البعض، ولهذا اضطر الجنود للدخول إلى كربلاء، إلا أن الجنود لم يتمكنوا من الدخول إليها بسبب ظهور ردود فعل قوية داخلها ضد الجند، ولأن القوات العثمانية كانت تتوقع حدوث هذا سعت في بادىء الأمر لإخراج الزوار والتجار الإيرانيين منها حتى لا يمسهم سوء من جراء الاقتحام الذي سيقومون به[(١)].

وكان أول تحرك عسكري يهدف لإخماد الثورة في كربلاء بقيادة سعد الله باشا في ٢١ نوفمبر ١٨٤٢م، ولم يسفر هذا الهجوم الأول عن أية نتيجة لعدم تمكنه من تثبيت المدافع بالشكل المطلوب، وبذلك لم يتمكن من دخول القلعة، الأمر الذي جعل نجيب باشا يقود الحركة بنفسه حتى يقضي على حالة اليأس التي بدأت تحل بالجنود، وتمكن نجيب باشا من تثبيت المدافع لفتح ثغرة عند باب بغداد في قلعة كربلاء، ثم وضعت السلالم للدخول إلى القلعة في ٢٣ ديسمبر ١٨٤٢م، وبالرغم من تطبيق القوات العثمانية لتلك الخطة دون أدنى تقصير إلا أنها لم تتمكن من دخول القلعة في وقت قصير، وأُرسل الفريق محمد صادق باشا بجنوده إلى كربلاء لتدارك الموقف حتى لا يفقد الجنود صبرهم وأملهم في نجاح الحركة، وحتى لا تحدث أحداث خطيرة[(٢)]، وبعد ما جددت القوات العثمانية نشاطاتها بتلك القوات الإضافية التي أتت إليها تمكنت من الدخول إلى القلعة صباح يوم الخامس عشر من شهر يناير لعام ١٨٤٢م، وتم القبض على كل العصاة الموجودين فيها[(٣)].

وأثناء الحركة العسكرية في كربلاء احتمت مجموعة كبيرة من

---

(١) BOA, *İ.MSM* 1831, Lef: 11, 27 L 1258.

(٢) BOA, *İ.MSM* 1832, Lef: 1.

(٣) BOA, *İ.MSM* 1832, Lef: 4, 10 C 1258.

النساء والأطفال بمسجد الإمام الحسين ومسجد الإمام العباس، ولأن بعض الثوار تمكنوا من الاختفاء داخل هؤلاء النساء والأطفال كان من الصعب الإمساك بهم، وكُلف سعد الله باشا بضريح الإمام العباس، وكُلف حمدي باشا بضريح الإمام الحسين لوضع هؤلاء الأهالي الموجودين داخل الأضرحة تحت السيطرة، وتمكن حمدي باشا من إخراج الأهالي من ضريح الإمام الحسين بسهولة ويسر دون أية مشاكل، أما إخراج الأهالي من ضريح الإمام العباس فلم يتم بتلك السهولة، وبالرغم من أن الجنود دخلوا قلعة كربلاء ووضعوها تحت السيطرة، إلا أنهم لم يتمكنوا من إخراج مجموعة الثوار الموجودين بضريح الإمام العباس، لذا نبهت القوات العثمانية على الزوار الموجودين بالضريح بضرورة الخروج من الضريح حتى يتم تأمينه جيداً، إلا أنهم لم يلتفتوا لهذا التنبيه، الأمر الذي جعل القوات العثمانية تخبرهم بأنها ستضطر لاستعمال القوة إذا ما أصروا على بقائهم داخل الضريح[1]، وقد قاوم بعض الثوار المختبئين داخل ضريح الإمام العباس القوات العثمانية، وقتلوا سبعة من الجنود، فردت القوات العثمانية عليهم ردًّا عنيفاً، وقُتل في تلك الأثناء العديد من الأشخاص الأبرياء الذين كانوا داخل الضريح[2].

لم يقصر نجيب باشا في اتخاذ التدابير اللازمة بعد ما أتمّ حركته العسكرية في كربلاء، فعمل على استمرار تقوية المنطقة من الناحية العسكرية، ولعل السبب في ذلك هو رد إيران بعنف على تلك الحركة، لذا سعى نجيب باشا لجلب قوات الأرناؤط الموجودة في حلب وطلب من الحكومة إرسال ١٢٠٠ جندي إلى بغداد، ونفقات تقدر بـ (٣٢٠٠)

(١) BOA, *İ.MSM* 1832, Lef: 6, 14 C 1258.

(٢) BOA, *İ.MSM* 1832, Lef: 4; *İ.MSM* 1840, Lef: 17.

قرش[١]، وبخلاف ذلك طلب نجيب باشا من والي أرضروم الإمدادات العسكرية من مدافع وجند[٢]، ونظراً لأن الأحداث انتهت قبل جمع تلك الجنود صُرف النظر عن جمعها.

٤- تأثير حادثة كربلاء على العلاقات العثمانية - الإيرانية

١- المساعي الدبلوماسية وخطط إيران للحرب

لفتت حادثة كربلاء انتباه إيران وروسيا وإنجلترا، فطلبت الدول الثلاث عقد مباحثات مع الدولة العثمانية للوقوف بشكل صحيح على أسباب الحادثة ونتائجها، وطلبت إنجلترا وروسيا من الدولة العثمانية إخبارهما بخطط التحركات العسكرية الضرورية في نظرها والتي ستقوم بها الدولة العثمانية بعد ذلك[٣].

وكانت وفاة نوري أفندي مفوض إيران لدى الدولة العثمانية في ١ مارس ١٨٤٣م سبباً في تأجيل المباحثات الدولية المخطط عقدها لمناقشة الأمر[٤]، وتم تعيين ميرزا جعفر خان مفوضاً لإيران بشكل مؤقت خلفاً لنوري أفندي[٥]، ولم يكن ميرزا جعفر خان مفوضاً عامًّا، بل كُلف بتلك المهمة للاشتراك في المباحثات التي ستتم مع روسيا وإنجلترا وإيران فقط[٦].

وتأخرت المباحثات مرة أخرى بسبب مرض ميرزا جعفر خان أثناء

---

(١) BOA, *İ.MSMS* 1833, Lef: 2, 10 M 1259.

(٢) BOA, *İ.MSMS* 1833, Lef: 11,1 S 1259.

(٣) BOA, *İ.MSMS* 1833, Lef: 1, 7 S 1259.

(٤) BOA, *İ.MSM* 1833, Lef: 7.; BOA, *İ.MSM* 1833, Lef: 9-10, 1 S 1259.

(٥) BOA, *İ.MSM* 1833, Lef: 3, 4 Ca 1258; *İ.MSM* 1833, Lef: 8, 29 Ca 1258.

(٦) BOA, *İ.MSM* 1833, Lef: 4, 19 M 1259.

قدومه من تبريز إلى أرضروم، وبينما كان هذا التأخير يقلق سفيري روسيا وإنجلترا أعطى المفوضين العثمانيين الوقت اللازم لتخفيف الضغط الدبلوماسي الواقع عليهم.

وفي تلك الأثناء ظهرت شائعات في تبريز بأنه قد تم قتل ما يقرب من ثمانية آلاف شخص أثناء إخماد ثورة كربلاء، وقامت الحكومة العثمانية بتكذيب تلك الأخبار على الفور[١].

وفي الوقت الذي كانت تسعى فيه إيران لنشر الأكاذيب والشائعات عن حادثة كربلاء بما يتفق مع مصالحها أوضحت الدولة العثمانية أن إيران هي السبب الرئيسي في حادثة كربلاء، وقد كانت نتائج تلك الثورة تهم الدولة العثمانية فقط في بادىء الأمر، ولكنها بعد ذلك بدأت تأخذ أبعاداً دولية، حيث بدأت الدول الكبرى تهتم بها؛ ولهذا أرسلت الدولة العثمانية الموظفين السريين إلى المنطقة للوقوف على النشاط الإيراني في كربلاء، بخلاف هذا اتخذت الإجراءات لمنع وصول الرعايا الإيرانيين الموجودين في المنطقة إلى حالة الغليان[٢].

وكان نجيب باشا هو أول من أعطى معلومات لروسيا وإنجلترا تتعلق بحادثة كربلاء، ثم زعمت إنجلترا وروسيا بأنهما قد تأكدتا من أن الحادثة ليست كما شرح نجيب باشا بناء على المعلومات التي وصلتهم، وأنه قد حدثت انحرافات وأعمال غير لائقة، وبناء عليه يجب على الدولة العثمانية عزل نجيب باشا من منصبه وتعيين مرخص ذي خبرة كبيرة خلفاً لنوري أفندي الذي توفي وذلك حتى لا يزيد التوتر بين الدولة العلية وإيران[٣].

---

(١) BOA, *İMSM* 1833, Lef: 5.

(٢) BOA, *İMSM* 1833, Lef: 6, 1 S 1259.

(٣) BOA, *İMSM* 1833, Lef: 12.

وبناء على تلك الضغوط التي قامت بها الدول الأوروبية، اقترح نجيب باشا على الحكومة العثمانية تعيين أنوري أفندي عضو مجلس الأحكام العدلية مفوضاً لدى إيران خلفاً لنوري أفندي الذي وافته المنية، وقد رأت الحكومة أن أنوري أفندي هذا هو خير من يصلح لتلك الوظيفة نظراً لوقوفه الجيد على مسألة الحدود الإيرانية والموضوعات المختلفة التي تتعلق بإيران، وكان نجيب باشا يعلم أن إيران ستعمل على إظهار مشكلة سنجقي زهاب والمحمرة بعد حادثة كربلاء، وأنها ستسعى للاستيلاء على السنجقين التابعين للدولة العثمانية، هذا بالإضافة إلى التباحث من جديد في بعض المشكلات التي لم تُحلّ من قبل والتي تتعلق بالرعايا الإيرانيين والأماكن المقدسة الموجودة في بغداد ومشكلات الحدود في وان وأرضروم، ولأن نجيب باشا كان يعلم ذلك جيداً طلب من الحكومة إرسال أنوري أفندي ومعه اثنان من الموظفين الواقفين على الموضوع جيداً إلى المنطقة ووافقت الحكومة على طلبه[1].

كلفت الحكومة العثمانية نامق باشا ببحث حادثة كربلاء ١ أبريل ١٨٤٣م، كما استدعت إلى استانبول سعد الله باشا لأخذ أقواله في نفس الحادثة، وذلك لأنه كان يعد المسؤول الثاني في حادثة كربلاء بعد نجيب باشا، وقد خرج نامق باشا من استانبول متجهاً إلى بغداد في ٢ أبريل ١٨٤٣م في نفس اليوم الذي توجه فيه سعد الله باشا من بغداد إلى استانبول، وتقابل الاثنان في الطريق وناقش نامق باشا سعد الله باشا في حادثة كربلاء، وبذلك يتضح أن نامق باشا قد بدأ مهام وظيفته المكلف بها قبل وصوله إلى كربلاء، ولقد حصل نامق باشا على معلومات هامة من سعد الله باشا، كما كتب سعد الله باشا تقريراً بتفاصيل الحادثة وقدمه إلى نامق باشا، ولأن هذا التقرير كان في غاية الأهمية رأى نامق باشا

---

(١) BOA, *İ.MSM* 1836, Lef: 4, 19 Ra 1259.

ضرورة إرساله بسرعة إلى استانبول وطلب من والي الموصل أن يرسله بواسطة رجال البريد العاملين عنده[1]، ولما رأت الحكومة أن التقرير والمعلومات التي أدلى بها سعد الله باشا وأرسلها نامق باشا صحيحة قررت استخدام تلك المعلومات في المباحثات التي ستتمّ بعد ذلك[2].

وقد كشفت الدراسات الأولى التي قام بها نامق باشا في بغداد عن أن السبب الرئيسي في تلك الحادثة هو الفجوة السياسية التي حدثت في عهد علي رضا باشا والي بغداد السابق، وسعى نجيب باشا لسدّ تلك الفجوة وتقوية الإدارة المركزية في المنطقة، وها هي المعلومات التي حصل عليها محمد نامق باشا بخصوص حادثة كربلاء أثناء وجوده في بغداد: «أثناء دخول سعد الله باشا والفريق محمد باشا قلعة كربلاء قاموا بالتنبيه على الجنود الموجودين في معيتهم بألا ينهبوا أية أموال أو متعلقات، وبالرغم من ذلك قام بعض الجند بالاستيلاء على بعض المتعلقات والأموال، إلا أن الباشاوات المذكورين عرفوا بالأمر وأعادوا تلك الأموال لأصحابها، وقد قُتل ٥٠٠ شخص أثناء اقتحام القلعة، ولكن ثبت أن قتلهم لم يكن بالرصاص أو النار، أما الثوار المقبوض عليهم في الحادثة فلم يتم قتلهم، بل تمّ استجواب ٥٠-٦٠ شخصاً منهم، ثم أرسلوا إلى بغداد لمحاكمتهم»[3].

لم يجد نامق باشا المعلومات التي حصل عليها من بغداد كافية، فقرر الذهاب إلى قصبة كربلاء، ولكن قبل ذهابه إلى هناك كانت روسيا وإنجلترا قد كلفتا ضابطاً ببحث الموضوع، فقام هذا الضابط بعمل تحريات عن الحادثة لمدة خمسة عشر يوماً، وناقش نتائجها مع نامق باشا

---

(١) BOA, *İ.MSM* 1834, Lef: 2, 2 Ra 1259.

(٢) BOA, *İ.MSM* 1834, Lef: 3, 23 Ra 1259.

(٣) BOA, *İ.MSM* 1836, Lef: 2/a, 19 Ra 1259.

الذي قدم إلى المنطقة، وعلى حسب ما ذكره هذا الضابط المكلف من جانب روسيا وإنجلترا فإنه قد تمّ قتل الأهالي في كربلاء، وأغمض الباشاوات أعينهم عن نهب الجنود لأموال الأهالي، ثم قيِّمت تلك المعلومات والنتائج من قبل نجيب باشا والقنصل الفرنسي.

كان نامق باشا يعلم أن إخماد الثوار الموجودين في كربلاء أمر ضروري لتأمين سلطة الدولة هناك، ويجب تجاوز هذا الأمر بأقل خسائر من الأهالي والدولة، ولأن الدولة العثمانية كانت تقف على هذا الموضوع جيداً أرسلت رسالة إلى القنصل الإيراني في المنطقة وطلبت منه أن ينبه على الأهالي بأن يخرجوا من كربلاء حتى لا يتعرضوا للضرر، وبالرغم من كل ذلك وقعت بعض الأحداث غير المرغوبة، وسعت كل من إيران وروسيا وإنجلترا لترويج الشائعات والأخبار الكاذبة عن الحادثة من أجل مصالحهم فقط.

كما وجهت الدول الثلاث اتهامات تتعلق بشكل ونتائج عملية نجيب باشا، إلا أنه رد على تلك الاتهامات التي وجهوها له كما يلي:

«**الاتهام الأول:** قيامه بقتل وإعدام ما يقرب من ستة آلاف شخص من الرعايا الإيرانيين أثناء السيطرة على قصبة كربلاء، فردّ نجيب باشا بما يلي:

«لم يتمكن الجنود العثمانيون أثناء حصار كربلاء إلا من السيطرة على باب واحد من أبواب قلعة كربلاء أما بقية الأبواب الخمسة فكانت تحت سيطرة الموجودين في كربلاء، لذا كان يمكنهم الدخول والخروج من القصبة وقتما شاءوا، وقد علمنا من مصادرنا السرية بأنهم نقلوا كل متعلقاتهم الهامة وغير الهامة إلى الأماكن التي يريدونها».

ويخمن أن عدداً من المنضمين للحرب كان يتراوح بين خمسة وستة آلاف شخص، وقصبة كربلاء عبارة عن (٣٤٠٠) منزل، أما عدد سكانها

فيبلغ (١٣٦٠٠) نسمة، وإذا ما أخرجنا منهم النساء والأطفال سيتضح لنا أن عدد الرجال الذين سينضمون للقتال سيبلغ (٤٥٠٠) شخص على الأكثر، وإذا ما افترضنا قدوم ألفين او ثلاثة آلاف من العربان لمساعدتهم في الحرب فإن عددهم سيتراوح حينئذ من ستة إلى سبعة آلاف شخص، واحتمال قتل ستة آلاف شخص من الثوار البالغ عددهم سبعة آلاف على الأكثر احتمال بعيد جدًّا، فعندما شعر الثوار بالهزيمة فرَّ معظمهم من الأبواب الخمسة للقصبة، كما أن الجنود المرسلة من الموصل بعد يومين أو ثلاثة من السيطرة على القلعة لم تصادف هذا الكمّ المزعوم من الجثث، وحتى لو افترضنا صحة هذا الادعاء بأنه تمّ قتل (٦٠٠٠) شخص فإننا نقول إنهم لم يكونوا من الأهالي الأبرياء بل كانوا من الثوار الذين خرجوا على الدولة وحاربوا القوات العثمانية، ثم أضاف نجيب باشا قائلاً: «ويا ترى ما الأسباب التي استندت إليها فرنسا في قتل الأبرياء عندما دخلت الجزائر؟، وما الأسباب التي استندت عليها إنجلترا في قتل الأبرياء عندما دخلت الهند وأفغانستان؟ ويا ترى هل قابل الأهالي في تلك المناطق إنجلترا وفرنسا دون أن يُظهروا ضدّهم أي رد فعل؟ ثم أوضح بعد ذلك أن ظهور ردود أفعال وقتلى تجاه التنظيمات التي تمت في المنطقة لمصالح الدولة أمر لا مفرَّ منه، وذكّر بأن إنجلترا وفرنسا تعرضتا لنفس الأوضاع أيضاً.

أما الاتهام الثاني: فكان بخصوص نهب أموال وممتلكات الأماكن المقدسة في قصبة كربلاء، وقد اعترض نجيب باشا على هذا الاتهام وردّ عليه بما يلي:

«إن السلب الذي تتحدثون عنه كان عبارة عن أشياء صغيرة مثل الكليم والألحفة والأرائك وسيوف من قُتل من الثوار، وقد أمر الفريق حمدي باشا بجمع كل تلك الأشياء ثم أمر بنقلها إلى كربلاء مرة أخرى وبالجهود التي قام بها المتسلم رشيد بك ونائبه وزعت تلك الأشياء على

أصحابها مرة أخرى، كما قام الموظفون الموجودون في قرية المسيب بتسجيل دفتر عن الأشياء التي نهبها الفارون وأرسلوه إلى كربلاء.»

أما الاتهام الثالث: فكان بخصوص ترحيل ما يزيد عن ثلاثين شخصاً من قصبة كربلاء إلى بغداد تمهيداً لإعدامهم، فردّ نجيب باشا بتلك المعلومات عن أسباب ونتائج إلقائه القبض على بعض الأشخاص وإرسالهم إلى بغداد فقال:

«أثناء عملية كربلاء تم القبض على خمسين أو ستين شخصاً وأرسلوا إلى بغداد، وتمّ القبض على ثلاثة منهم فقط وإطلاق سراح الباقين بأمر من السلطان، ولورود معلومات بأن هؤلاء الثلاثة هم زعماء تلك الثورة فقد أرسلوا إلى استانبول، وبخلاف هذا كنا قد قبضنا على شخص أو شخصين من كل عشيرة من العشائر المقيمة في هندية وما حولها لاحتمال مساعدتهم للثوار في كربلاء، وهو تصرف تم لإرهاب العشائر وضمان عدم اشتراكهم في الثورة، وبعد انتهاء الحرب أُطلق سراحهم جميعاً.»

أما الاتهام الرابع: وهو اتهام ظالم نسبيًّا، وهو بخصوص قيام سعد الله باشا ومن معه بقتل الأهالي الذين احتموا بضريح الإمام الحسين والقبور الأخرى، وكان رد والي بغداد على هذا الاتهام كما يلي:

«أثناء القتال كُلِّف سعد الله باشا بحراسة ضريح الإمام العباس، وكُلِّف الفريق حمدي باشا بحراسة ضريح الإمام الحسين، كما كلِّف هؤلاء الباشاوات وبعض الجنود لحراسة بعض كبار رجال كربلاء أمثال علي شاه والسيد كاظم أفندي، وفي تلك الأثناء احتمى بعض الثوار بضريح الإمام العباس وقاوموا قوات سعد الله باشا وقتلوا ثمانية جنود عثمانيين، وحتى لا يخسر سعد الله باشا جنوداً أكثر أمر جنوده بالتصدِّي لهؤلاء الثوار الموجودين في الضريح، وقُتل في تلك الأثناء بعض الأبرياء من الأهالي الذين كانوا داخل الضريح أيضاً، ولو كانت هناك نية لقتل

الأبرياء المحتمين بالأضرحة لقام حمدي باشا بقتل الأهالي الموجودين بضريح الإمام الحسين، ولكنه لم يفعل ذلك بل إنه لم يمس أيّ شخص منهم بأيّ أذى».

الاتهام الخامس: وكان بخصوص إرسال الجنود الأرناؤوط الموجودين في الموصل إلى كربلاء واشتراكهم في النهب والسلب الذي قام بها الجنود العثمانيون، فردّ نجيب باشا على هذا الاتهام بما يلي:

«لقد طلبنا جنوداً من الموصل لتكون قوات احتياطية، ولكن انتهت الحركة العسكرية في كربلاء قبل وصول الجنود البالغ عددهم ١٢٠٠ جندي، وقد وصل معظمهم إلى كركوك بعد انتهاء الحرب وعاد معظمهم إلى الموصل، وأتى قائد تلك الجنود مع عدد من الجنود إلى بغداد بناء على أمر والي الموصل، أما الجند القادمون بطريق النهر فقد انضموا إلى القوات العثمانية الموجودة في هندية، ولأن هؤلاء الجنود كانوا بكتاشيين فقد طلبوا زيارة النجف وكربلاء، وسمح لهم والي بغداد بذلك، وبعد أداء الجنود للزيارة انضموا للجنود الموجودين في بغداد ثم عادوا إلى الموصل.»

أما **الاتهام السادس والأخير** الذي وجه لنجيب باشا فكان بخصوص تحقير الإيرانيين والشيعة الموجودين في كربلاء هذا الأمر الذي كان سبباً في ظهور تلك الأحداث، فردّ عليهم نجيب باشا بهذا الجواب المطول:

«إن الأعمال التي تمت في كربلاء والحادثة التي تمت بها كانت عبارة عن تجديد لكل حقوق الدولة العلية هناك، فكانت إيران هي العقبة الرئيسية أمام هذا الأمر وكانت تستخدم الشيعة الموجودين في كربلاء لتقوية نفوذها هناك، ولو أنني أفكر في مصلحتي ولا أفكر في مصلحة الدولة، لتركت القصبة على حالها مقابل ألف كيس من المال، أما بالنسبة لدعوى المذهبية والدين فأنا لست مكلفاً من قبل الدولة بالتصريح بأي شيء عن الدين أو المذاهب، فمال كل العناصر الموجودة فيها هو

مالنا وأرواحهم أرواحنا، لذا لم أمنع قط أي عنصر يعيش في الدولة من أداء طقوسه وشعائره طالما أنه لا يخل بنظام وأمن الدولة، وعلى الرغم من ذلك لو وجد شخص واحد يثبت بأن حركة كربلاء التي قمت بها كانت لها علاقة بالأهالي فأنا على استعداد تام للمحاكمة والعقاب.»

«وليعلم كل من يرى أن إرسالي الخطباء إلى كربلاء كان له هدف، فإن هذا تصرف طبيعي يُطبق في كل الممالك الإسلامية، لأن ذكر اسم سلطان الإسلام في خطب الجمعة واجب في كل المساجد حتى ولو في قرية بها منزلان فقط، ولهذا عُين خطيب في كربلاء، وبالرغم من ذلك لم يُجبر أي فرد قط هنا على أداء صلاة الجمعة، أما إن كان ذكر الخلفاء الأربعة في المساجد اتهاماً فيجب توجيه هذا الاتهام للعلماء وليس لي، لأنني أنفذ أوامر السلطان ومقترحات العلماء، وخلاصة القول إن موضوع كربلاء لم يهدف التحرك ضد مذهب ما، بل كان عبارة عن مجموعة من التدابير السياسية التي يجب تطبيقها.»[1]

بعد حادثة كربلاء انتشرت بعض الأخبار بأن إيران ستسوق الجنود إلى الحدود الشرقية للدولة العثمانية وإلى بغداد، وأفادت المباحثات التي قام بها بهلول أفندي متصرف بايزيد مع سفيري إنجلترا وروسيا في أرضروم أن إيران لم تقم بتلك الاستعدادات، هذا بالإضافة إلى أن سفيري إنجلترا وروسيا قاما بالتنبيه على الدولة العثمانية وإيران بعدم القيام بأية استعدادات للهجوم على بعضهما البعض، أما المعلومات التي وردت في الرسالة السرية التي أرسلها علي نامق أفندي القنصل العثماني الموجود في شيراز فتقول: إن إيران تقوم بعمل مساعٍ لجمع الجنود وإرسال المدافع من طهران إلى تبريز، وأوضح علي نامق أفندي في رسالته أيضاً أنه من الأنسب انتظار المعلومات التي سيأتي بها أنوري

---

(١) BOA, *İ.MSM* 1840, Lef: 17.

أفندي المفوض العثماني عند إيران الذي سيصل إلى أرضروم بعد سبعة أو ثمانية أيام، وأوصى نامق أفندي الحكومة العثمانية بسوق الجنود بسرعة إلى تلك المنطقة لمواجهة أي احتمال طارئ[1].

وقد تم التباحث في المجلس المخصوص في تلك المعلومات التي قدمها كل من بهلول أفندي متصرف بايزيد وعلى نامق أفندي القنصل العثماني في إيران، وبموجب إرادة السلطان الصادرة في هذا الشأن أوصى المجلس المخصوص بتلك الوصايا للوُلاة والمتصرفين الموجودين على الحدود الإيرانية:

«يمكن أن يدخل الجنود العثمانيون في قتال مع إيران لحماية أنفسهم، ولو كان هدف إيران من ذلك هو إثارة الجند ليس إلا فعلى الجند ألا يثاروا، أما لو انضمت القوى غير المنتظمة إلى الجانب الإيراني فإن القتال حينئذ سيكون محققاً لا محالة، ولكن لن يتم شيء من ذلك إلا بعد التباحث مع السفارات ونظاراتَ الخارجية وصدور إذن من السلطان بذلك.»[2]

وكما هو واضح فلم ترغب الدولة العثمانية في أن تكون الطرف البادئ بالقتال في هذا النزاع وكان نفس الفكر موجوداً عند إيران أيضاً، وهو ما يدلّ على مدى تأثير التنبيه الذي قام به سفيرا إنجلترا وروسيا في هذا الأمر.

والواضح أيضاً من مجريات الأحداث أن إيران لم تكن ترغب في استخدام حادثة كربلاء الاستخدام الذي يؤدي إلى حدوث حرب معلنة بين الطرفين، لذا وجدت إيران أن دعوى المذهبية في كربلاء وإحداث ثورة هناك لهذا السبب سيكون كافياً لتأثيرها على الشيعة الموجودين في

(١) BOA, *İ.MSM* 1836, Lef: 1, 4 Ra 1259.

(٢) BOA, *İ.MSM* 1835, Lef:11, 10 Ra 1259.

العراق وتجديد نفوذها هناك، لاسيما وأن المعلومات المخابراتية التي أرسلها راسم أفندي قنصل الدولة العثمانية في تبريز تؤكد ذلك، فقد رأينا أن الزوار الذين كانوا في كربلاء قد انحازوا إلى جانب المجتهدين عند عودتهم إلى تبريز، فقام المجتهدون بإعطاء راية سوداء للأشخاص المسمين (جاوش) وأمروهم بالطواف في شوارع تبريز والنداء قائلين «يا أهالي تبريز اسمعوا إن العثمانيين قاموا بحركة في كربلاء وأسروا مشياخنا، إن اليوم يوم الغيرة الدينية «وعندما سمع الأهالي بهذا الخبر وصلوا إلى حالة من الغليان، وأرادوا محاكمة فيضي أغا أحد رجال البريد العثماني محاكمة عرفية على الملأ، ولكن الممثل الإنجليزي هناك ادعى أنه إنجليزي الجنسية وأنقذ الرجل من أيديهم؛ وبذلك تخلى الأهالي عن محاكمته عرفيًا[1].

وكما هو واضح أن إيران بالرغم من أنها لم تقترب من الأحداث التي حدثت في كربلاء، إلا أنها على الأقل نشرت بين الأهالي الأقاويل التي ستفتح بها الحرب على العثمانيين، وكانت الأخبار الواردة إلى الدولة العثمانية في تلك الأثناء مليئة بالتناقضات والصراعات، ومنها على سبيل المثال أن إيران لن تكتفي بإشعال الثورة في كربلاء، بل تخطط للهجوم على الأراضي العثمانية أيضاً، ووردت معلومات سرية من راسم أفندي قنصل الدولة العثمانية في تبريز بأن إيران أخرجت من طهران أربعاً وعشرين مدفعاً لترسلها إلى تبريز، وهذا من خلال المعلومات السرية التي حصل عليها من عملائه الذين أرسلهم إلى طهران، كما وصلت معلومات إلى مركز الدولة العثمانية نفسها بأن المجتهدين الشيعة لم يقفوا مكتوفي الأيدي وقاموا بجمع كل الرجال القادرين على الحرب[2].

---

(١) BOA, *İMSM* 1836, Lef: 3, 9 S 1259.

(٢) BOA, *İMSM* 1836, Lef:9, 16 Ra 1259.

ووردت معلومات مشابهة لتلك المعلومات في الخطاب الذي قدمه للحكومة أنوري أفندي المكلف بالتحقيق في حادثة كربلاء، وورد فيه أنه قد وصلت معلومات إلى نظارة الخارجية تفيد بأن المسؤولين والمجتهدين الإيرانيين قاموا بأخذ قروض من التجار القادمين إلى المدن الإيرانية وعملوا استعدادتهم وجمعوا الجنود[١].

كما أرسل راسم أفندي معلومات هامة في رسالة إلى الحكومة العثمانية في استانبول بواسطة نامق أفندي[٢]، وورد فيها:

«إن الإيرانيين أرسلوا إلى نواحي السليمانية أربعاً وثلاثين مدفعاً وأحد عشر ألف جندي، وأرسلوا إلى بغداد واحداً واربعين مدفعاً وخمسين ألف جندي، وإلى حدود بايزيد سبعة وعشرين مدفعاً وخمسة عشر ألف جندي»[٣].

ولم يقف نامق باشا مكتوف الأيدي أمام تلك التحركات الإيرانية بل طلب الجنود من ولاة الموصل وديار بكر وسيواس، وعزّز الاستعدادات العسكرية على الحدود الشرقية للدولة العثمانية[٤].

أما بهلول أفندي متصرف بايزيد فقد أرسل لاستانبول معلومات بأن إيران جمعت الجند في منطقة حاوي وسترسلهم إلى بايزيد، وتلك هي الأخبار التي وردت لبهلول أفندي عن المخططات الإيرانية: وردت معلومات إلى الأغا سيد باقي زعيم المجتهدين في إيران بأن الكثير من الأهالي ومعهم مجتهدون قد قُتلوا أثناء حركة كربلاء العسكرية، وأن ضريح الإمام الحسين تعرض للسرقة في تلك الأثناء، فدعا سيد باقي الأهالي الإيرانيين للجهاد، وتمكن من جمع ما يقرب من ثلاثين ألف

---

(١) BOA, *İ.MSM* 1837, Lef: 2, 13 R 1259.

(٢) BOA, *İ.MSM* 1837, Lef: 4, 14 R 1259.

(٣) BOA, *İ.MSM* 1837, Lef: 6, 3 R 1259.

(٤) BOA, *İ.MSM* 1837, Lef: 1, 14 R 1259.

شخص، ولأن بهلول أفندي لم يكن متأكداً من تلك المعلومات وكذلك راسم أفندي؛ نُبه على مشير أرضروم بانتظار المعلومات المخابراتية الموثقة في هذا الأمر[1]، وقد ذكر بهلول أفندي أن إيران لن تكتفي بالهجوم على بايزيد فقط، بل ستتجه إلى كربلاء وألاش كيرد، وأن تلك الهجمات ستتم في غضون فترة قصيرة الأمر الذي جعل بهلول أفندي يطلب قوات من مشير أرضروم[2].

صدّق كل من المشير كامل باشا مشير أرضروم وعلي نامق أفندي على المعلومات التي تقول بأن إيران ستسوق الجنود إلى بغداد، لذا بدأ كامل باشا في إرسال المهمات والجنود اللازمة إلى بايزيد، وقد أعدّ سفيرا إنجلترا وروسيا للاجتماع مع القنصل علي نامق أفندي وبكير باشا أمير اللواء وطلب السفيران منهما أن يوضحا للدول الأخرى أهمية تلك الاستعدادات التي يقوم العثمانيون بها في بايزيد، وأوضح السفيران أنه لم ترد لهما أية معلومات مخابراتية بخصوص تلك الاستعدادات التي تقوم بها إيران، ولذا فيصعب على إيران القيام بهذا الهجوم، ثم أوضحا لكامل باشا بأن كل الاستعدادات العسكرية التي يقوم بها ليست في محلها[3]، وخلاصة القول أوضح السفيران الإنجليزي والروسي بأنه لا يجوز للدولة العثمانية سوق الجنود من أرضروم إلى بايزيد طالما أن إيران لم تتخط الحدود العثمانية، أما الحكومة العثمانية فقد أوضحت بأنها لن تقوم بأي هجوم على الأراضي الإيرانية طالما أن إيران لم تقم بالهجوم على أرضها، وأن مسألة سوق الجنود ليست إلا مسألة احتياط لا أكثر، ولم تقصد بها الدولة العثمانية إثارة المشكلات[4].

---

(١) BOA, *İ.MSM* 1835, Lef :8, 13 S 1259.

(٢) BOA, *İ.MSM* 1835, Lef: 4, 13 S 1259.

(٣) BOA, *İ.MSM* 1835, Lef: 1, 17 S 1259.

(٤) BOA, *İ.MSM* 1835, Lef: 2.

وبعد ما بحث المجلس المخصوص المعلومات التي أرسلها متصرف بايزيد إلى المشير كامل باشا ومسألة طلب الجنود، حوّل المجلس تلك المعلومات مع المعلومات التي أرسلها راسم أفندي إلى مقام الصدارة، وطُلب إصدار الإذن اللازم باتخاذ الإجراءات العسكرية اللازمة في هذا الأمر[١].

وبعد تلك المباحثات قامت الدولة العثمانية ببدء المساعي الخاصة بجمع الجنود بالقرب من أرضروم وإرسال الجنود إلى بغداد وأرضروم من الجهات المختلفة.

وأثناء قيام بهلول أفندي بإعداد خطط الهجوم وصلت أخبار من علي نامق قنصل الدولة العثمانية في تبريز تُكذب الأخبار التي تقول بأن إيران أرسلت أربعاً وعشرين مدفعاً إلى الأراضي العثمانية وأنها ستشنّ هجوماً عليها، وفي تلك الفترة التي زادت فيها الأقاويل والشائعات عن هذا الهجوم المرتقب من إيران، حدث زلزال عنيف في منطقة تبريز وطهران في أواخر شهر مارس عام ١٨٤٣م، وتوفي الكثير من الناس في هذا الزلزال، وبذلك اقتنعت الدولة العثمانية بأن إيران لن تقوم بهذا الهجوم بعد تلك الأحداث، ولكنها استمرت في اتخاذ الإجراءات لاحتمال ورود خطر من شيراز[٢].

وقد طلب كامل باشا مشير أرضروم حوالي عشرة آلاف جندي من طرابزون لمواجهة الخطر الإيراني وكان ينوي إنفاق ثلاثة آلاف كيس تقريباً على هذه الجنود[٣]، وكان كامل باشا يفكر في أخذ خمسة آلاف جندي من أجرة وليوانة التابعتين لولاية جلدير، ومثلهم من طوسيا وتيرة

---

(١) BOA, **_İMSM_ 1835, Lef: 5, 17 S 1259.**

(٢) BOA, **_İMSM_ 1836, Lef: 5, Selh Ra 1259; BOA, _İMSM_ 1836, Lef: 10, 24 Ra 1259.**

(٣) BOA, **_İMSM_ 1838, Lef: 5, 3 Ca 1259.**

بولو وسور منه وريزا وكونيا التابعات لطرابزون، ، كما سترسل الدولة لواءين من الجند المنتظمة وبهذا سيصل عدد الجند العثمانيين من خمسة وعشرين ألفاً إلى ستة وعشرين ألف جندي[1].

ولم تهتم الحكومة بسوق هؤلاء الجند غير المنتظمة الذين أراد كامل باشا جمعهم من طرابزون والموصل وديار بكر وإرسالهم إلى أرضروم، وذلك لعدة أسباب أولها أن إيران لم تقم بأي هجوم على الدولة العثمانية بالرغم من الشائعات المنتشرة منذ عام كما أن سفيري إنجلترا وروسيا أعطيا ضمانات للدولة العثمانية بأن إيران لن تقوم بهذا الهجوم، وعليه فإن هذا الكم الهائل من الجنود التي أراد كامل باشا جمعها سيرهق خزانة الدولة بسبب الرواتب التي ستُصرف لهم، ولهذه الأسباب لم تهتم الدولة بجمع الجنود، لو تأكدت الدولة العثمانية أن الجنود قد جمعت بالفعل لطلبت من كامل باشا إعداد خطة لسوقهم وإرسالهم إلى استانبول[2].

وفي نفس التاريخ أرسل أنوري أفندي معلومات جديدة حصل عليها من علي نامق أفندي تفيد بأنه لا يوجد في إيران هذا الكم من الجنود ولا يوجد سوى جنود الحدود فقط[3]، أما نجيب باشا فكان على قناعة بأن مسألة الاستعدادات التي تقوم بها إيران ليست إلا شائعات، وأن إيران لا تستطيع القيام بتلك الفاعليات وما ذلك كله إلا حيلة من إيران وبالرغم من ذلك دعا نجيب باشا مشير أرضروم إلى ضرورة أخذ الاحتياطات الكافية[4].

---

(١) BOA, *İMSM* 1838, Lef: 1; BOA, *İMSM* 1838, lef:16, 13 Ca 1259. BOA, *İMSM* 1838,, Lef: 13, 21 Ca 1259.)

(٢) BOA, *İMSM* 1838, Lef: 17, 23 Ca 1259; BOA, *İMSM* 1838, Lef: 8 ve 11, 24 Ca 1259.

(٣) BOA, *İMSM* 1838, Lef: 3, 13 Ca 1259.

(٤) BOA, *İMSM* 1838, Lef: 13, 15 Ca 1259.

٢- مباحثات ارضروم

سعى سفيرا إنجلترا وروسيا إلى عقد مباحثات بين الدولتين العثمانية والإيرانية لوقف التوتر القائم بينهما، وتم البدء في تلك المباحثات التي استمرت فترة طويلة في أرضروم بمشاركة الدولة العثمانية وإيران وإنجلترا وروسيا، فأعطت الحكومة العثمانية أهمية كبرى لتلك المباحثات وخُصصت منازل منفصلة في أرضروم لإقامة ممثلي الدول المشاركة في المباحثات المحتمل استمرارها لفترة طويلة[١].

كان الهدف الأساسي من تلك المباحثات تسوية العلاقات العثمانية - الإيرانية التي توترت بشدة خاصة بعد حادثة كربلاء، وقد كلفت الحكومة العثمانية رفعت باشا ليمثلها في تلك المباحثات، وكما أوضحنا من قبل فإن الدولتين العثمانية والإيرانية كانتا تخططان لسوق المهمات والجنود إلى النقاط الهامة على الحدود بينهما، ولأن كون تلك الخطط كانت للحيطة فقط انتشرت عنها أخبار كثيرة مبالغ فيها لا أصل لها، وقد كانت الدولتان تعلمان جيداً النتائج التي ستظهر في حالة تحول التوتر القائم بينهما إلى صدام ملموس، وكانت إنجلترا وروسيا قلقتين من تحول التهديدات القائمة على الحدود إلى الحياة العامة، وذلك لأن أي صدام سيحدث في المنطقة كان من الممكن أن تتدخل فيه إنجلترا وروسيا.

وقد أعدّ مسيو كاننج السفير الإنجليزي في مباحثات أرضروم هذا التقييم عن حادثة كربلاء والتوتر الذي حدث بعدها في المنطقة:

«انتشرت محاولة إيران لتجهيز الاستعدادات العسكرية في كل الأرجاء، واضطرت الدولة العثمانية لاتخاذ الإجراءات ضد هذه النشاطات الإيرانية، وقد أكدت إنجلترا للدولة العثمانية بأن إيران لن تقوم بمثل هذا الهجوم، والآن يبدو أيضاً أن الإخطار الذي يشتمل على

---

(١) BOA, *İ.MSM* 1836, Lef: 6, 23 R 1259.

آراء روسيا والذي أرسل إلى إيران سيحدث تأثيراً لدى إيران في هذا الأمر»[1].

من ناحية أخرى أوضح الممثل الإنجليزي في تلك المباحثات أن الدولة العثمانية نظرت بعين الأسف إلى الأحداث والتحركات التي وقعت في كربلاء، وأوضح أيضاً أنه يجب على الدولة العثمانية أن توضح لروسيا وإنجلترا الأسباب الحقيقة لهذه الحادثة، وزعم بأن إقالة نجيب باشا الذي كان بمثابة المحرك الرئيسي لحادثة كربلاء ستكون وسيلة لتأمين الثقة بين روسيا وإنجلترا والدولة العثمانية وإيران[2]، وطلب إنهاء الاستعدادات العسكرية التي تتم في أرضروم، وإعادة المدافع الموجودة في كربلاء إلى أماكنها القديمة[3].

كما سعى أيضاً مسيو تيتوف الممثل الروسي في المباحثات إلى إزالة التوتر القائم بين دولته وإنجلترا، وفي الوقت الذي أكد فيه السفير الإنجليزي بأن الدولة العثمانية لن تهجم على الإراضي الإيرانية أوضح أيضاً السفير الروسي أن إيران لن تهجم على الأراضي العثمانية[4]، وإذا ما نظرنا إلى الاقترحات التي اقترحتها روسيا لإزالة التوتر القائم بين الدولتين، سنجد أنها كانت لصالح إيران، فقد أوضح السفير الروسي بأنه لن يصرّ مثل إنجلترا على إقالة نجيب باشا، وأن بلاده لن تلقي باللائمة على شخص واحد بعينه، لأن روسيا كانت ترى أن عزل نجيب باشا وحده لن يكفي، بل يجب على الدولة العثمانية مساعدة كل الأهالي الذين تعرضوا للضرر في كربلاء، ودفع هذه التعويضات لمن تضرروا مرة

---

(١) BOA, *İ.MSM* 1838, Lef: 10, 13 Temmuz 1843.

(٢) BOA, *Siyasi Kısım Evrakı (HR.SYS)* 91/1, Lef: 17; *İ.MSM* 1840, Lef: 3, 6 Ağustos 1843.

(٣) BOA, *İ.MSM* 1840, Lef: 4, 19 Ağustos 1843.

(٤) BOA, *İ.MSM* 1838, Lef: 9, 1 Temmuz 1843.

واحدة وبالشكل الذي يعمل على مواجهة تلك الأضرار، ويجب على الدولة العثمانية أن تخبر كل من روسيا وإنجلترا وإيران بهذه التعويضات التي ستقدمها، وأن تقوم بكتابة كل ملابسات حادثة كربلاء بشكل طيب وترسلها إلى رئيس وزراء إيران.

ولم تكن كربلاء وحدها هي محور المباحثات التي تمت بل تم التباحث أيضاً في التعديات التي تتم على الحدود بين الدولتين، ووضعت الدولة العثمانية على مائدة المفاوضات مسألة إخلال إيران بالحدود بين الدولتين، ولهذا علّق مسيو تيتوف على شكوى رفعت باشا بخصوص تعديات الجنود الإيرانيين على الحدود العثمانية في ولاية وان بما يلي:

«يجب علينا أن نبذل كل ما في وسعنا لإعاقة مثل تلك التعديات، ولو أتت إلينا معلومات خاصة بتلك التعديات فيمكننا القول بأنها أخبار مبالغ فيها»، وأخيراً أوضح مسيو تيتوف أنه يتفق مع إنجلترا في أنهما سيعتبران المسؤولية على من يبدأ بالهجوم[١].

وقد أخبرت الدولة العثمانية بأنها ستكتب الرسالة المطلوبة منها إلى رئيس وزراء إيران، وستساعد من تضرروا في حادثة كربلاء، ولكنها لن تذكر أية تفاصيل عن الموضوع، فأظهرت روسيا رد فعل كبير على هذا، لأن روسيا كانت تريد من الدولة العثمانية أن تطلعها هي وإنجلترا على ما ستقوم به في كربلاء، وأن تطلعهما أيضاً بشكل سري على صورة أو ملخص التعليمات التي ستصدرها لنجيب باشا، لا سيما وأن مسيو تيتوف أوضح لرفعت باشا بأن التوتر القائم لا يهم الدولة العثمانية وإيران فقط، بل يهم إنجلترا وروسيا أيضاً وأنهما لن يقفا بعيداً عن تلك الإجراءات[٢].

حقيقة الأمر أن كل طلب جديد كانت تتقدم به روسيا في المباحثات

(١) BOA, *HR.SYS* 91/1, Lef: 11/2; *İ.MSM* 1840, Lef: 4, 29 Temmuz 1843.

(٢) BOA, *HR.SYS* 91/1, Lef: 9, 21 Ağustos 1843; *İ.MSM* 1840, Lef: 2.

كان يتضمن شروطاً ثقيلة بالنسبة للمطالب الأخرى وعلى سبيل المثال طلب مسيو تيتوف في مذكرته المؤرخة بتاريخ ٨ ديسمبر ١٨٤٣م ما يلي:

«يجب أن يتم تعيين موظف من الجانب الإيراني لمراقبة دفع التعويضات التي ستقدمها الدولة العثمانية للأسر التي تضررت في كربلاء، كما يجب أن يُصرح بتعيين وكيل أو قنصل إيراني في كل المدن التي تعتبر مزارات للإيرانيين مثل النجف وكربلاء والكاظمية وسامراء»[١].

وكما هو واضح فإن روسيا كانت بمثابة المتحدث الرسمي باسم إيران، أما الدولة العثمانية فقد أظهرت رد فعل عنيف على بعض تلك الاقتراحات المقدمة كشروط أولية لمباحثات الصلح، ولكنها لم تصرح بردود أفعالها إلى روسيا، بل صرحت بها بشكل مباشر لإيران، وبذلك أوضحت أن إيران هي المخاطب الرسمي لها.

وقد أخطرت الدولة العثمانية المفوض الإيراني بتلك الخصائص المتعلقة بالرسالة التي ستقدمها إلى رئيس وزراء إيران، والتعويضات التي ستقدمها لمن تضرر في الحادثة:

«إن الدولة العثمانية لم تكن راضية عن تلك الأحداث التي وقعت في كربلاء، وعلى عكس مطلب روسيا، سترسل رسالة خاصة بشعورها بالأسف بسبب الجهود المبذولة للحصول على بعض المكاسب من تلك الحادثة، أما بخصوص المساعدات التي ستقدمها لمن تضرر في الحادثة، فقد أوضحت الدولة العثمانية بأنها ستتم تحت مراقبة وإشراف الأشخاص الذين يعرفون من تعرض للضرر من الأهالي.»[٢]

لقد كانت الدولة العثمانية تنظر إلى إيران على أنها السبب الرئيسي

(١) BOA, *HR.SYS* 91/1, Lef: 7, 8 Kanûn-ı evvel 1843.

(٢) BOA, *HR.SYS* 91/1, Lef: 3.

في حدوث مشكلة كربلاء، وذلك لأنه في السنوات الأخيرة وفد إلى بغداد من إيران آلاف الزوار وكان يتراوح عددهم من خمسة إلى عشرة آلاف شخص، جاءوا إلى بغداد للزيارة ولم يرجعوا إلى إيران، وأقاموا في كربلاء والقصبات المجاورة لها، وكان إهمال والي بغداد علي رضا باشا لهذا الأمر سبباً في تصرفهم كما يحلو لهم، ولم تقف إيران صامتة بل كانت توجه وتحرك هؤلاء القادمين الجدد، وكان السبب في قيام إيران بهذا هو رغبتها في إعادة السيطرة على منطقتي المحمرة وزهاب المتنازع عليهما، وعزل أحمد باشا متصرف سنجق بابان الذي كان يحرض دائماً على الخصومة مع إيران[1].

أظهرت المباحثات التي تمت بين الدولة العثمانية وإيران أن حادثة كربلاء لم تكن هي السبب الرئيسي في التوتر القائم بين الدولتين بل كانت وسيلة لإظهار هذا التوتر، كما أن المباحثات التي تمت بعد ذلك تُركت مسألة كربلاء فيها جانباً، وتحولت المباحثات إلى مشكلة الحدود العثمانية-الإيرانية الممتدة من أرضروم حتى خليج البصرة.

وقد طلبت إيران بحقوقها في منطقتي المحمرة وزهاب[2]، واستدلت على دعواها بالمعاهدة التي تمت في عهد السلطان مراد الرابع، أما الجانب العثماني فقد أخبر إيران بأنه فقد النسخة الأصلية من تلك المعاهدة، ولكن إيران أكدت بأنها تمتلك نسخة من المعاهدة وأن لها الأحقية في منطقة وان وشط العرب وبعض الأماكن في العراق، وفي الوقت الذي رفضت فيه الدولة العثمانية هذه الادعاءات شكلاً ومضموناً استمرت إيران في المطالبة بها وضمت روسيا إلى جانبها، وكانت تلك المطالب سبباً في قيام الدولة العثمانية بالبدء من جديد في الاستعدادات

(١) BOA, *HR.SYS* 91/1, Lef: 5/2.

(٢) Derviş Paşa, *a.g.e.*, s. 6-9; *Seyahatnâme-i Hudûd*, s. 23; El-Bustâni, *a.g.e.*, s. 280.

العسكرية[1]، وقد انعكس هذا التوتر على المنطقة الحدودية، وبدأت تُسمع بعض الأخبار عن حدوث مصادمات في بعض القرى الحدودية في ١٢ أكتوبر عام ١٨٤٣م[2].

ونتيجة لسير المباحثات بشكل إيجابي بدأت الدول الأربع المشاركة في المباحثات تخطو خطى إيجابية لعدم ازدياد تلك الأخبار ولإنهاء حالة التوتر، وكانت الدولة العثمانية أول من خطا الخطوة الأولى حيث أوضحت أنها ستستمر في قبول القادمين من إيران إلى كربلاء أو العتبات الأخرى للزيارة أو التجارة ببعض الشروط إظهاراً منها لنيتها الحسنة[3].

وبضغط من روسيا وإنجلترا أرسلت الدولة العثمانية تحذيراً إلى نجيب باشا، واتفقت الدول الأربع على أن تحتفظ الدولة العثمانية بمضمون هذا التحذير ولا تُطلع أية دولة من الدول المشاركة في المباحثات عليه، أما إذا أرادت الدولة العثمانية إطلاع الدول المشاركة عليه فيمكنها حينئذ تسجيله في ملاحظات المباحثات[4]، وهذا هو ملخص التحذير المرسل إلى نجيب باشا:

«إن عدم اتخاذ الإجراءات الكافية أثناء سوق الجنود إلى كربلاء في بعض الموضوعات كقتل بعض الأبرياء وظهور بعض حالات النهب وإلحاق الضرر بالأضرحة التي تهم المسلمين سواء أكانوا سنة أم شيعة دعا لأن تحذركم الدولة من التقصير في حماية الزوار الإيرانيين وتنظيم الشؤون المتعلقة بالأحداث في الولاية والتعامل بشكل طيب مع القناصل والسفراء الأجانب، وعدم القيام بأي تحرك عسكري طالما أن الدولة لم

---

(١) BOA, *İ.MSM* 1838, Lef: 2, 27 Ca 1259 (25 Haziran 1843).

(٢) BOA, *İ.MSM* 1839, Lef: 3, 20-30 Temmuz 1259.

(٣) BOA, *İ.MSM* 1839, Lef: 1 ve Lef: 6.

(٤) BOA, *İ.MSM* 1839, Lef: 7.

تأذن به، كما تحذركم الدولة من القيام بأية تصرفات غير لائقة قد تكون سبباً في الشكوى أو إفساد العلاقات مع إيران، وإذا حدث منكم تقصير في ذلك فلن تتردد الدولة في عزلكم»[1].

وبناء على تلك التحذيرات التي تلقاها نجيب باشا أخبر الحكومة بأنه سيسعى لحماية أموال وأرواح الزوار والتجار الإيرانيين كما كان سابقاً، وذلك حتى لا يبدو متهماً بشكل أكبر من ذلك. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى لم يتوان نجيب باشا في تحذير وتنبيه الدولة من الخطر الإيراني وذلك من خلال التقرير الذي أرسله إلى الباب العالي، الذي ورد فيه ما يلي:

«إن دولة إيران تريد أن تسيطر على بغداد معنويًّا، والزوار والرعايا الإيرانيين في الأراضي العثمانية هم أصل تلك المشكلات، من ناحية أخرى أوضح أن القنصليات الإيرانية التي طُلب إنشاؤها في المراكز المختلفة ستكون مراكز للفتنة والفساد، وستعمل على ازدياد النفوذ الإيراني»[2].

وقد قلنا من قبل إنه قد حصل نوع من الوفاق الدولي على أن يكون خطاب التحذير المرسل لنجيب باشا سرّيًّا، وبالرغم من ذلك وصل الخطاب إلى يد السفير الإنجليزي والسفير الروسي، وكان ذلك سبباً في ظهور ردّ فعل الحكومة العثمانية.

أما الاتهام الآخر الذي وجه لنجيب باشا فكان بخصوص إطلاقه سراح أحمد باشا متصرف بابان مقابل الرشوة التي حصل عليها من أخيه عبد الله بك، وأوضح نجيب باشا أنه لم يقبل هدايا لا من عبد الله بك ولا من غيره[3].

---

(١) BOA, *İ.MSM* 1839, Lef: 3.

(٢) BOA, *İ.MSM* 1839, Lef: 3.

(٣) BOA, *İ.MSM* 1836, Lef: 8, S R 1259.

وبعد تلك الاتهامات رأت الدولة العثمانية ضرورة طرح موضوع عزل نجيب باشا على مائدة المفاوضات، واقترحت استدعاءه إلى أرضروم ليدلي بمعلوماته عن حادثة كربلاء[1].

لقد بذلت إنجلترا وروسيا وإيران جهوداً كبيرة في إلحاق تلك الاتهامات بنجيب باشا، وعزله من وظيفته، وبالرغم من ضغط الدول الثلاث لم تعزله الدولة العثمانية من وظيفته، ورأت أن ما قام به من صميم وظيفته، ولكنها بعد ذلك اضطرت لعزله من وظيفته في عام ١٨٤٧م وذلك لأنها كانت على وشك توقيع معاهدة أرضروم، وكانت ترغب في الحصول على تعويضات في موضوعات أخرى، ولم تكن ترغب في إطالة فترة الخلاف مع الأطراف المشاركة في المباحثات.

٣- معاهدة أرضروم ١٨٤٧م

استمرت المباحثات التي عقدت في أرضروم بعد حادثة كربلاء عام ١٨٤٣م حتى عام ١٨٤٧م، وقد شارك فيها من الجانب العثماني أنوري أفندي وبكير باشا وكامل أفندي (رئيساً للكتاب) ورشدي باشا (مترجماً) وزاعم أغا (كتخدا)، أما الجانب الروسي فكان يتكون من مسيو تيتوف والعقيد داينس وبرسفيركوف (كاتباً) وموفكين (كاتباً)، أما إنجلترا فمثلها الكولونيل وليامز وروبرت كروزون وريد هاوس (مترجماً) وجوزيف ديكسون، وصوهراب، أما من الجانب الإيراني ميرزا تقي خان وميرزا أحمد خان (رئيس كتاب وكتخدا) وميرزا أحمد خان فرحاني وجيراغ علي زنجنه كما انضم أيضاً للمباحثات جان داود مسيحي[2]، وبعد مباحثات استمرت أربع سنوات اتفقت الأطراف المشاركة على معاهدة تتكون من

---

(١) BOA, *İMSM* 1839, Lef: 8, 14 Ş 1259.

(٢) İbrahim Aykun, "Osmanlı-İran İlişkilerinden Diplomatik Bir Kesit", *Osmanlı*, (editör: Güler Eren), Ankara 1999, I, 695.

٩ بنود، وسُلمت نسخة منها للدولة العثمانية ونسخة لإيران لمراجعة نتائجها بشكل نهائي، وقد اعترض الباب العالي على توقيع تلك المعاهدة لأنها لم تتفق مع مطالب العثمانيين، ولذا أخبر عالي باشا ناظر الخارجية العثماني السفيرين الإنجليزي والروسي في ٣ مارس عام ١٨٤٧م بأنه يجب مراجعة بنود المعاهدة قبل توقيعها وذلك لأن بعض بنودها مبهمة.

كان عالي باشا يريد بهذا الإخطار مراجعة بنود المعاهدة حتى لا تُخلّ بسيادة الدولة العثمانية على المحمرة، وذلك مقابل التعويضات التي قدمتها الدولة العثمانية لإيران ومن تعرضوا للضرر في كربلاء، ولأنه كان يريد أن تشارك إنجلترا في مراجعة تلك البنود مع الجانب العثماني بدأ ويلسيلي السفير الإنجليزي في استانبول في بدء مباحثاته في هذا الشأن، إلا أنه ألقى بالموضوع إلى بالمرستون ليكسب تلك المطالب الشرعية، وأجاب بالمرستون بأنه سيساعد الدولة العثمانية في الموضوعات التي تشكو منها[١].

لقد كانت إنجلترا في بادىء الأمر تتخذ موقفاً حياديًا في المباحثات إلا أنها لما رأت إيران وروسيا تتخذان موقفاً موحداً في المباحثات وكأنهما دولة واحدة قررت إنجلترا الوقوف إلى جانب الدولة العثمانية، وبعد ما قامت إنجلترا بمراجعة المواد التي أقلقت الدولة العثمانية قامت الدولة العثمانية وإيران بالتوقيع عليها في ٤ أبريل ١٨٤٧م الموافق ١٦ جمادى الأول ١٢٦٣هـ وكانت المعاهدة تتكون من تسعة بنود نلخصها فيما يلي:

١- اتفقت الدولتان الإسلاميتان على التخلي عن كل الأموال التي طلبتاها من بعضهما حتى ذلك الوقت، إلا أن المطالب الموجودة في المادة الرابعة سيتم تسويتها بتلك المعاهدة، وستتفق مع تلك الأحكام.

---

(١) Nasıri, *a.g.t.*, s. 11.

٢- اتفقت الدولتان على أن تأخذ الدولة العثمانية المنطقة الجنوبية الغربية من سنجق زهاب، وأن تأخذ إيران المنطقة الجنوبية الشرقية منه وصحراء جراند، أما مدينة السليمانية وسنجقها فهو ملك للدولة العثمانية وتتعهد إيران بأنها لن تتخذ أي إجراء مخالف لذلك، كما تتعهد الدولة العثمانية بسيادة إيران على الأراضي الواقعة يسار المحمرة وشط العرب وجزيرة الخضر ولنكركاه وكذا العشائر الموجودة في الأراضي الإيرانية، وستتمكن السفن والقوارب الإيرانية من الدخول والخروج بحرية في نهر دجلة بداية من المكان الذي يلتصق فيه شط العرب بالبحر وحتى المكان المبين على أنه حد المنطقة.

٣- تخلت الدولتان بموجب المعاهدة عن الادعاءات بأحقيتهما في المنطقة وهذا بخلاف الأراضي الممنوحة لهم بموجب المعاهدة، كما يتعهد الموظفون والمهندسون من الطرفين بأنهم سيوافقون على المعاهدة وعلى قرارات الحدود المرسومة بين الدولتين بموجب المعاهدة.

٤- تقرر تعيين موظفين من الجانبين للنظر بشكل عادل وقانوني في مشكلات الضرائب والأضرار التي حدثت عند الجانبين بموجب اتفاقية الصداقة الموقعة بين الدولتين في جمادى الآخرة ١٢٦١هـ.

٥- تتعهد الدولة العثمانية بتوطين الأمراء الإيرانيين الفارين في بروصة وألا تمنعهم من مغادرة هذا المكان كما تعهدت الدولتان برد الفارين الآخرين.

٦- سيتم تحصيل الضرائب التجارية من التجار القادمين من إيران طبقاً للأصول التي نصت عليها معاهدة ١٢٣٨هـ، ولن يتم تحصيل أي قرش زيادة عن المبلغ المحدد في تلك المعاهدة.

٧- تتعهد الدولة العثمانية باتخاذ كل الإجراءات اللازمة لتأمين زيارة الزوار الإيرانيين إلى الأماكن المقدسة في كل أرجاء الدولة

العثمانية وذلك بموجب ما نصت عليه معاهدة أرضروم الأولى الموقعة عام ١٨٢٣م، وعليه تتعهد الدولة العثمانية بالقيام بكل ما في وسعها لحماية الزوار الإيرانيين من كل أنواع الإهانات والأذى سواء في تجارتهم أو في زيارتهم، وتعيين قناصل إيرانيين في الأماكن التي يتجمع بها الزوار والتجار الإيرانيون في أي مكان باستثناء مكة والمدينة، وتتعهد الدولة العثمانية أيضاً برعاية وحماية هؤلاء القناصل ومنحهم كل الامتيازات الممنوحة لكافة القناصل الموجودين في الدولة، وفي المقابل تتعهد إيران أيضاً باتخاذ كل الإجراءات التي ستقوم بها الدولة العثمانية تجاه الزوار والتجار والقناصل.

٨- تتعهد الدولتان بأنهما ستتخذان كافة الإجراءات اللازمة وتطبيقها لمنع غارات النهب والسلب التي تتم على الحدود، وتقيم الدولتان الجنود في الأماكن المناسبة لهذا الغرض، كما تتعهد الدولتان بأنهما ستقفان ضد أية تجاوزات تحدث في أراضيهما من قتل ونهب وسلب، أما بالنسبة للعشائر مجهولة الصاحب فسُيترك للدولتين تسكينهم في الأماكن التي تريدها تلك العشائر، أما العشائر المعلوم تبعيتها للدولة فتقرر أن تبقى داخل أراضي الدولة.

٩- كل بنود وأحكام المعاهدات السابقة وخاصة معاهدة أرضروم ١٨٢٣م نافذة بالكلمة في تلك الاتفاقية الحالية، وتقوم الدولتان بالتصديق والتوقيع على تلك المعاهدة بعد مضي شهرين من تاريخه[١].

وسنوضح في الفصل التالي كيف أثرت تلك الاتفاقية على كربلاء، وكيف طُبقت بنود تلك الاتفاقية بها، وسنعطي معلومات مختصرة عن الأعمال التي تمت بخصوص اختلاقات الحدود التي كانت من أهم أسباب الخلاف بين الدولتين، وبأي شكل أثرت تلك الأعمال على كربلاء.

---

(١) *Muahedat Mecmuası*, III, 5-8.

ففي فترة الأربعينيات من القرن التاسع عشر احتدم الخلاف في النصوص التاريخية المسمى (اختلاف الحدود) والذي كان موجوداً منذ عدة سنوات بين الدولتين، وقد كان هذا الخلاف نابعاً من إهمال مفهوم الحدود عند العشائر القاطنة عليها وخاصة العشائر التي تعيش على الرعي، لأنهم كانوا يعبرون من أراضي دولة إلى دولة أخرى على حسب ظروف الموسم صيفاً كان أو شتاءً.

وتوجد بنود في معاهدة أرضروم الموقعة عام ١٨٢٣م في عهد سلطنة السلطان محمود الثاني وصدارة السيد على باشا بخصوص حلّ تلك الخلافات النابعة من مشكلة الحدود، ولأن المشكلة لم تُحلّ واستمرت تم تناولها مرة أخرى في معاهدة أرضروم الثانية الموقعة عام ١٨٤٧م.

وطبقاً لمعاهدة أرضروم عام ١٨٤٧م تمّ تشكيل لجنة أُطلق عليها لجنة تحديد الحدود، وكانت تلك اللجنة تتكون من ممثلين عثماني وإيراني وآخرين إنجليزي وروسي للمشاركة في أعمال اللجنة، وكانت مهمة اللجنة منع الأضرار التي تقوم بها العشائر القاطنة على الحدود مع بعضها البعض، وأخذ التعهدات من العشائر بعدم التعدي على بعضها بالقتل أو الغصب أو النهب، ولأن تعيين أماكن إقامة العشائر غير معروفة الهوية كان متروكاً للعشائر (مادة ٨) فقد حدثت أضرار بسبب ذلك، الأمر الذي جعل الدولتين تقرران تأسيس لجنة يشترك فيها الطرفان لتثبيت الحدود (مادة ٣-٤).

استمرت أعمال تلك اللجنة أربع سنوات من عام ١٨٤٩م إلى عام ١٨٥٣م، جاب فيها الأعضاء كل منطقة الحدود من خليج البصرة حتى لواء بايزيد الواقع بأرضروم، ولأن أعمال هيئة تحديد الحدود كانت ستشمل خليج البصرة والبصرة وبغداد وشهرزور والموصل ووان، وقد شملت أيضاً لواء بايزيد لوقوعه على الحدود، ولأنه لم يكن هناك أية

معلومات رسمية مدونة عن تلك المناطق، فقد جابت اللجنة كل قرى وقصبات ومقاطعات وأنهار وجبال وصحاري تلك المنطقة الحدودية، وحصلت على معلومات في غاية الأهمية عن تلك المنطقة من حيث أعداد الخيام والسكان وأعداد القبائل العربية منها والكردية والإيرانية، واستمعت إلى روايات الأهالي المحليين عن الأماكن، كما حصلت على معلومات عن الزراعة والتجارة والصناعة بتلك المنطقة، ومعلومات عن الأراضي الإيرانية والأراضي الخاضعة في ذلك الوقت للسيطرة الإيرانية[1].

وكان من ضمن أعمال تلك اللجنة أيضاً عمل إحصاء لعدد الزوار والتجار الإيرانيين الوافدين إلى كربلاء من إيران، وأماكن استراحتهم، ولا جرم أن الدولة العثمانية قد استفادت من المعلومات التي قدمتها اللجنة في القرارت المتعلقة بالزوار والتجار الإيرانيين في المعاهدة، وفي الوقت الذي أزالت فيه الأعمال المتعلقة بالحدود توتر العلاقات بين الدولتين أثرت بشكل إيجابي على الأهالي في كربلاء.

---

(١) Zekeriya Kurşun, "Mehmed Hurşid Paşa'nın Seyahatnâme-i Hudud Eserine Göre XIX. Yüzyıl Ortalarında Bayezid Sancağı", *Türk Kültürü İncelemeleri Dergisi*, Sayı: 2, İstanbul 2000, s. 103.

الفصل الرابع

كربلاء في معاهدة أرضروم ١٨٤٧م

١- مشكلات الأمراء ورجال الدولة وعلماء الشيعة والرعايا الإيرانيين القاطنين في كربلاء

كانت هناك مجموعة من المخاوف لدى حكومة إيران بخصوص حقوق رعاياها في ولاية بغداد الواقعة تحت السيادة العثمانية، وقد طلبت إيران التي أخذت روسيا إلى جانبها تماماً أثناء مفاوضات أرضروم المساعدة من إنجلترا، وعرضت إنجلترا التي وافقت على طلب إيران المطالب الإيرانية على المسؤولين العثمانيين، وبذلك ضمنت إيران موافقة الدولة العلية على العديد من الخصائص، وكُتبت المادة السابعة من اتفاقية أرضروم تحت هذه الضغوط، ويمكن سرد الموضوعات التي أرادت إيران تسويتها من قبل الإدارة العثمانية كما يلي:

أ- تخفيض الضرائب الجمركية التي كان يدفعها الزوار والتجار الإيرانيون القادمون إلى ولاية بغداد عن البضائع التجارية إلى ٤ ٪ كما كانت عليه من قبل بدلاً من ١٤ ٪.

ب- كان يُحصل قديماً ٤ قران على جنازات الرعايا الإيرانيين الطالبين الدفن في النجف، وتم رفع تلك القيمة إلى ٥ قران، ويجب إعادة النظر في هذا الأمر.

ت- يجب إعادة النظر أيضاً في موضوع عدم السماح بتغسيل موتى الرعايا الإيرانيين الذين يطلب أقاربهم تغسيلهم بأنفسهم، طالما أنه لم يُعط للمغسل ١,٥ قران كأجرة عن الغسل.

ث- كان يتم الدفن من قبل في مكان يسمى كمازه بلا مقابل، ثم بُدئ بعد ذلك في تحصيل ٣,٥ قران ويجب تسوية هذا الأمر أيضاً.

ج- حظر تحصيل واحد طمان (ما يعادل ٥٠ قرشاً) من كل حاج يريد الذهاب إلى مكة.

ح- عدم إجبار الرعايا الإيرانيين الموجودين في بغداد وما حولها على شراء تذاكر المرور.

خ- عدم نهب اللصوص للرعايا الإيرانيين، وفي حالة القبض عليهم وفي الأوضاع المشابهة لا يعفو والي بغداد عنهم.(١)

وقد وافقت الدولة العثمانية على عمل تنظيمات في تلك الخصائص لأنها كانت تريد الحصول على نتائج سريعة من تلك الاتفاقية التي سيتم توقيعها، وتم تنبيه والي بغداد إلى تلك الموضوعات، وكان من الطبيعي أن يكون تكثيف تلك التنبيهات قليلة أو كثيرة في العهود التالية على حسب وضع العلاقات مع إيران والظروف السياسية الأخرى.

وسنتوقف في هذا الفصل على الموضوعات التي كانت سبباً في النزاع بين الدولتين العثمانية والإيرانية في كربلاء بعد عام ١٨٤٧م، حيث شكلت اتفاقية أرضروم عام ١٨٤٧م والخصائص السابقة التي كانت مثاراً لشكوى الإيرانيين النقاط الرئيسية للموضوع، وتلك هي الموضوعات الرئيسية التي سنتناولها:

- وضع الأمراء ورجال الدولة وعلماء الشيعة وسلالة أهل البيت (السادة والأشراف) الفارين من إيران واللاجئين إلى كربلاء.

---

(١) BOA, *Düvel-i Ecnebiye Kısmı (A.DVN.DVE)* 16-A / 78, 1264.

- المشكلات المتعلقة بالزوار والتجار الإيرانيين.

- القضايا المتعلقة بأملاك وأراضي الرعايا الإيرانيين والمجاورين القاطنين بكربلاء، والمشكلات القانونية الأخرى للإيرانيين الذين يعيشون هناك.

- المشكلات المتعلقة بنسخ القرآن الكريم المرسلة من إيران إلى كربلاء.

كان لجوء المعارضين الإيرانيين إلى كربلاء من الأحداث التي أثرت على العلاقات العثمانية الإيرانية، وكان معظم الأمراء ورجال الدولة الآخرين الأقوياء المطلوب إضعافهم أو القضاء عليهم من قبل السلطات الإيرانية يرون في كربلاء ملجأ آمناً لهم يأمنون فيه على أنفسهم، وكان هؤلاء الأشخاص يؤمنون بأنهم سيجدون إمكانية في استمرار معارضتهم مستندين على العلاقات العثمانية الإيرانية أو على العناصر الشيعية الموجودة في النجف وكربلاء.

وكانت الدولة العثمانية توافق بشكل عام على استقبال هؤلاء الأمراء ورجال الدولة الذين يفرون من إيران ويطلبون الحماية منها، وبالرغم من ذلك انتظرت الحكومة العثمانية نتيجة المفاوضات التي ستتم مع إيران حتى لا تفسد علاقاتها معها.

وشهدت فترة تغييرات العرش في إيران زيادة في أعداد طلبات اللجوء إلى الدولة العثمانية، وقد حدث أول تغيير ونزاع على العرش في إيران خلال الفترة التي ندرسها عند وفاة فتح علي شاه عام ١٨٣٤م، فقد فر بعض هؤلاء الأمراء المهزومين في هذا الصراع إلى إنجلترا وروسيا، بينما لجأ قسم منهم إلى بغداد للذهاب إلى استانبول.

وقد اختار بعض هؤلاء الأمراء الهاربين العائدين من لندن إلى استانبول الإقامة في كربلاء والنجف اللتين لم تكونا غريبتين عليهما، كما

سُمح لهم بالإقامة في بغداد والقصبات المجاورة لها بواسطة سفراء إنجلترا.

وقد طلب خداداد خان السفير الإيراني في استانبول من الدولة العثماني تسليم هؤلاء اللاجئين بموجب الاتفاقية العثمانية الإيرانية المؤرخة بتاريخ ٥ سبتمبر ١٧٤٦م، وعلى هذا أرسل الباب العالي فرمانا إلى والي بغداد بخصوص إعادة الهاربين من إيران إليها، ومن ناحية أخرى كانت إيران لا تريد إقامة هؤلاء الهاربين أو الأشخاص المطرودين منها في بغداد عند لجوئهم للدولة العثمانية، وكانت إيران متخوفة من وجود هؤلاء الأشخاص في أماكن قريبة من الحدود، أو في الأماكن التي يمكنهم فيها تطوير معارضتهم لها، وانتبهت الدولة العثمانية لتلك الحساسية الإيرانية ووجدت أنه من الأنسب أن يقيم مثل هؤلاء اللاجئين السياسيين في مناطق مثل قره حصار وأنقرة وسيواس، ولكنها استثنت من ذلك الأمراء لأنه يمكن استخدامهم ضد إيران في الأوقات اللازمة، ولأن الباب العالي كان يدرك أن حكومة إيران يمكنها التأكد من هذا التصرف الاستثنائي فقد أمر والي بغداد بأن يرسل رد بلغة سياسية تتناسب مع حكومة إيران في مثل تلك الأوضاع، وأن يقوم بإرسال هؤلاء الأمراء إلى أماكن أخرى مناسبة، وعقب تلك الإجراءات تم توطين بعض الأمراء اللاجئين في سنجق كربلاء في قصبتي النجف وكربلاء، وتم تخصيص راتب شهري من خزانة بغداد لكل أمير منهم. وفي السنوات الأولى من عقد اتفاقية أرضروم وافقت الدولة العثمانية على هذه المادة من الاتفاقية، وتم توطين هؤلاء الأمراء الإيرانيين خارج بغداد، إلا أن هذا لم يقلل من مكانة هؤلاء الأمراء في نظر الدولة، وظهر هذا في منح عطية سنية للأمير الإيراني هولاكو ميرزا الذي لجأ إلى استانبول.[١]

---

(١) BOA, *İ.Hr* 304, 19 B 1256.

قام بعض الأمراء اللاجئين للدولة العثمانية بنشاط ضد حكومة إيران، وعلى سبيل المثال فقد أرسل الأمير ظلى سلطان خطاباً إلى مقام الصدارة في ١٩ سبتمبر ١٨٣٨م زعم فيه أن أهالي إيران أرسلوا له خطابات بأنهم سيطيعونه ويساعدونه في حالة مساعدته وإرساله إلى الحدود الإيرنية، إلا أن الحكومة العثمانية أوضحت له أن الوقت غير مناسب لاتخاذ تلك الخطوة، وأوضحت له أيضاً أنه ضيف على الدولة العثمانية وأنها خصصت له راتباً وخلافه، وأقنعته بالتخلي عن تلك الأفكار.

ولعل السبب في عدم اكتراث الحكومة العثمانية باقتراح الأمير الإيراني كان نابعا من احتمال زيادة النزاع الإنجليزي الروسي ورغبة كل منهما في بسط نفوذه على المنطقة، واستخدام إيران هذا الوضع كسند لها ضد الدولة العثمانية، وكانت الدولة العثمانية تخشى من الضغط على حكومة إيران في وقت خاطئ فتأخذ إيران روسيا وإنجلترا إلى جانبها وتكسب دعمهما ضد الدولة العثمانية.

وقد تقرر إرسال الأمراء الموجودين في بغداد إلى حلب بموجب القرار الذي تم التوصل إليه عام ١٨٤١م بين الدولتين العثمانية والإيرانية، إلا أن حكومة إيران قامت بمساع جديدة عندما كان القرار على وشك التنفيذ، وأرسلت رسالة إلى والي بغداد علي رضا باشا أوضحت فيها إن إرسال الأمراء لن يكون إلى حلب، بل إن إرسالهم إلى إيران سيكون أضمن بالنسبة لإيران[١]، وهناك احتمال أن هذا الطلب قد رُفض.

ويتضح من دفاتر مصاريف ولاية بغداد المؤرخة بتاريخ ١٨٤٣م (١٢٥٩هـ) أن الحكومة العثمانية قد خصصت رواتب لأفراد الأسرة

(١) el-Bustâni, *a.g.t.*, s. 278- 279.

المالكة الفارين من إيران والمقيمين في بغداد وكربلاء على وجه الخصوص، وأمَّنت لهم حياة كريمة مريحة، وحثتهم على المجيء إلى أراضيها.

الرواتب التي منحت للأمراء الإيرانيين في الفترة الثانية من عام ١٨٤٣م (١٢٥٩):

الاسم	الراتب بالقرش
علي شاه	١٠٠٠٠
الأمير هولاكو ميرزا	٧٣٠٠
الأمير ناصر الدين	٥٠٠٠
أم خاقان	٣٠٠٠
مجموع الرواتب	٢٥٣٠٠

المصدر: الأرشيف العثماني، دفاتر مصاريف المالية، ٥٠٢٩، ص٥.

مقدار الرواتب التي منحت للأمراء الإيرانيين على مدار أربعة أشهر في فبراير ١٨٤٤م (نوفمبر ١٢٥٩):

الاسم	الراتب بالقرش
شكر الله ميرزا	١٠٠٠
الأمير ركن الدولة	٣٠٠٠
الأمير إمام ويردي	٣٠٠٠
الأمير إسماعيل ميرزا	١٥٠٠
مولدة ابنة الشاه فتح على	١٠٠٠
مجموع الرواتب	٩٥٠٠٠

المصدر: الأرشيف العثماني، دفاتر مصاريف المالية، ٥٠٢٩، ص٥.

المخصصات التي منحت مرة واحدة لمن في معية الأمراء الإيرانيين:

الاسم	الراتب بالقرش
لرجل على شاه	٥٢٠
لأبناء على شاه	٧٥٠٠
لرجل الأمير عبد العزيز ميرزا	١٠٠
لرجل سليمان ميرزا	٥٠
لرجل أم الخفت	١٥٠
لميرزا جعفر	٧٣٢٠
المجموع	١٥٦٤٠

المصدر: الأرشيف العثماني، دفاتر مصاريف المالية، ٥٠٢٩، ص١٠.

وقد قامت الحكومة العثمانية بحماية الأمراء الذين احتموا بأراضيها وأسرهم معهم، وخصصت لهم الرواتب، وأثناء قدوم والدة الأمير الله ويردى ميزرا أحد أمراء إيران إلى بغداد عام ١٨٤٤م نُهبت أموالها، فأرسل الباب العالي رسالة لوالي بغداد لإيجاد أموالها، وتخصيص راتب لها وإسكانها في بغداد[١].

وكان لجوء الأمراء الإيرانيين إلى كربلاء التي يعيش فيها الكثير من الشيعة وعلمائهم من أهم التأثيرات التي كانت سبباً في اضطرابات العلاقات العثمانية الإيرانية طوال النصف الأول من القرن التاسع عشر، ولهذا السبب أخذ هذا الموضوع مكاناً بين مواد اتفاقية أرضروم الموقعة بين الدولتين في ٢ مايو ١٨٤٧م، حيث تعهدت الدولة العثمانية بموجب المادة الخامسة من الاتفاقية بتوطين هؤلاء الأمراء اللاجئين في مدينة بورصة، وأوضحت أنها لن تسمح بمغادرتهم هذه المدينة ولن تسمح لهم

(١) BOA, *HR.MKT* 1/18, 25 M 1260.

أيضاً بإقامة علاقات سرية مع أتباعهم في إيران(١).

ويعد الأمير عباس ميرزا أهم الأمراء الذين تسببوا في اضطراب الأمور بين الدولتين طوال فترة العهد الذي ندرسه، ولد عباس ميرزا في سبتمبر عام ١٨٣٩م وكان الابن الثاني للشاه محمد وأخاً لناصر الدين شاه، أما والدته فهي السيدة خديجة أخت يحيى خان أحد المنتسبين للطريقة النقشبندية، وكانت شدة اهتمام الشاه محمد بعباس ميرزا وأمه أكثر من أخويه ناصر الدين ومهد علي سببا في زيادة العداوة بينه وبين أخويه، وعندما توفي الشاه محمد وجد ناصر الدين الفرصة سانحة أمامه لإظهار عداوته لأخيه عباس.

وقبل مرور أسبوع على قدوم ناصر الدين إلى طهران بعد وفاة والده أمر بمصادرة أموال أخيه عباس وأظهر عداوته له، وأثناء ذهاب ناصر الدين إلى جنوب إيران في بدايات عام ١٨٥١م كان في معيته عباس ميرزا، وأثناء عودتهما عينه ناصر الدين والياً على قوم؛ وذلك ليجعله بعيداً عنه دائماً، وحقيقة الأمر إن ناصر الدين كان يريد التخلص نهائيًّا من أخيه عباس حتى يحتفظ بالعرش لنفسه، إلا أن الأمير الكبير الذي كان اسماً قويًّا في إيران تعهد بحماية عباس ميرزا، وبعد حادثة الاغتيال المدبرة لقتل ناصر الدين في ١٥ أغسطس عام ١٨٥٢م، اتهم ناصر الدين أخاه عباساً بأنه هو الذي رتب هذه الحادثة مع البابيين، وبعد تلك الحادثة أخبر الشاه سفراء إنجلترا وفرنسا بأنه قرر نفي أخيه خارج إيران، إلا أن السفراء عارضوا قرار الشاه، وأعلنوا حمايتهم لعباس ميرزا، وطلبوا توفير مكان آمن يمكن أن يعيش فيه عباس ميرزا آمناً على نفسه، كان عباس ميرزا تحت حماية السفير الإنجليزي مستر شييل، وقد أقنع هذا السفير الشاه بإقامة الأمير في نواحي العراق، كما أعطى السفير الروسي

---

(١) *Muahedat Mecmuası*, III, 6.

ضمانات للشاه بأنه سيتباحث مع الباب العالي في هذا الشأن، وأنه سيطلب منه - صراحة - الانتباه إلى الحفاظ على أرواح الأمراء الإيرانيين، وأرسلت إيران عباس ميرزا إلى نواحي العراق بمصاريف طريق قدرها تسعة آلاف طومان قبل صدور الإذن من الباب العالي بإقامة عباس ميرزا في كربلاء[١]، وعندما علم نامق باشا والي بغداد بقرار إيران، منع دخول الأمير عباس ميرزا إلى الأراضي العثمانية[٢].

إن بقاء الأمير في كربلاء مرتبط بإذن السلطان، ولذا أرسل نامق باشا رسالة إلى إبراهيم خان القنصل الإيراني، أوضح له فيها أنه لا يمانع من قدوم الأمير عباس إلى كربلاء، ولكن يجب الحصول على إذن من دار الدولة[٣].

وقد انزعجت الحكومة العثمانية لجهلها الأسباب الحقيقية لقدوم الأمير عباس ميرزا المفاجئ إلى كربلاء، ولهذا السبب أوضحت للسفير الإنجليزي والإيراني أنها لن تستطيع الموافقة على قدوم الأمير عباس للزيارة، أما في حالة قدوم الأمير للأراضي العثمانية كلاجئ، فإنها يمكن أن تستقبله بشكل لا يُخلّ بالمعاهدات الموقعة مع إيران[٤].

وقد نزل عباس ميرزا في قصر شيرين حتى تصدر الحكومة العثمانية قراراً بشأنه، وقد قام السفير الإنجليزي شيل بإقناع أحمد وفيق أفندي السفير العثماني بإيران بأنه سيقنع الدولة العثمانية بأن تستقبل الأمير عباس ميرزا في كربلاء كزائر[٥].

---

(١) Nasıri, *a.g.t.*, s. 162-164.

(٢) BOA, *İ.Hr* 4484, Lef: 3.

(٣) BOA, *İ.Hr* 4520, Lef: 3, 28 Ca 1268.

(٤) BOA, *İ.Hr* 4484, Lef: 4, M 1268; *HR.MKT* 51/6, M 1269.

(٥) Nasıri, *a.g.t.*, s. 165.

وبعدما أنهت الحكومة العثمانية مباحثاتها مع السفير الإنجليزي وحصلت منه على الضمانات الكافية قررت عمل اللازم بخصوص إقامة الأمير في كربلاء كزائر وتحمل نفقاته[١].

وعلى هذا أتى عباس ميرزا إلى كربلاء واستقرَّ بها، حتى إنه أوضح بعد ذلك أنه لقي معاملة حسنة وإخلاصاً طوال الفترة التي أقامها في كربلاء، وبعدما ظلّ عباس ميرزا فترة في كربلاء ذهب إلى استانبول، أما إيران فكانت قلقة بسبب ذهاب عباس ميرزا إلى استانبول، ورأت بعد ذلك أن وجوده في الأراضي العثمانية مشكلة لها، وعندما وصل الأمير عباس ميرزا إلى استانبول في ١٤ يناير ١٨٥٢م استقبله العديد من موظفي الدولة وتم إكرامه، وكان سلوك الدولة العثمانية بإظهار احترام واعتبار رسمي للأمراء الإيرانيين المنفيين سبباً في قلق ناصر الدين شاه، حتى إنه أخبر الحكومة العثمانية بواسطة السفير الإنجليزي بعدم رضاه عن هذا، أما الحكومة العثمانية فقد أظهرت اهتماماً بالأمير اللاجئ وخططت لاستخدام الأمير كورقة رابحة لصالحها في موضوع المدارس الذي يكون محل خلاف بينها وبين إيران، وأوضحت الحكومة العثمانية أنها لن تتخلى عن تصرفاتها تلك إلا بعد تنفيذ مطالبها، وطلبت إيران إخراج عباس ميرزا من استانبول مستندة في ذلك على المادة الخامسة من اتفاقية أرضروم، لأن ترك هذا الأمير كربلاء سرًّا، كان في نظرها بمثابة «أمير هارب» بدون إذن، ولم توافق الدولة العثمانية على اعتراض إيران، وأوضحت أن للأمير الحق في اختيار المكان الذي يرغب الإقامة فيه[٢].

واستمرت الدولة العثمانية في استقبال الأمراء الإيرانيين اللاجئين إلى الأراضي العثمانية في السنوات التالية لذلك، ومن ذلك على سبيل

---

(١) BOA, *İ.Hr* 4484, Lef: 5, 23 M 1269.

(٢) Nasıri, *a.g.t.*, s. 165, 166-167.

المثال استقبالها الأمير إمام ويردي ميرزا من أبناء الشاه فتح علي في كربلاء، وكان أميراً هامًّا بقدر الأمير عباس ميرزا، وقامت ولاية بغداد بعمل تنظيمات في داخل منصب قائمقام كربلاء، وقررت تخصيص ٣٠٠٠ قرش كراتب لإمام ويردي ميرزا[١].

وخصصت الدولة العثمانية ميزانية كبيرة للأمراء وأقاربهم الموجودين في كربلاء وبغداد، واستمرت في استخدامهم كورقة ضد إيران، وقد أُعطي للأمراء الإيرانيين الموجودين في بغداد(٨٠٣,٤١٢) قرش في الفترة من ديسمبر ١٨٦٢م وحتى نوفمبر ١٨٦٣م[٢]. وفي شهري نوفمبر وديسمبر من عام ١٨٦٤م تم دفع (١٥٨,١٠٠) قرش كراتب لكل الأمراء الإيرانيين الموجودين في بغداد، ويُفهم من قائمة الرواتب الممنوحة للأمراء الإيرانيين في هذا التاريخ، أن هؤلاء الأمراء كانوا إداريين في الدولة العثمانية، حيث ورد في دفاتر المصروفات المرقم برقم (١٧٤٩٧) أن بعض الأمراء الإيرانيين كان يشغل منصب قائمقام أو متصرف، ومن ذلك على سبيل المثال تعيين الأميرين إسماعيل وعبد القادر وهما من الأمراء الإيرانيين كقائمقام على قضاء عمادية التابع لبغداد مع رتبة الباشاوية الفخرية[٣].

اهتمت الدولة العثمانية بعدم تدخل هؤلاء الأمراء في الشؤون الإدارية للمناطق الحساسة مثل كربلاء والنجف، ولم تستقبل الدولة العثمانية في أراضيها الأمراء الإيرانيين فحسب بل كانت تستقبل رجال الدولة وعلماء الشيعة ومن ينتسبون إلى سلالة (الاثنا عشر) إماماً، وأغلب الظن أن السياسة التي كانت كامنة خلف استقبال الدولة العثمانية لهولاء

---

(١) BOA, *A.MKT.UM* 406/49, 2 Ca 1276.

(٢) BOA, *ML.MSF* 16655, Ağustos 1279.

(٣) BOA, *ML.MSF* 17497, 21 L 1281.

الأشخاص هي إمكانية استخدامهم ضد إيران إذا تطلّب الأمر ذلك، لا سيما وأنها كانت تلجأ إلى تلك السياسة أحياناً، وبخلاف هؤلاء الأمراء وافقت الدولة العثمانية على طلب الحاج ميرزا أغا صدر الدولة الإيراني الأسبق بإقامته في كربلاء[1].

ومن الملاحظ أن الدولة العثمانية سعت لإرضاء العلماء الشيعة الموجودين في كربلاء، فقد كان علماء الشيعة هم أكثر من لهم كلمة نافذة على الشيعة الموجودين بالمنطقة، حتى إن علماء الشيعة الموجودين بكربلاء لم يكن لهم نفوذ على الشيعة الموجودين في كربلاء فحسب، بل كان لهم نفوذ أيضاً على الشيعة الموجودين في إيران والعالم كله، وكانت الدولة العثمانية سعيدة من وجود هؤلاء الأشخاص في أراضيها، وكانت تسعى من وراء ذلك إلى جعلهم تحت نفوذها وبذلك تتمكن من جعل الأهالي الشيعة الموجودين في المنطقة تحت سيطرتها من ناحية، وتتمكن من جعل تأثيرها محسوساً على كل شيعة العالم من ناحية أخرى، وفي مقابل ذلك كان شاه إيران لا يتورع عن العطف على علماء الشيعة، ومن ذلك إرساله في عام ١٨٧١م (١٥٠٠) طومان وعلبة مرصعة لكل واحد من علماء الشيعة القادمين حديثاً إلى كربلاء والنجف، كما أرسل لكل عالم من العلماء المقيمين في كربلاء منحاً مختلفة، فقد خصص لمحمد التقي وميرزا علي النقي والسيد أحمد والسيد رضا من كبار علماء الشيعة (١٥٠) طومان لكل واحد منهم، ولصهر السيد حسن (١٠٠) طومان، أما محمد التقيمي فقد أرسل له خاتماً بقيمة ٥٠٠٠ قرش، وسبب التفريق بين العلماء الجدد منهم والقدامى هو أن القدامى قد دخلوا بالفعل تحت حماية الدولة العثمانية وشغلوا مناصب ونالوا رواتب وعطايا كبيرة من الدولة العثمانية نظراً لخدمتهم للدولة في إقناع الأهالي بقبول

---

(١) BOA, *HR.MKT* 27/62, 12 ZA 1265.

تطبيق نظام التجنيد بالقرعة في المنطقة، وبسبب التفرقة في المعاملة بين هؤلاء العلماء لم يقبل قدامى العلماء تلك الهدايا وبذلك حرموا من (١٠٠٠٠٠) قرش، وفي مقابل ذلك بدأت الدولة العثمانية في عام ١٨٧٠م ومنح عطية للعلماء الشيعة الموجودين في كربلاء ومنطقة البحر الأبيض المتوسط، وكذا زين العابدين الذي كان واحداً من علماء إيران[١]، وقد سعى مدحت باشا في فترة ولايته لعمل بعض الإجراءات لإسعاد العلماء الشيعة وجذبهم للدولة العثمانية، وقد أرسل كل من مدحت باشا وكمال باشا ناظر الأوقاف الهمايونية برقية لنظارة الداخلية تتعلق بالموضوع، وتم التباحث في الأمر مع الصدارة وتقرر مصاحبة هؤلاء العلماء ومكافأتهم، وبعد الحصول على إذن من السلطان مُنح هؤلاء العلماء (١٠٠٠٠٠) قرش من دخل ولاية بغداد[٢]. ومن النماذج الأخرى في هذا الموضوع تخصيص راتب يقدر بخمسمائة قرش للسيد محمد أفندي رشدي زاده من العلماء الجعفريين الذين يعيشون في كربلاء[٣].

ويتضح من المعلومات الخاصة بالفترة التي نقوم بدراستها وجود بعض الانحرافات في إيصال الأموال والهدايا التي كانت تُرسل من إيران والهند لمستحقيها، ففي عام ١٨٧٥م أرسل شيعة الهند (٥٠٠٠٠) قرش للعلماء الشيعة ومثلها للأهالي في النجف، ولما لم يتمّ إيصال تلك المبالغ إلى مستحقيها أرسل الشيخ محسن الوكيل عن علماء النجف برقية لولاية بغداد والباب العالي والقيادة العسكرية، وأوضح الباب العالي رأيه في تلك الشكوى بأنه لا يجوز حرمان هؤلاء العلماء والأهالي الفقراء من تلك الأموال المرسلة إليهم، وتمّ تكليف ولاية بغداد بعمل التحقيقات

(١) BOA, *İ.Hr* 147, 25 M 1256.

(٢) BOA, *İ.Dh* 43479, 8 L 1287; *Ayniyat Defteri*, 851, s.95, 13 L 1287.

(٣) BOA, *İ.Dh* 46694, 14 C 1290.

اللازمة، وإيجاد الأشخاص المسؤولين عن هذا التقصير ومعاقبتهم، والاهتمام بأمر هؤلاء الأهالي المظلومين[١].

وقد تم منح العطية السنية للأشخاص المنحدرين من سلالة (الاثنا عشر) إماماً طوال الفترة التي ندرسها، كما تمّ منح الشيخ عبد القادر والشيخ عبد الحي من ذرية الإمام الحسين عطية سنية في عام ١٨٤٢م[٢] ومُنح شخص آخر من نفس الذرية يدعى السيد حسين عطية أيضاً[٣] كما تم إعفاء السيد محمد حافظ المارديني وحافظ عبد القادر من ذرية الإمام زين العابدين من الضرائب[٤].

٢- أوضاع الإيرانيين في كربلاء وتأثيرها على العلاقات العثمانية الإيرانية

كانت تأتي إلى كربلاء جماعات كثيرة من الزوار والتجار الإيرانيين، وكانت تلك الجماعات تؤثر على العلاقات العثمانية الإيرانية بالمشكلات التي تواجهها أثناء رحلاتها وأثناء تواجدها في كربلاء، كما أن الحكومة العثمانية تعهدت بموجب معاهدة أرضروم بتوفير الأمن والراحة للتجار الإيرانيين والإيرانيين القادمين لزيارة الأماكن المقدسة[٥].

لا يقل عدد الزوار الإيرانيين عن القادمين بهدف التجارة، حيث كانوا يأتون لزيارة العتبات المقدسة في منطقة العراق وإلى كربلاء لدفن

---

(١) BOA, *Ayniyat Defteri*, 849, s. 203, Gurre Ca 1292.

(٢) BOA, *Sadâret Mektubî Kalemi (A.MKT)* 5/64, 14 L 1258.

(٣) BOA, *İ.MV* 2667, 4 S 1264.

(٤) BOA, *A.MKT.UM* 380/11, 25 R 1276.

(٥) BOA, *A.DVN.NHM* 5/35, 10 R 1264; *Muhahedat Mecmuası*, III,7.

موتاهم وأداء بعض الواجبات الدينية الهامة طبقاً لمذاهبهم كما هو الحال اليوم، أما التجار فكانوا ينقسمون إلى جماعتين على حسب الهدف من مجيئهم إلى كربلاء: الجماعة الأولى وكانت تأتي إلى كربلاء في شهر المحرم من كل عام للتجارة والاستفادة من تجمع الشيعة التقليدي فيها، أما الجماعة الثانية فكانت تمرّ من كربلاء الواقعة على طريقها عند اتجاهها إلى الغرب.

ويُفهم من الشكاوى التي تقدم بها الزوار والتجار الإيرانيون منذ تأسيس الدولة الصفوية ودخول منطقة العراق تحت الحكم العثماني بعد ذلك حتى الفترة التي ندرسها أنهم كانوا يصطدمون بنفس المشكلات أثناء رحلاتهم التي يقومون بها للعراق والعتبات، فقد ورد بند في معاهدة أرضروم الموقعة عام ١٨٢٣م بخصوص توفير الراحة والأمن للزوار والتجار الذين يقومون برحلات في المنطقة[١].

وكانت هناك أسباب عدة لشكوى الزوار والتجار الإيرانيين القادمين من إيران، ومن ذلك على سبيل المثال سوء استعمال موظفي بغداد لوظائفهم كأخذ الضرائب العالية من التجار والزوار القادمين من إيران.

وبخلاف سوء استعمال موظفي بغداد لوظائفهم فقد ظهر ريب من الإيرانيين الذين زاروا كربلاء في بعض الفترات التي اضطربت فيها العلاقات العثمانية الإيرانية، وقد وضع لهم بعض الحدود والموانع النابعة من هذا الريب المحسوس من دخول الإيرانيين إلى الأراضي العثمانية بشكل مكثف في فترات الاضطراب، وذلك لأن الدولة العثمانية كانت تخشى من تحريض الزوار والتجار الإيرانيين للأهالي الشيعة المحليين في تلك الفترات المتأزمة، ومن قيامهم أي الزوار والتجار بعمل دعاية ضد الدولة العثمانية، كما فرض شاهات إيران أيضاً حظراً

---

(١) *Muahedat Mecmuası*, III, 2.; III, 4.

على دخول التجار والزوار الإيرانيين إلى الأراضي العثمانية في بعض الفترات التي اضطربت فيها العلاقات بين الدولتين العثمانية وإيران[1].

هذا بالإضافة إلى أن التجار والزوار الإيرانيين كانوا يشعرون بأن الضرائب التي يدفعونها - كالرسوم الجمركية التي تدفع عند العبور أو على البضائع التجارية بعد دخولهم الأراضي العثمانية -لا داعي وأنها باهظة للغاية، كما كانت الأموال التي يحصلها الموظفون المحليون منهم أثناء عبورهم بعض القنوات أو الأنهار سبباً في حدوث رد فعل من الزوار والتجار، ومن الموضوعات الأخرى المزعجة ادعاء الزوار بأنه يتم تحصيل ضرائب جمركية عن أمتعتهم الخاصة.

وقد أوضح الزوار والتجار الإيرانيون أنهم عاشوا مشكلات في الأماكن التي كانوا ينزلون بها أثناء رحلاتهم، أما مشكلة الأمن فكانت من المشكلات الهامة الأخرى، فقد انتقد الإيرانيون الحكومة العثمانية بأنها لم تبذل جهوداً كافية لتوفير الأمن للزوار.

قامت الدولة العثمانية بالبدء في بعض المساعي المتعلقة بالزوار والتجار بعد عقد اتفاقية أرضروم سنة ١٨٢٣م، وقبل توقيع الاتفاقية تم تحديد الموضوعات التي شكا منها الزوار الإيرانيون أثناء زيارتهم للعتبات، وأرسلت الدولة العثمانية على الفور مجموعة من الموظفين المخصوصين إلى بغداد لتسهيل رحلات الزوار والتجار الإيرانيين حتى لا تضع تلك المشاكل النابعة من الموظفين والإدارة- أو من أشياء غير ذلك - الدولة العثمانية في موقف صعب بعد الاتفاقية، وأثناء ولاية نجيب باشا لبغداد قام بعمل تنظيمات جديدة ليست طبقاً للأبحاث التي قامت بها تلك المجموعة من الموظفين، بل طبقاً لرأيه وبدأ في تطبيقها، وبالرغم من أن التنظيمات الجديدة التي عملها نجيب باشا كانت صارمة وصعبة

---

(١) Cowper, *a.g.e.*, s. 372.

للغاية، إلا أنها كانت ذات بنية تسمح بسوء الاستعمال، ولهذا بدأت شكاوى التجار والزوار تتزايد من جديد، وكانت الحكومة العثمانية تخشى من تلك الشكاوى الجديدة ومن المشكلات الجديدة المحتمل ظهورها.

وبعد عقد اتفاقية أرضروم عام ١٨٤٧م أي في نفس العام الذي عُزل فيه نجيب باشا من الولاية أعيد النظر في تلك التنظيمات، وخططت الدولتان لتشكيل هيئة لحل المشكلات السابقة للزوار والتجار وكذا حل المشكلات المحتملة الظهور في المستقبل، واتخذ والي بغداد والممثل الإيراني قراراً باختيار أعضاء تلك الهيئة من أعضاء لجنة ترسيم الحدود[١].

وفي عام ١٨٤٧م قدّم الممثل الإيراني باستانبول رسالة شكا فيها من إزعاج الزوار الإيرانيين أثناء رحلاتهم وأخذ الضرائب مضاعفة من التجار وتطبيق ضرائب عليهم لم تطبق على الأجانب الآخرين، أما نجيب باشا الذي دافع عن آرائه فلم يقبل تلك الادعاءات المتعلقة بالإجراءات التي تمت في عهده، وشكا من قيام الزوار والتجار بإخفاء البضائع التي معهم وتمريرها بشكل سري من الجمارك حتى لا يدفعوا الضرائب المستحقة عليها، وأوضح أن إمرار تلك البضائع القيمة بهذا الشكل من الجمرك أصاب المدينة بضرر مادي كبير[٢].

وأول ما قام به أفراد الهيئة المكونة من لجنة ترسيم الحدود هو العمل على إزالة بعض المشكلات الخاصة بالتذاكر المستخدمة عند عبور الزوار القادمين إلى العتبات في عام ١٨٤٩م.

ولم تعترف الحكومة العثمانية بتذاكر الدخول التي حصل عليها

---

(١) BOA, *A.MKT.NZD* 1/86, 1 S 1266.

(٢) BOA, *A.MKT*, 112/87, 25 Ra 1264.

الزوار الإيرانيون من الجهات الإيرانية قبل دخولهم إلى الأراضي العثمانية، وأوضحت بأنه يجب عليهم الحصول على تذاكر جديدة، وتم هذا الإجراء لأول مرة عام ١٨٤٩م، ونظراً لكثافة الزوار الإيرانيين المتوجهين إلى العتبات واستمرار أعمال تغيير التذاكر فترة طويلة ظهرت مشكلة عدم لحاق الإيرانيين بيوم المأتم، إن والي بغداد الذي رفض أن يكون سبباً في هذا الموقف قرر قبول التذاكر الإيرانية بشرط تسجيلها في الدفاتر وصلاحيتها لمرة واحدة فقط[١].

وقام المسؤول الإيراني عن المصالح الإيرانية بإخطار الجانب العثماني أيضاً ببعض الأمور الأخرى التي شكا منها التجار الإيرانيون، حيث أوضح أنه تؤخذ رسوم تعرف باسم ضريبة التذكرة من التجار الإيرانيين بالرغم من أنهم يدفعون ضرائب جمركية قدرها ٤٪ ومنهم تذاكر مرور، كما أوضح أن تحصيل ضرائب مثل الرسوم العمادية[٢] والرسمين المنظمين كان سبباً في بحث الإيرانيين عن طرق أخرى، وطالب بأن تقف الحكومة العثمانية على كلمتها بعدم تحصيل ضرائب غير الجمارك[٣].

وكان يُعطى للإيرانيين عند مرورهم من الأراضي العثمانية تذكرة مرور مقابل المال تحت اسم «ضريبة التذكرة»، ومن النقاط الأخرى التي كانت مثاراً لشكوى الحكومة العثمانية في الشؤون الجمركية دخول بعض الإيرانيين إلى الأراضي العثمانية في زيّ المتسولين كي لا يدفعوا رسوم المرور، وقد سعى والي بغداد لحلّ تلك المشكلة بإعطاء ٢٠٪ من تلك

---

(١) BOA, *A.MKT.NZD* 1/86, 1 S 1266.

(٢) رسم الآمدية كان واحداً من الضرائب الجمركية الأربع في الدولة العثمانية، وكانت عبارة عن ضريبة عن الاستيراد.

(٣) BOA, *HR.MKT* 15/45, Lef: 1, 29 Ca 1263.

التذاكر للممثل الإيراني بدون مقابل لتوزيعها على المحتاجين إليها[١]، ونبه على الموظفين المختصين بعدم أخذ ضرائب غير الرسوم الجمركية من الزوار والتجار الإيرانيين وبضرورة تطبيق أحكام الاتفاقية المبرمة مع إيران[٢]، وبالرغم من تلك الجهود المبذولة من الطرفين فقد استمرت المشكلات الخاصة بتذاكر الطريق حتى عام ١٨٥٧م[٣]، وعلى سبيل المثال فقد سجل أحمد وفيق أفندي السفير العثماني لدى طهران (١٨٥١-١٨٥٤م) الأمور التي يشكو منها الزوار والتجار الإيرانيين القادمون إلى بغداد، وقدم بعض المقترحات الهامة لحلها[٤]، ويرى أحمد وفيق أفندي

---

(١) BOA, *HR.MKT* 16/27, 26 M 1263.

(٢) BOA, *HR.MKT* 15/45, lef:2, 7 M 1263.

(٣) BOA, *HR.MKT* 14/74, 7 Z 1274.

(٤) عُين أحمد وفيق أفندي سفيراً لطهران في ١٨ / ١/ ١٨٥١م. وعند تعيين هذا السفير كانت الأفكار تتجه نحو تعيين كمال أفندي ناظر المكاتب العمومية وذلك بسبب خبرته ومعرفته السابقة بأحوال الإيرانيين واللغة الفارسية. ولكن بعد ذلك تبين أن أحمد وفيق أفندي هو الأنسب لتلك المهمة وذلك لمعرفته الجيدة بالأهالي الإيرانيين، واللغة الفارسية، وبالرغم من أنه لم يذهب إلى طهران قط، كما كان من رجال الدولة السياسيين الناجحين هذا بالإضافة إلى معرفته للعديد من اللغات. كما أن معرفته بعلم الخرائط وبالأنظمة القانونية ومشكلات الأراضي العثمانية خلقت تفكيراً بأنه يمكن أن يساعد درويش باشا في مهمة ترسيم الحدود بين الدولتين، وهذا كان سبباً آخر في تعيينه في تلك المهمة. وعندما ذهب أحمد وفيق أفندي إلى طهران التقى بالسفيرين الإنجليزي والروسي، وأجرى معهما مباحثات إيجابية في صالح الدولة العثمانية. وعندما ذهب أحمد وفيق أفندي ليتسلم مهام عمله كان قد أعطى اهتماماً كبيراً بمشكلات الأراضي والعشائر التي تقيم على الحدود، وكان منحازاً لتطوير العلاقات التجارية بين البلدين. وقد أوضح أحمد وفيق أفندي بأنه يجب تأسيس سفارة دائمة للعثمانيين في إيران، نظراً لأهمية العلاقات بينهما، ومن الملاحظ أن تأسيس سفارة إيران كان عام ١٨٥٩م أي بعد فترة طويلة من تأسيس السفارات الدائمة في المراكز الكبرى في أوروبا. ونجح أحمد وفيق أفندي =

أن أول وأهم شكاوى الإيرانيين هي تحصيل العديد من الموظفين الموجودين في نقاط مختلفة الكثير من الضرائب تحت أسماء مختلفة من الزوار والتجار الإيرانيين القادمين من إيران إلى العتبات، وقد أوضح أحمد وفيق أفندي أنه في حالة تحصيل نقود تذكرة المرور من الزوار الإيرانيين على الحدود فقط، ستقل شكاوى الإيرانيين بنسبة كبيرة.

أما المشكلة الثانية فهي إجبار كل الزوار على سلوك طريق واحد فقط، وتحصيل قرش واحد من كل شخص كضريبة لهذا الطريق، وكان أحمد وفيق أفندي على قناعة بأن يُترك للزوار حرية اختيار الطريق الذي يسلكونه، وأنه ليست هناك ضرورة لتحصيل أية ضرائب على الطريق، وأوضح أنه لو تمّ إصلاح وترميم الجسور وبناء الجسور الجديدة في هذا الطريق الإجباري فإن كل الزوار والتجار سيختارونه بالطبع، وبالتالي فإن اعتراضهم على الأجرة المأخوذة منهم سيكون أقل. ومن الواضح أن رغبة الحكومة العثمانية في مرور الزوار والتجار الإيرانيين من طريق واحد ومحدد مرجعه ضمان السيطرة على الإيرانيين أكثر من جمع الضرائب منهم وكذا ضمان استتباب أمن بغداد وأمن الزوار.

أما المشكلة الثالثة التي شكا منها الإيرانيون فهي تحصيل رسوم الجسر التي تبلغ قرشاً واحداً من كل شخص والتي كانت تُحصل منذ فترة طويلة من الإيرانيين عند دخولهم إلى النجف الأشرف (بالرغم من أنه لم تكن هناك ضرورة لهذا الجسر وقت جفاف المياه)، ولم تكن تلك

= في سفارته في طهران نجاحاً باهراً واكتسب احترام الشاه والأهالي الإيرانيين. حتى إنه عندما عُزل من منصبه هذا عام ١٨٥٤م منحه الشاه ناصر الدين أعلى وسام إيراني. انظر:

Nejat Göyünç, "XIX. Yüzyılda Tahran'daki Temsilcilerimiz ve Türk-İran Münasebetlerine Etkileri", *Atatürk Konferansları V, 1971-1972*, Ankara 1975, s. 275-276.

الضريبة المحصلة من وضع الباب العالي، بل فرضها مجلس إدارة قصبة النجف بشكل خاص على الإيرانيين، ويرى أحمد وفيق أفندي أنه لو ألغيت تلك الضرائب التي يصعب تفسير شرعيتها سيكون لذلك دور كبير في تقليل تلك الشكاوى.

أما الشكوى الرابعة للزوار والتجار فهي تحصيل ضريبة «أجرة المرور «عند المرور من بعقوبة وخور بغداد في وقت الجفاف - بالرغم من أنهم يعبرون من مجرى المياه الجافة بسهولة دون استخدام القوارب أو الجسور في وقت الجفاف -، واقترح أحمد وفيق أفندي أيضاً إلغاء تلك الضريبة غير الرائجة.

أما الشكوى الخامسة للزوار والتجار فهي بخصوص إيجار القبور في النجف وكربلاء، فقد كان الإيرانيون يقومون بتأجير القبور في النجف وكربلاء لأنفسهم أو لأقاربهم حال حياتهم، وكان يوجد سعر محدد من الدولة لإيجار تلك القبور، إلا أن متولي أمور القبور كانوا يطلبون أموالاً أكثر من التي حددتها الدولة، وقد ثبت أن هؤلاء المتولين طلبوا مصاريف إيجار في غضون الأربع أو الخمس سنوات الماضية وصلت إلى عشرة آلاف قرش، وطبقاً لما أوضحه أحمد وفيق أفندي فقد ورد في الرسالة التي أرسلت إلى ميرزا جعفر خان السفير الإيراني أنه طُلب في إيجار القبر الواحد في بدايات عام ١٨٤٠م من ألفين إلى ثلاثة آلاف قرش، وأوضح أحمد وفيق أفندي أنه يُرسل كل عام من إيران ما يقرب من ألف نعش، وأن الأموال المحصلة من ذلك لم تذهب إلى خزانة الدولة بل حصلت لحساب خدام القبور والمتولين ومجموعة من الأعراب، اقترح عمل تنظيم جديد لهذا الأمر.

أما الشكوى السادسة فموضوعها المنازل والاستراحات التي يقيم فيها التجار والزوار أثناء رحلاتهم، فتؤجر تلك الخانات والمنازل والحوانيت التي يدعي الإيرانيون أنهم هم الذين بنوها بزيادة واضحة كل

عام، وكما أن الزوار لا يستطيعون الإقامة هناك بدون أجرة، فإنهم أيضاً كانوا يشترون احتياجاتهم من الطعام والحطب وغيره بأسعار باهظة، وعلى هذا كانت بعض تلك المنازل والخانات تُدار من قبل الإيرانيين ولذا فقد كان الإيرانيون الذين يديرون المنازل يستغلون الزوار الإيرانيين وكان التأثير السلبي لهذا الاستغلال ينعكس على العلاقات العثمانية الإيرانية، ويذكر أحمد وفيق أن تلك المشكلة قد ظهرت قبل إدارة التنظيمات، ولكن بعد تطبيق التنظيمات أوصت الإدارة بإزالة كل تلك الشكاوى تماماً أو تقليلها على الأقل، وطالب بعدم أخذ إيجار من نزلاء الخانات، وبيع الاحتياجات اليومية بأسعار مناسبة.

أما النقطة السابعة التي كانت مثاراً للشكوى فكانت تتعلق بتحصيل ضرائب من الإيرانيين مقابل أخذهم حجر النجف من مقام المسبحة الذي يعد مقدساً عند كل الإيرانيين[1]. وأوضح أن إيران تقدمت بطلب بعدم تحصيل تلك الضريبة، وأوضح أحمد وفيق أنه يجب إعادة النظر في هذا الأمر.

أما موضوع الشكوى الثامنة فكان بخصوص قيام بعض موظفي الجمرك بتحصيل ضرائب عن أمتعة الزوار حتى ملابسهم، في حين أنهم كانوا لا يدفعون أية ضرائب عن أمتعتهم الخاصة، وأوضح أحمد وفيق أن إرسال رسالة واحدة للولاية في هذا الأمر سيكون كافياً لحله.

أما المادة التاسعة فكانت تتعلق بكيفية النظر في دعاوى الرعايا الإيرانيين الذين يعيشون في كربلاء والمناطق الأخرى من بغداد، وكيفية

(١) يعتقد الشيعة أن تراب النجف وكربلاء مقدس، ويضعون على سجادات الصلاة الأحجار التي يصنعونها من الأحجار التي تسمى أحجار النجف أو من التراب المقدس، ويسجدون عليها. كما يعدون تراب كربلاء أيضاً مقدساً. ويرغبون في إحضار جزء منه عند زيارتهم لها.

التعامل مع أموال المتوفين منهم، وقد طالب الإيرانيون بأن ينظر اثنان من العلماء الإيرانيين في أية دعاوى بين اثنين من الإيرانيين، وأوضح أحمد وفيق أنه ليس هناك مانع من نظر العلماء الإيرانيين في الدعاوى التي تنشأ بين الإيرانيين طالما أن مضمونها لن يضر بالدولة العلية، أما رأيه بالنسبة للأملاك المنقولة التي يتركها أي متوفٍ إيراني، فإنه يرى عدم تدخل الإدارة العثمانية فيها، أما الأملاك غير المنقولة فسيكون من الأنسب لمصلحة الدولة أن يتولى إدارتها الضباط الموجودون في البلدة طبقاً للأصول المتبعة.

أما النقطة العاشرة فكانت بخصوص تحصيل أموال من الزوار طوال فترة انتظارهم أثناء تطبيق الحجر الصحي في بعض النقاط بسبب انتشار مرض الكوليرا[1].

وقد أوضح أحمد وفيق أفندي أن تطبيق تلك المقترحات سيكون مساعداً للدولة في تأسيس علاقات طيبة مع الإيرانيين، لأن ذلك سيكون لصالح تعايش الدولة العثمانية التي اضطربت من التقارب الروسي الإيراني بشكل جيد، ولفت الانتباه إلى ضرورة منع تحصيل الضرائب القديمة وتحقيق الأمن وعدم إزعاجهم بالضرائب غير المشروعة.

وقامت ولاية بغداد بمراسلات عديدة في هذا الموضوع وبإخطار مركز الدولة بأنها ستحمي الزوار الإيرانيين عند قدومهم إلى بغداد وستعمل على استتباب الأمن وستعيد النظر في موضوع الضرائب، وسوف تهتم بتلك الأمور مستندة في ذلك على أفكار وآراء أحمد وفيق باشا، وقد أظهرت تلك المراسلات تأثيراً كبيراً فقد قامت ولاية بغداد بعمل مساعٍ إيجابية تتعلق بأمن الزوار والتجار ومشكلة الضرائب، كما طلب البابُ العالي في المراسلات التي قام بها إرسال خطابات لولاة

(١) BOA, *İ.Hr* 5554/7.

أرضروم وطرابزون الواقعتين على طريق الإيرانيين لكي يظهروا اهتماماً أيضاً بالأمر[١].

ومن الواضح أن ولاية بغداد اهتمت بآراء أحمد وفيق أفندي وسعت لتطبيقها في بعض النقاط، وحقيقة الأمر أن ولاية بغداد عملت بعض المساعي قبل تحركها طبقاً لآراء السفير العثماني في إيران، ومن ذلك على سبيل المثال قيام الولاية بجهود في معاقبة الأشخاص الذين قاموا بسرقة أموال التجار الإيرانيين في عام ١٨٥٣م، ودفع تعويضات لهولاء التجار[٢]، وقد زادت ولاية بغداد من فاعليتها بعد مقترحات أحمد وفيق أفندي، ومن الواضح أن المقترحات التي قدمها أحمد وفيق أفندي كان لها تأثير على التنظيمات المتعلقة بتأمين أمن أموال وأرواح التجار الذين يعملون بين إيران وكربلاء، وعدم تحصيل بعض الضرائب منهم[٣]، وعدم تحصيل ضريبة الإعانة السلطانية عن الفترة المؤقتة التي يقيم فيها الإيرانيون في النجف وكربلاء[٤].

وقد استمرت الدولة العثمانية في عمل تنظيماتها المتعلقة بالتجار والزوار في عامي ١٨٥٥-١٨٥٦م بهدف تحسين علاقاتها مع إيران، وفي سبيل ذلك قررت عدم تحصيل العديد من الضرائب من الزوار والتجار الإيرانيين عام ١٨٥٥م، وتضمنت التنظيمات الجديدة الإعفاء من الضرائب غير اللائقة مثل ضريبة اليد الأمين وغيرها، ويمكن أن تصل كمية هذه الضرائب الملغاة من أربعين إلى خمسين مليون قرش. وكان يجب الاهتمام بعدم إضرار هذا الفاقد في الدخل ببدل المقاطعات،

---

(١) BOA, *A.MKT.UM* 150/79, 12 R 1270.

(٢) BOA, *A.MKT.UM* 138/30, 20 N 1269.

(٣) BOA, *A.MKT.UM* 150/79, 12 R 1270.

(٤) BOA, *A.MKT.UM* 153/3, 1 C 1270; A.MKT.UM 151/70, 8 Ca 1270.

وتباحث مجلس الوالا في هذا الأمر، وأخطرت نظارة المالية مجلس الوالا بأنها ستقدم أفكارها في هذا الأمر بعد قدوم دفاتر مناقصة بغداد لعام ١٨٥٣م، الأمر الذي جعل مجلس الوالا يرجئ التباحث في الأمر لحين ورود المعلومات المطلوبة(١)، ومن الواضح أنه بحلول عام ١٨٥٦م ظهر اهتمام بخصوص الإجراءات السابقة، وقد ذكر في الوثائق أنه خلال تلك السنة أظهرت الدولة جهوداً مضنية لإيجاد الأموال المسروقة من الحجاج الإيرانيين وعمل تسهيلات للتجار الإيرانيين(٢) وهذا يظهر أن الأعمال والمساعي السابقة قد آتت أكلها.

وثمة نقطة أخرى كانت مثاراً لشكوى الزوار الإيرانيين وهي قيام الدولة العثمانية باستخدام النُزل الموجودة على الطريق لراحة الزوار أثناء الرحلة في أغراض أخرى غير المخصصة لها، من ذلك على سبيل المثال النُّزل الموجود في خانقين والذي كان يُدعى بأن شاه إيران هو الذي قام ببنائه للزوار الإيرانيين، وطبقاً للادعاءات الإيرانية فقد استخدمت الحكومة العثمانية هذا المبنى الموقوف كمحجر صحّي عام ١٨٥٩م وعينت مديراً عليه، وبعد عام من هذا أجابت الحكومة العثمانية عن كل شكاوى الزوار الإيرانيين الخاصة بهذا النزل، وأوضحت أنه لا توجد أية وثيقة تدل على أن هذا المبنى موقوف لذا فهو ملك للدولة، وقد خصصته الدولة ليكون محجراً صحيًّا واستمر المبنى على حاله كمحجر صحي(٣).

وقد اهتمت الحكومة العثمانية بترميم وإصلاح الجسور لتسهل على الإيرانيين رحلاتهم، وكان الموظفون العثمانيون يتقاضون ٧٥ باره من الزوار الذين يريدون عبور القنوات الموجودة في الكوفة، وحتى لا يكون

(١) BOA, *A.MKT.UM* 250/79, 29 Z 1272.

(٢) BOA, *A.MKT.UM* 287/29, 16 ZA 1273.

(٣) BOA, *A.MKT.UM* 435/19, 23 R 1277.

هناك ظلم للزوار الإيرانيين وحتى لا يصيبهم مكروه أمر والي بغداد بصنع جسر خشبي يتكلف ٢٥ ألف قرش، ولكن تم البدء في تحصيل أجرة مرور الجسر من الزوار الإيرانيين، ولهذا قامت إيران ببناء جسر جديد على القناة بواسطة الإيرانيين الموجودين في المنطقة، وقبل أن تعترض الحكومة العثمانية على تصرف إيران هذا نبهت إداريي بغداد الذين كانوا سبباً في وصول الأحداث إلى تلك الأبعاد(١).

لم ينته التوتر الإيراني العثماني فقد كانت مشكلة الأراضي والأملاك الموجودة في أيدي الإيرانيين الذين يعيشون في كربلاء أو الإيرانيين الذين انتقلوا إلى التبعية العثمانية من المشكلات الواقعة بين الدولتين، فقد كانت الدولة العثمانية قلقة من امتلاك المجاورين أو الرعايا الإيرانيين أو الإيرانيين الذين انتقلوا إلى التبعية العثمانية في كربلاء أملاكاً في المنطقة التي كان يمثل الشيعة ٩٠٪ من أهالي كربلاء معظمهم من رعايا الدولة العثمانية، وكانت إيران تسعى لبسط نفوذها على المنطقة بفضل رعاياها والرعايا العثمانيين ذوي الأصول الإيرانية الذين يمتلكون معظم الأراضي، وكانت الدولة العثمانية تخشى ظهور مشكلات جديدة باستخدام إيران أملاك الشيعة الموجودين في المنطقة وسيلة لهذا وادعاء أحقيتهم بالمنطقة.

وقامت الدولة العثمانية ولأول مرة بطرح هذا الموضوع على جدول الأعمال عام ١٨٤٤م، حيث خططت لشراء تلك الأراضي والأملاك الخاصة بالإيرانيين في تلك المناطق لإنقاذ نفسها من تلك المخاوف التي تحدثنا عنها، إلا أن والي بغداد زعم أن شراء تلك الأراضي بأثمان باهظة سيكون مرهقاً للخزانة بسبب تأثيرات حادثة كربلاء الكائنة فيها من ناحية وقيام الدولة بدفع تعويضات للأهالي المظلومين من جراء تلك الحادثة

(١) BOA, *A.DVN.DVE* 20/94, 29 Ra 1266.

من ناحية أخرى، ولهذا السبب أخبر والي بغداد ناظر المالية بالضائقة التي ستحدث من جراء شراء تلك الأراضي والأملاك، وبخلاف تلك الضائقة المالية التي ستحدث كان الوالي يشعر بقلق من تأخير تعديل العلاقات مع إيران بسبب شراء تلك الأراضي من الإيرانيين في وقت كانت العلاقات الإيرانية العثمانية فيه مضطربة، ولهذا سعت الدولة العثمانية في البداية للاستيلاء بواسطة رعاياها العثمانيين على الأملاك غير المنقولة التي يمتلكها الإيرانيون في كربلاء وبغداد وذلك لإعاقة التأثيرات المحتملة.

وكانت هناك مساعٍ في المكاتبات التي تمت أثناء عمل تلك الإجراءات لعمل بعض التنظيمات القانونية لإعاقة أي تأثير قد يحدث من إيران، ولم تستطع الدولة العثمانية معاملة الإيرانيين كأجانب بسبب خاصية المنطقة، حيث كان يجب عليها اتباع معاملة خاصة مع الأهالي الذين يعيشون هناك لأن المنطقة مقدسة عند المسلمين جميعاً وعلى رأسهم الشيعة، ولم تجعل الدولة العثمانية أهالي كربلاء الذين تعاملهم معاملة خاصة من رعايا الدولة، وذلك لأن الأهالي الإيرانيين الموجودين في المنطقة أصبحوا مرتبطين بإحكام الهوية الإيرانية نتيجة للمساعي الإيرانية في هذا الشأن، ومن هنا بدأت الدولة العثمانية جهودها في إقحام الإيرانيين في نظام «الأجانب» الذي تشكل في الدولة العثمانية من أجل غير المسلمين، لا سيما وأن استخدام الدولة العثمانية لتعبير «الرعايا الأجانب والأهالي الإيرانيين» في المكاتبات التي تمت بين البلدين في الفترة من عام ١٨٤٤ إلى عام ١٨٤٩م كان بمثابة أول خطوة لها في توضيح وضع الإيرانيين، أما ثاني خطوة في هذا الأمر فكانت من عام ١٨٥٨م وبدأت الدولة العثمانية في تعريف الإيرانيين بأنهم «أجانب».

وقد استمرت المكاتبات التي تمت بين الباب العالي وولاية بغداد بخصوص الجهود التي بدأتها الدولة والمتعلقة بالأملاك والأراضي من

عام ١٨٤٤ وحتى عام ١٨٤٦م، وقد حدثت مشكلة في هذا الموضوع عام ١٨٤٦م، فقد أوضحنا سابقاً أنه كانت توجد للأمراء الإيرانيين الذين يقيمون في الأراضي العثمانية بإذن من الدولة أبنية وحوانيت ومنازل في كربلاء وبغداد، وكانت الحكومة العثمانية تغمض عينها سياسيًّا عن تلك الأراضي والأملاك التابعة لهولاء الأمراء، إلا أن هذا التصرف الذي قامت به الدولة العثمانية لم يقبله الإيرانيون القاطنون في المنطقة، بسبب التفرقة في المعاملة بين الأمراء والأهالي، وذلك لأن الإيرانيين القاطنين في المنطقة لا يعرفون أن هؤلاء الأمراء تحت حماية الدولة العثمانية، وبالرغم من أن الدولة العثمانية منعت الإيرانيين من امتلاك أراضٍ وأملاك في الدولة إلا أنها سمحت للأمراء الموجودين تحت حمايتها بامتلاك الأراضي وممارسة كل الحقوق المتعلقة بذلك من بيع وشراء وغيره كي تستخدمهم كأداة سياسية عند الحاجة.

وقد اقترح والي بغداد على مجلس الوالا أن تتبع نفس المعاملة مع الأشخاص الذين استقروا في بغداد ونواحيها منذ ٤٠-٥٠ عاماً، وانتقلت أملاكهم إلى أبنائهم بالإرث ولديهم الرغبة في أن يكونوا رعايا عثمانيين، لأنه بتلك السياسة سيكون هناك حث وترغيب على الدخول في التبعية العثمانية من ناحية وتقليل عدد الإيرانيين في المنطقة من ناحية أخرى، وأسفرت المباحثات التي تمت في مجلس الوالا عن إصدار قرار بعدم مس الأراضي والأملاك الخاصة بالأشخاص الذين سينتقلون إلى التبعية العثمانية، أما أراضي وأملاك الأمراء فسيتم التعامل معها بشيء من الليونة[١]، وبعد التباحث مع نظارة الخارجية في هذا الأمر أُخطر والي بغداد بنفس القرار، إلا أن ولاية بغداد لم تتمكن من نزع الأراضي والأملاك الموجودة في كربلاء من أيدي الإيرانيين، الأمر الذي جعل

---

(١) BOA, *A.AMD* 2/61, 26 Z 1263.

نفس الموضوع يُطرح من جديد على جدول الأعمال عام ١٨٤٨م، وأمرت الحكومة بالتعليمات التي أرسلتها لمديرية أوقاف بغداد ببيع كل الأراضي والأملاك التي يمتلكها الأجانب أو الإيرانيون في بغداد وكربلاء والنجف والإمام موسى والبصرة في غضون ثلاثة أشهر للدولة أو لرعاياها، وبخصوص هذا الموضوع صدرت التعليمات التالية لأدهم أفندي الذي كان يشغل منصب مدير أوقاف بغداد في تلك الفترة:

١- انتقلت معظم المنازل والحوانيت والحدائق والبساتين الموجودة في كربلاء إلى أيدي الإيرانيين، وهذا وضع يخالف النظام أي يفسده، ويجب التحقيق مع هؤلاء الأشخاص وبيع الأشياء المذكورة للدولة العثمانية أو لرعاياها، وقد أرسلت نظارة الأوقاف في عام ١٨٤٤م تعليمات لوالي بغداد ومدير أوقاف بغداد حتى يتمّ التمكن من إتمام هذا الأمر بأمان ليتحرك طبقاً لتلك التعليمات السابقة.

٢- إن امتلاك الرعايا الأجانب والإيرانيين الأراضي في الدولة العثمانية محظور شرعاً وعهداً وشرطاً وقانوناً، إلا أن التصرفات السفيهة لمديرية أوقاف بغداد، وتصرف مديري أوقاف بغداد بشكل يخالف القانون، كان سبباً في انتقال الأراضي والأملاك الواقعة في بغداد وما حولها إلى حوزة الرعايا الأجانب والإيرانيين على وجه الخصوص، فقد تمّ تكليف والي بغداد بتطبيق هذا الأمر بما يتوافق مع القانون، وسيعمل مدير أوقاف بغداد على حل المشكلة طبقاً لأوامر الوالي.

٣- إن مطالبة الإيرانيين ببيع أملاكهم غير المنقولة في فترة قصيرة سيؤدي لحدوث ردود فعل عنيفة، وهذا الأمر سيأخذ فترة طويلة ستمتد إلى عام، وسيتم اتباع نفس المعاملة أثناء البيع والشراء مع الرعايا الإيرانيين والرعايا الأجانب، ولو رفض أصحاب تلك الأراضي بيعها- برغم وجوب شراء أراضيهم- فسيتمّ منحهم أعلى سعر لتلك الأملاك، وذلك حتى يتمّ تفادي أي نوع من الاضطرابات أثناء القيام بتلك

الإجراءات، وسيسعى الموظفون لإقناع أصحاب تلك الأملاك وحثهم على بيعها.

٤- طلب الإيرانيون الذين استقروا في بغداد ونواحيها منذ ٤٠-٥٠ عاماً أن تتم معاملتهم خارج هذا القانون لأنهم أصبحوا رعايا عثمانيين، وهؤلاء الأشخاص يمكن التصرف معهم خارج هذا القانون لأنهم يعيشون في الأراضي العثمانية منذ فترة طويلة، إلا أنه يجب ضمان انتقالهم للتبعية العثمانية حتى لا يكون هذا مخالفاً للقانون، ولن يجبر على بيع الأملاك من وافقوا على الدخول في تبعية الدولة العثمانية وأقروا بأنهم لن يعدلوا عن قرارهم هذا.

٥- لأن الأمراء الإيرانيين في وضع الأجانب، فإنه من غير المناسب شراء أملاكهم وأراضيهم، ولكن نظراً لوضعهم الخاص في الأراضي العثمانية، فستغض الدولة نظرها عن أملاكهم وأراضيهم، وستغمض عينها عنهم.

٦- سيعمل والي بغداد ومدير الأوقاف بشكل مشترك في هذا الأمر، وسيسعون لتأسيس نظم وأصول دائمة.

٧- يجب إرسال كل المعلومات الخاصة بهذا الشأن إلى مركز الدولة وسيتم تقديم معلومات للمركز بخصوص كمية الأموال المباعة في المنطقة وعلى أي شيء حددت قيمة تلك الأملاك، وأوضاع الأبنية التابعة للأوقاف في تلك الأملاك المباعة - كالأبنية الكبيرة مثل العمارات - وكيفية التعامل مع تلك الأبنية. وفي نهاية التعليمات أمر بتدوين قيمة تلك الأملاك والأوقاف في دفاتر وتوضيح قيمتها ودخلها السنوي ثم إرسالها إلى مركز الدولة[١].

ومع نهاية العام التالي لتلك التعليمات الموضحة، قام الرعايا

---

(١) BOA, *A.AMD* 179/12, 11 R 1265.

الإيرانيون الذين لا يريدون بيع أملاكهم في منطقة كربلاء ومناطق بغداد الأخرى بوقفها لبعض الأماكن المقدسة، وكما أن وقف الإيرانيين لأملاكهم بدلاً من بيعها للعثمانيين يمكن أن يقيَّم على أنه ردّ فعل لهذا التطبيق، فكان يمكنهم أي الإيرانيين الاستفادة من تلك الأملاك بصفتهم واقفيها، وبعد فترة مؤقتة استمرت لمدة عام أعطى والي بغداد ومدير الأوقاف مهلة ثلاثة أيام للإيرانيين الذين لم يخرجوا أملاكهم من حوزتهم لبيعها خلال تلك الفترة، ولهذا أرسلت السفارة الإيرانية رسالة للحكومة العثمانية بأن رعاياها لن يتمكنوا من بيع أملاكهم بقيمتها الحقيقية في غضون تلك الفترة القصيرة، وفي تلك الأثناء أوصى ممثل الدولة العثمانية في إيران والي بغداد بعدم التعجل في الأمر، وضرورة انتظار وصول المعلومات المتعلقة بالأملاك الإيرانية إلى استانبول، والتحرك بعد ذلك بما يتوافق مع القرار الذي سيتم اتخاذه من قبل مركز الدولة[١].

وقد استمرت المساعي الإيرانية في هذا الموضوع، ولهذا نبهت الحكومة العثمانية بأن السفارة الإيرانية لن تستطيع التدخل في كل الأملاك الخاصة بالدولة العثمانية قانوناً بسبب حظر تملك الأجانب أملاكاً في الدولة، وأيضاً لن تستطيع التدخل في عقارات وأملاك الإيرانيين الذين كانوا رعايا إيرانيين ثم انتقلوا إلى التبعية العثمانية ووافتهم المنية[٢].

كما كانت هناك توصيات أخرى لممثل الدولة العثمانية في إيران وقام مجلس الوالا بدراستها ووجدها مناسبة. وطبقاً لتلك التوصيات تم السماح بترميم المنازل والخانات الخاصة بالإيرانيين حتى يتم التمكن من بيعها[٣].

---

(١) BOA, *HR.MKT* 32/76, 10 C 1266.

(٢) BOA, *A.MKT.NZD* 27/4, 9 C 1267.

(٣) BOA, *İ.MV* 8626, Lef: 1, 11 B 1268.

وعندما تقرر بيع الأملاك التابعة للإيرانيين في منطقة بغداد وما حولها عام ١٨٤٤م لم يظهر لها أي مشترين لكونها خربة بالرغم من أنه تمّ تجديد بعضها، وكانت الحكومة العثمانية تسأل والي بغداد ومدير الأوقاف عن السبب في هذا الأمر باستمرار[١]، كما كانت الضرائب مشكلة أخرى تتعلق بالأملاك والأراضي، فقد كان يتم تحصيل ضريبة ٢ طومان لولاية بغداد عن كل منزل من منازل المجاورين والأهالي الإيرانيين الذين استقروا في بغداد والعتبات، وشكا القنصل الإيراني من تطبيق تلك الضريبة التي كانت قد أُلغيت من قبل، وأخبر والي بغداد باعتراضه، فأوضح والي بغداد أن الدولة تُحصل من كل رعاياها ضريبة محددة نظير حمايتها لأرواحهم ومنازلهم، ويتم تحصيل نفس الضريبة من الإيرانيين والمجاورين الذين يعيشون في كربلاء والعتبات الأخرى منذ فترة طويلة نظير حمايتها لهم وتوفير احتياجاتهم.

أما الحكومة العثمانية فقد اتبعت سياسة أكثر تناسباً، وأخبرت والي بغداد بأنه ليس من المناسب التصرف بشكل مختلف في تطبيق الضريبة بالنسبة للإيرانيين والرعايا الأجانب الآخرين[٢]، وأخبر القنصل الإيراني الحكومة العثمانية بالموضوع مجدداً في رسالة أخرى بتاريخ ٢٣ فبراير ١٨٥٣م (١٤ جماد الآخر ١٢٦٩هـ)، إلا أن الحكومة العثمانية اعتبرت هذا الأمر تدخلاً في شؤونها الداخلية، وذكرت إيران بأنها لا يمكنها الاعتراض إلا على الأمور المتعلقة بشؤون التجار والزوار القادمين إلى الأراضي العثمانية من إيران، وأخطرت القنصل الإيراني بشكل رقيق بأنه ليس له الحق في التحدث في الأمور المتعلقة بأملاك المجاورين أو الرعايا الإيرانيين الذين يعيشون داخل حدود الدولة العثمانية، وأوضحت

(١) BOA, *A.MKT.MVL* 55/4, 24 L 1268; *İ.MV* 8626, Lef: 2, 6 C 1268.

(٢) BOA, *HR.MKT* 64/34, 25 Z 1269.

الدولة العثمانية أنها ستحصل ضريبة أملاك من كل الرعايا الأجانب الذين استولوا على الأراضي بالطرق غير المشروعة، وأنها ستكون عائقاً لكونهم أصحاب أملاك بعد ذلك، وأخبرت الدولة العثمانية إيران مرة أخرى بأن كل من استحوذ على أملاك الدولة العثمانية بدعوى تبعيته للدولة العثمانية ثم ادعى أنه أجنبي بعد ذلك لن يفلت من دفع تلك الضريبة، وأنهم سيضطرون لبيع تلك الأملاك للخزانة العثمانية بشكل مباشر أو لأشخاص من رعايا الدولة العثمانية.

وفي ٦ مارس ١٨٥٣م أرسل السفير الإيراني رسالة شديدة اللهجة ردًّا على رد الحكومة العثمانية وعلى إجراءات والي بغداد، وأوضح أنه تم السماح بشكل قانوني من قبل بشراء الأملاك[١].

ويُفهم من ذلك أن إيران طلبت الموافقة على أن يكون رعاياها في الأراضي العثمانية مزدوجي الجنسية، أما الحكومة العثمانية فقد اضطرت لوضع أصول دائمة ومحددة بشأن أوضاع الرعايا الإيرانيين في المعاهدات التي تمت مع إيران، وفي المباحثات التي تمت بخصوص المشكلات التي ظهرت بعد ذلك، وفي الوقت الذي كانت الدولة العثمانية تقوم بضبط أوضاع الرعايا الإيرانيين كانت قلقة من الإجراءات الخاطئة التي يقوم بها الإداريون المحليون ومن الإضرار بسياستها الخارجية ومن ثورات الرعايا الموجودين في تلك المنطقة بتحريض من إيران.

ولم يتمّ ضمان النجاح بالقدر الكافي في شأن انتزاع أملاك الرعايا الإيرانيين من أيديهم طوال خمسة عشر عاماً تقريباً، ولهذا السبب طلبت ولاية بغداد تعيين أحمد راسم أفندي رئيس المجلس المؤقت لمناستير والذي كان مكلفاً بتحرير الأراضي وتقسيم الرعايا بحل مشكلات

---

(١) BOA, *HR.MKT* 64/34, 25 Z 1269.

الأراضي والأملاك التي كانت سبباً في ظهور المشكلات في الولاية، وطُرح الموضوع في مجلس الوالا، وأسفرت نتيجة مباحثات المجلس عن إيجاد الطريق الذي سيتم تعقبه في النشاطات الخاصة بموضوع الأملاك في ولاية بغداد، وتمثل هذا الطريق في حظر شراء الإيرانيين الموجودين في المنطقة أية أراض جديدة، وإذا ما توفي أحد الإيرانيين الذين اشتروا أملاك من قبل وكانت هناك ضرورة لشراء تلك الأملاك أو رغب أحد الإيرانيين في بيع أملاكه برغبته يُحظر حينئذ انتقال تلك الأراضي مجدداً إلى أحد الإيرانيين، وتُبذل الجهود لبيعها لأحد الرعايا العثمانيين[١].

واستمرت الحكومة العثمانية في تجربة الطرق المختلفة لبيع الأملاك للرعايا العثمانيين في وقت قصير، ومنذ عام ١٨٥١م لم يُسمح للإيرانيين بتجديد منازلهم وأملاكهم الأخرى، ولهذا حُظر عليهم شراء الطوب والقرميد، إلا أنه طُلب من والي بغداد إعادة النظر مجدداً في موضوع هذا الحظر، لأنه أدى إلى بقاء المنازل خربة[٢].

ولم تتورع الحكومة العثمانية عن عزل الموظفين الذين ثبت أنهم أظهروا تسامحاً أو كانوا مسؤولين عن تملك الإيرانيين وعدم البيع لهم، وأكبر نموذج يلفت النظر في هذا هو عزل القائمقام الخبير قربي أفندي قائمقام كربلاء، لقد كان هدف قربي أفندي من ذلك التعايش الجيد مع إيران وإيجاد مناخ سلمي بينهم، إلا أن نيته السليمة الطيبة هذه استُعملت استعمالاً سيئاً من قبل بعض الأشخاص، وطُرحت فكرة تعيين خورشيد أفندي مكانه، وأُعيد قربي أفندي إلى وظيفته القديمة في بغداد[٣]، ولكن

(١) BOA, *A.MKT.UM* 408/14, 12 ZA 1276.

(٢) BOA, *A.MKT.UM* 151/70, 8 Ca 1270.

(٣) BOA, *A.MKT.UM* 427/19, 1 Ra 1277.

بعد فترة أُعيد قربي أفندي لمنصبه مجدداً عندما دعت الحاجة إلى ذلك، وبقي في هذا المنصب حتى عام ١٨٦٢م[١].

أما آخر وضع يتعلق بالموضوع في الفترة التي ندرسها تم التباحث فيه في الاجتماع الذي تمَّ بين إداريي بغداد والممثل الإيراني في ٢٩ أغسطس ١٨٧١م، حيث تمَّ التباحث في عدة أمور تتعلق بالإيرانيين الذين يعيشون في بغداد مثل أوضاع الزواج والطلاق والتبعية والأملاك والجنايات والجنح وتجنيد الإيرانيين وغيرها، وتمَّ تقييم تلك الموضوعات كلها، وسُعي إلى توضيح مسألة كيفية التعامل مع الدعاوي الخاصة بالأملاك في المادة الخامسة من تلك المباحثات، ففي الفترات السابقة كان موظفو الدولة العليّة هم الذين ينظرون في الدعاوى الإيرانية، ولكن طالب الإيرانيون في المباحثات بأن تكون لهم صلاحيات للنظر في تلك الدعاوي، وقرر ممثلو الدولتين أن ينظر الإداريون العثمانيون في دعاوى الإيرانيين الموجودين في كربلاء، وفي مقابل ذلك يكون هناك مراقبون من الجانب الإيراني[٢]، وكما ذكرنا آنفاً فهناك اعتقادات بأن دم الإمام الحسين وأقاربه اختلط بتراب ومياه كربلاء، فإن كل المسلمين وعلى رأسهم الشيعة يؤمنون بأنه تراب مبارك وفيه شفاء، ولذا يرغب معظم الشيعة في أن يدفنوا في هذا التراب، لذا جلبت جنازات الأثرياء من شيعة إيران والهند والأماكن الأخرى لدفنها إلى كربلاء[٣]، وبالرغم من أن هذه أمنية كل شيعي إلا أنه ليس في مقدور كل شخص تحمّل نفقات نقل الجنازة وعلى رأسها أجرة القبر الباهظة الثمن.

ولهذا كانت أكثر الطلبات تأتي من الأثرياء، وفي حالة عدم تحمّل

---

(١) *Devlet Salnâmesi* 1279, s. 83.

(٢) BOA, *A.DVN.NMH* 20/5, 12 C 1288.

(٣) İlhan, *a.g.m.*, s. 50.

تلك النفقات كانوا يلجأون إلى دفن هؤلاء الموتى بالتهريب وكانت معظم الجنازات تأتي من إيران لأنها أقرب الأماكن إلى العتبات. حيث كان يُجلب إلى المنطقة كل عام طبقاً للإحصائيات الرسمية ٥٠٠-١٠٠٠ جنازة لتدفن هناك(١).

وكما ذكرنا سالفاً فقد كان الزوار الإيرانيون القادمون لدفن موتاهم في المنطقة يشكون من ارتفاع أجرة المرور وأجرة القبر. أما الدولة العثمانية فكان لديها أزمة من تفشي الأمراض المعدية نتيجة جلب تلك الجنازات بشكل غير سليم، ومن الملاحظ أن هذا القلق لم يُطرح على جدول الأعمال قبل عهد مدحت باشا.

وقد تم تحديد أجرة القبور والضريبة التي تُحصل من الجنازات القادمة طبقاً لقصبات العتبات والمواقع الموجودة بتلك القصبات، وهذا يعني أن أجرة القبور التي كانت تؤخذ من كربلاء كانت مختلفة، كما أن مقدار الضريبة كان يتغير طبقاً لبعد وأهمية القصبة، ولكن لا توجد أية معلومات تفصيلية عن هذا.

وكانت أول شكوى لإيران تتعلق بهذا الموضوع قد قدمت لولاية بغداد عام ١٨٤١م على يد السفير الإيراني ميرزا جعفر خان، حيث أوضح السفير في شكواه أنه بينما كان يجب عدم تحصيل أية أموال من الجنازات القادمة إلى العتبات العليّة في بعض الأماكن طبقاً لأحكام اتفاقية أرضروم، إلا أنه لا تزال تُحصل تلك الأموال من الجنازات(٢)، وبغضّ النظر عن الشكاوى الصادرة من الإيرانيين فقد وضعت الحكومة العثمانية مثل هذه الأمور موضع البحث لرعاية مصالحها الداخلية(٣).

---

(١) BOA, *A.MKT.UM* 62/39, 5 Ş 1267; İD 5554/7.

(٢) BOA, *A.DVN.DVE* 11/27, 23 M 1257.

(٣) BOA, *A.DVN.DVE* 20/94, 29 Ra 1266.

ولأن استانبول كانت قلقة من خطاب ميرزا جعفر خان السابق، فقد أرسلت خطاباً إلى والي بغداد وطلبت منه دراسة موضوع ضرائب الجنائز، وتقديم معلومات بخصوص ما إذا كان سيترتّب على إلغائها أضرار للخزانة أم لا؟ لأنه كان يُنقل في العام الواحد ما يقرب من ٥٠٠ جنازة لتدفن في النجف وكربلاء، وكان يتمّ تأجير القبر الواحد بمبلغ يتراوح من ١٠٠-٢٠٠ طومان في العام، ولأن عدد الشيعة القادمين كان يتزايد كل عام عن الآخر صدرت الأوامر بأن تتمّ مساعٍ لضمان دخول الوارد من تلك الضرائب إلى الخزانة بشكل سليم[١].

أما إيران فكانت تشعر بالقلق من تحصيل ضرائب تتراوح ما بين ٢٠-٢٥ قرشاً من الإيرانيين عن القبر الواحد هذا بخلاف إيجار القبر، وقد طلبت إيران من الحكومة العثمانية التخلي عن تلك الأموال التي يتم تحصيلها، وبعد ما قامت الحكومة العثمانية بعمل الدراسات المتعلقة بالموضوع أرسلت تعليمات لوالي بغداد، استند والي بغداد لتلك التعليمات وأوضح أن الأماكن الموجود بها القبور تم تأجيرها من قبل للمتولين والمتصرفين الذين كان أكثرهم ذوي أصول إيرانية، وأنه أُعطيت لهم الرخصة بذلك، ولهذا فإن الوالي لا يستطيع فعل أي شيء في هذا الموضوع، وأخطر الجانب الإيراني بأنه سيوفر بعض التسهيلات بخصوص الضرائب المتعلقة بالقبور والجنازات[٢].

---

(١) BOA, *A.MKT.UM* 62/39, 5 S 1267.

(٢) بالرغم من أن النظام نامه التي نشرها محمد رشاد بخصوص القبور الموجودة في النجف وكربلاء والكاظمية في ١٩١٣/١٢/١٣م خارجة عن نطاق الفترة التي ندرسها، إلا أنها تعطينا ملامح عامة بخصوص المشكلات المتعلقة بالموضوع. وتلك هي مواد النظام نامه:

يمنع إقامة أي بناء مغطى من جوانبه في مقابر النجف وكربلاء والكاظمية، أما ترميم الموجود منها فمتوقف على حصول إذن من النظارة. =

ومن الملاحظ أن شكاوى إيران المتعلقة بالجنازات قد قلت بعد تنفيذ ولاية بغداد لتلك التعليمات، أما في عهد مدحت باشا فيلاحظ أن مضمون شكاوى الإيرانيين بخصوص الجنازات القادمة من إيران إلى العتبات قد تغير، حيث كانت المشكلة هذه المرة ليست في الأموال، بل كانت مشكلات صحية ناتجة عن الجنازات، ومن المعلوم أن العلاقات العثمانية الإيرانية كانت مزدهرة أثناء جولة ناصر الدين شاه التي شملت بغداد واستانبول وكربلاء، واهتمّ مدحت باشا أيضاً بجولة الشاه، وسعى لعقد بعض الاتفاقيات معه لحلّ بعض المشكلات الكائنة بين الجانبين في تلك الفترة، فقد كان الجانب العثماني هو الجانب الشاكي في تلك المرة من الجنائز، وكان موضوع الشكوى بخصوص نقل الجنائز إلى العتبات بشكل غير صحي، ولهذا عُقدت اتفاقية في ٥ يناير ١٨٧١م (١٢ شوال ١٢٨٧هـ) بين مدحت باشا والي بغداد وحسين خان السفير الإيراني في استانبول، وكان مضمون الاتفاقية ما يلي: إن نقل جنازة المتوفى في إيران بعد موته مباشرة ليدفن في العتبات فترة أمر غير صحي وكان هذا الأمر سبباً في تفشي بعض الأمراض المعدية في المنطقة، ولهذا تقرر عدم نقل رفات الأشخاص الذين توفوا في إيران لدفنها في الأراضي العثمانية بعد مرور ثلاث سنوات على دفنها في الأماكن الموجودة بها،

= يجوز إنشاء قبة مفتوحة الجوانب قائمة على أعمدة.
مساحة القبر يجب أن تكون ٢,٥٠م طولاً، و١,٥م عرضاً و٣,٧٥م مربع.
والمادة السابقة توضح أنه في حالة بناء قبة على القبر فإنه سيعد هذا القبر حينئذ قبرين، وسيحصل منه رسم دفن اثنين.
في حالة تجاوز مساحة القبر عن ٣,٧٥م فإنه سيؤخذ رسم دفن على كل متر مربع زائد.
تُكلف نظارة الأوقاف بتنفيذ تلك النظام نامه.

BOA, *A.MKT.UM* 151/70, 8 Ca 1270.

ولهذا سيتم وبشكل رسمي تسجيل تواريخ دفن النعوش في الأماكن التي تمت الوفاة فيها، وسيتم منح شهادة رسمية بأنه مر ثلاث سنوات على تاريخ دفن هذا النعش، ولأن تطبيق هذه الإجراءات كان سيأخذ ثلاثة أشهر فقد تقرر في تلك الاتفاقية عدم نقل أية جنازة من إيران في تلك الفترة، وإمكانية جلب عظام الجثث التي حصلت على شهادات اعتباراً من الفترة السابقة، أما الذين لن يمتثلوا لتلك التنظيمات الجديدة فسوف يرجعون إلى بلادهم بأمر من موظفي البلدين(١).

٣- النزاعات المتعلقة بنسخ القرآن الكريم المرسلة من إيران إلى كربلاء

كانت الدولة العثمانية قلقة من إدخال نسخ القرآن الكريم المطبوعة في إيران إلى الأراضي العثمانية بطرق سرية وبيعها فيها، وكان لهذا أسباب عديدة، ففي البداية كانت إيران تريد أن تبسط نفوذها على أهالي المنطقة بتوزيع نسخ القرآن الكريم عليهم، ولأن تلك النسخ المرسلة كانت مطبوعة فقد تعرض الخطاطون الذين يتعيشون من مهنة النسخ لموقف صعب بسبب ذلك، ولأن مشكلة الطباعة كانت قد وجدت حلًّا في الدولة العثمانية قبل ذلك بكثير، فقد اضطرت الدولة لمراقبة هؤلاء الأشخاص، كما كانت هناك مشكلة أخرى في موضوع طباعة القرآن الكريم وهي خشية الدولة من ظهور أخطاء مطبعية في نسخ المصحف، وفي الفترة من عام ١٨٥٢ حتى عام ١٨٧٣م تمّ التنبيه على الولاية والجمارك بمنع بيع وإدخال نسخ المصاحف الإيرانية، إلا أنه ثمة حقيقة يجب الإشارة إليها وهي أنه بالرغم من الاحتياج الكبير للمصحف

---

(١) BOA, *A.DVN.NMH* 19/16, Lef: 3, 12 L 1287; *Muahedat Mecmuası*, III, 15-22; *Zevrâ*, 15 Ş 1287, Nr. 93, s. 185; *Zevrâ*, 26 Ş 1287, Nr. 96, s. 192; Ali Haydar Midhat, *a.g.e.*, s. 95-97; Bavili, *a.g.e.*, s. 29-31.

المطبوع في المنطقة إلا أن الدولة العثمانية لم تقم بأي نشاط في هذا الشأن حتى عام ١٨٧٣م، ويمكن القول بأن السبب الرئيسي في ذلك هو تفضيل الحكومة لنسخ المصاحف المخطوطة.

وكانت الدولة العثمانية تفكر في أن هناك موانع سياسية ودينية من إدخال نسخ القرآن الكريم بطرق غير قانونية إلى الأراضي العثمانية، وانتهجت سياسة حيال ذلك وقد قيّمت هذه المشكلة التي عاشتها الحكومة العثمانية على أنها مغايرة للتعظيم والتكريم ومنافية للآداب الإسلامية.

وعند النظر إلى الموضوع من الوجهة السياسية سنرى أن الدولة العثمانية كانت تنظر لاستخدام المصاحف الواردة من إيران وليس المصاحف كلها في منطقة لها أهمية دينية واستراتيجية مثل كربلاء على أنه إضعاف لسلطتها، ويمكن أن يُسبب محظورات من الناحية الدينية، والأهم من هذا أن إيران كانت تدعي أن المصاحف المطبوعة في الدولة العثمانية بها أخطاء، وذلك لتقليل النفوذ العثماني في كربلاء، وكانت إنجلترا تستخدم نفس الأسلوب في عهد السلطان عبد الحميد الثاني لتقليل النفوذ العثماني بين مسلمي الهند[١].

---

(١) تعطينا التطورات التي حدثت بخصوص طبع المصحف الشريف وتوزيعه في عهد السلطان عبد الحميد الثاني فكرة عن مدى حساسية هذا الموضوع في العهود السابقة. لأن إنجلترا كانت تخشى من السياسة الإسلامية الجديدة للسلطان عبد الحميد الثاني ونفوذ الخلافة الذي سعى لبسطه لصالح الإسلام، وكانت تريد تقليل هذا النفوذ بالقدر الممكن لها. وبدأوا يروجون شائعات خاصة بين مسلمي الهند بأن الخليفة طبع نسخاً من مصحف به أخطاء. ولكن الأمر كان على خلاف ذلك لأن السلطان عندما أراد طبع المصحف أمر بتشكيل لجنة تتكون من ستة أو سبعة حفاظ، ورئيس القراء في الدولة العثمانية، وأن تكون النسخة التي يعتمدونها هي الأساس الذي ستعمل عليه المطبعة، كما أمر بجمع كل المصاحف التي طبعها الإيرانيون والمشتبه فيها.

Cezmi Eraslan, *II. Abdülhamid ve İslâm Birliği*, İstanbul 1992, s.224.

وثمة سبب آخر لرد الفعل الذي قامت به الحكومة العثمانية تجاه المصاحف الواردة من إيران، وهو ظهور اختلافات بين تلك المصاحف وبين المصاحف المستخدمة في الدولة العثمانية، وبالطبع لم تكن تلك الاختلافات من ناحية المعاني، بل من ناحية القراءات، ولفهم المشكلات المتعلقة بالقراءات بشكل أفضل يجب معرفة كيف بدأت تلك الاختلافات:

انتشر الإسلام في مساحة جغرافية كبيرة بالفتوحات التي تمت في عهدي عمر وعثمان، ولهذا كانت المساحة التي ينتشر بها القرآن الكريم تتسع يوماً بعد يوم، وكان يُرسل القراء من الصحابة إلى البلدان المفتوحة، واستمر تعليم القرآن بشكل سريع، ومن ذلك على سبيل المثال فقد أُرسل عبد الله بن مسعود إلى الكوفة وأبو موسى الأشعري إلى البصرة وأبي بن كعب وأبو الدرداء إلى الشام.

وكانت مصاحف هؤلاء الصحابة تختلف عن بعضها من حيث التنظيم والترتيب، كما كانت توجد أيضاً اختلافات من حيث القراءة، ولإزالة هذه الفروق اُتخذت لهجة قريش كلهجة أساسية للقراءة، إلا أن بعض القراء الذين لم يقفوا على لهجة قريش حافظوا على قراءاتهم، حتى إن بعضهم أضاف بعض الكلمات على سبيل التفسير، ولأن النبي سمح باختلاف القراءات، كانت هذه الاختلافات التي ظهرت لأسباب مختلفة سبباً في ظهور العديد من الشبهات والنزاعات في العهود التالية.

جمع عثمان بن عفان المصاحف كلها في مصحف واحد وعلى حرف واحد (أي على قراءة واحدة)، ووافق الصحابة على أن هذا هو السبيل الوحيد للقضاء على الفتنة التي قد تحدث بسبب هذا.

وفي عهد عثمان وضعت بعض الأسس لقراءة القرآن الكريم، إلا أن تلك الأسس قد نُسيت بمرور الوقت وزاد أهل البدع، وعمدوا إلى القرآن بشكل خاطئ، بل إنهم تجرؤوا على تحريف القرآن، الأمر الذي جعل

علماء أهل السنة يضعون علم القراءات اعتباراً من بدايات القرن الثالث الهجري للحفاظ على تلاوة كلام الله بالشكل الذي نزل به وحمايته من التحريف، وكُتبت مئات الآلاف من الكتب المتعلقة بهذا الموضوع.

ويمكن جمع اختلاف القراءات في قسمين رئيسيين:

١- **المجموعة الأولى** وتشكل الاختلافات التي بين اللهجات العربية، وهي عبارة عن خصائص ليس لها تأثير بأي شكل من الأشكال على تغيير المعنى، وتلك الخصائص مثل الإمالات، والتخفيف والتشديد، والتسهيل والتحقيق، والإدغام والإقلاب، والإخفاء وغيرها.

٢- **المجموعة الثانية** وتتكون من أشكال القراءة التي تكونت باختلاف الحروف التي في الكلمات، أو تغيير الكلمات، وتظهر في مثل هذا النوع معان مختلفة، وتلك المعاني المتغيرة إما أن توضح بعضها البعض، أو معنى يوضح معنى آخر مبهم، أو معنى يفيد القلة والكثرة وغيرها(١).

ومن الملاحظ أن شيعة إيران عكسوا اختلافات القراءة على المعنى، حاول شاه إيران نادر شاه بسط نفوذه في العراق ببدء الفعاليات المذهبية بدلاً من الفعاليات العسكرية، وكان من ضمن هذه الفعاليات جمع العلماء السنة والشيعة في النجف للاعتراف بالجعفرية كخامس المذاهب الإسلامية، وكان أحد موضوعات النقاش في هذا الجمع هو الاختلاف الكائن في قراءة القرآن الكريم(٢)، وتُظهر تلك المنازعات التي حدثت بين العلماء الشيعة والعلماء العثمانيين السنة الذين اجتمعوا في النجف عام ١٧٣٦ مدى وأهمية الاختلافات التي نشأت بسبب القراءات.

---

(١) İsmail Karaçam, *Kıraat İlminin Kur'an Tefsirindeki Yeri ve Mütevatır Kıraatların Yorum Farklılıklarına Etkisi,* İstanbul 1996, s. 47-48., 99, 125..

(٢) Ali Djafar Pour, *Nâdir Şâh Devrinde Osmanlı-İran Münâsebetleri,* (yayımlanmamış doktora tezi), İstanbul Üniversitesi Edebiyat Fak., İstanbul 1977, s. 126-171.; Bekir Topaloğlu, *Kelâm İlmi: Giriş,* İstanbul 1981, s. 330-331..

وقد حصل العلماء السنة على تأييد من الحكومة العثمانية في هذا النزاع الحساس، وبالرغم من القرارات والإجراءات المتخذة إلا أنه ظهرت مشكلات تتعلق بالموضوع في كل عهد، وقد أشرنا إلى العديد من المشكلات التي ظهرت في الفترة التي ندرسها بسبب المصاحف، ونستطيع أن نحدد أبعاد الاختلافات كما يلي.

وأول أخبار سُمعت في الفترة التي نقوم بدراستها عن ورود مصاحف من إيران كانت في عام ١٨٥٢م، وعندما سمعت الحكومة العثمانية بهذا أرسلت تنبيهاً لأمين جمرك أمتعة بغداد لمتابعة هذا الموضوع، وقد فرضت الحكومة العثمانية حظراً على إدخال الإيرانيين المصاحف التي طبعوها في بلادهم إلى الأراضي العثمانية، كما حظرت على الرعايا الإيرانيين الذين يعيشون داخل الدولة العثمانية طبع المصحف أيضاً، وفي نفس العام أُرسل خطاب إلى مشير الضبطية باتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع الإيرانيين الموجودين في المنطقة من طبع المصاحف[١].

كما أرسلت الحكومة العثمانية خطاب تنبيه للسفارة الإيرانية يتناول عدم إدخال المصاحف التي تطبع في إيران إلى الأراضي العثمانية وعدم بيعها بها، وطُلب من سفير إيران أن ينبه على موظفي الجمرك والموظفين الآخرين عدم بيع أو إدخال المصاحف من إيران إلى الحدود العثمانية[٢].

وبالرغم من كل تلك التحذيرات إلا أن المصاحف المطبوعة في إيران كانت تنتقل من يد إلى يد في بغداد على هيئة أجزاء وأرباع. وفرضت استانبول حظراً على إدخال المصاحف الإيرانية إلى أراضيها كما منعت استخدام تلك المصاحف في بغداد[٣].

---

(١) BOA, *A.MKT.MHM* 50/36, 2 S 1269.

(٢) BOA, *A.MKT.UM* 113/99, 6 S 1269.

(٣) BOA, *A.MKT.NZD* 345/56, 24 S 1277.

وبالرغم من هذا الإجراء الأخير للحكومة العثمانية والذي تحدثنا عنه، إلا أنها لم تستطع التصدي لقراءة تلك المصاحف الواردة من إيران، ورجحت الدولة أن تصدر فتوى تتعلق بالموضوع، وتُظهر تلك الحادثة أن الحكومة العثمانية كانت تقف على الموضوع من الناحية الدينية، يعني أن الحكومة العثمانية كانت تشعر بالقلق حيال الموضوعات المتعلقة بالقراءات والتي أوضحناها من قبل، وفي الفتوى التي أصدرتها هيئة العلماء (المشيخة) اتُّخذت بعض القرارات المتعلقة بالمصحف المطبوع الوارد إلى بغداد من إيران والهند بطرق وأهداف مختلفة، إلا أنه لا توجد لدينا أية معلومات تتعلق بمضمون تلك المباحثات[١].

وفي عام ١٨٧٣م حدث أهم إجراء مؤثر في إيقاف دخول المصحف الإيراني إلى الدولة العثمانية، فقد فكر الإداريون العثمانيون بأن رغبة الأهالي في تلك المصاحف منبعه قلة المصاحف المطبوعة، وسعوا لحلّ تلك المشكلة عن طريق سد هذا الاحتياج، لذا اجتمع مجلس الوكلاء المخصوص، وقرر بعد المباحثات التي تمت أن تقوم المطبعة العامرة بطبع ٥٠٠٠٠٠ نسخة من المصحف الشريف في مطبعة الدولة، وقد أعد مجلس الوكلاء قراراً يتعلق بكيفية الأعمال الفنية في طبع المصحف وأرسل هذا القرار للباب العالي[٢].

وبخلاف تلك المشكلات التي ذكرناها، يمكن إضافة مشكلة أخرى جرت أحداثها في كربلاء بين الدولة العثمانية وإيران في الفترة التي ندرسها، وكانت تلك المشكلة خاصة برفع الرايات على السفارات[٣]، كما جرت مناقشات عديدة حول عدد مكاتب المفوضين وأين سيتمّ تأسيسها.

(١) BOA, *A.MKT.MHM* 408/49, 3 S 1285.

(٢) BOA, *A.MKT.MHM* 453/60, 4 Ra 1290.

(٣) BOA, *A.MKT.UM* 112/52, 25 M 1269.

ومنذ أن أصبح تعيين الوالي في بغداد يتم من المركز بشكل مباشر بدأت تتغير تدريجيًّا أشكال النزاعات العثمانية الإيرانية على المنطقة، خاصة وأن مشكلات عديدة تم حلها منذ تولي مدحت باشا ولاية بغداد (١٨٦٩م) ولكن بدأت تظهر مشكلات ذات ماهية جديدة، فقد كانت خصائص النزاعات في كربلاء لا تتعلق بالمشكلات التي تقع أثناء الزيارة، أو المشكلات التي تتعلق بالتجارة، بل كانت المشكلات تتعلق بالأوضاع القانونية للرعايا الإيرانيين، وكانت الموضوعات التالية هي محل النقاش الخاص بالإيرانيين الموجودين في كربلاء أو في المناطق الأخرى من بغداد، في المباحثات التي جرت بين ولاية بغداد والمفوضية الإيرانية تم تناول الموضوعات التالية:

موضوع دعاوى الإيرانيين الموجودين في كربلاء وبغداد نفي الإيرانيين المذنبين خارج الحدود، متى يجب تدخل الموظفين العثمانيين أثناء نظر الدعاوى الخاصة بالإيرانيين العاملين في المحكمة الإيرانية، وكيف سيتم النظر في الدعاوى المتعلقة بأملاك الإيرانيين، وترميم أملاكهم الواقعة في المنطقة، تجنيد الإيرانيين الذين يعيشون في كربلاء منذ فترة طويلة، عدم تدخل الموظفين العثمانيين في النزاعات التي تنشب بين الرجل الإيراني وزوجته، عدم تدخل الموظفين الإيرانيين الموجودين في كربلاء في شؤون الحكومة العثمانية، تأمين عدم دخول الإيرانيين الموجودين في كربلاء في التبعية العثمانية، وعدم التدخل في ذهاب الرعايا الإيرانيين إلى من شاؤوا من العلماء[١]، وفي عام ١٨٧٥م تم عقد اتفاقية بين نظارة الخارجية العثمانية ودولة إيران، تناولت نفس المواد التي ذكرناها آنفاً[٢].

---

(١) BOA, *A.DVN.NMH* 20/5, 12 C 1288.

(٢) BOA, *A.DVN.NMH* 22/4, 21 ZA 1292.

وبالرغم من كل تلك المنازعات التي تمت والاتفاقيات التي وقعت، إلا أن المشكلات الخاصة بالأوضاع القانونية للإيرانيين الذين يعيشون في كربلاء لم تنته، وأحد أسباب ذلك أن إحساس الرعايا الإيرانيين الذين يعيشون في كربلاء بالتبعية كان متساوياً للعثمانيين والإيرانيين على السواء، وبالرغم من أن معظمهم كان يتبع إيران من الناحية الدينية والقانونية، إلا أنهم كانوا تابعين أيضاً للعثمانيين بالأرض والخدمات والضرائب والجيرة والإداريين، وبالطبع أثرت تلك العلاقات الموجودة بين البلدين ونتائجها على من يعيشون في كربلاء، إلا أنها لم تستطع أن تجعل منهم إيرانيين أو عثمانيين بالمعنى التام للكلمة، والعنصر الذي ربط أهالي كربلاء بالمنطقة هو المعطيات المادية والمعنوية لكربلاء، وليست القوانين أو القواعد، ولهذا لا يمكن القول على الأهالي الذين يعيشون في كربلاء بأنهم عثمانيون أو إيرانيون، بل سيكون الأنسب لهم وصفهم بأنهم كربلائيون أو مجاورون.

الفصل الخامس

البنية الإدارية لكربلاء (١٨٤٣- ١٨٧٢م)

١- البنية الإدارية لكربلاء حتى التنظيمات

بعد ضم السلطان سليمان القانوني بغداد إلى الأراضي العثمانية قسّم منطقة العراق إلى خمس ولايات هي بغداد والبصرة وشهرزور والموصل والإحساء، وكانت بغداد بمثابة المركز بسبب موقعها الجغرافي، وفي الوقت الذي كان يتم فيه تعيين ولاة بغداد من استانبول، كان ولاة الولايات الأخرى يعينون من استانبول أيضاً ولكن بطلب من ولاة بغداد، هذا بالإضافة إلى أنه كان يمكن تعيين أمراء ألوية سناجق الولايات البعيدة والهامة كمصر وبغداد من قبل الولاة المعينين من استانبول، على الرغم من أن أمراء الألوية الأخرى كانوا يُعينون على السناجق الواقعة في الممالك العثمانية الأخرى من قبل استانبول.

وأقدم التسجيلات الخاصة بالإدارة التي شكلها السلطان سليمان القانوني قبل تركه لبغداد خاصة بجلال زاده الذي كان مشاركاً مع السلطان القانوني في الحملة، وحاز أثناءها على منصب النيشانجيلك (صاحب التوقيع أو الخاتم)، وقد قسّم جلال زاده التقسيمات الإدارية لبغداد في كتابه إلى خمس عشرة منطقة، وقد وردت كربلاء في تلك التقسيمات الخمسة عشر باسم مشهد حضرة الإمام الحسين، ووردت

النجف باسم مشهد على (الآستانة المقدسة العلوية)، وبالرغم من أن مشهد الإمام الحسين ومشهد سيدنا علي ظهرا في التقسيم على أن كل واحد منهما وحدة إدارية مستقلة، إلا أن أغلب الظن أن تلك المناطق لم تكن كل واحدة منها وحدة إدارية مستقلة لوجود العديد من الأضرحة والزوايا والمزارات بها، وكانت تُدار من بغداد ولم تكن أي منها تحمل صفة السنجق المنفصل[١].

إن التطور التاريخي للبناء الإداري والتشكيلات الإدارية لكربلاء كان متداخلاً مع تطوره في بغداد، لاسيما وأن كربلاء كانت تُرى دائماً منذ دخول بغداد تحت الحكم العثماني وحتى نهاية الدولة العثمانية على أنها بناء إداري صغير تابع لبغداد.

وفي عهد المماليك كانت إيالتي البصرة وشهرزور تمنحان لولاة بغداد، أو بتعبير آخر كان ولاة بغداد المماليك يعينون حكاماً من المماليك بدرجة متسلم على إيالتي البصرة وشهرزور، هذا بالإضافة إلى أن منصب الكتخدا (الوكيل أو النائب) الذي لم يُلتفت إليه من قبل قد اكتسب - فجأة - أهمية على الساحة الإدارية في هذا العهد، وارتقى الأشخاص المعينون في هذا المنصب إلى درجة الرجل الثاني في الولاية بعد الوالي[٢].

ولم يكن الدفتردار وأغا الإنكشارية في بغداد يعينان من قبل الدولة، بل كان يعينهما الوالي، وبالرغم من أن البصرة وشهرزور والموصل كانت تشكل سناجق تابعة لبغداد بعد إلغاء الحكم المملوكي وربط ولايات العراق بالمركز، إلا أنها اعتبرت ولايات منفصلة في بعض

---

(١) **Sahillioğlu, *a.g.m.*, s.1237-1238.**

(٢) **El-Bustâni, *a.g.t.*, s. 370.**

الأحيان، وانتهى الأمر بأن أصبحت كل واحدة منها وحدة إدارية مستقلة تماماً عن بغداد، كما أحدثت تغيرات عديدة بسناجق ولاية بغداد، أما الحلة والديوانية وكربلاء فكانت دائماً تحت إدارة بغداد باعتبار أوضاعها ونظراً لقربها منها، أو بتعبير آخر بالرغم من أنه أسست هنا بعض الوحدات الإدارية، إلا أنها كانت دائمة تحت ظل ولاية بغداد.

وقبل عهد التنظيمات كان الإداريون المعينون على الولايات بمثابة «الوكلاء المطلقين» للحكام في التنفيذ والإجراء[١]، وكان تدخل الباب العالي في إدارة الولاية خاصة في الفترة التي طُبق فيها نظام الالتزام كان محدداً بعزل وتعيين الموظفين المحليين فقط، أما صلاحيات الوالي في الولاية فكانت واسعة للغاية، فهو الذي يرأس القوات العسكرية ويحصل الضرائب لحسابه ويقوم بكل الإجراءات الانضباطية التي يراها ضرورية بشكل مباشر ويمكنه إعدام المتهمين، وكان الوالي بتلك الصلاحيات يهدد حتى القضاة، ولكن بعد إلغاء فرقة الإنكشارية في عهد السلطان محمود الثاني تُركت مسألة الإدارة والشؤون الأمنية للوالي والمتصرفين، زعماً بأن مهمة القاضي ستنحصر فقط في النظر في الدعاوي طبقاً للشريعة الإسلامية، وإذا ما صدر منه أي تدخل ولو بمقدار ذرة في شؤون الدولة فإن هذا سيستلزم تأديبه[٢].

وأثناء القيام بتلك التنظيمات الجديدة ظلت الولايات القديمة كما كانت في السابق من الناحية الشكلية، إلا أن التغيرات التي حدثت في الآلية الإدارية جعلت مسؤولية القضاء لمحصّل القضاء، ومسؤولية السنجق لمحصّل السنجق، ولم يكن لهم أي ارتباط بمحصّل الولاية المركزية، بل كانوا منفصلين ومستقلين، ولهذا السبب لم تكن هناك

---

(١) Bernard Lewis, *Modern Türkiye'nin Doğuşu*, Ankara 1998, s. 381.

(٢) Karal, *a.g.e.*, IV, 129.

اختلافات من ناحية الوظيفة بين الوالي ومسؤول الأمن بالقضاء والمحصّل بشكل عام[١].

ونتيجة طبيعية لهذا الوضع سيطرت المجالس البلدية والمحصّلون بشكل خاص على الصلاحيات المالية والقانونية والملكية للوالي، وهذا الوضع للوالي أدى لازدياد الاضطرابات والتدخلات في شؤون الولاية[٢].

وكان تطبيق الإصلاحات هدف كل والٍ، إلا أن التنظيمات التي تمت بسبب ميل الباب العالي للمركزية لم تكن كافية، لأنه لم تكن هناك إمكانية لتفعيل آلية إدارية من هذا النوع في بلد لم تتمكن من تأسيس شبكة اتصالات ومواصلات، لذا زادت صلاحيات الولاة، وتوسعت مجالات عملهم بالفرمان الصادر في ٢٨ أكتوبر ١٨٥٢م.

وأصبح الولاة أصحاب نفوذ وسيطرة على السناجق التابعة لهم، وعُين معهم دفتردار وقائمقام على كل سنجق ومدير من ذوي الخبرة والشرف من الأهالي على كل قضاء[٣]، وأصبح المحصلون ومديرو المال ومجالس الأقضية والنواحي والضبطية تحت إدارة الولاة، ولأن الولاة كانوا مسؤولين عما يصدر من هؤلاء الموظفين، فقد أعطيت لهم صلاحية عزلهم، كما مُنح للولاة صلاحيات بخصوص توفير الأمن، وصلاحيات أخرى بنسبة كافية في الموضوعات الأخرى، ونظراً لأنهم لم يمنحوا الصلاحية بإعدام أي شخص دون محاكمة فقد دفع هذا الولاة لاتخاذ إجراءات كثيرة جدًّا لتعقب الأشقياء، لأنه لم يكن هناك إمكانية لتوفير الأمن مع التوافق مع تلك القواعد، وقد انضبطت بعض الأمور بهذا

---

(١) Sabahattin Samur, *Suriye Vilâyeti'nin İdari Ve Sosyal Yapısı (1840-1908)*, Yayımlanmamış Doktora Tezi), Ankara Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü, Ankara 1988, s. 37.

(٢) Lewis, *a.g.e.*, s. 381.

(٣) Samur, *a.g.e.*, s. 37.

الفرمان[1]، ولم يأخذ المديرون المعينون على الأقضية رواتب شهرية في تلك الأثناء، ولكن في مقابل هذا استُحدث دخل جديد باسم (قبو ألتي).

وقد خلقت حرب القرم التي خاضتها الدولة العثمانية عام ١٨٥٦م ضد روسيا وإنجلترا وفرنسا رد فعل سلبي تجاه المسائل الأمنية، فبالرغم من خروج الدولة العثمانية منتصرة من تلك الحرب، إلا أن ضغط الدول الغربية عليها قد زاد، الأمر الذي جعل الإداريين العثمانيين يعدون لائحة تنظيمية جديدة للولايات لعمل تغيرات جديدة في فرمان الإصلاحات وتعميم الوضع الذي كان خاصًا بجبل لبنان - بعد أحداث الشام وجبل لبنان عام ١٨٦٠م - ليكون في الدولة عامة من ناحية ولإزالة السلبيات التي ظهرت بسبب الحرب لتخفيف وطأة ضغوط الدول الغربية من ناحية أخرى، وقد نظمت تلك اللائحة الجديدة التي نشرت في ٨ نوفمبر ١٨٦٤م التشكيلات الخارجية في الدولة من جديد[2]، وقد قسمت تلك اللائحة التي عرفت باسم (اللائحة التنظيمية لتشكيل الولاية) الدولة إلى ولايات والولاية إلى سناجق، والسنجق إلى أقضية، والأقضية إلى قرى ونواحٍ ومزارع، وقد مُنحت مسؤولية الولاية على حسب هذه اللائحة التنظيمية الجديدة إلى الوالي، وأُلغي لقب القائمقام الذي كان يستخدم لإداري السناجق، ولقب المدير الذي كان يستخدم لإداري القضاء، وستدار السناجق من قبل المتصرفين، والأقضية من قبل القائمقامات، أما النواحي فستُدار بواسطة مديرى النواحي[3].

كانت هذه اللائحة التنظيمية الجديدة تحتوي على تغيرات كبيرة بخصوص وظيفة وصلاحيات الوالي، فقد منحت المادة السادسة منها

---

(١) Engelhardt, *Tanzimat ve Türkiye,* (Türkçesi: Ali Reşad), İstanbul 1999, s. 108.

(٢) Samur, *a.g.e.*, s. 38.s. 38.

(٣) *Düstûr,*. (I. Tertip), I, 606-624.

مسؤولية الشؤون المالية والسياسية والملكية للولاية، وكذا تنفيذ الأحكام القانونية للوالي الذي يُعينه السلطان، وكان هذا الوالي مكلفاً بتنفيذ كل ما تطلبه منه الدولة، وعمل كافة التنظيمات التي يراها مناسبة في الولاية بشرط أن تكون داخل حدود صلاحياته، كما أنه مسؤول عن استتباب الأمن داخل الولاية، وحماية الأهالي من أي هجوم يهدد الروح والمال كالسرقة وقطع الطريق، واتخاذ الإجراءات المناسبة ضد أي تحرك موجه لهدم سلطة الدولة وإقلاق الأهالي. وفي حالة عدم كفاية قوات الأمن للقيام بذلك فله الصلاحية في استخدام القوات العسكرية بموجب المادة الخامسة عشرة من اللائحة.

وبخصوص إدارة الولاية كانت اللائحة التنظيمية تأمر بحماية المجالس الإدارية كنوع من التجديد، وكان الوالي هو الذي سيرأس مجلس إدارة الولاية الذي سيتم تأسيسه، أما المجالس التي ستؤسس في السناجق والأقضية فستجتمع برئاسة الرؤساء الملكيين فيها، إلا أن الوالي هو الذي سيقرر أوقات اجتماعهم.

كما مُنع الوالي من إنفاق أية أموال خارج ميزانية الولاية، إلا أن له الحق في تقديم طلب للباب العالي للسماح له بالمصروفات التي يراها ضرورية، كما كان هناك مساعد مالي للوالي يمسى «الدفتردار» كان مسؤولاً أمام الوالي عن مراقبة المحاسبين التابعين له[١].

وبعد فترة أُعيد تشكيل اللائحة التنظيمية لتشكيلات الولاية من جديد، وأُعيد نشرها من جديد في عام ١٨٧١م باسم (اللائحة التنظيمية لإدارة الولاية العمومية)، وقد استمرت تلك اللائحة حتى السنوات الأخيرة للدولة العثمانية ببعض التغيرات، وقد زادت هذه اللائحة التنظيمية الجديدة من مبدأ تجزئة (تقسيم) الوظيفة الذي كان أهم خاصية

(١) *Düstûr.* (I. Tertip), I, 606-624; Samur, *a.g.e.*, s. 39.

في اللائحة التنظيمية لتشكيل الولاية، ولكنها وسَّعت من سيطرة ومراقبة الحكومة المركزية في الموضوعات التنفيذية والإجرائية، وتركت مسائل تقسيم الضرائب وحل الخلافات لمجلس الولاية العام في البداية ثم لمجلس إدارة الولاية بعد ذلك، كما أنها ألغت متصرفية المركز من ناحية الشكل، وأحدثت مكانها منصب نائب (معاون) الوالي وذلك بالمادة السابعة عشر منها[1]، ويمكن تعقب شكل تطبيق النظام المذكور سابقاً في جغرافية العراق التي كانت تضم كربلاء بداخلها من خلال السالنامات (الكتب السنوية) للدولة والولاية، كما يمكن تعقبها أيضاً من خلال وثائق الأرشيف المتعلقة بعمل تنظيمات إدارية جديدة.

وتم البدء في تطبيق إصلاحات التنظيمات وسياسة المركزية في بغداد في عهد ولاية محمد نجيب باشا، إلا أن الاتجاه العام في عهد هذا الوالي كان موجهاً صوب استتباب الأمن الذي لم يكن قد استتبَّ بعد وإزالة الضعف الإداري الباقي من عهد المماليك، أكثر من الاتجاه نحو تطبيق إصلاحات التنظيمات، وكانت جهود نجيب باشا الذي عُين والياً عام ١٨٤٣م في تطبيق الإصلاحات الجديدة ورد فعل الأهالي المحليين تجاه هذا الأمر وسعي إيران لتحقيق بعض آمالها في المنطقة مستفيدة من الوضع العام في بغداد قد أخّر انتقال تلك الإصلاحات والمركزية إلى الوجود.

إن المساعي التي بذلت في ولاية بغداد وكربلاء خاصة في الفترة من عام ١٨٤٣- ١٨٤٩م كانت تهدف للتوصل إلى نتيجة بخصوص مشكلة الحدود ووضع الشيعة الذي كان موضوعاً للنزاع مع إيران ولاستتباب الأمن أكثر من البحث عن عمل تنظيمات جديدة.

وقبل عمل تلك التنظيمات الإدارية كانت هناك حاجة لقوة عسكرية منظمة تظهر قوة الدولة في المنطقة، لذا أسس جيش كان مركزه في

(١) Samur, *a.g.e.*, s. 40.

بغداد، سمي فيما بعد بالجيش السادس للعراق والحجاز، وكان هذا العمل هو أهم عمل لوالي بغداد عبد الكريم نادر باشا ١٨٤٧-١٨٤٨م، أما وجيه باشا فقد بدأ ولايته التي استمرت فترة قصيرة ١٨٤٩-١٨٥٠م بالعمل على استتباب الأمن، وجمع الضرائب بشكل منظم وإصلاح العشائر، ومن الأعمال الهامة الأخرى لوجيه باشا تأسيسه للمجلس الكبير في بغداد، وقد لفتت الحكومة العثمانية الانتباه إلى عدة نقاط في الرسالة التي أرسلتها لوالي بغداد بخصوص تأسيس هذا المجلس الكبير:

«نظراً لأن مناطق كثيرة من ولاية بغداد مضطربة، فهناك مشاكل كثيرة بخصوص جمع الضرائب والشؤون الملكية والمالية، لذا فيجب على الوالي والدفتردار أن يقوما بتنظيمات إدارية في المنطقة، وبالرغم من هذا فقد تسببت الاضطرابات الموجودة في المنطقة والتطورات الأخيرة في ترك التنظيمات الإدارية والملكية جانباً، ولهذا فقد طُلب تأسيس مجلس كبير في بغداد كما هو الحال في الولايات الأخرى لتأمين مستقبل الولاية وللنظر في شؤون الدولة وتنفيذها بشكل منظم، ولأن هذا المجلس الذي سيؤسس سيتم النظر فيه في الشؤون، يُقترح تعيين رئيس كفء لهذا المجلس وعضو من العلماء وكاتبين.»[1].

وقد قررت الدولة العثمانية أن يدير الشؤون المالية والملكية والعسكرية في بغداد شخص ذو خبرة يعمل على إصلاح الانحرافات التي ظهرت في بغداد بعد عزل وجيه باشا من الولاية وقيام العشائر الموجودة في العديد من المناطق وعلى رأسها هندية بالقيام بنشاطات ثورية تجاه التنظيمات الجديدة.

---

(١) BOA, *A.MKT.UM* 64/49, 23 Ş 1267.

وللاطلاع على تسجيل مصطفى رشيد باشا للمجلس الكبير المؤسس في بغداد. انظر: BOA, *A.MKT.UM* 45/50.

وذلك لأن عدم التمكن من استتباب الأمن في منطقة العراق، كان عائقاً أمام إصلاحات الإدارة الملكية، وكان نجاح محمد نامق باشا في المجال العسكري عندما قام بتأسيس مشيرية الجيش الهمايوني في العراق والحجاز، قد خلق قناعة بأن وظيفة القائد ستشمل أيضاً المجال الملكي، فتم التوحيد بين الإدارة الملكية والعسكرية في العراق، ومنحت تلك الإدارة لمحمد نامق باشا، وتقرر منحه راتباً شهريًّا يقدر ١٢٧,٠٠٠ قرش زيادة عن الراتب الذي يبلغ ١٠٠,٠٠٠ نظير قيادته للمشيرية[١].

قامت الحكومة العثمانية بتقوية نفوذ والي بغداد بالصلاحيات والمسؤوليات العسكرية والملكية، وكان أهم هدف لها من ذلك هو نقل العشائر الرحل من حياة الترحال إلى حياة الاستقرار وضمان خضوعهم للدولة، ولم تقتصر تعليمات الحكومة المركزية لمحمد نامق باشا على التعليمات العسكرية فحسب بل شملت أيضاً المجالات المالية والملكية، وهذا هو ملخص ما ورد لمحمد نامق باشا من تعليمات:

«يجب أن يتم تأمين نقل العشائر الموجودة في العراق إلى حياة الاستقرار بدلاً من حياة الترحال، وضمان خضوعهم للدولة، وخير سبيل لتحقيق ذلك طمأنة الأهالي، ولأن هؤلاء الأهالي الذين سينتقلون إلى حياة الاستقرار سيشتغل أكثرهم بالزراعة فيجب الاستفادة من مياه نهري دجلة والفرات بشكل جيد لتحويل الأراضي إلى أراضٍ منبتة خصبة، ولأن الصناعة ستكون في المنطقة بنفس القدر الموجود به الزراعة يجب العمل على تصدير المنتجات والمصنوعات الزائدة، كما يجب دعم المساعي المبذولة في هذا الشأن، ويجب أن يسود جوّ من الوفاق والوئام بين القادة العسكريين والموظفين الملكيين الموجودين هناك دون أن يتدخل أحدهما في شؤون الآخر، كما يجب أيضاً دفع رواتب الجند

(١) BOA, *A.MKT.MHM* 38/51, 2 M 1268; Sinaplı, *a.g.e.*, s. 145-148.

بشكل منتظم وأن يتم ذلك تبعاً لأصول تعيينات الجند، وذلك للعمل على استمرار تلك المساعي بشكل ناجح.»[١].

وقد اضطلع محمد نامق باشا الذي كان يسيّر شؤون الولاية والمشيرية معاً بالعديد من الخدمات والتنظيمات الإدارية في منطقة العراق كلها وخاصة بغداد وما حولها، وأعاد للدولة الأراضي التي استحوذ عليها العصاة وبعض الإداريين المحليين ووزع الأراضي بدفاتر مؤقتة على العشائر التي تريد الانتقال إلى حياة الاستقرار، وقد استمرت تلك الجهود والنشاطات في عهد خلفه كوزلكلي محمد رشيد باشا، وعندما عُين محمد نامق باشا والياً على بغداد مرة أخرى (١٨٦٠-١٨٦٧م) قام ببعض الأعمال الهامة التي ارتكزت في ساحة الاتصالات والمواصلات أكثر من الأعمال الإدارية، وفي ذلك العهد بدأ في إنشاء الطرق خاصة في بغداد من أجل المواصلات البرية، كما بذل جهوداً كبيرة في تأسيس شبكة التلغراف في العراق[٢].

أما مدحت باشا الذي عاش فترة هامة في تاريخ العراق فقد أظهر نجاحات عديدة في مجال الإصلاحات المتعلقة بمجال الأراضي والإصلاحات العسكرية والإدارية، والإصلاحات في مجال التعليم، وأهمّ عملين قام بهما؛ تنفيذ قانون الأراضي عام ١٨٥٨م والذي بدأ يُطبق في المنطقة من قبل وقانون الولاية عام ١٨٦٤م[٣].

واضطلع كلّ الولاة الذين أتوا بعده وكانوا يعملون على إظهار الوجود العسكري في المنطقة بعمل تنظيمات عديدة جديدة في اللوائح التنظيمية المتعلقة بالدولة، وفي تلك الأثناء اتُّبع تقسيم إداري جديد في

---

(١) BOA, *A.DVN* 100/36, 1270.

(٢) Kurşun, *a.g.e.*, s. 5; Sinaplı, *a.g.e.*, s. 145-159.

(٣) Ali Haydar Midhat, *a.g.e.*, s. 66-91; Kurşun, *a.g.e.*, s. 82.

بغداد، فعلى سبيل المثال كانت بغداد على حسب سالنامه الدولة عام ١٨٤٩-١٨٥٠م تتكون من لواء بغداد المركزي وخمسة لواءات (سناجق) أخرى و١٤٠ قضاء وناحية، أما كربلاء والنجف فكل منها يعد قضاء تابعاً للواء المركزي[١]، وقد تمت بعض التنظيمات الجديدة الأخرى طبقاً لاحتياجات ذلك العصر، ومن ذلك على سبيل المثال أقضية ونواحي السناجق الموجودة في السالنامه المؤرخة بتاريخ ١٢٨٤هـ ١٨٦٧-١٨٦٨م تختلف عن السالنامه المؤرخة بتاريخ ١٨٥٠م، كانت بغداد تتكون في هذا التاريخ من سبعة لواءات غير لواء بغداد المركزي، وكان لواء بغداد المركزي يتكون من ١٢ قائمقامية، وكذا النواحي والأقضية التي رأيناها في أحد السناجق في عام ١٢٦٦هـ يمكن رؤيتها في سنجق آخر في سالنامه عام ١٢٨٤هـ، إلا أن كربلاء في تلك العهود كانت دائماً بين الأقضية التابعة للواء بغداد المركزي[٢].

٢- تشكيل سنجق كربلاء

قُسمت الدولة في عهد التنظيمات إلى ثلاث وحدات رئيسية هي الإيالة والسنجق والقضاء، وقد استمر هذا الشكل كما هو في الفترة التي نقوم بدراستها، وبالرغم من أن السنجق كان يمثل وحدة أصلية قبل التنظيمات، إلا أنه نتيجة لتعيين مدير على كل قضاء لم يعد السنجق أصغر وحدة إدارية بل صار وحدة تحتية للولاية، ونتيجة للتنظيمات التي تمت مع إلغاء منصب المحصّل، فقد دخل التنظيم الإداري الجديد حيز التنفيذ في المناطق التي طُبقت فيها التنظيمات اعتباراً من عام ١٨٤٢م[٣].

---

(١) *Devlet Salnâmesi* 1266, (Def'a 4), s. 182.

(٢) *Devlet Salnâmesi* 1284, (Def'a 22), s. 95; Sahillioğlu, *a.g.m.*, s. 1253.

(٣) Musa Çadırcı, *Osmanlı Türkiyesi Yönetiminde Yenilikler 1826-56,* (Yayımlanmamış Doçentlik Tezi), Ankara Üniversitesi, Dil ve Tarih Coğrafya Fakültesi, Ankara =

وكانت التنظيمات الإدارية أهم نقطة في المساعي التي قامت بها الحكومة العثمانية أثناء تأسيسها الإمبراطورية من جديد بسياسة المركزية وإصلاحات التنظيمات، وقد اتُّخذ نفس الإجراء في كربلاء التابعة لبغداد، إلا أن هذه الفترة مرت ببطء إلى حدٍّ ما، لأننا ذكرنا قبل ذلك أن المنطقة الموجودة بها كربلاء كان بها ثلاثة مؤثرات هامة لعبت دوراً في تأخير الشعور بقوة السلطة العثمانية في القرن التاسع عشر، أو كانت سبباً في إضعاف السلطة العثمانية في تلك النواحي، **وأول** تلك المؤثرات التنافس بين الدولتين العثمانية والإيرانية ومحاولة الدولتين بسط نفوذهما في المنطقة، **الثاني** أهداف الدول الأوروبية في خليج البصرة، **الثالث**: النشاطات الاستعمارية المؤقتة لمصر التي كانت تبتعد عن الدولة العثمانية شيئاً فشيئاً[(١)]، وكانت الضغوط الناتجة عن المؤثرات الثلاثة في المنطقة سبباً في ظهور بعض الثورات ضد الدولة في كربلاء، وسعت الدولة للقضاء بشكل حاسم وسريع على تلك الثورة التي ظهرت في كربلاء بغية التضييق على الضغط الحاصل.

وسعت الدولة في الفترة التي أعقبت أحداث كربلاء عام ١٨٤٣م وحتى معاهدة أرضروم عام ١٨٤٧م إلى الاضطلاع ببعض المساعي لتعويض الأهالي الذين تضرروا كثيراً من التنظيمات الإدارية الجديدة، ولكسب الأهالي في صفّ الدولة مرة أخرى. وكان لتأخر تطبيق التنظيمات في بغداد دوره في تأخر تطبيقها أيضاً في كربلاء، إلا أنه كانت توجد بعض المساعي اللازم عملها في كربلاء دون انتظار لبغداد، وذلك بسبب بعض المسائل الهامة في كربلاء، وكان يأتي على رأس تلك

= 1979, s. 117; Ali Akyıldız, "Osmanlı Merkez ve Taşra Teşkilâtının Yeniden Yapılanma Süreci (1836-1856)", *Türk Kültürü İncelemeleri Dergisi*, Sayı: 3, İstanbul 2000, s. 75-80.

(١) Salibi, *a.g.m.*, s. 74.

المسائل وضع أوقاف أضرحة الإمام علي والحسين والعباس التي انتقلت إلى تصرف المجاورين الإيرانيين قبل ولاية نجيب باشا.

وكان هدف السلطان محمود الثاني أثناء تأسيس نظارة الأوقاف الهمايونية، تقليل قوة العلماء الذين كان يراهم قوة معارضة للإصلاحات، لأن العلماء كانوا يمتلكون التحرك بشكل مستقل وأكثر راحة ضد الحكومة المركزية بواسطة دخل الأوقاف التي في أيديهم، وعندما تمكن محمود الثاني من إدارة الأوقاف بتلك الإصلاحات خطا خطوة هامة في تحقيق المركزية، لأنه بذلك قلل تأثير العلماء وجعلهم مرتبطين بالدولة من ناحية، وتمكن من جعل الواردات الكبيرة جدًّا للأوقاف تحت إمرة الحكومة المركزية من ناحية أخرى، وبذلك أمّن مصدراً كبيراً من الدخل لبرنامج الإصلاحات الذي سيتطور بعد ذلك[١].

وعمل ولاة بغداد بعد حادثة كربلاء على استمرار تلك المساعي بشكل يتفق مع سياسة السلطان محمود الثاني، وقد استحوذ نجيب باشا والي بغداد على إدارة أضرحة سيدنا عليّ والإمام الحسين والعباس من أيدي المجاورين الإيرانيين الذين كانوا يسيطرون عليها بشكل كبير، وعيَّن بدلاً منهم موظفين عثمانيين[٢]، أما عبد الكريم نادر باشا فقد ضمن حماية الهدايا الموجودة في أضرحة أهل البيت التي تعدّ مقدسة عند كلّ المسلمين وأحكم سيطرة الدولة عليها، وشكّل مديرية تابعة لمديرية أوقاف بغداد لإدارة أوقاف تلك الأضرحة التي تدرّ دخلاً كبيراً، وذلك لتقليل نفوذ علماء الشيعة ونفوذ إيران التي تعدّ أكبر معين لهم في كربلاء[٣]، وبذلك يمكننا القول بأن عبد الكريم باشا طبّق في بغداد ما قام

---

(١) Ali Akyıldız, *Osmanlı Merkez Teşkilâtında Reform (1836-1856)*, İstanbul 1993, s. 147.

(٢) BOA, *Y.PRK.KOM* 4/33, ZA 1301.

(٣) BOA, *A.MKT.MHM* 14/2, 14 Temmuz 1265.

به محمود الثاني في مركز الدولة قبل سنوات عدة، أو بتعبير آخر نُقلت تلك المناطق القائمة على الأوقاف الموجودة بها إلى سيطرة مركز الولاية، وبذلك مُهدّ لبناء التشكيل الإداري.

نجحت الحملة العسكرية التي قام بها نجيب باشا عام ١٨٤٣م لتأسيس سلطة للدولة في كربلاء، وقام نجيب باشا بتعيين القائمقام والموظفين الآخرين اللازمين لها، وقام بنفي العرب والعجم الذين كانوا يديرون القصبة بناء على أهوائهم، وأعاد تأسيس الإدارة الملكية والأمنية من جديد، وسعى لتطبيق تلك الإجراءات في النجف الأشرف لكونها قصبة تابعة لكربلاء[١]. ويتضح من تلك التنظيمات أن كربلاء في البداية تشكلت على هيئة قائمقامية.

ويتضح من الوثائق أيضاً وجود مجلس إدارة في كربلاء في تلك العهود الأولى، كان يسمى «مجلس كربلاء المعلى» وأغلب الظن أنه كان تحت رئاسة القائمقام، وكانت مهمة هذا المجلس والقائمقام عمل التنظيمات الإدارية اللازمة في المنطقة والعمل على استتباب الأمن بها والسعي لحل المشكلات ومخاطبة الولاية عند الضرورة.

وأول معلومات إدارية عن المنطقة بعد عام ١٨٤٣م الذي أوضحنا سالفاً أنه بداية عهد جديد في كربلاء، نصادفها في دفتر المصروفات الخاصّ بعام ١٨٤٥م، ويعطي لنا هذا الدفتر أيضاً معلومات عن موظفي كربلاء الذين كانوا يتقاضون رواتب من الخزانة بخلاف القائمقام في سنوات التأسيس، وها هي الرواتب التي كان يتقاضاها موظفو قضاء كربلاء التابع لبغداد طبقاً لما ورد في هذا الدفتر:

---

(١) BOA, *Y.PRK.KOM* 4/33, 11 S 1301.

الوظيفة	الراتب (قروش)
قائمقام كربلاء والنجف (طلعت باشا)	٦٧٥٠
كاتب عربي	٣٠٠
كاتب تركي	١٥٠
موظف الجسر	٢٠٠
موظف الحالة	١٠٠٠
موظفو التحصيلات	٣١٥٠
راعي الإبل الأميرية	٢٩٥
موظف السد	٧٠٠
موظف عنبر الشعير	١٩٧٠

عندما نفكر بأن معظم الأهالي الذين يعيشون في كربلاء شيعة، فإن هذا يستوجب أن يكون العلماء الشيعة الموجودون هناك قد لفتوا انتباه الإداريين، وكان ثمة احتياج لقائمقامات يمكنهم التعايش بشكل جيد مع الشيعة ويمنعون ظهور أية اضطرابات بين الشيعة الموجودين في كربلاء، وقد تصرفت الحكومة العثمانية بحذر وحساسية نسبية في هذا الموضوع، لذا كانت تختار القائمقامات الذين سيعينون في كربلاء من الأشخاص الذين كانت لهم وظائف سابقة في مناطق قريبة من كربلاء، ويعرفون المنطقة بشكل عام.

وأول موظف تأكدنا من وظيفته في كربلاء هو محمد صادق، إلا أننا لا نملك أية معلومات أكثر بخصوصه[1]، أما أول قائمقام استطعنا أن نجد معلومات مفصلة عن مهمته في كربلاء فهو قربي أفندي، وقد عُين قربي أفندي قائمقاماً على كربلاء عام ١٨٥٠م بعد وظيفته في المحكمة الابتدائية التي أسسها (في بغداد تقريباً)، ويتضح من الوثائق أن محمد نامق باشا كافأ قربي أفندي عام ١٨٥٠م بسبب إخلاصه للدولة والخدمات

(١) BOA, *A.MKT* 11/25, 27 3 1260.

التي قام بها عندما كان قائمقاماً على كربلاء[١]، وقد قدم نامق باشا مكافأته لقربي أفندي على هيئة شكر له عن مساعدته له أثناء وظيفته.

وبعد ثلاثة أشهر من عزل محمد نامق باشا من وظيفته، بعث المجلس الكبير ببغداد رسالة لقربي أفندي، طُلب منه فيها القيام بمساع إيجابية مع ولاية بغداد لحماية الدولة واستتباب الأمن بها[٢]، كما أحالت ولاية بغداد نفس الخطاب لمجلس الوزراء لطلب نفس الشيء من قربي أفندي، ولكن مجلس الوزراء أخبر الولاية بأن وضع قربي أفندي لا يسمح بتنفيذ ما طُلب منه[٣]، ويتضح من ذلك أن والي بغداد الجديد محمد رشيد باشا الكوزلكلي لم يكن راضياً عن إدارة قربي أفندي، وتلك هي نقطة المعارضة التي كانت موجودة بين الوالي الجديد وبين قربي أفندي؛ إن الإجراءات التي اتخذت والخطوات التي تمت أثناء توضيح أوضاع ولاة بغداد وخاصة الشيعة الموجودين في كربلاء كانت مخالفة لمفهوم الإدارة عند قربي أفندي، فقد كان قربي أفندي يهدف طوال فترة تنصيبه قائمقاماً على كربلاء - وهي فترة استمرت لسنوات طوال بالرغم من بعض الفواصل القصيرة- إلى التعايش الجيد مع الشيعة الموجودين في كربلاء، وفي سبيل ذلك اعترف بحقوق أكثر للإيرانيين وعاملهم بشكل جيد لم يضر بسيادة الدولة، وبعد هذا الاضطراب الذي حدث مع ولاية بغداد رأينا قربي أفندي مستمرا في منصبه كقائمقام على كربلاء.

ظل قربي أفندي في منصبه حتى عام ١٨٥٥م، حيث أوضح في هذا العام أنه قد مرض وقدم استقالته[٤]، واقترحت ولاية بغداد أن يُعين يعقوب أفندي الذي كان مديراً على ناحيتي شفاثية والنجف الأشرف

---

(١) BOA, *A.MKT.UM* 61/29, 27 B 1267.

(٢) BOA, *A.MKT.UM* 67/94, 7 10 1267.

(٣) BOA, *A.MKT.UM* 67/99, 7 10 1267.

(٤) BOA, *İ.MV* 15691, 18 ZA 1272.

اللتين ظلتا فترة طويلة تابعتين لكربلاء خلفاً له، وكان يقف جيداً على أحوال تلك الأماكن، وأن يكون تعيينه براتب (٦١١٠) قرش[١]، وتم بحث الأمر في مجلس الوزراء وتمت الموافقة عليه، وبدأ يعقوب أفندي في ممارسة شؤون وظيفته بعد صدور الإرادة[٢] إلا أنه عُزل من المنصب بعد فترة قصيرة بسبب استيلائه على أموال من بدل المقاطعات، وعُين قربي أفندي قائمقاماً على كربلاء مرة أخرى[٣].

وفي عام ١٨٥٨م ١٢٧٥هـ اتخذت الدولة العثمانية قراراً هامًّا يتعلق بإدارة بغداد، وهو أنه يمكن للسناجق التي ستدار كمتصرفيات في بغداد أن تحصل على الإذن اللازم من أجل التنظيمات الإدارية التي ستتم من المركز مباشرة وليس من الولاية، كما أنه لم تبق هناك أية علاقة بين الوالي وبين الشؤون المالية لتلك السناجق، وبالتالي ستتم كل المخاطبات التي تتعلق بالشؤون المالية مع الباب العالي مباشرة[٤] وبذلك يتضح أنه تمَّت تقوية وضع متصرفي السناجق في الوقت الذي قلَّ فيه نفوذ الولاة، وسُعي لجعل تلك المناطق مرتبطة بالحكومة المركزية أكثر، ولم تكن كربلاء في ذلك التاريخ قد أصبحت متصرفية بعد، ولكن يُفهم من التغيرات الإدارية التي تمت بها عام ١٨٥٨-١٨٥٩م أن كربلاء تأثرت بهذا القرار الصادر عام ١٨٥٨م والذي يتعلق بالسناجق، لا سيما وأن تعيين قربي أفندي قائمقاماً مرة أخرى على كربلاء عام ١٨٥٨م بعد سنتين من تركه لها، يعد أول دليل واضح على تطبيق تلك الإدارة الجديدة.

وبالرغم من أن قربي أفندي كان قائمقاماً إلا أن تصرفه كالمتصرف

---

(١) BOA, *İ.MV* 15691, 12 L 1272.

(٢) BOA, *İ.MV* 15691, Lef: 6, 19 ZA 1272.

(٣) BOA, *A.MKT.MVL* 103/59, 25 R 1275.

(٤) BOA, *A.MKT.UM* 355/89, 29 ZA 1275.

وإقامته علاقات مباشرة مع الباب العالي متخطياً بذلك الوالي قد أقلق والي بغداد، وقد انتقده والي بغداد عمر باشا بسبب سياسته التي اتبعها مع المجاورين الإيرانيين في كربلاء، وادعى الوالي أن قربي أفندي أعطى إدارة كربلاء للإيرانيين، وراجع الوالي الحكومة مستنداً في ذلك على تلك الادعاءات، وطالب بعزله وتعيين خورشيد أفندي خلفاً له بالنيابة، إلا أن هذا الوضع لم يؤثر على قربي أفندي لأن الحكومة استمرت في تعاملها معه بشكل مباشر بسبب خاصية منطقة كربلاء، وتمّ النظر في مذكرة والي بغداد في مجلس الوزراء، وتوصل المجلس إلى أنه لم يثبت في حقه أي قصور، وأنه باقٍ في وظيفة القائمقام، وأخطر المجلس والي بغداد بأنه حتى في حالة عزل قربي أفندي، فإنه لن يتمّ تعيين خورشيد أفندي الذي طالب الوالي بتعيينه بالنيابة، لوجود صلة قرابة بينه وبين الوالي[١]، وفي عام ١٨٥٩م - وهو العام الذي طُلب فيه عزل قربي أفندي - قرر مجلس الوزراء عزل مظهر أفندي مدير قضاء النجف الأشرف بسبب ظهور مشاكل بينه وبين الأهالي، وتقرر تعيين خوجه صالح أغا خلفاً له بالنيابة مع إعطائه الراتب المخصص لمديرية النجف الأشرف منذ ١٣ أبريل ١٨٥٠م، ودخل هذا القرار الذي اتخذه مجلس الوزراء حيز التنفيذ بعد صدور إرادة من السلطان بذلك، وأُخطرت نظارة المالية وولاية بغداد بهذا الوضع الجديد[٢].

ويتضح من خلال ذلك أن تعيين وعزل قائمقام كربلاء عام ١٨٥٩م، ومدير النجف الأشرف لم يكن من خلال ولاية بغداد، بل كان من مركز الدولة بشكل مباشر، وكما أوضحنا سابقاً دخل هذا التطبيق الجديد حيز التنفيذ بعد التطورات الخاصة بالأوضاع الجديدة للسناجق المرسلة لولاية

(١) BOA, *A.MKT.UM* 413/49, 18 Z 1276.

(٢) BOA, *A.MKT.MVL* 118/23, 28 Z 1276.

بغداد في ٣٠ يونيه ١٨٥٩م[١]، وبعد تلك التنظيمات الجديدة المتعلقة بالسناجق والأقضية في ولاية بغداد عام ١٨٥٨م عُين على السناجق والأقضية طوال عدة سنوات أشخاص كانوا مناسبين من وجهة نظر مركز الدولة، ومع بداية عهد التنظيمات تم البدء في تسجيل الموظفين الإداريين والرواتب التي يتقاضونها بشكل منتظم في قائمقامية كربلاء ومديرية النجف التابعة لها كما كان الوضع في كل ولاية بغداد.

ويمكننا العثور في دفتر المصروفات المؤرخ بتاريخ ١٨٦١م ١٢٧٨هـ على معلومات خاصة بالموظفين والإداريين والرواتب التي كانوا يتقاضونها[٢].

الوظيفة	الراتب الشهري (بالقروش)
القائمقام	٥٤٠٣
كاتب المال (مدير المال)	١٠٠٠
كاتب المجلس	١٢٥
الكاتب السرجي بكربلاء	١٥٠
الكاتب العربي بكربلاء	٣٠٠
مسؤول السلاح	٢٠٠
مسؤول الحجر الصحي	٣٢٨
صراف صندوق المال	١٥٠

المصدر: الأرشيف العثماني، تصنيف كامل كبه جي، رقم ٦٢٠٠ (حسابات المصروفات) ١٨٦١-١٢٧٨هـ.

وفي عام ١٨٦٢م تم تخفيض تلك الرواتب لأنهم يتقاضون رواتب أكثر من القائمقامات الآخرين التابعين لولاية استانبول وبغداد[٣]، وبعد

(١) BOA, *A.MKT.UM* 355/89, 29 ZA 1275.

(٢) BOA, *Kamil Kepeci*, Nr: 6200, *(Masarifat Muhasebesi)*, 7 ZA 1278.

(٣) BOA, *VGG* 257, Nr: 125, 24 Ca 1279.

شهر من هذا القرار انتهت وظيفة قربي أفندي كقائمقام على كربلاء بعد ما ظل فيه فترة طويلة، وعُين إسماعيل باشا خلفاً له[١].

١- ربط هندية بكربلاء وتأسيس متصرفية كربلاء

هندية قصبة محاطة بكربلاء من ناحية الشمال والحلَّة في الشرق وناحية الشامية في الجنوب الشرقي وقضاء النجف من الغرب، وقد أوضحنا من قبل أن هذا المكان كان صاحب تربة خصبة تُروى من مياه نهر الفرات[٢] وهندية ذات بنية مرتبطة بكربلاء بشكل طبيعي من الناحية الجغرافية والاجتماعية والتجارية الموجودة في المنطقة، كما كان هناك ارتباط محسوس لمواجهة الاحتياجات بين قصبتي هندية وكربلاء اللتين تتكونان من نفس العشائر ونفس المذاهب، إلا أن هذا الارتباط القوي بينهما لم يتحقق في المجال الإداري أيضاً حتى عام ١٨٦٨م، أو بمعنى آخر لم يستمر هذا الارتباط الطبيعي بشكل إيجابي، ولم تُر حاجة لتطبيق مثل هذا الارتباط الإداري، إلا أن إصلاحات التنظيمات ونظام المركزية الذي سعي إلى تطبيقه في بغداد بلائحة تنظيم الولايات عام ١٨٧١م استوجب خلق وضع جديد لهندية.

وكانت مساعي نقل العشائر إلى حياة الاستقرار قد أوشكت على الوصول إلى نتيجة عام ١٨٥٠م، وذلك بعد النزاعات العشائرية التي ظهرت بين عشائر هندية والحلَّة أثناء حادثة كربلاء[٣].

وتم توحيد بعض القصبات في إطار تشكيل ولاية بغداد من جديد، وعُين على تلك القصبات التي تم توحيدها القائمقامات والمديرون على حسب موقعها وأوضاعها، وبعد إخماد بعض الأحداث التي ظهرت بين

---

(١) BOA, *VGG* 257, Nr: 85, 25 C 1279.

(٢) *Salnâme-i Vilayet-i Bağdad* 1324, s. 291.

(٣) Bkz. S. 43.

العشائر في المنطقة عام ١٨٥٠م دخلت هندية حيز تلك التنظيمات الجديدة[١]، وأثناء عمل تلك التنظيمات الجديدة بها تم التحدث عن تعيين قائمقام عليها كقضاء تابع لبغداد.

ونقل الموظفين الإداريين لهندية وكربلاء مكان بعضهم البعض دليل آخر يظهر الروابط الموجودة بين القصبتين، وتم تعيين يعقوب أفندي قائمقاماً على قضاء هندية عام ١٨٥٩م، وتم هذا التعيين من المركز بشكل مباشر[٢]، وفي نفس العام نُقل يعقوب أفندي من قائمقامية هندية إلى قائمقامية كربلاء، وعُين سيد باشا قائمقاماً على هندية[٣].

استمرت قائمقامية سيد باشا على هندية فترة قصيرة، وجُلب مكانه رشيد باشا، وقد نبهت الحكومة العثمانية على قائمقام هندية الجديد بعدم حدوث أية انحرافات في المقاطعات الأخرى لهندية، ولتضمن الحكومة التحكم السليم في حسابات المقاطعات عينت لهذا الغرض عطاء الله أفندي الموجود في بغداد ليكون معاوناً للقائمقام في هذا الشأن[٤].

وقد أسس مجلس إعمار في هندية للعمل على زيادة الإنتاج الزراعي وللحد من الأضرار الناجمة عن فيضان نهر الفرات، وكان عطاء الله أفندي عضواً في هذا المجلس، لذا فقد كُلِّف ببعض الأمور كإنشاء وتعمير سدّ هندية[٥]، وخُصص له معاش شهري يقدر بمائتين وخمسين قرشاً مقابل وظيفته في مجلس الإعمار هذا[٦].

وقد ذُكر في دفتر المصروفات المؤرخ بتاريخ ١٨٦١ م - ١٢٧٨هـ

---

(١) BOA, *A.MKT.UM* 73/42, 6 ZA 1267.

(٢) BOA, *Teşrifat Kalemi Belgeleri* (A.TŞF) 29/86, 27 Ra 1276.

(٣) BOA, *A.DVN* 157/73, 17 R 1277.

(٤) BOA, *A.MKT.MHM* 227/20, 14 M 1278.

(٥) BOA, *A.MKT.UM* 508/75, 16 R 1278.

(٦) BOA, *VGG* 257, Nr: 101, 29 Ca 1278.

الموظفون الإداريون في قضاء هندية الذي كان لا يزال تابعاً لبغداد حتى ذلك الوقت والرواتب التي كان يتقاضاها هؤلاء الموظفون:

قائمقامية هندية

المتصرف سيد أفندي (لم يُحدد راتبه)

القائمقام: ٦٢٠٠ قرش

كاتب المال: ١٠٠٠

كاتب العدل: ٨٠٠ قرش[١]

وبالرغم من أن هندية كانت عبارة عن قضاء إلا أن قائمة الموظفين السابقة ذكر فيها منصب المتصرف، ويفهم من هذا أنه سُعي لتحويل هندية إلى متصرفية قبل كربلاء، وأغلب الظن أنه لم تستمر تلك المساعي نظراً لبنيتها الاقتصادية وأهميتها، وعندما تأسس سنجق كربلاء انفصلت هندية عن بغداد وأصبحت قضاء تابعاً لكربلاء، وقبل أن تصبح هندية قضاءً تابعاً لكربلاء عام ١٨٦٨م، كانت بمثابة المنطقة العسكرية التابعة لها في عام ١٨٦٣ تقريباً[٢]، وكان هذا التنظيم الذي ربط هندية بكربلاء بمثابة الاستعداد لتكوين رابطة ملكية بينهما أيضاً.

لا شك أن مدحت باشا كان له دور كبير في تشكيل متصرفية كربلاء، فقد دخل مدحت باشا ذلك الرجل الذي أتى بتجربة الإصلاحات التي بدأها في ولاية الطونة في الجزء الأوروبي من الدولة إلى العثمانية إلى تلك الولاية البعيدة (يقصد بغداد) عندما عين والياً على بغداد في ٣٠ أبريل ١٨٦٩م، وكان تعيينه والياً عليها يعني التصديق على النشاطات التي تمَّت في العهود السابقة[٣]، وقد أوضحنا سابقاً أن بغداد أصبحت من

---

(١) BOA, *Kamil Kepeci* 6200, *(Masarifat Muhasebesi)*, 7 ZA 1278.

(٢) BOA, *ML.MSF* 17270, 1280-1282.

(٣) S.H. Longrngg, *Four Centuries of Modern Iraq*, Oxford 1925, s. 298.

المناطق الهامة في القرن التاسع عشر بسبب علاقاتها بالأوروبيين والتطورات الجارية مع الإيرانيين؛ وبالرغم من ذلك كانت بغداد متأخرة في المساعي المبذولة في سبيل تحقيق المركزية والإصلاحات، وبالتأكيد كان إرسال مدحت باشا والياً على بغداد موجهاً لتلافي هذا الوضع السيئ.

وفي عام ١٨٥٨م قلَّصت الحكومة العثمانية سلطات ولاة بغداد، وفي مقابل ذلك زادت من سلطات وصلاحيات المتصرِّفين والقائمقامات، إلا أن هذا الوضع تغير بمجرد وصول مدحت باشا إلى بغداد، لأن كونه رجل دولة على خبرة ودراية وموضع ثقة للحكومة، جعل الدولة تمنحه سلطات وصلاحيات واسعة، ولعل ظهور تطورات هامة وسريعة في النواحي الإدارية والعسكرية والمالية لكربلاء في هذا العهد يمكن أن يوضح شخصية وخبرة مدحت باشا وسياسته التي اتبعها هناك.

وبعد صدور اللائحة التنظيمية للولايات عام ١٨٦٤م، ظهرت الحاجة للقيام ببعض التنظيمات في الساحة الإدارية بكربلاء، إلا أنها لم تعش أي تطور في هذا الشأن حتى قدوم مدحت باشا.

وقد ثبت قيام إسماعيل أفندي قائمقام كربلاء عام ١٨٦٩م ببعض الانحرافات، وقد أظهر مدحت باشا الذي بدأ مهامّ عمله حديثاً حساسية شديدة بالنسبة لموضوع الانحرافات، وتوقف على تلك الانحرافات الموجودة في كربلاء، فتوجه الباشا بنفسه إلى كربلاء، وأثبتت التحقيقات التي جرت حدوث انحرافات بالفعل، فعُزل إسماعيل أفندي من منصبه، ووجد مدحت باشا أن المناخ مهيأ للقيام بعمل تجديدات في كربلاء، فحولها إلى متصرفية، وفي سبيل ذلك قام الوالي ببناء الأبنية الإدارية اللازمة لإدارة المتصرفية، وحدَّد أيضاً الموظفين الذين سيعملون بها، ثم اتَّجه الوالي بعد ذلك إلى حلَّة وهندية، وأجرى هناك بعض التنظيمات

الإدارية، وفي سبيل ذلك وحّد قصبتي هندية والنجف الأشرف اللتين ترتبطان بكربلاء إن لم يكن من الناحية الرسمية والإدارية فمن الناحية الطبيعية والعديد من القصبات الصغيرة التابعة لهما بربطهما بكربلاء[1]، وبتلك التنظيمات التي قام بها مدحت باشا تم تشكيل سنجق كربلاء المكون من أقضية هندية والنجف وشواطية ورحالية والحسينية[2].

أما أول متصرف يُعين على السنجق فكان حافظ أفندي القائمقام السابق لكوستنديل براتب قدره عشرة آلاف قرش[3]، وبسبب الجهود والخدمات التي أظهرها حافظ أفندي أول متصرف لكربلاء أثناء وجوده في وظيفته تمّت مكافأته بأن رقّي إلى منصب الميرميران[4].

وفي ولاية مدحت باشا جرت في كربلاء - مثلها في ذلك مثل كل العراق- بعض التنظيمات في شؤون الأراضي والضرائب والتجنيد والمواصلات والتخابر[5].

وقد فكر مدحت باشا في أن تكون مشكلة الأرض هي سبب

---

(١) *Zevrâ*, No: 2, 12 Ra 1286.

قام والي بغداد بتحويل سناجق كربلاء وشهرزور والموصل والبصرة وديوانية إلى متصرفيات طبقاً لأصول الولاية. انظر

Zevrâ, No: 5, 3 R 1286.

(٢) *Devlet Salnâmesi* 1286, (Def'a 24), s. 202.

(٣) BOA, *Ayniyat Defteri* 849, s. 45, 18 R 1286; *Zevrâ*, No: 2, 12 Ra 1286.

(٤) BOA, *Ayniyat Defteri* 851, s. 70, 6 Ca 1286.

(٥) طوال عام ١٢٨٦ تكثفت المراسلات في الموضوعات الملكية والعسكرية بين بغداد وكربلاء التي أصبحت متصرفية بجهود مدحت باشا، فقد أُرسل من كربلاء إلى ولاية بغداد ٣٢٩ ما بين تلغراف ورسالة، وأرسل من بغداد إلى كربلاء ٦٦٤ ما بين تلغراف ورسالة خاصة بالشؤون الملكية، أما الشؤون العسكرية فقد أرسل من كربلاء إلى بغداد بخصوصها ٢٩، وأرسل من بغداد إلى كربلاء ٦٧ رسالة وتلغراف. جريدة الزوراء، رقم ٤٢، ص ٨٦، ١٨ محرم ١٢٨٧.

الثورات التي تحدث بكثرة في هندية ذلك القضاء الجديد التابع لكربلاء، وقد سُعي في هذا الموضوع من قبل كثير، ولكن لم يتم التوصل بشكل تام إلى الأسباب الرئيسية لتلك الثورات التي كانت تحدث في هندية منذ فترة طويلة، كما أنه لم تتخذ الإجراءات اللازمة المناسبة، وعلى حسب رأي ولاة بغداد السابقين لمدحت باشا أن السبب الرئيسي لتلك الثورات هو الشيعة أو أنها رد فعل موجه للأشخاص الأقوياء في المنطقة، إلا أن مدحت باشا لم يقتنع بتلك الأسباب، لأنها لم تكن أسباباً كافية ومقنعة لأن يقوم الأهالي في هندية بالتسلح وسفك الدماء بهذا الشكل، وكان مدحت باشا على قناعة بأن السبب في تلك الثورات هو التفريق في الأحكام والمعاملات بين أراضي هندية وبقية أراضي العراق، وأن الأهالي هناك أي في هندية محرومون من قسم كبير من دخل الأراضي والمنتجات التي تنبت فيها[1].

ومن الأعمال التي قام بها مدحت باشا إلغاء ضريبة الاحتساب وبعض الضرائب الأخرى التقليدية الجارية في المنطقة التي لم يكن للأهالي طاقة بها، وكان يجبي من الأهالي بدل تلك الضرائب العشر الشرعي، وبالتالي كانت ستُحصل تلك الضرائب من الحدائق والأراضي بهذا التنظيم الجديد، كما بذلت مساع لتأجير الأراضي بأصول الطابو في المنطقة، وكانت تلك المساعي تطوراً هامًّا خاصة بالنسبة لهندية.

وقد أورد مدحت باشا موضوع تقييم الهدايا المقدمة لضريح الإمام علي في النجف، ولكنه لم يستطع أن ينجح في مشروع استخدام خزائن النجف - الذي كان يعد أكبر مشروع له - في الأعمال العامة[2]، وقد أثر هذا المشروع في الإداريين التالين لمدحت باشا، وكامتداد لهذا الفكر

(١) Ali Haydar Midhat, *a.g.e.*, s. 80-81.

(٢) Longringg, *a.g.e.*, s. 299.

تقرر في عام ١٩١١م بيع الهدايا الموجودة في كربلاء والنجف والهدايا التي تُجلب إليهما لبناء مستشفى في المنطقة(١).

وسنتناول أعمال مدحت باشا المتعلقة بأصول القرعة والمواصلات والتخابر في الأقسام الخاصة بتلك الموضوعات.

وقد شرحنا سابقاً أنه كان يتم تعيين الموظفين الموجودين في المناطق المتشابهة في بغداد في المناطق الأخرى، وكان هذا الإجراء يعد أساساً للإسراع في الإجراءات والمساعي التي تتم في القضاء أو السنجق الذي يفد إليه موظفون ملكيون جدد، وقد طُبّق تنظيم مشابه لهذا في عام ١٨٧٠م، وقد أمنّت الجهود والخدمات الكبيرة التي أظهرها حافظ أفندي في كربلاء تعيينه متصرفاً على سنجق البصرة، أما متصرفية كربلاء التي أصبحت خالية فقد عُهد بها إلى خليل بك متصرف حلة(٢).

وكان لإدارة كربلاء كمتصرفية وضم ناحية هندية والعديد من النواحي إلى بنيتها سبباً في تكثيف شؤونها الإدارية، وبالرغم من ذلك سُعي لانعكاس العلاقات الجيدة المعاشة مع الإيرانيين أثناء ولاية مدحت باشا لبغداد، بشكل إيجابي على القصبة وعلى معيشة الإيرانيين الموجودين هناك، وقد أظهرت تلك التطورات الأخيرة عدم كفاية وملاءمة مقر الحكومة الموجود بمركز القصبة للظروف الحالية التي تعيشها، وبالرغم من عدم وضوح هذا الأمر في الوثائق، إلا أن أهم سبب في طلب بناء مقرّ جديد للحكومة هو القلق الملحوظ من أن يكون البناء الإداري الموجود في المركز سبباً في قلق الإداريين، وتقدم مجلس كربلاء بطلب لنظارة الداخلية بخصوص نقل الدوائر الحكومية الموجودة في مركز القصبة إلى بناء أكبر يقع خارج القصبة قليلا، وقد أوضح

(١) BOA, *A.MKT.MHM* 735/25, 7 R 1329.

(٢) BOA, *Ayniyat Defteri* 849, s. 75, 26 Ca 1287.

المجلس أن سبب طلبه هذا هو أنه يفد إلى كربلاء أناس كثيرون أثناء الزيارة، وهو ما يجعل المدينة تعيش في ازدحام مستمرّ، وبالتالي فإن نقل مقرّ الحكومة إلى خارج القصبة سيكون له فائدة من ناحية عدم تأخير وإعاقة الأعمال، وقد أوضحوا أن هذا العمل يتطلب مائة ألف قرش، وأنهم يمكنهم توفير من سبعين إلى ثمانيين ألف قرش ببيع مقرّ الحكومة القديم، وقد أوضح مجلس سنجق كربلاء بأنه يمكن أن يستخدم معسكر الجنود النظامية الموجود بجوار مقر الحكومة القديم كبناء إضافي، ولكن في تلك الحالة على الدولة تحمل المائة ألف قرش لبناء المقر الجديد، وقد رأت نظارة الداخلية أن هذا الاقتراح الأخير مناسب، وأخبرت نظارة المالية بالموضوع لتخصيص مائة ألف قرش من الميزانية لبناء مقر الحكومة الجديد[١].

وبعد ربط هندية بسنجق كربلاء بدأت الحكومة تتصرف بشكل أكثر حساسية خاصة في مسألة الضرائب، فثلثا الضرائب التي كانت تُحصل من الأهالي في كربلاء كان حصة للميري، وفي إطار توطين العشائر الذي كان جارياً في تلك الفترة، تمّ توطين العديد من العشائر في هندية خاصة، وتمّ تأمين معيشتهم بالزراعة، وكانت نفس تلك التنظيمات وأصول الضرائب نافذة أيضاً على العشائر المتوطنة حديثاً، وكان معروفاً لرجال الإدارة العثمانية أن تلك العشائر المتوطنة حديثاً ستظهر رد فعل على تلك الأوضاع، أو أنها ستخلق اضطرابات في تلك الفترة المؤقتة، لذا فقد أُرسلت رسالة لولاية بغداد، وتمَّ تكليف الولاية فيها بالعمل على استتباب الأمن، وإرسال أربع فرق من الجنود النظامية وعدد من الضباط وإنشاء العديد من المخافر ومقرّ للحكومة ودائرة للتلغراف، وقد أخطرت ولاية بغداد بخصوص القيام بالإجراءات لتخصيص (١١٠٠٠٠) قرش

(١) BOA, *İDh* 43812, 19 M 1288.

ووضعها في ميزانية الولاية لعام ١٢٨٧ (رومي)، وأخطرت نظارة المالية بالميزانية المخصصة[١].

وبالرغم من تأخر تأسيس الأبنية الإدارية في كربلاء والأقضية التابعة لها أيضاً، إلا أنه تم البدء في تأسيسها، فقد بدأت ولاية بغداد في خوض مساع لتأسيس مقرّ للحكومة في قصبة الكوفة التابعة للنجف الأشرف في عام ١٨٧٩م، ولأن الكوفة وموانئها تعد نقطة تجارية هامة، ومكان لتنزه الزوار الإيرانيين والرحل، فقد كانت تحوز على أهمية من حيث الحركة، وكان هذا يستلزم ان تكون الإدارة قوية فيها، لذا تم تعيين مدير على الكوفة وضابطين، وكان يُنظر لإقامة مدير الكوفة والضابطين في أكواخ مصنوعة من الحصير على أنه نقص من جانب ولاية بغداد في عدم استتباب الأمن والشعور بقوة الدولة هناك، ونتيجة الأبحاث التي تمت لهذا الغرض تبين أن تأسيس مقر للحكومة هناك سيتكلف (١٠٥٧٠) قرشاً، وأُخطر مجلس شورى الدولة بذلك[٢]، وعليه فقد وافق مجلس شورى الدولة على اقتراح والي بغداد بشرط أن يتم استيفاء المبلغ المطلوب لتأسيس مقر الحكومة من دخل كربلاء، وأن يكون التأسيس بالمبلغ المحدد فقط[٣].

بدأت الدولة العثمانية بشكل عام بحركة عمرانية في منطقة العراق في القرن التاسع عشر، لا سيما وأن أحد أهم أسباب عمل إصلاحات إدارية في سنجق كربلاء هو توطين الأهالي الرحل، ونقلهم إلى حياة الاستقرار، ومن أهم المساعي التي تمت في هذا الشأن النشاطات العمرانية التي تمّت لجعل أراضي رزازة تتفق مع توطين العشائر، وبعد

---

(١) BOA, *Ayniyat Defteri* 851, s. 131, 8 L 1288.

(٢) BOA, *İrâde Şûrâ-yı Devlet (İ.ŞD)* 2646, 18 L 1296; *ŞD-Bağdad* 2151/8, 8 N 1296.

(٣) BOA, *Ayniyat Defteri* 852, s. 68, 26 L 1296.

تلك النشاطات تشكلت إدارة المنطقة كقائمقامية تابعة لكربلاء، ومنحت لشيخ عشيرة عنزة[١]، وكان الهدف من ذلك هو إظهار القوة المركزية في المنطقة في تلك الفترة الانتقالية من ناحية والوقوف ضد المعارضة المحلية من ناحية أخرى، كما تقرر منح منصب القائمقام الممنوح لشيخ عنزة لأفراد عائلته من بعده، وقد اتخذ هذا القرار لحث عشيرة عنزة والفرق التابعة لها على الإقامة في المناطق الجديدة والتعود على طرز الحياة الجديدة، تلك العشيرة التي كانت تقيم في نواحي رزازة ولم يكن عندها علم بالعلاقات الإدارية سوى الروابط العشيرية فقط، وعندما توفي قائمقام رزازة عام ١٨٨١م أختير بهد بك صاحب الخبرة والنفوذ في العشيرة وهو من نفس العائلة خلفاً له، وكان اختياره يعتمد على نفس الأسباب السابقة[٢].

وقد اضطلعت الحكومة العثمانية ببعض المساعي في المجال العلمي لإنقاذ فرقة الخزاعل التابعة لعشيرة عنزة والتي تقيم في رزازة من البداوة، وجعلها تتعود على آداب حياة الاستقرار، وعينت طه أفندي ابن الشواف مدرساً على المنطقة، وتقرر تخصيص راتبه الشهري البالغ ١٢٥٠ قرشاً من الدخل الزراعي لتلك العشائر التي استقرت في المنطقة، وقد أخبر والي بغداد بأن الراتب الذي خُصص للعلماء الذين هاجروا من إيران إلى بغداد كان ١٥٠٠ قرش، ولأن الراتب المخصص لطه أفندي كان أقل منهم فإن سياسة الاستقرار التي تسعى الدولة لعملها هناك لن تجدي، وتم التباحث في الأمر في مجلس شورى الدولة، وتقرر رفع الراتب المخصص له للوضع المساعد، وصدرت إرادة من السلطان بذلك، وأخطرت نظارة المالية بالأمر لتنفيذ القرار[٣].

(١) BOA, *Ayniyat Defteri* 849, s. 136, 18 C 1290.

(٢) BOA, *İ.Dh* 66732, 24 Ca 1298.

(٣) BOA, *Ayniyat Defteri* 851, s. 273, Selh Ca 1294.

ومن أهم أهداف التنظيمات التي قامت بها الدولة العثمانية هنا حماية كربلاء وما حولها من التدخل الأجنبي الذي تعرضت له المنطقة بسبب وجود العتبات فيها، فقد كانت مشكلات الحدود والمشكلات الأخرى الكائنة مع إيران منذ بداية القرن التاسع عشر وأهداف الدول الأوروبية في المنطقة سبباً في اضطراب منطقة كربلاء، ولكن بعد توقيع معاهدة أرضروم عام ١٨٤٧م مع إيران التي كانت أهم مصدر لتلك الأوضاع المضطربة، تمّ حلّ موضوعات النزاع بشكل نسبي، إلا أن الدولة العثمانية أدركت أنه يجب عمل إصلاحات إدارية في المنطقة لضمان عدم حدوث تلك الاضطرابات وإعاقة التدخل الأجنبي، وخطت خطوات جدية وسريعة في هذا الموضوع، وقد أكدت الدولة العثمانية سيادتها في كربلاء بتحويلها إلى متصرفية وبتأسيسها المراكز العمرانية الجديدة بهدف تأمين السيطرة على العشائر الموجودين في المنطقة، وبتأسيس تشكيل إداري بها.

٢- إلغاء متصرفية كربلاء وتشكيلها مرة اخرى

بالرغم من أن حادثة إلغاء متصرفية كربلاء وقعت في فترة تاريخية لاحقة للفترة التي نقوم بدراستها، إلا أنه ثمة فائدة من عرض هذا الموضوع لما فيه من إظهار لأهمية كربلاء، إن كلّ متصرفية جديدة كانت تؤسس في ولاية بغداد كانت تعني تحميل الخزانة عبئاً جديداً، لأن زيادة أعداد الموظفين كان يعني زيادة الأموال المخصصة كرواتب لهم، وعندما بلغت الضائقة المالية حدّها عام ١٨٧٥م كان الباب العالي يريد توحيد بعض المناطق العمرانية في بغداد وتقليل عدد المتصرفيات وإراحة الخزانة.

وثمة سبب آخر دفع الخزانة إلى ضائقة وهو ازدياد الانحرافات في المتصرفيات، ولا ننسى أن مدحت باشا قام في الأساس بتأسيس متصرفية كربلاء للقضاء على الانحرافات التي كانت بها، إلا أن زيادة الانحرافات

في هذه الفترة كان بسبب زيادة عدد الموظفين، كما أن أحد أسباب إلغاء متصرفية كربلاء هو وصول أخبار إلى استانبول تفيد بوجود انحرافات بين موظفي المنطقة، واتهم متصرف كربلاء وبعض الموظفين المحليين بعضهم البعض بأنهم أنفقوا أموال الدولة هباءً، وأرسل مجلس شورى الدولة موظفين إلى المنطقة للتحقيق في الاتهامات، فقد وصلت الانحرافات الكائنة ليس في كربلاء وحدها بل في بعض المتصرفيات الأخرى التابعة لبغداد إلى أبعاد خطيرة، ولذا قرر مجلس شورى الدولة تحويل بعض المتصرفيات في بغداد إلى قائمقاميات كي لا تتعرض الخزانة لخسارة أكثر من ذلك[١].

وقد ألغيت متصرفية كربلاء عام ١٨٧٤م (١٢٩١هـ) وأصبحت بمثابة القائمقامية، وارتبطت بمتصرفية حلة كما ارتبط قضاء هندية بمتصرفية الحلة أيضاً، أما المسيب فقد تبعت بغداد، وبربط كربلاء بالحلة آلت الألف وخمسمائة قرش التي كانت مخصصة لمتصرف كربلاء إلى متصرفية حلة، وخُصص لقائمقام كربلاء بهذا التنظيم الجديد راتب شهري يقدر بأربعة آلاف قرش[٢].

وأثناء إلغاء متصرفية كربلاء قام مجلس ولاية بغداد بعمل المباحثات اللازمة بخصوص الموظفين السابقين الذين أساءوا استخدام وظيفتهم، وانتهت تلك المباحثات بإحالتهم إلى ديوان الأحكام العدلية للنظر في أمرهم، وفي ديوان الأحكام العدلية تمت المباحثات والدراسات اللازمة مع صالح بك متصرف كربلاء الأسبق وبعض الموظفين المحليين الآخرين، وتم تجريمهم بموجب المادة ٨٨ من قانون العقوبات لأنهم لم يحيلوا كربلاء إلى أصول ونظم مقاطعة دار الدخان التابعة لقضاء هندية،

(١) BOA, *Ayniyat Defteri* 848, s. 184, 18 Ca 1291.

(٢) BOA, *Ayniyat Defteri* 848, s. 184, 18 Ca 1291.

وبعد تكفل المتصرف والموظفين بكل الخسائر التي تعرضت لها الدولة والأهالي، تقرر نفيهم جميعاً إلى كوتاهية لمدة سنتين، أما الصراف يعقوب فلم تثبت عليه جريمة الرشوة التي زُعم أنه أخذها من أحد رؤساء العشائر، إلا أن ظهور أقاويل في حقه كانت كفيلة بعزله من وظيفته، كما ثبت أن مصطفى أفندي أحد موظفي قضاء شفاتية التابع لكربلاء وإبراهيم أفندي المدير والصراف صاصو قد أخذوا رشاوى من الأهالي، وقد تم تطبيق المادة ١٠٨ من قانون العقوبات عليهم، فحُكم على إبراهيم أفندي بأن يظل أسير القلعة لمدة ثلاث سنوات، أما الاثنان الآخران فقد حُكم عليهما بالحبس لمدة ستة أشهر، كما تقرر أن يتحملوا كل الخسائر التي تسببوا فيها، كما تم تطبيق المادة ٢٣٠ من قانون العقوبات على حسين أفندي المحصل في المنطقة وجعفر أفندي بأن يتحمل كلاهما الخسائر التي تسببوا فيها، وحُكم عليهما بالسجن لمدة عام(١).

ولم يسفر إلغاء متصرفية كربلاء وتحويلها إلى قائمقامية عن الكثير من النتائج إيجابية، فبعد فترة من تلك التنظيمات الجديدة بدأت المنازعات تطل برأسها من جديد على كربلاء، وقد أوضحت ولاية بغداد في خطابها المرسل إلى الباب العالي في ٤ فبراير ١٨٧٦م أن إلغاء متصرفية كربلاء وضمها للحلّة كان سبباً في ظهور سلبيات بسبب الاختلافات الموجودة في بنية منطقة كربلاء والحلة، كما أخبرت ولاية بغداد الباب العالي بأن الأهالي والأمراء والعلماء الإيرانيين الموجودين في كربلاء، وكذا المسلمين القادمين إليها من روسيا اشتكوا من تلك التنظيمات الجديدة التي تمت هناك، إن إدارة كربلاء والنجف وهندية كسنجق واحد كان تنظيماً ضروريًا للبنية الحساسة للمنطقة، وعندما ألغيت متصرفية سنجق كربلاء تمّ توفير النفقات البالغة ١٤,٦٩٠ قرش، ورُبطت

---

(١) BOA, *Ayniyat Defteri* 848, s. 235, Gurre Z 1292.

بالحلة فتحت الطريق لزيادة الانحرافات في المنطقة، وفتحت الطريق أيضاً لخسائر أكثر من المصاريف المذكورة، وبفساد النظام المؤمن بالمتصرفية بدأت تظهر ردود فعل، وأظهرت الفرق الشيعية صاحبة النفوذ القوي في كربلاء أكبر رد فعل منها، وقد أرسل متصرف الحلة ضباطاً للمنطقة بهدف التدخل في ردود أفعال العشائر التي كادت أن تكون ثورات، إلا أن الإجراءات المتخذة لم تكن بالدرجة التي تظهر نفوذ ورفعة وحقوق الحكومة العثمانية، وذلك لأن متصرف الحلة خلط بين الحلة وكربلاء، ولم يستطع أن يميز بين الاختلافات الموجودة في كربلاء وكيفية التصرف معها، وسيطرت ولاية بغداد على الأوضاع من جديد وأخبرت الباب العالي بضرورة تشكيل متصرفية في كربلاء مرة أخرى لإيقاف ردود الأفعال تلك، واقترحت الولاية تعيين راشد أفندي ناظر رسومات (ضرائب) بغداد متصرفاً عليها، وذلك لأنه يعرف المنطقة جيداً وعمل بها من قبل[1]، وتم بحث الموضوع في نظارة الداخلية، وتم الحصول على إرادة من السلطان، وتحولت كربلاء إلى متصرفية مرة أخرى، كما تقرر تعيين راشد أفندي ناظر رسومات بغداد -الذي اقترحت ولاية بغداد تعيينه- متصرفاً عليها، وأن تتحمل ولاية بغداد الاثني عشر ألف وخمسمائة قرش اللازمة للمتصرفية[2].

وقد أظهرت الأحداث التي وقعت خلال فترة ارتباط كربلاء بالحلة مدى حساسية المنطقة وأنها ذات بنية خاصة، وأنه لم يكن ممكناً حماية أية قوة إدارية قليلة كانت أو كثيرة داخل بنية سنجق كربلاء، وظهور تلك الحساسية لكربلاء في غضون فترة قصيرة جدًّا يعد مؤشراً للسياسة السليمة التي انتهجتها الدولة العثمانية في تلك المنطقة.

---

(١) BOA, *İ.Dh* 50104, Lef: 1, 9 M 1293.

(٢) BOA, *İ.Dh* 50104, Lef: 2, 28 M 1293.

٣- الإدارة العسكرية في كربلاء

بعد عهد السلطان سليمان القانوني بدأت علامات الفساد تُرى في المجال العسكري كما كان الوضع في العديد من تشكيلات الدولة، وتمّ العديد من الإصلاحات في العهود المختلفة بهدف تدارك هذا الفساد الذي حل بالجيش العثماني، ولعل أهم تلك الإصلاحات إلغاء فرقة الإنكشارية في شهر يونيو ١٨٢٦م، وتأسيس (جيش العساكر المنصورة المحمدية) بدلاً منها، وقد تحققت تلك الحركة في المجال العسكري كنتيجة لصعوبة تنظيم بنية الدولة من جديد بما يتماشى مع احتياجات العصر الحديث.

وبالرغم من إلغاء فرقة الإنكشارية عام ١٨٢٦م إلا أنها حافظت على وجودها في بغداد حتى عام ١٨٣١م وذلك لأن الإدارة كانت في يد الولاة المماليك، ولأنه لم يكن ممكناً وضع أي نظام آخر غيرها، وكانت الوظائف الخاصة بالإنكشارية كالأغوية والكتابة والأفندية موجودة في بغداد حتى عام ١٨٣١م، إلا أنها ألغيت تماماً بمجرد وصول علي رضا باشا والي بغداد الجديد المعين من قبل الحكومة المركزية إلى بغداد في أواخر عام ١٨٣١م[١].

ومن المعلوم أن خط كلخانه الهمايوني المعلن في عام ١٨٣٩م تضمن تغييرات جديدة تتعلق بتجنيد الجند وفترة التجنيد[٢]، وتحققت التغييرات المنتظر تحقيقها في التشكيلات العسكرية في عام ١٨٤٣م، حيث اتخذت من جيشي فرنسا وبروسيا نموذجاً لها[٣]، وتم وضع نظام القرعة في تجنيد الجنود، وتقرر تخفيض فترة التجنيد إلى خمس سنوات

---

(١) El-Bustâni, *a.g.t.*, s. 327.

(٢) *Düstûr*, (Birinci Tertip), 1329, I, 6.

(٣) Enver Koray, *Türkiye'nin Çağdaşlaşma Sürecinde Tanzimat*, İstanbul 1991, s. 79.

وسبع سنوات احتياط، كما تقرر أن يتم تجديد حوالي خمس الجيش كل عام في شهر مارس، ويتكون الجيش من خمسة جيوش من الوحدات الموجودة: الجيش الخاص، وجيش استانبول، وجيش الروميللي، وجيش الأناضول، وجيش بلاد العرب، وتقرر أن تكون مراكز تلك الجيوش بترتيبها على ما يلي: استانبول، استانبول، مانستر، خربوط، الشام[١].

لقد كانت الثورة التي اندلعت في كربلاء عام ١٨٤٣م، والتحركات العسكرية التي تمت بعدها مؤشراً على مدى ضعف المنطقة في المجال العسكري، وقد أثر الجيش الجديد الذي تشكل من خلال مساعي المركزية التي تمت في بغداد على كربلاء.

وقد تأسس جيش العراق والحجاز الذي عُرف فيما بعد باسم الجيش السادس بتنظيم تم في عام ١٨٤٨م، وقد قررت الدولة العثمانية توحيد الإدارتين المدنية والعسكرية ومنح سلطات الولاية وقيادة الجيش لشخص واحد لوجود قناعة بأن ذلك سيفيد في إصلاح العشائر، وكان أول والٍ يتولى منصب ولاية بغداد بعد توحيد الإدارتين هو نامق باشا مشير جيش العراق والحجاز[٢]، ودعمت الحكومة العثمانية والي بغداد بالصلاحيات الملكية والعسكرية، وأهم هدف لها من ذلك العمل على استتباب الأمن في المنطقة، والعمل على الإحساس بالإدارة المركزية، ونقل العشائر الرحّل إلى حياة الحضر وتأمين لجوئهم واحتمائهم بالدولة.

ويمكن القول بأن التنظيمات التي تمت في المجال العسكري في بغداد والأهداف التي كانت مرجوة منها كانت سارية على كربلاء أيضاً،

---

(١) Veli Şirin, *Asâkir-i Mansure-i Muhammediyye Ordusu ve Seraskerlik*, İstanbul 2000, s. 65.

(٢) BOA, *A.MKT.MHM* 38/51, 2 M 1268; Sinaplı, *a.g.e.*, s. 145-148.

كما أن أهالي كربلاء كانوا دائماً هدفاً لتحريض إيران، وكان عاملاً آخر لضرورة السيطرة على المنطقة والتحكم فيها.

وقد أُرسلت القوات العسكرية من بغداد إلى كربلاء بعد الأحداث التي وقعت في كربلاء عام ١٨٤٣م، وظلت تلك القوات فترة طويلة هناك، وبلغ مجموع الرواتب الشهرية لجنود المشاة والمدفعية الموجودين في كربلاء ١٢٠٩٠ قرشاً[(١)]، وعلى هذا كان الوجود العسكري العثماني في كربلاء يعلن عن نفسه حتى قبل تأسيس جيش العراق والحجاز، وتصادفنا أول معلومات عن مصروفات الجنود الموجودين في كربلاء في تلك الفترة مع عامي ١٨٤٤-١٨٤٥م[(٢)].

وقد تواكبت اضطرابات العلاقات مع إيران أثناء حادثة كربلاء وبعدها مع زيادة المساعي في المجال العسكري، ولهذا تمّ البدء في ترميم معسكر الجند الموجود بكربلاء عام ١٨٥٠م، ووضع المشير نامق باشا الخطط المتعلقة بالترميم، وثبت أن عملية الترميم ستتكلف تقريباً ٢٧,٦١١ قرشاً، وأحال الموضوع لمجلس الوزراء[(٣)]، وقد وافق المجلس على عملية الترميم شريطة أن تستخدم الأموال بعناية، وفي حالة زيادة المصاريف عن الرقم المذكور، فإنهم لن يستطيعوا تحملها، وتم البدء في الترميم بعد صدور إرادة من السلطان بذلك[(٤)]، وقد عُرض نفس المعسكر على جدول الأعمال مرة أخرى عام ١٨٦٠م بهدف ترميمه، ولكن في هذه المرة تخطط أن تتم عملية الترميم بما يقرب من مئة ألف قرش[(٥)].

---

(١) BOA, *ML.MSF* 5872, 26.6.1260-2.1.1261.

(٢) BOA, *ML.MSF* 5405, 1260.

(٣) BOA, *İ.MV,* 4695, 5 Ra 1266.

(٤) BOA, *A.MKT.MVL* 24/63, 14.4.1266.

(٥) BOA, *İ.MV,* 19424, 15 R 1277.

بعد تأسيس جيش العراق والحجاز (الجيش السادس) أصبحت بغداد والمناطق التابعة لها داخلة تحت حماية هذا الجيش.

وكانت توجد في كربلاء والنجف وهندية التي أصبحت تابعة لكربلاء بعد ذلك تلك الوحدات العسكرية التابعة للجيش الهمايوني في العراق والحجاز: ففي قضاء كربلاء المركزي توجد الكتيبة الأولى[١] والثانية[٢] والثالثة[٣] التابعة للواء الرابع مشاة بالجيش الهمايوني في العراق والحجاز، أما النجف فكان يوجد بها الكتيبة الأولى والثانية من اللواء الثاني مشاة، والكتيبة الأولى من اللواء الرابع مشاة لنفس الجيش، وبعد عام ١٨٦٣م كان يوجد في هندية الكتيبة الثانية التابعة للواء الرابع مشاة، هذا بالإضافة إلى وجود وحدات من الجنود النظامية والمدفعية التابعة لجيش العراق والحجاز في قضاء كربلاء المركزي[٤]. وكانت قصبة المسيب منطقة هامة أخرى تابعة لكربلاء، وفي عام ١٨٦٦م جُلبت فرقة بقيادة بيكباشي من وحدات الجيش السادس الموجودة في كربلاء[٥].

وبالرغم من أن البنية العامة للوحدات الموجودة في كربلاء والنجف وهندية كانت واحدة، إلا أنه يمكن رؤية اختلافات فيما بينها على حسب المناطق الموجودة بها، ولهذا سنقدم معلومات مفصلة عن تلك الكتائب، وسنعمل على إثبات أهميتها وماهية التغييرات التي مرت بها.

وترجع أول معلومات تتعلق بالكتائب الموجودة في قضاء كربلاء المركزي إلى عام ١٨٤٨م، فقد وضعت في كربلاء وحدة مدفعية تابعة

---

(١) BOA, *ML.MSF* 8867, 1265-69.

(٢) BOA, *ML.MSF* 8812, 1265-69.

(٣) BOA, *ML.MSF* 8475, 1264-68.

(٤) BOA, *ML.MSF* 8444, 1264-68.

(٥) BOA, *ML.MSF* 17607, 1282.

للجيش الهمايوني في العراق والحجاز، وكان عدد الجنود في هذه الوحدة طبقاً لدفتر الرواتب المقيدة في أغسطس عام ١٨٤٨م (٥٨٩) جنديًا[١].

أما المعلومات الثانية التي تتعلق بتلك الكتائب العسكرية الموجودة في كربلاء فترجع إلى عام ١٨٤٩م، وكان يوجد بيكباشي على رأس الكتيبة الثالثة التابعة للواء الرابع مشاة بالجيش الهمايوني السادس المقيم في موقع كربلاء، وكان يوجد مع هذا البيكباشي (أغا يمين وأغا يسار وأئمة وكتبة وجراح) وتتكون هذا الكتيبة من أفراد وضباط المدفعية، وبلغ عدد الجنود في هذا الكتيبة طبقاً للإحصاء الذي تم في أغسطس عام ١٨٤٨م (٢٣٦) جنديًا، كان يُدفع لهم رواتب شهرية تقدر بـ(٤٧,٨٦٠) قرشاً، ومعظم الجنود من أهالي كربلاء وبغداد والموصل، ومع هذا كان يتم توفير جنود لهذا الكتيبة من ديار بكر ومصر والكاظمية وماردين والحلة وكركوك وأربيل وعمادية وعلائية[٢]، وفي شهر سبتمبر عام ١٨٤٨م تم دفع (١٢,٢٥٠) قرش لفرقة المدفعية التابعة لهذه الكتيبة ولعدد (٢٣٦) جنديًا[٣]، ويمكننا العثور على معلومات تتعلق بالسنوات التالية الخاصة بالكتيبة الأولى الواقعة بكربلاء والتابعة للواء الرابع مشاة بالجيش الهمايوني في العراق والحجاز، حيث كان يوجد قائمقام (ياراباي) على رأس هذا الكتيبة الأولى، وكان في معية هذا القائمقام باش جاويش وبيكباشي وأغا يمين وأغا يسار وأئمة وكتبة.

كانت الكتيبة تتكون من ثمان فرق، على رأس كل فرقة يوجد يوزباشي، وكان في معية اليوزباشي ملازم أول وملازم ثان، وأربعة جاويشية وأمين للفرقة، وكانت الفرق تتكون من الوحدات التي تتشكل

---

(١) BOA, *ML.MSF* 8444, 9 L 1265.

(٢) BOA, *ML.MSF* 8357, 19 Ca 1266.

(٣) BOA, *ML.MSF* 8475, 19 Ra 1266.

من ثمانية عريفيين والأفراد التي معها، وكانت أعداد الموظفين العاملين في هذه الكتيبة ورواتبهم على ما يلي[١]:

الكتيبة الأولى التابعة للواء الرابع مشاة بالجيش الهمايوني السادس

الرتبة	العدد	الراتب
القائمقام	١	
جراح اللواء	١	٥٠٠
البيكباشي	١	١١٢٥
الأغا	٢	١٢٠٠
الإمام	١	٢٤٠
الكاتب	١	٤٥٠
اليوزباشي	٨	٢١٦٠
الملازم	١٠	١٨٠٠
رئيس الجاويشية	٧	٣٥٠
الجاويش	٢٤	٩٦٠
أمين الفرقة	٧	٢٤٥
الأونباشي	٥٢	١٥٦٠
الأفراد	١٠٢	١٩٧٠

المصدر: الأرشيف العثماني، ML, MSF 8867, 1265-69.

أما مديرية النجف الأشرف فكان يوجد بها الكتيبة الأولى[٢] من اللواء الرابع مشاة، والكتيبتان الأولى والثانية[٣] من اللواء الثاني مشاة التابع للجيش الهمايوني بالعراق والحجاز، وكان يتم جمع الجنود الموجودة في الكتائب الموجودة بالنجف من بغداد والموصل والنجف وراوندز والجزيرة والحلة وديار بكر وأربيل ومندلي والسليمانية.

---

(١) BOA, *ML.MSF* 8867, 1265-69.

(٢) BOA, *ML.MSF* 8307, 29 R 1265.

(٣) BOA, *ML.MSF* 8933, 1265-69.

وكان يوجد على رأس الكتيبة الأولى التابعة للواء الرابع الموجود بالنجف قائمقام، وكانت هذا الكتيبة هي أعلى الكتائب الموجودة بالنجف، حيث كان يوجد بها (٣٢٦) جنديًّا، وبلغ مقدار الرواتب المدفوعة لتلك الوحدة في مايو عام ١٨٤٨م (١٤,٢٤٠) قرش[(١)].

أما الكتيبتان الأولى والثانية التابعتان للواء الثاني مشاة الموجود بالنجف فكان يوجد بهما (٣١٠) جنود برتبة وبدون رتبة، وتلك هي أعداد الموظفين في هاتين الكتيبتين والرواتب التي يتقاضونها:

الكتيبتان الأولى والثانية والتابعتان للواء الثاني مشاة بالجيش الهمايوني السادس

	الكتيبة الأولى		الكتيبة الثاني		المجموع	
	الفرد	الراتب	الفرد	الراتب	الفرد	الراتب
أغا الكتيبة	–	–	١	٢٤٠٠	١	٢٤٠٠
البيكباشي	١	١٢٠٠	–	–	١	١٢٠٠
الأغا	٢	٢٠٠٠	٢	٢٠٠٠	٤	٤٠٠٠
الكاتب	–	–	١	٩٠٠	١	٩٠٠
الإمام	١	٤٨٠	–	–	١	٤٨٠
الجراح	–	–	١	–	١	–
اليوزباشي	٨	٣٩٦٠	٧	٣٢٤٠	١٥	٧٢٠٠
الملازم	٨	٢٨٦٠	٨	٢٧٦٠	١٦	٥٦٤٠
رئيس الجاويشية	٦	٦٠٠	٧	٦٧٠	١٣	١٢٧٠
الجاويش	٢٣	١٧٤٠	١٩	١٤٤٠	٤٢	٣١٨٠
أمين الفرقة	٤	٢٨٠	٥	٢٧٠	٩	٥٥٠
الأونباشي	٤٣	٢٥٨٠	٣٦	٢٠٨٠	٧٩	٤٦٦٠
الأفراد	٨٢	١٨٨٠	٩٤	١٧٢٠	١٦٦	٣٦٠٠

(١) BOA, *ML.MSF* 8307, 29 R 1265.

وقبل أن ترتبط هندية بكربلاء كانت تدخل ضمن مهمة الكتيبة الثانية من اللواء الرابع مشاة بالجيش الهمايوني بالعراق والحجاز، وفي عام ١٨٤٨م تمَّ وضع قوة عسكرية هامة في هندية التي كانت في ذلك الوقت قضاءً تابعاً لبغداد، وكانت أعلى رتبة في هذا الكتيبة هي (المير لوا)، وفي الفترة التي ندرسها لم يصل رئيس أية كتيبة في كربلاء إلى هذه الرتبة، وكان يوجد في معية الميرلوا قائمقام وبيكباشي وأغا يمين وأغا يسار وأئمة وكاتب وجراح، وكانت الكتيبة تتكون من ثمان فرق على رأس كل فرقة يوزباشي وفي معيته ملازم أول وثانٍ ورئيس جاوشية وجاويشة وأفراد.

وكانت الصراعات الشديدة الدائرة بين العشائر الموجودة بهندية من أهم أسباب وضع قوة عسكرية بها بهذا الحجم في تلك الفترة، إلا أن الهدف الأساسي للكتيبة هو القيام بالأعمال العمرانية والإنشائية، وتأمين سد هندية الذي أثرى المنطقة[1]، وبعد ربط هندية بكربلاء في الساحة العسكرية أُرسلت إلى هندية قوة عسكرية تتكون من وحدات تابعة للكتائب الموجودة بكربلاء والتابعة للجيش الهمايوني في العراق والحجاز، وكان على رأس تلك الوحدات بيكباشي[2]، وعندما تم تأسيس المجلس العمراني الذي يهتم بإنشاء وترميم السد في هندية عام ١٨٦١م، وعندما قلت الصراعات الدائرة بين العشائر، رُئي كفاية وضع وحدة صغيرة في هندية.

كان يوجد في كربلاء والنجف ثلاث كتائب، كان على رأس الكتيبة الأولى منها قائمقام، أما الكتيبة الثانية والثالثة فكان يرأس كلاً منهما بيكباشي، وهو ما جعل الكتيبة الأولى أكبر وأهم من الكتيبتين الثانية والثالثة.

---

(١) BOA, *ML.MSF* 8872, 1265.

(٢) BOA, *ML.MSF* 17270, 1280-82.

وكان يتم تسجيل الرتب والأفراد والتعيينات والمصروفات التي تتم في الوحدات العسكرية الموجودة في كربلاء والنجف وهندية في دفتر يُقدم لقيادة الجيش السادس، ويتم التباحث في المعلومات الواردة في الدفتر في قيادة الجيش السادس، ثم يُخطر المجلس الكبير في بغداد بتلك المعلومات.

١- قوات *الضبطية الموجودة* في كربلاء

كان إلغاء الإنكشارية عام ١٨٢٦م سبباً في حدوث حالة من الفراغ الأمني في المدن، ولسد هذا الفراغ الأمني تأسست بعد شهرين نظارة الاحتساب على صورة توسعة تشكيل الاحتساب الذي كان موجوداً من قبل في استانبول وزيادة عدد الموظفين به من خلال اللائحة التنظيمية لأمور الاحتساب، وكانت تلك النظارة مسؤولة لفترة عن الشؤون الأمنية، وبعد إعلان التنظيمات تأسست «مشيرية الضبطية» عام ١٨٤٥م لتأمين الشؤون الأمنية في استانبول، حيث منحت مسألة الأمن الداخلي لتلك المؤسسة[١]، وفي غضون فترة قصيرة بدأت تلك التنظيمات التي تمت في استانبول تُطبق في كل أرجاء الدولة.

وبخلاف الوحدات العسكرية التابعة للجيش الهمايوني في العراق والحجاز الموجودة في كربلاء والنجف فقد كان يوجد أيضاً ضباط وأفراد مكلفون بتوفير الأمن، كما كُلفت أعداد كافية من الخيالة والمشاة من جنود الضبطية لحماية الأمن في الأقضية، كان يرأس تلك الوحدات «مدير الطومروق»[٢] أي مدير الدرك وكان يوجد في معية مدير الدرك في

---

(١) Remzi Fındıklı, "Osmanlı Devleti'nde Güvenlik ve Polis", *Osmanlı*, Ankara 1999, VI, 299.

(٢) الطومروق: تعني المخفر والدرك أو المحبس أو السجن.

Midhat Sertoğlu, *Osmanlı Tarih Lûgatı*, İstanbul 1986, s. 340.

كربلاء عام ١٨٥١م وحدة بها (١٢٠) فرداً من الخيالة والمشاة، ويتقاضى مدير الدرك راتباً شهريًّا (٢٥٠) قرشاً وجندي المشاة ٥٠ قرشاً والخيالة ٧٠ قرشاً، وكانت تُقدم المعلومات التي تخص تعيينات ومصروفات تلك الوحدات للمجلس الكبير ببغداد موقعة بتوقيع كل من القائمقام والبيكباشي ومدير المال ونائب كربلاء، وخازن ضريح الإمام الحسين وخازن ضريح الإمام العباس والنائب وثلاثة أعضاء ومدير الصندوق ومدير الدرك[١]، وبحلول عام ١٨٥٥م زاد عدد الخيالة والمشاة الموجودين مع مدير الدرك إلى(١٦٧)[٢]، وطبقاً لتسجيلات عام ١٨٦٢م قل هذا العدد حيث بلغ عدد الخيالة والمشاة الموجودين في كربلاء (١٣٦) وبلغ مجموع الرواتب المدفوعة لهم في شهر ديسمبر عام ١٨٦١م إلى (٨٠٩٠) قرشاً، وتدل التسجيلات الموجودة أن تلك الرواتب التي كانت تمنح للضباط الموجودين في كربلاء كانت تُدفع من صندوق مال كربلاء[٣].

كما كان يوجد بالنجف التي هي مديرية تابعة لكربلاء قوة أمنية، كان يوجد بها خمسة وثلاثون ضابطاً مع مدير الدرك، وكانت المعلومات التي تتعلق بتعيينات ورواتب مدير الدرك تُقدم إلى المجلس الذي يتكون من مدير النجف الأشرف والنائب وخازن ضريح الإمام علي وسبعة أعضاء، أما المعلومات التي تتعلق بالضباط فكانت تُقدم أولاً لقيادة الجيش السادس ثم أصبحت تُقدم للمجلس الكبير في بغداد للتباحث فيها[٤].

---

(١) BOA, *ML.MSF* 9472, 1267.

(٢) BOA, *ML.MSF* 10580, 1271.

(٣) BOA, *ML.MSF* 16089, 15 L 1278.

(٤) BOA, *ML.MSF* 18017, 1282.

٢- تطبيق نظام القرعة في سنجق كربلاء

كانت قلة أعداد الجنود هي أهم ضائقة تعيشها كربلاء من الناحية العسكرية، مثلها في ذلك مثل معظم ولايات بغداد، ويرجع أهم سبب في ذلك إلى عدم تكليف الأهالي بالجندية حتى عام ١٨٦٣م، ومعظم الجنود النظامية التي كانت لازمة للجيش الهمايوني في العراق والحجاز الذي تأسس عام ١٨٤٨م كانت تأتي من الجيوش الخمسة الأخرى في الدولة العثمانية[١].

ولأن منطقة كربلاء كانت تدخل ضمن مهام الجيش الهمايوني في العراق والحجاز كان يتم توفير احتياجاتها من الجنود من الجيش السادس والجيوش الخمسة الأخرى، وبسبب الأزمة التي كانت تعيشها الدولة في موضوع الجنود والتطورات التي حدثت في القرن التاسع عشر أصبح كل شخص يعيش تحت سيادة الدولة العثمانية مطلوباً للجندية، بموجب مساواة كل الأهالي في الأوضاع القانونية والتكاليف للدولة، لذا تم البدء في مساعٍ لتطبيق نظام القرعة في كربلاء، ويتضح من ذلك أن مساعي الانتقال إلى نظام القرعة بدأت في المنطقة عام ١٨٥٩م، إلا أنه لم يتمكن من المضيّ قدماً في هذا الموضوع، لأن مناخ بغداد أو كربلاء لم يكن ملائماً مع تلك المساعي التي يراها الأهالي لأول مرة، وسيكون رد فعلهم عليها حادًّا، وأغلب الظن أن وضع أهالي المنطقة تحت مسؤولية كهذه كان قد أدى لظهور ردّ فعل حادّ من أهالي كربلاء الذين كانوا يسعون لتضميد جراحهم من جراء الأحداث التي وقعت عام ١٨٤٣م، لا سيما وأن تلك الفترة كانت الاضطرابات الإيرانية العثمانية فيها لا تزال قائمة، وعندما أدركت الحكومة العثمانية هذا المناخ في كربلاء أجلت

---

(١) BOA, *Y.EE* 9/34, 9 N 1309, Bağdat'ta memur bulunan El-Seyyid Süleymen Hasan'ın layihası.

تطبيق نظام القرعة إلى وقت لاحق[١].

وأمر مدحت باشا بتطبيق نظام القرعة في بغداد وكربلاء، وفرض على الأهالي في منطقة العراق التكليف العسكري، وبذلك أمّن خلال فترة ولايته استمرار المساعي في هذا الشأن في أحسن شكل[٢].

وبالإدارة الناجحة الصائبة لمدحت باشا تم تطبيق نظام القرعة في كل أرجاء بغداد، إلا أنه لم يتمكن من الحصول على معطيات إيجابية في جمع الجنود بطريق القرعة في سنجق كربلاء بسبب بنيتها الاجتماعية، فتسعون في المئة من الأهالي في تلك المنطقة من الشيعة، ومعظم الأهالي الذين يعيشون بشكل مستقر فقراء يتعيشون على صدقات الأشخاص الذين يفدون بهدف الزيارة[٣]، أما الجماعة الأخرى التي تعيش هناك فهم معلمون وطلاب، وتم تطبيق نظام القرعة على أفراد تلك الجماعات، لذا قام ثمانية أشخاص من المجتهدين في كربلاء والنجف بإرسال تلغراف إلى ولاية بغداد يطلبون منها إعفاء الفقراء والطلاب والمعلمين وخدام الأضرحة من الخدمة العسكرية، وأحالت ولاية بغداد الأمر إلى مجلس الوكلاء المخصوص، وأسفرت المباحثات التي تمت في المجلس عن أنه لن يمكن إعفاء أي شخص ثريًّا كان أم فقيراً من الخدمة العسكرية، أما الطلاب فستتم معاملتهم طبقاً للقانون العسكري وأُخطرت ولاية بغداد بهذا الأمر[٤].

وأخذ رجال كربلاء والنجف المجتهدين إلى صفهم وحاولوا

---

(١) BOA, *A.MKT.MHM* 138/25, 11 M 1275.

(٢) BOA, *Y.EE* 9/34, 9 n 1309; *Zevrâ*, No: 11, s.21, 16 Ca 1286.

(٣) كان نظام القرعة في العسكرية لا يُطبق على العشائر الرحل في كربلاء مثلما كان في كل أرجاء بغداد. انظر:

BOA, Y.EE 9/34, 9 N 1309.

(٤) BOA, *Ayniyat Defteri* 851, s. 54, 23 M 1286.

جاهدين إعفاءهم من الخدمة العسكرية، وأوضح المجتهدون أن بعضاً من الطلاب والمعلمين يعملون خداماً للعتبات العلية، وطالبوا بإعفائهم من الخدمة العسكرية واستفسر والي بغداد مجدداً من مجلس الوكلاء المخصوص عن المعاملة التي يجب أن يتعامل بها معهم، وأخبر المجلس والي بغداد بأن من يعمل منهم بالفعل في العتبات العلية سيعفى من الخدمة العسكرية، وحقيقة الأمر أن كل الطلاب والمعلمين الموجودين في النجف وكربلاء كانوا يخدمون تلك الأضرحة متطوعين، وقد وضع المجلس تلك المسألة نصب عينيه، فأرسل لوالي بغداد يطلب منه تسجيل كل أسماء خدام الأضرحة ووظائفهم في دفتر وإرسال هذا الدفتر للمجلس، وذكّر المجلس والي بغداد بأن العديد من الأشخاص يمكن أن يعفوا من الخدمة العسكرية بحجة أنهم خدام الضريح، لذا أمره المجلس بعمل التحريات بدقة وعناية[١].

وقد سعى أهالي النجف وكربلاء إلى أخذ الدعم من المجتهدين للتهرب من العسكرية، ص١٥٥ واستخدموا قوتهم بشكل إيجابي، وقد انتبه والي بغداد مدحت باشا إلى قوة المجتهدين في نظام القرعة، وسعى لتحويل تلك القوة لصالحه، حتى إن بعض المجتهدين قام بمساعدة ولاية بغداد في السنة الثانية على تطبيق نظام القرعة في كربلاء، ومن المجتهدين الذين ساعدوا ولاية بغداد في تطبيق نظام القرعة السيد أحمد التقي وأحمد أفندي، وتمت مكافأتهم بناء على طلب مدحت باشا بأن مُنح كل واحد منهم وساماً مجيديًّا من الدرجة الرابعة[٢].

وقد كان موضوع تجنيد الرعايا الإيرانيين الذين يعيشون في كربلاء وبغداد والممالك الشاهانية منذ فترة طويلة مثاراً للمناقشة، فقد طالب

---

(١) BOA, *Ayniyat Defteri* 851, s. 60, 25 Ca 1286.

(٢) BOA, *Ayniyat Defteri* 851, s.90, 3 C 1287.

الرعايا الإيرانيون بإعفائهم من الخدمة العسكرية للأسباب الموضحة سابقاً بالرغم من كونهم شيعة من رعايا عثمانيين يعيشون في المنطقة، وقد سعى الإيرانيون الذين لم يكونوا طلاباً أو خداماً للأضرحة لإعفائهم من الخدمة العسكرية لسبب جديد يختلف عن الأسباب السابقة، وهو كونهم يختلفون عن الشيعة الذين هم رعايا عثمانيون، وطالب الشيعة الذين هم رعايا إيرانيون بمعافاتهم من الخدمة العسكرية لأنهم تابعون لدولة غير الحكومة العثمانية، أما الحكومة العثمانية فلم توافق على مطلب الرعايا الإيرانيين لذا أخبرت إيران ورعاياها الحكومة العثمانية بشكواهم من تطبيق نظام القرعة في المنطقة بواسطة الدبلوماسيين الإنجليز، وقد أوضح مسيو بارينيس في خطابه المؤرخ بتاريخ ٧ أبريل ١٨٧٣م المرسل إلى نظارة الخارجية العثمانية أنه يلزم أن يعفى من الخدمة العسكرية من ولد في الأراضي الإيرانية وتزوج من إحدى الفتيات المحليات نظراً لأنهم لم يفقدوا بذلك هويتهم وتبعيتهم الأصلية، ونظراً لأن الحكومة العثمانية لم تفرق في كل المجالات بين رعاياها وبين الإيرانيين الذين يعيشون في المنطقة منذ فترة طويلة، فقد كانت تعامل الإيرانيين في هذا الموضوع وكأنهم رعاياها[١].

وبالرغم من أن مدحت باشا طبّق نظام القرعة بنجاح في كربلاء وكل بغداد، إلا أن الإداريين العثمانيين كانوا يتخوفون من تأثير الجنود الشيعة على الجنود السنة في الجيش، وعندما بدأ هذا الخطر يُظهر نفسه بشكل واضح خاصة في الفترات التي كثف الإيرانيون فيها مساعيهم لتقوية نفوذهم في المنطقة، جرت مساعي لدرء هذا الخطر وقرر الجيش السادس الذي حل محل جيش العراق والحجاز عام ١٨٩٥م تعليم الرجال الشيعة الذين عندهم استعداداً للنجاح تعليماً سنيًّا في بغداد أو استانبول

(١) BOA, *HR.SYS* 681/5, 7.4.1873.

أولاً، وكانت هناك خطة بأن يتم استبدال معظم الجنود الشيعة الموجودين في الجيش السادس بجنود من الجيش الرابع، وبذلك سيقلل الجيش السادس نسبة الشيعة الذين كانوا يشكلون قوة عظمى فيه، وسيقضى على مخاوف سيطرتهم عليه، وسيقلل من احتمال تشيع الجنود السنة الموجودين فيه، وسيعمل على تأمين ميل الجنود الشيعة المرسلين إلى الجيش الرابع إلى السنة، إلا أن تحقيق تلك الخطة كان صعباً نسبيًا، لأنه كان هناك احتمال قوي بأن يقوم هؤلاء الشيعة الذين أظهروا جهوداً كبيرة من أجل عدم تجنيدهم بالرغم من أنهم كانوا سيجندون في مواطنهم، بإحداث مشكلات عديدة لعدم ذهابهم إلى الجيش الرابع الذي يقع في نقطة بعيدة عنهم (الجيش الرابع - خربوط)، ولهذا السبب لم يكن ممكناً تحقيق خطة مبادلة الجنود بين الجيشين، إلا أن وضع الجنود الشيعة في الجيش السادس تكون بالشكل الذي ترغبه الحكومة العثمانية[1].

٣- المساعي التي تمت في مجال المواصلات والاتصالات في كربلاء

عندما عُين مدحت باشا والياً على بغداد عام ١٨٦٩م كانت قناة السويس التي تعد أكبر تجديد في مجال المواصلات الدولية على وشك الافتتاح، وكان افتتاح تلك القناة التي ستربط البحر الأبيض بالبحر الأحمر حدثاً كبيراً في السياسة والاقتصاد الدولي.

وكان افتتاح تلك القناة سيؤثر بمقياس كبير على الدولة العثمانية لأنها صاحبة أهم سواحل على البحر الأبيض وأراضيها التي تحيط بالمحيط الهندي وخليج البصرة، وقبل تلك الأحداث بدأ الإنجليز يسعون رويداً رويداً إلى تأسيس سيادة لهم في المجال التجاري في منطقة خليج البصرة، وكان رأي مدحت باشا أنه لن تتم السيطرة على شبه

(١) BOA, *Yildız Mütenevvi Maruzat Evrakı (Y.MTV)* 51/24, Lef: 2, 1308; *Y.MTV* 54/82, 22 S 1309.

الجزيرة العربية إلا بتقوية بغداد من الناحية السياسية والاقتصادية، وكان هذا يتطلب تأسيس أسطول قوي(١).

وقد اتخذ مدحت باشا من التقارب العثماني الإيراني الذي حدث بعد زيارة شاه إيران لبغداد وكربلاء وسيلة لبدء بعض المساعي للعمل على راحة الشيعة الذين يزورون المنطقة ويعيشون فيها.

وكان الهدف من مساعي المواصلات المخطط عملها في كربلاء تقليل النفوذ الإيراني والإنجليزي، وتقوية وجود الحكومة العثمانية في المنطقة وربط المنطقة بالمركز والعمل على إسراع وسائل المواصلات الموجودة بين بغداد وكربلاء وتقريب المسافة بين البلدين، وخطط مدحت باشا لإنشاء خط سكك حديد بين كربلاء وبغداد، إلا أن إصدار القرار المتعلق بتنفيذ تلك الخطة اتخذ بعض الوقت بسبب الشؤون المالية(٢).

إن مشروع تشغيل السفن في نهري دجلة والفرات إلى خليج البصرة سيعمل على بناء إدارة العراق وسيزيد من تجارتها ومواصلاتها، فقد كانت الدولة العثمانية ترى ضرورة إنشاء خط سكك حديد كربلاء - بغداد لتأمين ربط نهري دجلة والفرات ببعضهما، وكانت هناك تخمينات بأن هذا المشروع سيتكلف في بدايته (١٠٠,٠٠٠) ليرة، وكانت الحكومة العثمانية تخطط لاستخدام المستلزمات التي كانت تستخدم أثناء شق قناة السويس بدلاً من شراء مستلزمات جديدة، وتشتري المستلزمات المتبقية وبذلك تكون قد أنشأت هذا الخط بسعر أقل(٣)، إلا أنه في فترة متقدمة تم التخلّي عن تلك المستلزمات المخطط جلبها من مصر.

---

(١) Y. Yücel, *a.g.m.*, s. 177.

(٢) *Zevrâ*, Nr. 55, s. 109, 28 R 1287.

(٣) BOA, *Ayniyat Defteri* 851, s. 68, Selh Ca 1286; *İ.MM* 1581, 24 L 1286.

وتوجد في جريدة الزوراء بعض المقالات المتعلقة بضرورة إنشاء هذا الخط الحديدي المخطط لإنشائه في كربلاء، وفي إحدى الحوارات التي تمت مع مدحت باشا أفصح عن أفكاره المتعلقة بهذا الخط، وقد نُشر هذا الحوار في جريدة الزوراء في عددها الصادر في ٦ يونيو ١٨٧٠م، وكان الحوار على شكل أسئلة موجهة لمدحت باشا وأجوبته عليها:

السؤال: هل يجب ضم خط كربلاء - بغداد إلى شبكة السكك الحديدية التي ستتم في إطار ربط نهري دجلة والفرات؟ وإذا تم هذا الخط بين خانقين وكربلاء، ألن يكون نفعه أكثر بالنسبة للزوار الإيرانيين؟

مدحت باشا: إن كربلاء ليست بالقصبة التي يمكن للزوار الإقامة فيها مستريحين فترة طويلة، لأن الزوار يدفعون أجرة باهظة نسبيًّا للمنازل والخانات التي يقيمون بها، ولكنه بفضل خط بغداد كربلاء الذي سيتم سيمكن الزائر من زيارة كربلاء صباحاً والعودة إلى بغداد في المساء، وبالتالي يمكنهم الإقامة بأجرة أقل وراحة أكثر.

السؤال: حسناً، ولكن ألا تعرف العجم جيداً؟ فهل هم يبحثون عن هذا القدر من الراحة؟

مدحت باشا: بلى إن لم يكن العجم يبحثون عن الراحة فلا داعي لمد خط طريق خانقين - كربلاء، لكن بعد إنشاء خط بغداد - كربلاء سيهتم به العجم ليس من أجل الراحة ولكن لقلة نفقاته.

السؤال: ألا يمكن أن تقللوا مصاريف الزوار بإنشاء العديد من المسافرخانه (المضايف) لهم في كربلاء، بدلاً من إنفاق مئات الآلاف من الليرات في إنشاء خط كربلاء - بغداد؟

مدحت باشا: بلى أنت على حق، في حالة ما إذا كانت الحكومة تريد من إنشاء هذا الخط إسعاد الزوار فقط، ولكن الحقيقة أنه ليس لهذا

المشروع هدف واحد فقط، فعمل كبير ومهمة كهذه لا يمكن أن تتم لهدف واحد فقط بل له عدة أهداف، ويمكن القول بأن الهدف **الأول** من إنشاء هذا الخط المذكور هو جعل كربلاء بمثابة الميناء، **الثاني**: الحصول على شبكة سكك حديد أكبر بربط هذا الخط بالخطوط المجاورة له على الطريق، **الثالث**: استخدام هذا الخط عند الضرورة في حماية الشؤون الملكية للصحراء، **الرابع**: إن الروابط التجارية الموجودة بين بغداد وكربلاء أكبر وأهم من السناجق الأخرى لذا فإن هذا الخط سيعمل على ازدياد استخدام تلك الشبكة التجارية، الهدف **الخامس**: توفير الراحة لرحلة ٣٠-٤٠ ألف زائر يفدون كل عام من إيران، الهدف **السادس**: خدمة الروابط المادية والمعنوية التي ستتكون من الأهداف الخمسة السابقة، ولو بنيتم أحكامكم على هذه الأسس لرغبتم أكثر منا في إنشاء هذا الخط والانتهاء منه بين لحظة وأخرى»[(١)].

ويُفهم من ذلك أنه إلى جانب الأهداف الخمسة التي ذكرها مدحت باشا لإنشاء خط كربلاء - بغداد، كانت هناك بعض الأهداف الأخرى لتقوية الإدارة العثمانية في المنطقة، وطبقاً لرأي مدحت باشا فإنه بإنشاء خط كربلاء - بغداد سيمنع بقاء الزوار الشيعة والأعاجم في كربلاء فترة طويلة، كما أنه سيعمل على الحيلولة دون ازدياد نفوذ الشيعة في المنطقة وعلى تطبيق كل المعاملات المادية والمعنوية للشيعة بشكل لا يضر بالإدارة العثمانية.

وفي عام ١٨٧٠م صدر الإذن بمد هذا الخط الحديدي الذي رأى والي بغداد أهميته، وتم البدء فيه، وقد خُطط لمرور الخط من المسيب الواقعة بالقرب من الفرات، وتم البدء أيضاً في أعمال القنوات والسدود والجسور لعدم إضرار الفيضان الذي يحدثه نهر الفرات والذي يتكون في

---

(١) *Zevrâ*, Nr. 96, s. 192, 20 Ş 1287.

القنوات الصغيرة المتصلة به، وقد تقرر أن يتم إنشاء خط بغداد - كربلاء البالغ ٦٥ كم بمعرفة مهندسين إنجليزيين، وأن تتولى شركة مانشيستر الإنجليزية مصاريفه، وأن يتم دفع المبلغ للشركة الإنجليزية على خمس سنوات بفائدة ٦٪، وقدرت مصاريف إنشاء الخط بمبلغ من (١٢٥,٠٠٠) إلى (١٣٠,٠٠٠) ليرة، وقد بدأت المساعي للاستفادة من خط سكك حديد كربلاء - بغداد في التنظيمات الإدارية في العراق وفي العديد من المجالات وعلى رأسها المجالات التجارية[١].

وقد تم التعامل مع الشركات التي طلبت حق امتياز إنشاء خط سكك حديد كربلاء - بغداد بموجب الأحكام العامة لمذكرة الشروط الخاصة بخطوط السكك الحديدية التي ستنشأ في الدولة العلية[٢].

وعندما كانت الإنشاءات تتم في الخط، بذلت مساع من ناحية أخرى لترميم الجسور والأنفاق لضمان السيطرة على الزوار والتجار المارين من الطريق وضمان سرعة توصليهم، وقد تم تكليف مظهر باشا متصرف كربلاء بالقيام بتلك المساعي، وتمت تلك الأعمال على يد نفس الشخص[٣].

وقد أصبح مشروع خط سكك حديد بغداد - كربلاء الذي تم البدء فيه عام ١٨٦٩م في العراق أكثر نفعاً بالبدء في إنشاء خط السكك الحديدية بين خانقين وبغداد والحلة والنجف وكربلاء عام ١٨٩٣م[٤]، وبذلك تكون أهداف مدحت باشا المتعلقة بخط سكك حديد بغداد-كربلاء قد تحققت عام ١٨٩٣م.

---

(١) BOA, *Ayniyat Defteri*, 851, s. 75-77, 15 M 1287.

(٢) BOA, *Ayniyat Defteri*, 851, s.217, 19 L 1286.

(٣) BOA, *MV* 73/80, 3 B 1311.

(٤) BOA, *MV* 73/80, 3 B 1311.

استمرت جهود مدحت باشا العمرانية في ولاية بغداد ثلاثة أعوام متصلة بلا انقطاع، فقد أدرك مدحت باشا جيداً الأهمية الاستراتيجية لخط تلغراف حلب- الموصل- بغداد- البصرة، وتمت أول مساع بخصوص الاتصالات في كربلاء ومنطقة العراق على يد الإنجليز، فقد كان الإنجليز يفكرون في مد خطوط التلغراف من الهند إلى البصرة من تحت البحر، ومن البصرة إلى بغداد من تحت نهر دجلة، وقامت شركة الهند الشرقية الإنجليزية بمد خط التلغراف إلى سوريا عبر خليج البصرة عام ١٨٥٧م، إلا أن الدولة العثمانية كانت هي مالكة الخط بموجب الاتفاقية الموقعة.

وفي عام ١٨٦٠م وفي ولاية أحمد توفيق باشا أُسست إدارة للتلغراف في بغداد، وفي العام التالي مُد -ولأول مرة- خط تلغراف بين استانبول وبغداد، أما خطوط تلغراف منطقة البصرة وبغداد والتي بدأت عام ١٨٦٣م، فقد انتهى العمل فيها عام ١٨٦٥م، وقد توسعت خطوط التلغراف التي تم الانتهاء منها عام ١٨٦٥م قبل ولاية مدحت باشا وفي عهده شملت الأقضية والسناجق الهامة الأخرى في المنطقة، ونظراً لأهمية كربلاء فقد كانت أول قصبة يتم فيها تنفيذ هذا المشروع.

لقد أدرك مدحت باشا أهمية كربلاء للمنطقة لذا عمل على تشكيل إدارة جيدة بها هذا إلى جانب الأعمال الإدارية فيها، وكان مدحت باشا يسعى لتسيير الاتصالات في تلك المدن في أحسن شكل، نظراً لكثرة الأهالي الإيرانيين والهنود الذين يفدون إليها بغرض الزيارة أو الإقامة[1]، وقبل أن يسعى مدحت باشا في عمل التشكيل الإداري للمنطقة، سعى أولاً لتقوية البنية التحتية، لذا طلب من الباب العالي عام ١٨٦٩م الإذن بالسماح له بتأسيس مكتب تلغراف في كربلاء، كما طلب وضع ماكينة

(١) BOA, *İ.Dh* 40485, Lef: 4, 23 C 1285; *A.MKT.MHM* 420/44, 28 Ca 1285; *Ayniyat Defteri* 851, s.42, Gurre B 1285.

تلغراف وموظف اتصالات بمديرية هندية، وتم شراء أربع ماكينات بمبلغ (١٨٠٠) فرنك لخط تلغراف كربلاء، كما تم صرف تسعين فرنكاً لستة أشخاص سيقومون بعمل الشؤون التكنيكية وخمسة وثلاثين فرنكاً مصاريف السلك والشفرة والنقل وغيرها، وبذلك تم إنشاء مكتب تلغراف كربلاء، بعد ذلك حُدد الموظفون الذين سيعملون في المكتب والرواتب التي ستمنح لهم، حيث خُصص لمدير المكتب (١٠٠٠) قرش، وللموظفين الذين يعملون معه (٤٠٠) قرش، كما خُصص مبلغ (٨٠٠) قرش لمدير تلغراف ناحية طواريج التابعة لكربلاء[١]، ولمد خط تلغراف كربلاء لزم أولاً ترميم وإصلاح خطوط تلغراف البصرة، وتقرر الإنفاق على تلك الأعمال وعلى المصروفات المعدودة سابقاً من صندوقي مال بغداد وكربلاء[٢].

٤- قضاء النجف: المركز الروحي للشيعة

كانت النجف في القرن التاسع عشر طبقاً للسجلات العثمانية عبارة عن مكان يحده شمالاً كربلاء وشرقاً صحراء هندية والشامية، وبخلاف قضاء النجف المركزي، كان يوجد بها أماكن هامة مثل الكوفة وخور الدوخن.

وقصبة النجف هي مركز قضاء النجف وتقع على مسافة خمسة كيلومترات شرق نهر الفرات وعلى مسافة سبعين كيلومتراً جنوب شرق كربلاء، و١٥٠ كم جنوب بغداد، وأطرافها محاطة بسور، ولها ثلاثة أبواب هي باب وباب مراد وباب الحسين، وقد بلغ عدد سكانها تقريبًا عام ١٨٥٠م طبقاً لأحدى وثائق الأرشيف (٢٠,٠٠٠) نسمة[٣].

---

(١) BOA, *İ.Dh* 40485, Lef: 4, 23 C 1285.

(٢) BOA, *İ.Dh* 40485, Lef: 1, 28 C.evvel 1285.

(٣) BOA, *İ.Dh* 15982, 9 Ca 1268.

وكان عدد السكان في ازدياد مطرد بسبب خصوصية المنطقة، ويتكون أهالي النجف من جماعتين رئيسيتين هما الشامرد والزكرد.

وأهم مكان بقصبة النجف هو المكان الموجود به ضريح الإمام علي، ويقع في منتصف القصبة تماماً وأهلها كلهم شيعة، يخدمون الزوار الذين يأتون لزيارة ضريح الإمام علي ويتعيشون من تلك الخدمة، وثمة أهمية أخرى للقصبة وهي المدارس الشيعية الموجودة بها، حيث يوجد بها طلاب ومجاورون وعلماء كثيرون من الشيعة من رعايا إيران وروسيا وإنجلترا ذوي الأصول الهندية هذا بخلاف الرعايا العثمانيين[١].

ومن المؤثرات الهامة التي أمّنت حماية النجف من هجمات الوهابيين تسلح أهاليها، ووقوفهم ضد أية هجمات كبرى، أما الشخص الذي أمّن القيام بذلك فهو كاشف الغطا المرجع والعالم الشيعي الذي يعيش في النجف[٢]، فقد أمر كاشف الغطا هذا بإحكام أسوار النجف لإعاقة أي هجوم خارجي وحماية القصبة نسبيًا، وكان له السبق في تعليم الأهالي الوقوف ضد الهجمات، وبدأ أهالي النجف يؤسسون مراكز رياضية كانت تسمى عندهم (زور خانه) ليكونوا في حالة استعداد ضد أي هجوم محتمل، وعندما وقع سليمان باشا وفتح علي شاه أسيرين في أيدي الوهابيين، عقد كاشف الغطا اتفاقاً مع ولاية بغداد والباب العالي لإنقاذهما من الأسر، وبذلك زاد نفوذه لدى الباب العالي وولاية بغداد[٣].

وبالرغم من أن الثورة التي اندلعت في كربلاء عام ١٨٤٣م لم تلق

---

(١) Şemseddin Sami, *a.g.e.*, VI, 4465; *Salnâme-i Vilâyet-i Bağdad*, 1324, s.295.

(٢) Ahmed Özel, "Kâşifülgıtâ, Ca'fer b. Hızır", *DİA*, Ankara 2002, XXV, 19.

(٣) مهدي البستاني، مدرسة النجف الفقهية في العهد العثماني، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، عدد ١٨-١٩، سبتمبر ١٩٩٨، ص ٧٥.

بظلالها على النجف، إلا أن النجف دخلت تحت مظلة التشكيل الإداري الذي عاشته المنطقة في تلك الفترة، وكما حدث في كربلاء حدث في النجف، وعُهد بإدارة النواحي وإدارة الأضرحة إلى أشخاص من الرعايا العثمانيين بدلاً من الإيرانيين، ولم تستطع التنظيمات الجديدة التي تمت في النجف عام ١٨٤٣م إعاقة ظهور الثورات مجدداً، ففي عام ١٨٥٠م قامت فرقة الشامرد أحد أكبر فرقتين في النجف بحركة ثورية، وبالرغم من أن الوثائق لم تُظهر السبب الحقيقي لتلك الثورة، إلا أنه عند التدقيق في بدايات الثورة سيتضح أنها اندلعت بسبب عدم ارتياح جماعات محددة من الإصلاحات الإدارية التي قامت بها الدولة.

وقد تم نفي ظاهر الملحا الذي كان أحد كبار فرقة الشامرد والمحرك الرئيسي في الثورة إلى بغداد بسبب قيامه بثورات سابقة، ولكنه تمكن من الهروب من بغداد، وعاد إلى النجف مرة أخرى، وتمكن من تشكيل كتلة ثورية بمن جمعهم من حوله، كان رجاله يطوفون في الطرقات جماعات جماعات، كل جماعة من أربعين إلى خمسين شخصاً ويدعون الأهالي للانضمام إليهم، وكانوا يجمعون الأموال أيضاً بالضغط على الأهالي.

قد جعل هذا الأمر الكتيبة الثانية التابعة للواء الثاني مشاة بجيش العراق الهمايوني والموجودة في ديوانية تتجه صوب النجف بقيادة أميرلاي الكتيبة، وهناك اتحدت هذه الكتيبة مع الكتيبة الموجودة في النجف، وكان هذا سبباً في نشوب ثورة من الجماعات التي لم تتمكن من القيام بأفعالها القديمة، ويتضح من ذلك أن أهم سبب في قيام ظاهر الملحا والجماعات التابعة له بالثورة يتمثل في شعور تلك الجماعات بعدم الارتياح من وجود الحكومة العثمانية الذي بدأ يلمس بقوة في المنطقة.

ولم تتعامل القوات العسكرية الموجودة في النجف مع الثورة

بشكل مباشر حتى لا تعرض الأهالي الأبرياء والرعايا الأجانب للضرر، وعرض شاكر أفندي مدير قضاء النجف على المجلس الكبير في بغداد معلوماته التي تتعلق بالأحداث التي وقعت في النجف، وقرر المجلس الكبير في بغداد القيام بحركة لن تضر الرعايا الأجانب والأهالي الأبرياء المقيمين هناك بسبب ضريح الإمام علي، إلا أنه لم تتم تلك الحركة على يد أميرالاي الكتيبة الثانية بديوانية والذي كان سبباً في اشتعال الثورة أكثر، بل كُلف بها الفريق سليم باشا من الجيش الهمايوني بالأناضول، كما تم تكليف والي بغداد وقائمقام كربلاء والعلماء وكبار رجال المنطقة بأن ينبهوا على الأهالي عدم الانضمام إلى هؤلاء الثوار، كما أخطر والي بغداد كلاً من السفير الإيراني والقنصل الإنجليزي الموجودين في بغداد بتلك الأحداث الواقعة والإجراءات المتخذة نظراً لاهتمامهما بها، وتم التحرك بعد إتمام الاستعدادات اللازمة لإخماد الثورة، وقامت القوات العثمانية بهجوم ليلي أسفر عن إلقاء القبض على اثنين وسبعين شخصاً من الثوار، كما قُتل بعضهم وفر البعض الآخر أثناء الهجوم[1].

وتمَّ تخصيص رواتب لأسر الجنود الذين توفوا، والجنود الذين جرحوا أثناء إخماد الثورة التي اندلعت في النجف[2]، وبعد تلك الأحداث تم القبض على رؤساء فرقة الشامرد وهم جرحى وهم مهدي الفخراني وعبده الفخراني وطاهر المسلمة وسيد سعيد وطاهر الحاج وعلي الوهاب وسليمان نعمان وتم حبسهم بعد معالجتهم على أيدي أطباء الجيش العثماني[3].

لقد كانت الثورة التي حدثت في النجف تشبه الثورة التي وقعت في

(١) BOA, *İ.Dh* 15982, 9 Ca 1268; BOA, *İ.Dh* 19057, Lef: 6, 7 L 1270.

(٢) BOA, *A.MKT.NZD* 59/59, 26.7.1268.

(٣) BOA, *İ.Dh* 19157, 6 N 1270.

كربلاء عام ١٨٤٣م، فقد اندلعت تلك الثورة نتيجة عدم ارتياح فرقة الشامرد الذين اضطربت مصالحهم عندما بدأت الحكومة العثمانية تجعل وجودها محسوساً أكثر في المنطقة، ونجح الجيش الموظف في المنطقة وإداريو كربلاء الذين اكتسبوا خبرة منذ عام ١٨٤٣م حتى الآن في إخماد تلك الثورات التي حدثت في المنطقة في فترة قصيرة بالنسبة لثورة كربلاء وبضرر أقل للدولة ولأهالي المنطقة، وهناك سبب آخر هام في كون الثورة التي وقعت في النجف أضعف من الثورة التي وقعت في كربلاء، وهو أن تأثير إيران على كربلاء يختلف عن تأثيرها على النجف نسبيًّا، فبالرغم من أن علماء الشيعة الذين يمثلون أهم عنصر في النجف كانوا يأخذون مساعدات من حكومة إيران، إلا أنهم لم ينفذوا كل ما تطلبه منهم تلك الحكومة، لأنهم كانوا يرون أنفسهم مختلفين عن حكومة إيران وأقوى منها، ولم يرضوا بأن يكونوا ألعوبة سياسية في أيديهم، وبذلك تم القضاء على الثورة التي وقعت في النجف على أنها مشكلة داخلية بحتة للدولة العثمانية.

١- اختلافات علماء النجف

إن أهم خاصية زادت من أهمية النجف هي وجود ضريح الإمام علي بها، كما أن وجود العلماء الشيعة الذين وفدوا إلى المنطقة بسبب وجود الضريح ونشرهم العلم بين طلابهم، ووجود المدارس التي أسسها هؤلاء العلماء زاد من أهمية المنطقة أضعافاً مضاعفة، أما الخاصية الأخرى التي زادت من أهمية المكان فهي وجود الجبانة المعروفة باسم «وادي السلام» المشهورة والتي تُدفن فيها الجنائز القادمة من إيران والممالك الأخرى[1]، وبسبب الحركة الدائمة والزوار الوافدين من الخارج بدون رقابة كانت الأمراض المعدية تنتشر في النجف بشكل

(١) E. Honıgmann, "Necef", *İA*, İstanbul 1964, IX , 158.

كبير، أضف إلى ذلك فرق عشيرة الزكرد التي كانت تثير الاضطرابات بشكل مستمر، وهذان العاملان يفسدان الاستقرار في النجف.

ونخص من تلك التأثيرات الثلاثة التي جعلت للنجف أهمية المؤثر الثاني وهو علماء ومدارس الشيعة الموجودة في النجف، فقد أصبحت تلك المدارس وهولاء العلماء يمثلون أهمية كبرى مع أواسط القرن التاسع عشر، وبذلك لم يلفت موقع النجف انتباه الدولة العثمانية وأهالي المنطقة فحسب بل لفت أيضاً انتباه إيران وإنجلترا وروسيا.

وقد زادت أهمية النجف بسبب مدارسها وعلمائها فقد كانت هناك قوة ومكانة مختلفة لعلماء الشيعة الموجودين بها، ولفهم منبع تلك القوة الموجودة عند علماء الشيعة يجب العودة إلى الوراء حيث العهود الأولى للإسلام.

لقد كانت نظرية الإمامة في التراث الفكري الشيعي ذات تأثير كبير قولاً وفعلاً، ويمكن القول بأن تلك النظرية تعد السمة العامة المميزة للتشيع، فتشكل نظرية الإمامة محورية الفكر الشيعي، والأئمة في هذه النظرية أشخاص معصومون من الخطأ، وكلامهم مساوٍ لكلام الرسول وهو أيضاً بوحي، وقد تشكلت كل المعتقدات الفكرية للشيعة في إطار الآراء المنسوبة لهؤلاء الأئمة، وقد بدأ «عهد الغيبة» على حسب رأي الشيعة عام ٢٦٠هـ بفقدان الإمام الثاني عشر وينقسم عهد الغيبة إلى قسمين الغيبة الصغرى(٢٦٠/٨٧٣- ٣٢٨/ ٩٤٠)، والغيبة الكبرى من عام (٣٢٨-٩٤٠) وحتى ظهور الإمام الثاني عشر مرة أخرى، وسينتهي عهد الغيبة الكبرى بظهور الإمام الثاني عشر الذي يُعتقد بأنه لا يزال حيًّا مرة أخرى بين الناس[١].

---

(١) Hasan Onat, "Yirminci Asırda Şiîlik ve İran İslâm Devrimi", *Milletlerarası Tarihte ve Günümüzde Şiîlik Sempozyumu*, 13-15 Şubat 1993, İSAV, İstanbul 1993, s. 143.

وقد اتحدت نظرية الغيبة مع التقية، وفتحت الطريق للركود والسكون لسنوات طوال، إلا أن موضوع وظائف الإمام في عهد الغيبة كانت مثاراً للنزاع بين الحين والآخر، وقد حدث هذا النزاع بين جماعتين تمثلان أهم عناصر الشيعة وهي الأصولية والأخبارية، وهذا هو فكر هاتين الجماعتين باختصار:

«الأحاديث هي المصدر الأول للفتاوى والأحكام الفقهية عند فقهاء الشيعة الأخباريين، وسيفهم وسيطبق القرآن الكريم بفضل تفسير الأحاديث، ولا يوجد دليل غيرهما، ولا يجوز تقليد الاجتهاد، أما على رأي الفقهاء الأصوليين فإنه يوجد أربعة أدلة صرح بها المجتهدون للحصول على العلم والأحكام، وتلك الأدلة الأربعة هي: الكتاب والسنة والإجماع والعقل، وفي حالة عدم وجود دليل الحكم في تلك المصادر فيُنظر حينئذ إلى الأصول العملية، أما القياس أو الاستحسان اللذان صرح بهما الفقهاء السُّنة فلا يعتبران أدلة معتبرة[1].

وكانت الجماعة الأخبارية هي الأكثر تأثيراً بين الأخباريين والأصوليين حتى العهد الصفوي، وعندما بدأ الأخباريون يفقدون قوتهم في العراق وإيران من بعد ذلك التاريخ، عملوا على استمرار قوتهم في البحرين بشكل جعلها تستمر حتى اليوم، وقد أضعف محمد الباقر البهبهاني أحد الأصوليين الذين عاشوا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر وهو من أصحاب الخبرة في التحليل والاستدلال العقلي والفقه من نفوذ الأخباريين (١٧٩١-١٧٩٢م)، وأكسب الفقه الأصولي الحيوية والنشاط من جديد[2]، وكان البهبهاني يعيش في كربلاء ووجدت

---

(١) Hayreddin Karaman, "Ca'feriyye", *DİA*, VII, 6, İstanbul 1993.

(٢) Hayreddin Karaman, "Sîa'da Fıkıh Usulü ve Şer'i Deliller", *Milletlerarası Tarihte ve Günümüzde Şiîlik Sempozyumu*, 13-15 Şubat 1993, İSAV, İstanbul 1993, s. 326-27, (Bundan sonra, *Şîa'da Fıkıh Usulü ve Şer'i Deliller)*; Karaman, *Ca'feriyye*, s. 6.

أفكاره رواجاً في النجف، وتطورت أفكاره في مدارس النجف المرتبطة بمدرسته والتي تجد دعماً من إيران[١]، وزادت شهرته بين شيعة النجف التابعين لمدرسته الأصولية وبدأت شهرته هذه تنتقل إلى الخارج.

والمجتهدون على رأي البهبهاني هم أصحاب موقع ديني وعلمي مرتفع وعندهم الأهلية للتحرك كممثلين للإمام الغائب، ويستطيعون أن يصدروا القرارت الدستورية، ويمكنهم تقسيم الزكاة والخمس وإعلان الجهاد، وقد عمل هذا الرأي على تقوية موضوع علماء الشيعة في النجف، وأعد لهم الأرضية لتكوين دولة داخل الدولة.

ولما بدأت قوة الأصوليين تتزايد في عهد نادر شاه بدأ الشاه يقلق من هذا الوضع، وكان المناخ الذي سعى نادر شاه لتكوينه بين الشيعة والسنة سبباً في إظهار العلماء رد فعل تجاه نادر شاه[٢]، وفي عهد فتح علي شاه كانت قوة هؤلاء العلماء الموجودين في العراق وإيران تزداد بمرور الأيام، حتى إن الأغا السيد محمد الأصفهاني الذي كان يعيش في النجف والذى كامن من أهم مجتهدي هذا العهد كان يتحرك مع فتح علي شاه ضد الهجمات الروسية على إيران، وأعلن الجهاد ضد روسيا[٣]، الأمر الذي جعل شاه إيران يتخوف من هذا التأثير للعلماء ومن قوتهم التي أصبحت تزيد يوماً بعد يوم فيَ إيران، كما كان هناك تخوف من الشاه فتح علي من عجز القصر الإيراني عن تأسيس سلطة قوية تختلف عن سلطة العلماء وخاصة علماء النجف، وبدأت حالة من الإضرابات والاختلافات تظهر بين الشاه فتح علي وبين الشيعة، وأغلب الموضوعات

---

(١) Elie Kedourie, "The Iraqi Shi'is and Their Fate", *Shi'ism Resistance, and Revolution*, London 1987, s. 137.

(٢) Hasan Sabuncu Rizapur, *İran'da Dinin Sosyal Etkisi*, (Yayımlanmamış Doktora Tezi), İstanbul Üniversitesi Edebiyat Fak., İstanbul 1970, s. 187.

(٣) BOA, *Yıldız Arzuhal ve Jurnaller (Y.PRK.AZJ)* 3/37, 1296; Rizapur, *a.g.t.*, s. 188.

كان فيها الاختلاف هي الضرائب والزكاة والخمس، لذا سعى الشاه فتح علي لإضعاف قوة هؤلاء العلماء[١].

وإلى جانب تلك العلاقات التي كانت موجودة بين القصر الإيراني والعلماء الشيعة، حدثت تطورات أخرى في العلاقات بين شقي علماء الشيعة أنفسهم، فقد أدى انتصار الأصوليين على الأخباريين إلى زيادة أوضاع المجتهدين بشكل كبير، كما أن انتصار الأصولية عمل أيضاً على إعداد الأرضية للخروج من القوة الدينية والتطرف المار ذكره، وإعداد الأرضية أيضاً لطريق علمي لا يرتبط بالسلطة السياسية.

وفي الفترة التي أعقبت انتصار البهبهاني ظهر مجتهد خاص متفوق من الناحية العلمية، وهو الشيخ محمد حسن النجفي وكان معتمداً ومصدقاً عند الأصوليين بأنه المرجع الأول[٢] «مرجع التقليد»[٣]، وقد تربى في النجف بعد ذلك الطلاب الذين أتوا بعد المرجع الأول وكانوا يقيمون هناك، وبذلك أصبحت النجف في القرن التاسع عشر المكان الذي خصصه الأصوليون لأنفسهم والذين يعدون أهم جماعة شيعية، واتخذوا منه مكاناً للحفاظ على أفكارهم ونشرها منه.

وفي بدايات القرن التاسع عشر بدأ الخلاف بين المجتهدين الشيعة والإيرانيين على موضوع الخمس[٤] فقد كان علماء النجف قلقين من تدخل علماء إيران في هذا الموضوع، لأن تدخل علماء إيران في هذا

---

(١) Rizapur, *a.g.t.*, s. 190.

(٢) تستخدم كلمة مرجع مفردة أو معها كلمة التقليد، وتعني عند الشيعة العالم الذي عنده علم بأمور الفقه ويمكن الرجوع إليه. وتعني الكلمة عند أهل السنة والشيعة المجتهد أو الفقيه. وتستخدم كلمة الفقيه مجازاً عنها. للمزيد انظر:

Hayreddin Karaman, *Şîa'da Fıkıh Usûlü ve Şer'î Deliller*, s. 349-351.

(٣) Kedourie, *a.g.m.*, s. 137.

(٤) Rizapur, *a.g.e.*, s. 195.

الموضوع يعني أنهم أثروا على علماء النجف، وسيعملون على تقسيم الاقتصاد القوي للنجف[1]، وكان خروج النجف من النزاع الأصولي الأخباري منتصرة جعل المنطقة قوية، كما أن النزاع نفسه الحاصل بين علماء النجف وإيران في تلك الفترة أفاد النجف، وزاد من قوتها.

وبمرور الوقت فقدت السيادة الأخبارية في كربلاء- المركز المعنوي للشيعة- قوتها هناك أيضاً[2]، وبالرغم من ذلك لم تكن كربلاء في أي وقت من الأوقات مركزاً من مراكز الأصولية.

ومن الشخصيات الهامة التي كانت تعيش في النجف منذ بداية القرن التاسع عشر وحتى أوسطه وعملت على تأمين بُعد جديد للمدرسة الأصولية مرتضى الأنصاري (وفاة ١٨٦٤م).

قام مرتضى الأنصاري بتحقيق آخر تطور في مجال الفقه وأصول الفقه، ووحد بينهما ونجح في ذلك، وأثرى موضوعاته وجعله في حالة تجيب على كل متطلبات العصر[3].

أما حسن الشيرازي الذي كان يعدّ المرجع التقليدي وأهم ممثل للمدرسة الأصولية في القرن التاسع عشر فقد ولد في شيراز ونشأ في مدارس النجف واستقر بها عام ١٨٤٣م، كان للشيرازي وأسرته تأثير كبير ليس على شيعة العراق فحسب بل على شيعة إيران أيضاً، وكان لهم تأثير حتى على السياسة الداخلية لإيران، فقد تلقى حسن الشيرازي العلم على يد محمد حسن النجفي وحسن كاشف الغطا ومرتضى الأنصاري.

وبعد وفاة الشيخ مرتضى الأنصاري اختار طلابه حسن الشيرازي ليحل محله، وبعد فترة أصبح المرجع للشيعة في النجف وما حولها

---

(١) el-Bustanî, *a.g.m.*, s. 76.

(٢) Metin Yurdagür, "Ahbâriyye", *DİA*, İstanbul 1998, I, 491.

(٣) H. Karaman, *Ca'feriyye*, s. 6; E. Kedourie, *a.g.m.*, s. 137.

واشتهر بأنه مجدد العصر، ولأن حسن الشيرازي لم يكن من بين العلماء الذين خرجوا لاستقبال شاه إيران ناصر الدين شاه الذي أتى للعراق عام ١٨٧٠م لزيارة الأماكن المقدسة، أرسل الشاه وزيره لحسن الشيرازي ليضغط عليه في الخروج لاستقباله، إلا أن الوزير لم يتمكن إلا من إقناع الشيخ بملاقاة الشاه في مكان تم الاتفاق عليه، وبعد تلك الحادثة زاد احترام الشاه والأهالي للشيخ حسن الشيرازي، وفي العام التالي ذهب للحج وزار كربلاء في سبتمبر عام ١٨٧٤م (شعبان ١٢٩١هـ) وبعد سنة استقر بسامراء وظل بها حتى آخر عمره.

وبالرغم من أن الشيرازي كان بعيداً عن رجال الدولة إلا أن هذا لا يعني أنه كان بعيد تماماً عن السياسة، فقد كان الشيرازي متوافقاً مع دعوة جمال الدين الأفغاني الذي أخرج من إيران على يد الشاه عندما أبدى اعتراضه على قيام الشاه ناصر الدين بتمليك كل امتيازات التبغ في إيران لشركة إنجليزية، وأن تلك الشركة ستتدخل في كل الشؤون الداخلية لإيران كما حدث في الهند، فأصدر حسن الشيرازي فتوى بتحريم شرب الدخان تماماً على كل الإيرانيين (١٨٩١- ١٣٠٩) وأرسلها بتلغراف إلى الشاه، وبذلك قاطع كل الأهالي التبغ، حتى النارجيلات الموجودة في قصر الشاه خُربت سرًّا، وقد عُرضت رشاوى كثيرة على الشيخ ليرجع عن هذه الفتوى إلا أنه لم يقبلها، وفي النهاية اضطر الشاه لفسخ الامتياز وتراجع الشيرازي عن فتواه، وأهم جانب في تلك الحادثة هو اتحاد المجتهدين - ولأول مرة - في تاريخ إيران ضد الدولة وقيامهم بالضغط على السلطة السياسية كممثلين عن الأهالي[١].

(١) Cengiz Kallek, "Hasan eş-Şîrâzî", *DİA*, İstanbul 1997, XVI, 355; Kedourie, *a.g.m.*, s. 138.

٢- مساعي الإنجليز لفرض السيطرة على العلماء

جذبت قوة علماء النجف التي بدأت تزيد اعتباراً من القرن التاسع عشر الإنجليز أيضاً، وقد رجحت إنجلترا طريق استخدام الشيعة الموجودين في الهند إلى جانب مساعيهم في العراق للاستفادة من قوة العلماء، ولعبت إنجلترا دوراً مؤثراً بواسطة قنصلها في بغداد في إيصال الهدايا والمساعدات التي سيقوم بها شيعة الهند إلى علماء النجف[1]، وفي الفترة من عام ١٨٥٠ - ١٩٠٣م نُقلت إلى القصبات العراقية الموجودة بها أماكن مقدسة ستة ملايين روبية من الهند بواسطة إنجلترا.

وقد بدأ الموظفون الإنجليز اعتباراً من عام ١٨٥٠م يحولون الأموال من الهند إلى النجف وكربلاء اللتين تعدان مدينتين مقدستين للشيعة في العراق تحقيقاً لوصية ملك الهند (أوده باكويست)، وكان هدف الإنجليز من تلك المساعدات بسط نفوذهم ورقابتهم على العلماء الشيعة في العراق وإيران.

ويدعي بعض المؤرخين أن هؤلاء الموظفين الإنجليز الذين نفذوا وصية الملك بذلوا جهوداً في وقت لاحق للضغط على الشيعة بتلك المساعدات المالية لمعرفة من سيكون مجتهداً في العتبات المقدسة، إلا أن محاولاتهم في الضغط على علماء الشيعة مستخدمين ملك الهند في ذلك باءت بالفشل.

وقد منح ملك الهند غازي الدين حيدر شركة الهند الشرقية قرضاً يقدر بعشرة ملايين روبية عام ١٨٢٥م، إلا أن الشركة لم ترد تلك الأموال بعد ذلك، وكانت الفائدة السنوية البالغة ٥٪ تُدفع من قبل الحكومة الهندية لاستخدامها كفائدة خاصة، وبعد وفاة الملك غازي

---

(١) أحد أهم الوظائف عند الشيعة في كربلاء والنجف، وكانت مهمته تتمثل في قبول المساعدات التي تقدم للأهالي والأماكن المقدسة، وتوزيع تلك المساعدات.

الدين حيدر مُنحت زوجتاه السيدة نواب مبارك مخال شاحبة عشرة آلاف روبية، والسيدة ميرام بيجوم شاحبة ألفين وخمسمائة روبية كراتب شهري لهما، وثلث المبلغ المدفوع كان من حق السيدتين المذكورتين أن تتصرفا فيه كما تشاءان، أما الثلثان الباقيان فكان يترك ليوزع على مستحقيه من المجتهدين في كربلاء والنجف بناء على الوصية المتروكة بذلك، وقد آلت الأموال التي كانت تُدفع للسيدتين المذكورتين بعد وفاتهما إلى خزانة الشركة الشرقية، وبالرغم من ذلك فقبل التقسيم بدأت السلطات الإنجليزية النزاع في التحرك للسيطرة على التأثيرات السياسية لهذا التقسيم، كما كانت حادثة كربلاء التي وقعت عام ١٨٤٣م والتي كانت ستزيد من نفوذ الإنجليز في المنطقة في الوقت الذي كانت الدولة العثمانية تسعى فيه لفرض سيادتها على المنطقة، سبباً في إضعاف العلاقات العثمانية الإنجليزية، وضعت إنجلترا هذا الوضع نصب عينيها، وقررت منح المجتهدين الموجودين في كربلاء والنجف الأموال مباشرة من خزانة الشركة الشرقية الواقعة في بومباي.

وقد أجل هنري رولينسون أكبر موظف مسؤول في بغداد عام ١٨٥٢م هذا التنظيم إلى وقت لاحق معتقداً بأنه في حالة توزيع تلك الأموال في بومباي فإن الإنجليز لن يستطيعوا إعاقة الاستخدام السيئ ذي الأهداف السياسية الهدامة لتلك المساعدات، وأعلن بأنه سيعطي كل عام للعتبات عشرة آلاف جنيه وسيمطر بها كل بغداد (كالرشوة)، واقترح أن يكون تقسيم تلك الأموال بواسطة الموظفين الإنجليز الموجودين في بغداد، وأوصى بمراقبة مصاريف تلك الأموال طبقاً لنوايا المملكة، وأن يكون مسؤولاً عن ردها في الأوضاع العاجلة، إلا أن الوالي العام الإنجليزي في الهند اللورد دالهوس رفض تلك المقترحات، والخلاصة أنه أصبح هناك نزاع على مسألة من سيمنح الأموال المرسلة إلى النجف وكربلاء، هل الموظفون الإنجليز الموجودون في بغداد؟ أم الموظفون

الموجودون في الهند؟ وقد لفت هذا النزاع الانتباه إلى ضغوط مكتب الأجانب بالحكومة الهندية، وإلى أهمية العلاقات العثمانية الإنجليزية، فتقرر أن تتمّ مسألة منح علماء النجف وكربلاء الأموال بواسطة موظفي بغداد، وفي النهاية دخلت مقترحات رونيلسون حيز التنفيذ في ١٨٥٧م.

وخلال الفترة من عام ١٨٥٢- إلى عام ١٩٠٣م كانت تُرسل شهريًّا عشرة آلاف جنيه للمجتهدين الموجودين في كربلاء والنجف، وقد أمّنت تلك الأموال المرسلة من الهند بواسطة الإنجليز أهم مصدر لدعم مجتمع علماء الشيعة في تلك الفترة، وقد اتبع الموظفون الإنجليز بعض النظريات والتصنيفات في تقسيم تلك الأموال على آخذيها، وهذا التصنيف الذي كانوا يوزعون الأموال من خلاله: المجتهدون الصغار والطلاب ومجاورو المشايخ وحراس الأماكن المقدسة طبقاً للاتفاق الذي تم بينهم وبين الشيخ مرتضى الأنصاري زعيم المجتهدين في عهد رولينسون، ومن الناحية العملية كان المقسّمان هما أصحاب الصلاحية التامة في توزيع تلك المساعدات على من يريدون في إطار تصنيف لا يدخل ضمن المخصصات العامة.

وفي عام ١٨٦٧م قام الإنجليز بتغييرات كبيرة في عملية التوزيع، حيث كانت توجد منازعات خاصة بالتقسيم المشروط في السند عام ١٨٢٥م، فقاموا بتنظيمها من جديد، حيث خُصص ثلث المخصصات لمنفعة الهنود الفقراء الذين يقيمون في كربلاء والنجف، أما إدارة تلك المساعدات الهندية فقد آلت إلى نواب إقبال الدولة من أسرة عواده، وقد ساعد إقبال الدولة هذا الإنجليز في ثورة الهند عام ١٨٥٦م، وقد ظل إقبال الدولة تحت تأثير الإنجليز حتى وفاته عام ١٨٨٧م.ولم تستطع إنجلترا أن تحقق النجاح كما تريد في تلك الفاعليات التي قامت بها لبسط نفوذها في كربلاء والنجف[1].

---

(١) = Meir Litvak, A Failed Manipulation: The British, the Oudh Bequest and the Shî'î

٣- مدارس النجف

أصبحت النجف المركز العلمي للشيعة منذ أواسط القرن الحادي عشر تقريباً، وتلك الفترة هي الفترة التي بدأت بذهاب الشيخ الطوسي من بغداد إلى النجف، وأصبحت النجف بمثابة مركز التعليم الديني للشيعة بفضل المؤسسات التعليمية الدينية التي أسسها طلابه من بعده، وتذكر المصادر الشيعية أنه كان يدرس في النجف في هذا العهد الكلاسيكي (القرن الحادي عشر والثاني عشر) (٣٠٠) مجتهد، وقد عاشت تلك المنطقة عهداً ذهبيًّا كمركز لمرجعية الشيعة الإمامية حتى القرن الثاني عشر، ومن بعد هذا التاريخ بدأت الحلة تأخذ مكانة النجف، حيث بدأ رجال العلم الشيعة يتجمعون ويلقون دروسهم هناك، ومع هذا حافظت النجف على خاصيتها، وظلت كمركز ثانٍ بعد الحلة حتى القرن السادس عشر، وكانت كربلاء تأتي بعدهما، لا سيما وأن الكثيرين من الأشخاص الذين كانوا بمثابة مرجعية للشيعة الإمامية في القرن الثامن والتاسع عشر كانوا قد تربوا ونشؤوا في كربلاء[1].

وقد أُسست بعض المدارس في النجف بدعم مباشر من إيران، وكان يكمن خلف هذا الدعم أهداف سياسية لإيران أكثر من كونه تطويراً للتعليم الديني الشيعي، ويمكن حصر تلك الأهداف الإيرانية فيما يلي:

١- نقل التأثير الفارسي خارج إيران وتكوين مراكز ثقل تخدم السياسة الإيرانية في تلك الأماكن في المستقبل.

٢- النزاع مع الدولة العثمانية على المنطقة تحت عباءة تأسيس المدارس في النجف ودعم الطلاب والمذهبية.

Ulamâ of Najaf and Karbalâ, *MES*, (2000), 27(1), s.69-70; Ayrıca bkz. J. R. I., =
Cole, " 'Indian Money' and the Shî'î Shrine Cities of Iraq 1786-1850", *MES*, 22 (1986), s.466.

(١) el-Bustanî, *a.g.m.*, s. 71.

٣- تأمين بسط النفوذ على كل الشيعة الموجودين هناك باستخدام المؤسسات التعليمية والعلماء، وقد تحقق هذا الهدف بدرجة كبيرة بجعل الشيخ محمد حسن الباقر مرجعاً (في أواسط القرن التاسع عشر)[١].

وبالرغم من أن الدولة العثمانية لم تؤسس المدارس في النجف، إلا أنها لم تمنع العلماء الشيعة من تأسيس المدارس، وكانت الدولة ترفض هذا إذا كان الطلب مقدماً من شاه إيران أو الأمراء الإيرانيين، ومثال ذلك فعندما طلب صدر الدولة الإيراني من والي بغداد تأسيس مدرسة في كربلاء عام ١٨٤٨م، أرسل والي بغداد إلى الباب العالي يسأله في هذا الأمر، واهتمت نظارة الداخلية بالموضوع، حيث أوضحت لوالي بغداد أن طلب صدر الدولة الإيراني بفتح مدرسة ليس مطلباً خالصاً، لذا أصدرت تعليماتها برفض الطلب[٢].

واستمرت مساعي إيران لافتتاح المدارس في النجف وكربلاء، ولكن الطلب في تلك المرة كان من الأمراء الإيرانيين، وإن لم يكن طلب الأمراء الإيرانيين تأسيس المدارس في النجف وكربلاء من أجل المصالح الإيرانية، فإنما هو لزيادة النفوذ والتأثير الشيعي في المنطقة، وقد لوحظ أن تلك الطلبات زادت خاصة بعد توقيع معاهدة أرضروم عام ١٨٤٧م، استناداً لبعض الامتيازات الممنوحة للإيرانيين من تلك المعاهدة، ومن أمثلة ذلك طلب أحد الأمراء الإيرانيين الذين يعيشون في النجف ويدعى سيف الدولة بفتح مدرسة، فقد تقدم سيف الدولة بطلب لنامق باشا والي بغداد ومشير الجيش الهمايوني للعراق والحجاز في تلك الفترة يطلب فيه تحويل أحد المنازل التي اشتراها من أحد النجفيين ويدعى ميرزا يوسف الهندي إلى مدرسة[٣]، وعندما رفض نامق باشا هذا المطلب اعترض

(١) el-Bustanî, *a.g.m.*, s. 77.

(٢) BOA, *İ.Hr* 2211, Lef: 1, 4 L 1264

(٣) BOA, *A.AMD* 25/38, 1267.

الأمير على قراره، وطلب إذناً من الباب العالي بتحويل المنزل إلى مدرسة، إلا أن قرار الباب العالي كان هو نفسه قرار الوالي[١]. وقد أمر الباب العالي نامق باشا في خطاب أرسله إليه بتعقب تلك السياسة تجاه مطالب الأمراء الإيرانيين[٢].

وفي ولاية علي رضا باشا نال الإيرانيون بعض الراحة في موضوع تأسيس المدارس[٣]، إلا أن هذا الارتياح بلغ نهايته بعد أحداث كربلاء، فقد استفادت إيران من المناخ الذي تشكل بعد ثورة كربلاء عام ١٨٤٣م، وبذلت بعض الجهود للتدخل في شؤون العراق، وعلى هذا سعت الدولة العثمانية للقيام ببعض الإجراءات المتعلقة بموضوعات الإيرانيين، ومن ذلك على سبيل المثال منع الملا يوسف حاكم النجف عام ١٨٥٤م الإقامة الدائمة للإيرانيين في النجف، وكانت الدولة العثمانية تسعى في بعض الأحيان لمنع مدارسهم بإصدار فتاوى بذلك، وسبب ذلك أن التعليم الذي كان يُقدم في تلك المدارس كان يخالف القواعد الإسلامية، إلا أن الهدف الحقيقي من ذلك هو إعاقة النفوذ الإيراني الذي تكون بواسطة تلك المدارس[٤].

وبالنظر إلى وثائق الأرشيف والقوائم التي قدمها البستاني في مقالته سنجد أن عدد المدارس التي افتُتحت في النجف في الفترة من عام ١٨٤٣ إلى عام ١٨٨٠م كان قليلاً جدًّا، وقد أوضحنا من قبل أن الدولة العثمانية لم تسمح ببناء المدارس الإيرانية في النجف لأنها كانت ستستخدم المصالح الإيرانية، ومع بدايات عام ١٨٨٠م ازداد بناء المدارس،

(١) BOA, *A.AMD* 39/93, 20 Z 1268.

(٢) BOA, *A.AMK.UM* 110/46, 5 M 1269.

(٣) BOA, *İ.Hr* 2211, 3 Ş 1264.

(٤) El-Bustanî, *a.g.m.*, s. 97-98.

وبالنظر إلى أسباب تلك الزيادة سيتبادر إلى الذهن- في أول الأمر- أن تلك المدارس كانت لتقليل القوة العثمانية في المنطقة، إلا أن السبب الرئيسي في تلك الزيادة هو إدراك الدولة العثمانية أن تلك المدارس في النجف وكربلاء لم تكن حكراً على إيران، وإيمانها بأنها يمكنها أن تجعل تلك المدارس تدور في فلكها.

وبالرغم من أن موضوع المدارس في النجف وكربلاء في عهد السلطان عبد الحميد الثاني بعيد عن حدود دراستنا، إلا أن هناك فائدة من التعرض لبعض النقاط التي ستلقي الضوء على السياسة في الفترة فيما بين عام ١٨٤٣ وعام ١٨٧٣م، فقد كانت المعلومات الواردة في اللوائح والسجلات المرسلة من النجف وكربلاء إلى استانبول بخصوص العلماء والمدارس الموجودة في المنطقة في عهد السلطان عبد الحميد الثاني توضح أن الدولة العثمانية ستغير من سياستها في المنطقة، وفي إحدى التقارير المتعلقة بالموضوع والمرسلة من بغداد إلى استانبول، تم تقييم العلماء والمدارس في النجف وكربلاء على ما يلي:

«إن أهم مجتهدي الشيعة يعيشون في النجف وكربلاء وهم رعايا عثمانيون من أصول عربية، وبالرغم من أن هؤلاء المجتهدين لا يحبون شاه إيران، إلا أنهم يكنون له الاحترام بسبب المساعدات التي يقدمها للعلماء والعتبات، ولو أن الشاه حصل على تأييد ودعم هؤلاء المجتهدين سيعمل هذا على استمرار تبعية أهالي إيران للشاه، وإذا حدث العكس فمن المحتمل أن يقوم الأهالى بثورة ضد الشاه في كل وقت وحين، حتى روسيا أيضاً تعلم قوة هؤلاء العلماء، وتبدي لهم الاحترام، وسيمكن لروسيا بتلك السياسة تأسيس علاقات ساخنة مع إيران، وسيطرتها على الشيعة الموجودين في داغستان».

ولأن العلماء الشيعة رأوا عدالة من الإدارة العثمانية، فإن مسألة تمكن الدولة العثمانية من بسط نفوذها على العلماء وكل الشيعة، كان

أمراً يمكن للدولة العثمانية أن تنجح فيه أكثر من إيران، ولتحقيق هذا النفوذ يجب زيارة هؤلاء العلماء، وإرسال الهدايا للأضرحة المقدسة، وعدم إهمال العناية بتلك الأضرحة، وألا يقتصر هذا الأمر على الأضرحة المقدسة الموجودة في الأراضي العثمانية فحسب بل على الأضرحة الموجودة في الأماكن الأخرى أيضاً، وإظهار عناية بضريح الإمام الرضى الموجود بخراسان، وقد أظهر بعض الأشخاص والجماعات الذين اضطربت مصالحهم في بغداد فساداً، وأحدثوا اضطراباً بين العلماء ووالي بغداد، إلا أنه تم القضاء على هذا الاضطراب المفتعل، وتم التعايش بشكل جيد بين العلماء وإدارة المنطقة(١).

وفي الوقت الذي استخدمت فيه الحكومة العثمانية العلماء بشكل إيجابي، استخدمت الصحافة لتشويه صورة الإيرانيين في المدارس وبين العلماء، هذا إلى جانب العطايا المقدمة للمناطق المقدسة والعلماء، ولهذا بدأ ناظر التلغراف والبريد العثماني مساعي لإيصال الجريدة الصادرة في لندن باللغة الفارسية باسم (القانون) والتي تدعو لمهاجمة الحكومة الإيرانية إلى المدارس والعلماء في النجف وكربلاء(٢).

وقد كان للدولة العثمانية وخاصة سياسة الوحدة الإسلامية للسلطان عبد الحميد الثاني نفوذ بدرجة هامة على العلماء في مدارس النجف وكربلاء، وقد استخدمت الحكومة العثمانية هذا النفوذ أثناء الحرب العالمية الأولى، وقد أعلن المجاهدون الجهاد لتأييد ودعم الدولة العثمانية في الحرب التي خاضتها(٣)، ويمكن أن نعد المدارس التي في النجف كما يلي:

---

(١) BOA, *Y.PRK.AZJ* 3/37, 1296; BOA, *Yıldız Hariciye Nezâreti Maruzatı (Y.PRK.HR)* 7/27.

(٢) BOA, *Yıldız Posta ve Telgraf Maruzatı (Y.PRK.PT)* 8/14, 13 S 1309.

(٣) BOA, *MV* 195/16, 6 M 1333.

١- مدرسة السليمية: كان اسمها الأصلي مديات صخوري، وقد أنشأت من جديد على يد السلطان سليم؛ لذا سميت بالسليمية.

٢- مدرسة الملا الشيخ عبد الله بن شهاب الدين.

٣- مدرسة الصدر: وقد أنشأت على يد محمد حسين خان الأصفهاني الذي كان صدراً أعظم في عهد الأسرة القاجارية (١٨٢٣-١٢٣٩).

٤- مدرسة كاشف الغطا: أسست عام ١٨٣٤م (١٢٤٩هـ) بدعم من عباس قولي خان من الأسرة القاجارية.

٥- مدرسة المهدي: أسست عام ١٨٣٤م على يد كاشف المهدي.

٦- مدرسة القوام الشيرازي (١٨٨٣ - ١٣٠٠).

٧- مدرسة أيرواني (١٨٨٨ - ١٣٠٥).

٨- مدرسة الأخوند الكبرى (١٩٠٣ - ١٣٢١).

٩- مدرسة الشربياني (١٩٠٣ - ١٣٢٠).

١٠- مدرسة الخليلي الصغرى (١٩٠٤ - ١٣٢٢).

١١- مدرسة القزويني (١٩٠٦ - ١٣٢٤).

١٢- مدرسة باطكوبي (١٩٠٧ - ١٣٢٥).

١٣- مدرسة الأخوند الموسطى (١٩٠٨ - ١٣٢٦).

١٤- مدرسة الأخوند الصغرى (١٩٠٩ - ١٣٢٧).

١٥- مدرسة اليزدي الكبرى (١٩٠٩ - ١٣٢٧).

١٦- المدرسة الهندية (١٩١٠ - ١٣٢٨).

١٧- مدرسة البخاري (١٩١١ - ١٣٢٩).

١٨- مدرسة الشيرازي.

١٩- مدرسة الحيبري.

٢٠- مدرسة شاجرا.

٢١- مدرسة اليزدي الصغرى.

٢٢- مدرسة الخليلي الكبرى.

٢٣- مدرسة الأحمدية[١].

وإلى جانب العلوم الدينية التي كانت تُدرس في تلك المدارس التي تأسست في النجف طوال القرن التاسع عشر، كان يُدرس فيها العلوم الأخرى كالفلك والطب.

وكانت المدارس الدينية في النجف مستقلة عن الإدارة العثمانية مثلها مثل باقي المدارس الأخرى الموجودة في الأراضي العثمانية والتي تحمل نفس السمة، وبطبيعة الحال كان هذا الوضع سارياً على برامج تلك المدارس وإدارتها، أما هدف الطلاب الذين يدرسون في تلك المدارس فهو تحصيل العلوم الدينية، ولم يكن للطلاب هدف آخر كالحصول على شهادة من الدولة مثلاً[٢]، كما أن للطلاب الحرية في موضوعات النقاش، وتلك الحرية المتوفرة للطلاب كانت متوفرة للكتب والمصادر الأخرى أيضاً، ومع حلول عام ١٩٠٠م خططت الحكومة العثمانية لفرض رقابة على المعلومات التي يُدرّسها المعلمون، والكتب التي يدرسها للطلاب، وذلك لإعاقة نشاطات هؤلاء المعلمين الذين كانوا بمثابة المبشرين في العمل على تشييع أهالي المنطقة من خلال تلك المدارس التي كان لها تأثير واضح في نشر التشيع في منطقة العراق[٣]، إلا أنه لم يتم العثور على أية معلومات يُستدل منها على القيام بتلك النشاطات.

---

(١) el-Bustanî, *a.g.m.*, s. 78.

(٢) el-Bustanî, *a.g.m.*, s. 69.

(٣) BOA, *Yıldız Yâveran ve Maiyyet-i Seniyye (Y.PRK.MYD)* 23/18, 1317.

ومن المصادر المالية لتلك المدارس الزكاة والخمس ودخل الأوقاف الشيعية، كما كانت الهدايا المرسلة من البلدان المختلفة تمثل مصدراً هامًّا لها. وبفضل هذا الدخل تمكن الطلاب من تلقي العلم بسهولة وبدون أجر. وكان يغلب على طبيعة الشيعة دائماً التفكك، الذي كان سبباً في ظهور الاختلافات الدائمة بينهم، وخلف كل مشكلة لم يتمكنوا من حلها يمكن أن يجدوا مجالاً لنزاع جديد، ومن ذلك على سبيل المثال الصراع الأصولي الأخباري، والتنافس بين علماء العراق وإيران، والنزاع الكبير في النجف بين العلماء الشيعة العرب والإيرانيين، وإلى جانب كثرة الإيرانيين في النجف، كانت قوة العلماء الإيرانيين أكبر من ذوي الأصول العربية بسبب زيارات الإيرانيين المحلية، وهذا السبب زاد من اهتمام علماء إيران بالأضرحة التي في النجف، الأمر الذي جعل العلماء الإيرانيين يهتمون أكثر بشؤون المجاورين الإيرانيين الذين يعيشون هناك، ولأن المدارس التي هناك ترتبط بهذا فقد ظهر أنه من الضروري الاهتمام بها، وهذا الاهتمام الذي أبداه علماء إيران بتلك المدارس كان سبباً في رئاسة العلماء الإيرانيين العديد من المدارس الموجودة بالنجف وتثبيت نفوذهم عليها، وبدأ ثقل التأثير الإيراني على العلماء خاصة بعد محمد حسن الباقر يُحس بشكل من حسنٍ إلى أحسن، حتى إن هذا التأثير الإيراني الذي كان في النجف كان لإضعاف قوة العلماء العرب في المدارس[1].

(١) El-Bustani, *a.g.m.*, s. 92- 95.

الخاتمة

كانت كربلاء في البداية عبارة عن مشهد دُفن فيه جسد الإمام الحسين بدون رأس، ثم بني على هذا المشهد ضريح، وتم توصيل المياه إليها وتحولت فيها كربلاء إلى واحة جميلة في وسط الصحراء وأصبحت مكاناً مختلفاً عن المناطق الأخرى، وكانت كربلاء بمثابة المركز الروحي للشيعة وبهذه الخاصية صارت مركزاً اعتقاديًّا مختلفاً تحت الإدارة العثمانية التي كانت سنية المذهب، وأصبحت بهذا الوضع منطقة تؤوي من يخالفون النظام الاعتقادي الرسمي للدولة (أهل السنة)، وبطبيعة الحال أصبحت أحد مراكز المعارضة الدينية.

ولأنها أصبحت مركزاً روحيًّا للفكر الشيعي، فقد أرادت العديد من الدول السنية والشيعية على مدار التاريخ السيطرة عليها وجعلها تحت سيادتها، وأهم تلك الدول دولة إيران الشيعية التي جعلت من التشيع مصدراً تشريعيًّا لها، والدولة العثمانية السنية التي كانت تسعى لجمع كل المسلمين الذين يعيشون على أراضيها تحت مظلتها.

وقد ضُمت كربلاء للأراضي العثمانية أثناء فتح السلطان القانوني لبغداد عام ١٥٣٤م، ومنذ ذلك التاريخ كانت إيران تسعى كدولة مسلمة شيعية إلى ضم كربلاء لأراضيها في كل وقت تشعر فيه بضعف الدولة

العثمانية، إلا أنها لم تتمكن من ذلك أبداً، وحتى لو كانت كربلاء شيعية فهذا لا يعنى أنها إيرانية، فمفهوم كلمة شيعي يختلف عن مفهوم كلمة إيراني.

ولكن كيف تمكنت الدولة العثمانية من جعل تلك المنطقة التي تختلف عنها اختلافاً كبيراً تابعة لها مدة ٣٨٣ عاماً؟ إن أهم خاصية في بنية الدولة العثمانية تكونها من عناصر مختلفة، وهذا الوضع كان منهجاً وسبباً للتأسيس وبقاء الدولة، وبالرغم من أهالي كربلاء كانوا مسلمين، إلا أنهم كانوا يختلفون عن الأهالي السنيين الموجودين في الإدارة العثمانية لكونهم شيعة، إلا أن هذا الاختلاف مكّن أهالي كربلاء من الحفاظ على كل خصائصهم بطريقة إيجابية.

ولم تقف الدولة العثمانية ضد أي نشاط ديني لهم كما أنها لم تعمل على إضعاف الفكر الشيعي الذي يمثل أساساً للبنية المختلفة لكربلاء، ودليل هذا الأعمال العمرانية والتنظيمات الإدارية التي تمت بكربلاء والسماح للشيعة ببناء مدارس تحت مراقبة الدولة وخلق مشكلات أمام مجيء الزوار للأضرحة، وكل هذا يُعد مؤشراً على أن الدولة العثمانية لم تقف ضد الفكر الشيعي، ويمكننا أن نخرج بتلك النتيجة من السياسة التي اتبعتها الدولة العثمانية: فلم ترفض الدولة العثمانية الجعفرية حتى وإن كان هذا بشكل ضمني، ولكنها لم تعترف به بصفة رسمية، لأن اعترافها بهذا المذهب بصفة رسمية سيكسب المشروعية الدولة الشيعية الإيرانية، وكان هذا مخالفاً تماماً لسياسة الدولة العثمانية.

كان للإمبراطورية العثمانية مركز معمر يعتمد على شبكة مؤسسات معقدة ومدروسة، وبقدر ما كان هذا المركز رقيقاً وحساساً كالحرير كان أيضاً قويًّا كالحديد، وكانت كربلاء منطقة تابعة لهذا المركز.

لم تكن الدولة العثمانية ضد الاختلافات الدينية في كربلاء، ولكنها عملت على جعلها تحت مراقبتها دائماً حتى لا تكون سلاحاً قويًّا في يد

إيران، وسعت الدولة العثمانية للانتقال من كونها «دولة سنية عالمية» إلى مفهوم «الدولة المسلمة العالمية».

كانت توجد أهمية استراتيجية لكربلاء إلى جانب تلك الخصائص الدينية، فقد كانت كربلاء أهم بوابة لبغداد التي طمعت الدول في ضمها إلى حدودها في العهود التاريخية المختلفة، ومن المعروف أنه يستحيل تاسيس حكم سياسي أو إداري في بغداد بدون السيطرة على كربلاء.

تقع كربلاء على أهم طرق التجارة النهرية والبرية، فتحتل موقعاً متميزاً على طرق التجارة الممتدة بين الهند- أوروبا والبصرة - بغداد وإيران - حلب، وكانت التجارة عبر الطريق النهري هامة جدًّا في تلك الصحراء التي لا تنقطع بها غارات النهب والسلب، وكانت كربلاء والقصبات التابعة لها موقعاً هامًّا ومتميزاً على هذا الطريق.

ومع حلول القرن التاسع عشر تضاعفت أهمية منطقة العراق من ناحية طرق السياحة والتجارة، وسعت إنجلترا وفرنسا لتقوية طريق الهند من جديد، وأدركت إنجلترا أهمية كربلاء عندما سعت لبسط نفوذها في المنطقة من أجل المصالح التجارية، وسعت لأن يكون لها تأثير فيها، لا سيما وأنها شعرت بثقل في المساعي الدبلوماسية أثناء أحداث كربلاء التي وقعت عام ١٨٤٣م، وارتقت في الغالب إلى دور المحامي في إيصال شكوى الشيعة الموجودين في المنطقة إلى المسؤولين، كما أنها أدركت أهمية العلماء الذين يمثلون أهم طبقة في كربلاء، وسعت لبسط نفوذها على تلك الجماعة، وتعهدت إنجلترا بمهمة توصيل الزكاة والخمس والمساعدات الأخرى القادمة من الهند إلى علماء كربلاء والنجف لبسط نفوذها هناك.

وقد كانت إيران تدعي أن لها الحق في كربلاء منذ عام ١٥٤٣م إلى بدايات القرن التاسع عشر، ولكنها أدركت أنها لن تسطيع ضم كربلاء إليها بسبب بنيتها الاجتماعية، وكانت كربلاء تفضل تبعيتها للدولة

العثمانية بشكل رقيق أكثر من تبعيتها لإيران ذات القومية الفارسية بسبب خصائصها المختلفة، وكان الاقتصاد سبباً آخر في عدم رغبة كربلاء في إحكام روابطها بالدولة من الناحية الدينية والسياسية، فقد كانت كربلاء صاحبة أراض زراعية هامة وقوة تجارية كبرى، ولكنها كانت تتعرض كل عام لهجوم عشرات الآلاف من الزوار والتجار الذين يفدون إليها بسبب الأماكن المقدسة (العتبات) الأهم من الزراعة والتجارة، وكانت تنصب على كربلاء الهدايا والأخماس والزكاة وأموال التجار، وبالرغم من ذلك كان الشيعة الذين لم يتمكنوا من الحضور إلى كربلاء يقدمون مساعداتهم إلى العلماء. وكانت تلك الأموال كبيرة إلى حد ما، وعلى هذا لم يرغب الكثير من علماء كربلاء وأهلها في اقتسام ثروة كربلاء مع علماء إيران أو أهاليها.

وكان ضعف الدولة العثمانية الذي كان يزداد يوماً بعد يوم، سبباً في ضعف الروابط بين المركز والمناطق المحيطة به، وقد رأت الدولة العثمانية أن إصلاح هذه الروابط لن يكون برباط رقيق، بل رأت ضرورة توحيد كربلاء مع المركز من خلال الروابط، وقد أقلق الدولة العثمانية ولوج الدول الأوروبية في المنطقة منذ القرن التاسع عشر ورغبة إيران في تقوية روابطها بكربلاء، والأهم من ذلك خشية الدولة العثمانية من اكتساب المماليك الذين سيطروا على إدارة بغداد منذ فترة طويلة وضعاً خاصًّا، وخشية زيادة قوتهم مثل قوة محمد علي باشا في مصر، فوضعت الدولة العثمانية تلك التطورات نصب عينيها، وسعت لتطبيق سياسة المركزية والتنظيمات في المنطقة.

ولقد ترك علي رضا باشا - والي بغداد الذي أنهى حكم ولاة المماليك وبدأ سياسة المركزية - الإدارة في كربلاء على حالها طبقاً للتقاليد المتبعة فيها وكان هذا الأمر مخالفاً لسياسة الدولة، أما نجيب باشا الذي كان مخالفاً لسياسة علي رضا باشا فقد بدأ في تطبيق القوانين

دون استثناء، وكان أول عمل قام به بمجرد توليه ولاية بغداد تأمين تأسيس علاقات إدارية قوية بين كربلاء وولاية بغداد، إلا أن هذا التطبيق كان مخالفا لطبيعة كربلاء، هذا الوضع الذي جعل نشوب ثورة أمر لا مفر منه، حيث كانت واقعة كربلاء التي وقعت عام ١٨٤٣م رد فعل ومقاومة لسياسة نجيب باشا، وأمر نجيب باشا بإخماد تلك الثورة المتوقعة بكل قوة.

إن السياسة الجديدة التي اتبعتها الدولة العثمانية في كربلاء قد أقلقت إيران، لأن ذلك الوضع سيكون سبباً في تقليل العلاقات الإيرانية مع كربلاء، فسعت إيران لإظهار مشكلاتها الأخرى مع الدولة العثمانية وفتحت حرباً على الدولة العثمانية على الساحة الدولية. حقيقة الأمر أن تلك الحرب الدبلوماسية التي بدأتها إيران كانت موجهة أيضاً لإنجلترا التي كانت تعارض مع إيران بشكل دائم بسبب مشكلة هرات، فأخذت إيران روسيا التي كان لها مصالح في المنطقة إلى جانبها لأنها كانت ترى أن إنجلترا مثل الدولة العثمانية تريد بسط نفوذها على المنطقة ولإدراكها أنها ليست لديها القدرة الكافية على خوض تلك الحرب الدبلوماسية بمفردها، وقد حدثت تلك الحرب الدبلوماسية على أرض أرضروم في الفترة من عام ١٨٤٣ إلى عام ١٨٤٧م بين إنجلترا والدولة العثمانية من ناحية وروسيا وإيران من ناحية أخرى، وكما أنه لم يخرج أي طرف من أطراف النزاع منتصراً، استمرّ الاضطراب العثماني الإيراني لسنوات طويلة وخاصة في موضوع مشكلة الحدود.

وبعد توقيع معاهدة أرضروم عام ١٨٤٧م بدأ نزاع بين الدولة العثمانية وإيران على مسألة بسط النفوذ في كربلاء، وكان احترام علماء كربلاء وتبجيل سلالة أهل البيت بها أفضل طريق لبسط النفوذ عليها، كما أن أعمال ترميم الأماكن المقدسة يعدّ محاولة لبسط النفوذ عليها، وقد اهتمت الدولة العثمانية اهتماماً بالغاً بالعتبات، وظهر هذا الاهتمام على

شكلين، **الأول**: أنها حملت على عاتقها كل الإعمار الخاص بالعتبات. **الآخر**: أنها لم توافق على مطالب إيران بترميم الأضرحة، وبالرغم من كل المعوقات التي أقامتها الدولة العثمانية ضد إيران، إلا أن الأخيرة جربت كل الطرق لبسط نفوذها في كربلاء، وحتى يتسنى لها فتح المدارس في النجف وكربلاء، ونشر المذهب الشيعي بين الأهالي الذين استقروا بهما، أرادت استخدام المعلمين والمدارس الواقعة تحت تأثيرها لتحقيق هذه الرغبة، وفي مقابل هذا لم تسمح الدولة العثمانية باستخدام المدارس الإيرانية خاصة، وفرضت حظراً على تأسيسها، واستمر هذا الوضع حتى عهد السلطان عبد الحميد الثاني، فقد سعى السلطان عبد الحميد لفتح المدارس السنية والمدارس الحديثة الأخرى إلى جانب المدارس الشيعية، وعمل بذلك على إعاقة النشاط الإيراني في نشر المذهب الشيعي في المنطقة، وبسط النفوذ الإيراني بها، وبالرغم من أن هذا الطريق كان مؤثراً، إلا أن المدارس الشيعية اكتسبت قوة نسبية خارج إدارة الدولة العثمانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

وكان هناك سلاح آخر لإيران في المنطقة وهو الزوار والتجار الذين يفدون إلى المنطقة في شهر المحرم من كل عام، وكانت هاتان الطائفتان بمثابة المبشرين لإيران في المنطقة، وقد سعت الدولة العثمانية للتحكم في تلك الأماكن التي يمر بها هؤلاء الزوار والتجار، والأماكن التي يتواجدون بها أثناء الزيارة، حتى لا تتضرر من تلك السياسة، وكما أنها أنشأت الطرق والجسور المحددة للجماعات التي تأتي من أجل الزيارة فقط، سعى مدحت باشا أيضاً في إنشاء خط سكك حديد كربلاء - بغداد حتى لا يبقى التجار والزوار فترة طويلة في كربلاء أثناء الزيارة.

ومن الأشياء التي كانت إيران تستخدمها لفرض نفوذها في المنطقة نُسخ القرآن الكريم التي كانت تُطبع في إيران وتوزع في كربلاء والذي كان محل نزاع بين الدولتين.

وفي الوقت الذي كانت تعيش فيه الدولة العثمانية تلك المصاعب التي سببتها إيران، عملت الدولة العثمانية على تقوية سلاح آخر هام كانت تستخدمه منذ سنوات طويلة في كربلاء هو الأمراء والأسر التي كانت تُنفى من إيران وتستقرّ في كربلاء، حيث كانت الدولة العثمانية تسمح لهم بالإقامة في كربلاء، وقد نوَّهت الدولة العثمانية بأنها يمكنها استخدام تلك القوة السرية ضد حكومة إيران في أي وقت.

وكلما كانت الأوضاع العالمية تتغير كانت ماهية النزاع العثماني الإيراني على كربلاء تتغير، فقد كانت الدولتان تقومان بعمل تغيرات في البنية الإدارية لكل منهما طبقاً للتطورات العالمية التي تحدث، وفي الوقت الذي سعت فيه الدولة العثمانية لنقل البدو من أهالي كربلاء إلى حياة الاستقرار وتطوير هويتهم السياسية والدينية سعت أيضاً لتثبيت هوية العثمنة القوية، كما كانت المشكلات القانونية لأهالي كربلاء من المشكلات التي أرهقت الدولة والأهالي معاً لأن الدولة العثمانية قبل عهد التنظيمات لم تر ضرورة للتفرقة بين الأهالي الشيعة الموجودين في كربلاء والذين هم من رعايا الدولة العثمانية والرعايا الإيرانيين وبين الرعايا العثمانيين. لقد كانت هذه التفرقة عاملاً مؤثراً لينتقل الإيرانيون الذين يعيشون في كربلاء إلى تبعية الدولة العثمانية ويصيروا من رعاياها، وذلك لأن الدولة العثمانية لم ترغب في استخدام إيران لهولاء الرعايا في أي خلاف قد يظهر بين الدولتين فيما بعد، وبعد عام ١٨٥٠ م بحثت الدولة العثمانية الموقف القانوني للرعايا الإيرانيين الذين يعيشون في كربلاء مع إيران، ولا يمكن القول إنه كانت هناك ثقة بين الدولة والرعايا العثمانيين ذوي الأصول الإيرانية أثناء شغلهم مناصب مختلفة في الدولة.

سعت الدولة العثمانية إلى إحياء كربلاء بالعمل على نقل البدو الرحل إلى حياة الحضر وتثبيت علاقاتها مع إيران والعمل على تنفيذ الإصلاحات الإدارية التي تمَّت في الدولة على وجه العموم في كربلاء،

إن هذه الجهود التي زادت سرعتها في عصر نجيب باشا قد تعرضت لفترة من الاضطراب بعد ذلك، وهذا لأن فعاليات إيران لإظهار ثقلها في المنطقة بعد أحداث كربلاء قد أخرت حدوث الاستقرار مما أدى إلى تأخر التعديلات الإدارية الجديدة، ولقد استمرّ هذا الوضع في فترات منفصلة حتى قدوم مدحت باشا إلى ولاية بغداد.

لقد تمت أهم الإصلاحات الإدارية في كربلاء في عهد مدحت باشا، فلقد حول مدحت باشا كربلاء إلى متصرفية وجعل إدارتها وإدارة المنطقة على أسس سليمة وجعلها تخدم الأهالي أفضل مما كانت عليه، وكانت أهم سياسة لمدحت باشا في المنطقة هي العمل على راحة الشيعة الذين يعتبرون العنصر الأساسي للمنطقة والإيرانيين القادمين إلى المنطقة، ولذا سعى لمد خطوط السكك الحديد وتفعيل استخدام وسائل النقل البري والنهري، كما بذل جهوداً لمعاملة الرعايا العثمانيين ذوي الأصول الإيرانية مثل المواطنين العثمانيين لينفذوا واجبات المواطنة وليشعروا بالمساواة، ولهذا نفذ القوانين العثمانية الخاصة بالإصلاحات الضريبية والعقود وأصول الانضمام إلى الجندية دون استثناء، لقد حقق مدحت باشا نجاحاً كبيراً في الوصول إلى الأهدف التي سعى إليها فترة ولايته، ولم تسر تلك الجهود بشكل صحيح بعده، فلقد ألغيت متصرفية كربلاء سنة ١٨٧٤م وأعيد تشكيلها مرة أخرى، وهذا يظهر أن إدارة كربلاء لها نظام معين وصورة معينة إذا اختل هذا النظام يحدث اضطراب في المنطقة، وكانت الدولة العثمانية تعرف هذا وتشكل إدارة المنطقة طبقاً لهذا.

إن النجف التابع لكربلاء يعد صورة مصغرة من كربلاء، فما ظهر في كربلاء يظهر في النجف ولوكان هذا متاخراً، وهذا يعطي انطباعاً أن كربلاء أقوى من النجف، إلا أن النجف صار أقوى من كربلاء بسبب بعض المزايا الخاصة به، وتنبع قوة النجف من مدارسها وعلمائها، فقد

كان النجف مركزاً للنزاع الواقع بين فرعي الشيعة الأصوليين والأخباريين في القرن التاسع عشر، وكان انتصار الأصوليين في هذا النزاع وإقامة المرجع في النجف عاملاً مهمًّا لزيادة أهمية النجف، فالمرجع له تأثير على كل علماء الشيعة في العالم وكان يوجه سياسات العديد من الدول وعلى رأسها إيران، ولقد سعت كل من الدولة العثمانية وإيران وإنجلترا وروسيا لفرض نفوذها في المنطقة بالطرق المختلفة لمعرفتهم هذا الوضع، أما علماء النجف فقد أقاموا علاقات مع هذه الدول بما يتفق مع مصالحهم ولكن هذه العلاقات لم تكن بنفس القوة مع كل الدول.

بدأت تتكون أقطاب من علماء كربلاء والنجف والأهالي، وفي الوقت الذي تتكون فيه الأقطاب الشيعية يحدث نزاع حتى ينتصر أحد الأقطاب في هذا النزاع، ويستمر الكفاح حتى يقضي قطب على القطب الآخر ويجعله دون تأثير، وبعد هذا النزاع يبدأ نزاع مع قطب أو مجموعة أخرى ضعيفة في طريقها لكسب القوة، فبعد انتهاء النزاع بين الأصوليين والأخباريين في الربع الأول من القرن التاسع عشر حدث النزاع بين علماء كربلاء وإيران بعد النزاع والخلاف بين الشيعة العرب والإيرانيين في النجف.

إن الخلاف هو أصل حياة شيعة النجف، وعلى الرغم من أن الشيعة مخالفون إلا أنهم يقيمون روابط بمسافات محددة مع مجتمع الدولة المخالف لهم ويستمرون في علاقاتهم محافظين على تلك المسافة.

لقد فهمت الدولة العثمانية مزايا الشيعة المخالفة عند فرض نفوذها على شيعة كربلاء والنجف، وسمحت الدولة العثمانية بهذا الخلاف بالقدر الذي لا يضرّ بمصالحها، فالدولة العثمانية كانت تعلم جيداً بنية كربلاء وأهاليها الذين يرفضون الخضوع المطلق للحكم الموجود، ولقد طبقت الدولة العثمانية سياستها طبقاً لهذا المفهوم وبهذا تمكنت من إبقاء هذا المكان تحت سيطرتها طوال ثلاثمائة وثلاث وثمانين سنة.

قائمة المصادر

I- Arşiv Kaynakları
١- مصادر الأرشيف

A- Başbakanlık Osmanlı Arşivi
أرشيف رئاسة الوزراء

a- Bâbıâlî Evrak Odası, Ayniyât Defterleri, Nr. 849, 851.

أ- غرفة أوراق الباب العالي دفاتر العينيات رقم ٨٤٨، ٨٥١.

b- Bâbıâlî Evrak Odası (BEO) Sadaret Evrakı

ب- أوراق الصدارة بغرفة أوراق الباب العالي

Sadâret Divân-ı Hümayûn Nâme-i Hümâyun (A.DVN.NMH)

همايون نامة همايون ديوان الصدارة

Nezâret ve Devâir Yazışmaları (A.MKT.NZD)

مكاتبات النظارات والدوائر

Âmedî Kalemi Belgeleri (A.AMD)

وثاق قلم آمدي

Meclis-i Vâlâ Yazışmaları (A.MKT.MVL)

مكاتبات مجلس الولاء

Sadâret Divân (Beylikçi) Kalemi (A.DVN)

قلم ديوان الصدارة

Sadâret Mektubî Kalemi (A.MKT)

قلم مكتوبي الصدارة

Divân-ı Hümayûn Mühimme Kalemi (A.MKT.MHM)

قلم المهمة بالديوان الهمايوني

Düvel-i Ecnebiye Kısmı (A.DVN.DVE)

قسم الدول الأجنبية

Teşrifat Kalemi Belgeleri (A.TŞF)

وثائق قلم التشريفات

Umûm Vilayet Yazışmaları (A.MKT.UM)

مكاتبات عموم الولايات

BEO Vilâyet Gelen-Giden Evrakı (VGG)

صادر ووارد الولايات

c- Cevdet Tasnifi

ت- تصنيف جودت

Cevdet Dahiliye

جودت داخلية

Cevdet Evkaf

جودت أوقاف

d- Dahiliye Nezareti Evrakı

ث- أوراق نظارة الداخلية

Emniyet-i Umûmîye Müdüriyeti Belgeleri (DH.EUM)

نظارة الداخلية – وثائق مديرية الأمن العام

e- Evkâf Nezâreti

ج- نظارة الأوقاف

Evkâf Nezâreti-Haremeyn Muhasebeciliği (EV.HMH)

نظارة الأوقاف – محاسبة الحرمين

Nezâret Sonrası Evkâf Defterleri (EV)

دفاتر الأوقاف بعد النظارة

f- Hatt-ı Hümayûnlar (HH)

ح – الخطوط الهمايونية

g- Hariciye Nezareti Evrakı

خ– أوراق نظارة الخارجية

Hariciye Nezâreti Mektûbî Kalemi (HR.MKT)

نظارة الخارجية قلم المكتوبي

Siyasîye Kısm *Evrakı (HR.SYS)*

نظارة الخارجية قسم الأوراق السياسية

h- İrâdeler

د– الإرادات

İrâde Dahiliye (İ.Dh) (1256-1332)

إرادة داخلية (١٢٥٦-١٣٣٢)

İrâde Meclis-i Mahsûs (İ.MM)

إرادة مجلس مخصوص

İrâde Hariciye (İ.Hr)

إرادة خارجية

İrâde Meclis-i Şûrâ (İ.MŞ)

إرادة مجلس الشورى

İrâde Meclis-i Vâlâ (İ.MV)

إرادة مجلس الولاء

İrâde Şurâ-yı Devlet (İ.ŞD)

إرادة شورى الدولة

İrâde-i Mesâil-i Mühimme (İ.MSM)

إرادة مسائل مهمة

i- Kamil Kepeci Tasnifi, Nr. 6200.

ذ – تصنيف كامل كابجي رقم ٦٢٠٠.

j- Mâliye Masârıfat Defterleri (ML.MSF), Nr. 5029, 5393, 5405, 5872, 8307, 8357, 8444, 8475, 8812, 8844, 8867, 8872, 8933, 9472, 10580, 16089, 16655, 17270, 17497, 17607, 18017.

ر- دفاتر مصروفات المالية رقم

k- Meclis-i Vükelâ Mazbataları (MV)

ز- مضابط مجلس الوكلاء

l- Şûrâ-yı Devlet Tasnifi (ŞD-Bağdad)

س - تصنيف شورى الدولة (بغداد)

m- Yıldız Tasnifi

ش - تصنيف أوراق يلدز

Yıldız Esas Evrakı (Y.EE)

أوراق يلدز الأساسية

Yâveran ve Maiyyet-i Seniyye (Y.PRK.MYD)

الياوران والمعية السنية

Hariciye Nezâreti Maruzatı (Y.PRK.HR)

معروضات نظارة الخارجية

Komisyonlar Maruzatı (Y.PRK.KOM)

معروضات اللجان

Mütenevvî Maruzat Evrakı *(Y.MTV)*

أوراق المعروضات المتنوعة

Arzuhal ve Jurnaller (Y.PRK.AZJ)

عرضحال وجورنال

Posta ve Telgraf Maruzatı (Y.PRK.PT)

معروضات البريد والتلغراف

II- Süreli Yayınlar

٢ - الدوريات

a- Salnâmeler

أ - السالنامات

Devlet Salnâmesi 1266-1301

سالنامة الدولة ١٢٦٦- ١٣٠١.

Salnâme-i Vilâyet-i Bağdad 1299-1325

سالنامة ولاية بغداد ١٢٩٩-١٣٢٥.

Düstûr, Birinci Tertib, I, İstanbul 1329

الدستور، الترتيب الأول، ج١، استانبول ١٣٢٩.

b- Gazete

ب - الصحف

Zevrâ, Bağdad

زوراء - بغداد

III- Kaynak Eserler ve İncelemeler — *المصادر المطبوعة*

Abdurrahman Vefik, *Tekâlif-i* Kavaid, İstanbul 1910.

عبد الرحمن وفيق، تكاليف قواعد، استانبول ١٩١٠.

Ahmed Lütfî Efendi, *Lütfî* Tarihi, İstanbul, VII, 1262.

أحمد لطفي، لطفي تاريخي، استانبول، ج ٧، ١٢٦٢.

AKYILDIZ, Ali, *Osmanlı Merkez Teşkilâtında Reform (1836-1856), İstanbul 1993.*

علي اق يلديز، اصلاحات التشكيلات المركزية العثمانية (١٨٣٦-١٨٥٦)، استانبول ١٩٩٣.

"Osmanlı Merkez ve Taşra Teşkilâtının Yeniden Yapılanma Süreci (1836-1856)", *Türk Kültürü İncelemeleri Dergisi*, S. 3, İstanbul 2000.

علي اق يلديز، فترة إعادة إصلاح التشكيلات المركزية والخارجية العثمانية (١٨٣٦-١٨٥٦)، مجلة بحوث الثقافة التركية، عدد ٣، استانبول ٢٠٠٠.

Ali Bey, *Seyâhatnâme Jurnali*, İstanbul 1314.

علي بك، سياحتنامة جورنالي، استانبول ١٣١٤.

Ali Haydar Midhat, *Midhat Paşa, Hayat-ı Siyasiyesi, Hidemâtı, Menfâ Hayâtı, İstanbul 1325.*

علي حيدر مدحت، مدحت باشا وحياته السياسية وأعماله وحياته في المنفى، استانبول ١٣٢٥.

AND, Metin, *Ritüel'den Drama/Kerbelâ-Muharrem-Ta'ziye*, İstanbul 2002.

آند، متين، عزاء من روتول إلى كربلاء، استانبول ٢٠٠٢.

AYKUN, İbrahim, "Osmanlı-İran İlişkilerinden Diplomatik Bir Kesit", *Osmanlı*, Ankara 1999.

ايقون إبراهيم، لمحة من العلاقات السياسية العثمانية الإيرانية، دار عثمانلي، انقرة ١٩٩٩،

Babanzâde İsmail Hakkı, *Irak Mektupları*, İstanbul 1329.

بابان زاده إسماعيل حقي، رسائل العراق، استانبول ١٣٢٩.

BAYİLİ, Ali Ekber, *Nasüriddin Şah'ın Ziyaretleri (Atebât, İstanbul ve Avrupa'ya) ve Devrinde Verilen İmtiyâzlar,* (Yayımlanmamış Mezûniyet Tezi), İstanbul Üniversitesi Edebiyat Fak., İstanbul 1973.

بايبلي، علي أكبر، زيارات ناصر الدين شاه للعتبات واستانبول واوروبا والامتيازات التي أعطيت في عهده، رسالة دكتوراه لم تنشر، جامعة استانبول - كلية الآداب، استانبول ١٩٧٣.

BAYKAL, Bekir Sıtkı, *Midhat Paşa: Siyasî ve İdarî* Şahsiyeti, Ankara 1964.

بيقال، بكر صدقي، مدحت باشا: شخصيته السياسية والإدارية، أنقرة ١٩٦٤.

BAYSUN, M. Cavid, "Bağdad", *İA*, Eskişehir 1997, II/195-211.

بايصون، محمد جاويد، بغداد، الموسوعة الإسلامية، ج٢، إسكي شهر ١٩٩٧.

Cevdet Paşa, *Tarih-i Cevdet*, c.1, İstanbul 1309.

جودت باشا، تاريخ جودت، ج١، استانبول ١٣٠٩.

COLE, Juan R. I., "Indian Money and the Shf'i Shrine Cities of Iraq 1786-1850", *Middle Eastern Studies*, 22 (1986).

COWPER, H. Swanson, *Through Turkish Arabia*, London 1987.

CUINET, Vıtal, *Turquıe D'asıe, c. III, Paris 1894.*

ÇADIRCI, Musa, *Osmanlı Türkiyesi Yönetiminde Yenilikler 1826-56*, (Yayımlanmamış Doçentlik Tezi), Ankara Üniversitesi Dil ve Tarih Coğrafya Fak., Ankara 1979.

جادرجي، موسى، التجديدات في إدارة تركيا العثمانية (١٨٢٦-١٨٥٦)، رسالة دكتوراه لم تنشر، جامعة أنقره، كلية اللغة والتاريخ والجغرافيا، أنقره ١٩٧٩.

ÇAKIR, Coşkun, *Osmanlı Maliyesi*, İstanbul 2001.

شاكر، جوشكون، المالية العثمانية، استانبول ٢٠٠١.

CETİNSAYA, Gökhan, "Irak", *DİA*, XIX/93-95, İstanbul 1992

جتين صايا، جوكهان، العراق، موسوعة وقف الديانة الإسلامي، الجزء ١٩، استانبول ١٩٩٢.

Derviş Paşa, *Tahdîd-i Hudûd-ı İraniyye*, İstanbul 1287.

درويش باشا، تحديد الحدود الإيرانية، استانبول ١٢٨٧.

El-BUSTANİ, M. Cevad, *Bağdat'taki Kölemen Hakimiyetinin Tesisi ve Kaldırılması ile Ali Rıza Paşa'nın Valiliği (1749-1842)*, (Yayımlanmamış Doktora Tezi), İstanbul Üniversitesi Edebiyat Fak., İstanbul 1979.

البستاني، محمد جواد، تأسيس الحكم المملوكي في بغداد القضاء عليه وولاية علي رضا باشا (١٧٤٩-١٨٢٤)، رسالة دكتوراه لم تنشر، جامعة استانبول، كلية الآداب، استانبول ١٩٧٩.

–, "Medresetu'n-Necef el-Fıkhıyye Fi'l Ahdi'l Osmanî", *El-Mecelle el-Tarihiyye el-Arabiyye Li'd-Dirâsât el-Osmaniyye*, S.18-19, Eylül 1998.

ـــــ، مدرسة النجف الفقهية في العهد العثماني، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، عدد ١٨-١٩، يونيو ١٩٩٨.

ENGELHARDT, *Tanzimat ve Türkiye*, (Türkçesi: Ali Reşad), İstanbul 1999

انجلهردت، ترجمة: علي رشا، التنظيمات وتركيا، استانبول ١٩٩٩.

ERASLAN, Cezmi, *II. Abdülhamid ve İslâm Birliği*, İstanbul 1992.

أرسلان، جزمي، السلطان عبد الحميد الثاني والاتحاد الإسلامي، استانبول ١٩٩٢.

Evliya Çelebi, *Seyehatnâme*, c. IV, İstanbul 1314

أوليا جلبي، سياحتنامة، ج ٤، استانبول ١٣١٤..

FAYDA, Mustafa, "Bedevî", *DİA*, V/311-317, İstanbul 1992.

فيضا، مصطفى، بدوي، موسوعة وقف الديانة، ج٥، استانبول ١٩٩٢.

FINDIKLI, Remzi, "Osmanlı Devletinde Güvenlik ve Polis, *Osmanlı*, VI, Ankara 1999.

فنديقلي، رمزي، الأمن والشرطة في الدولة العثمانية، عثمانلي، ح ٤، أنقره ١٩٩٩.

GÖKBİLGİN, M. Tayyib, "Arz ve Raporlarına Göre İbrahim Paşa'nın Irakeyn Seferindeki İlk Tedbirleri ve Fütuhatı", *Belleten*, c. XXI/83, (1957).

جوك بيلجن، م. طيب، التدابير الأولى التي أخذها إبراهيم باشا لحرب العراقين وفتوحاته طبقاً لتقارير معروضاته، بللتن، ج٢١، عدد ٨٣، أنقره ١٩٥٧.

GÖYÜNÇ, Nejat, "XIX. Yüzyılda Tahran'daki Temsilcilerimiz ve Türk-İran Münâsebetlerine Etkileri", *Atatürk Konferansları V*, 1971-1972, Ankara 1975.

جوينتش، نجات، ممتلونا في طهزان في القرن التاسع عشر وتأثيرهم على العلاقات التركية الإيرانية، مؤتمرات أتاتورك ٥ سنة ١٩٧١- ١٩٧٢، أنقره ١٩٧٥.

HALAÇOĞLU, Yusuf, "Bağdad", *DİA*, İstanbul 1991, IV/433-437.

حلاج أوغلي، يوسف، بغداد، موسوعة وقف الديانة الإسلامي، ج ٤، استانبول ١٩٩١.

HANÇERLİOĞLU, Orhan, *Felsefe Ansiklopedisi*, II, İstanbul 1997.

خنجرلي أوغلي، أورخان، موسوعة الفلسفة، ج ٢، استانبول ١٩٩٧.

HİTTİ, Philip Khuri, *İslâm Tarihi: Siyasî* ve Kültürel, (çeviren: Salih Tuğ), İstanbul 1980.

حتي، فيليب خوري، تاريخ الإسلام السياسي والثقافي، ترجمة صالح طوغ، استانبول ١٩٨٠.

HONIGMANN, E., "Kerbelâ", *İA*, İstanbul 1967, VI/580-582.

هونجمان، ا، كربلاء، الموسوعه الإسلامية، ج ٦، ١٩٦٧.

HONIGMANN, E., "Necef", *İA*, İstanbul 1964, IX/157-159.

هونجنمان، ا، النجف، الموسوعة الإسلامية، ج ٩، ١٩٦٤.

HOURANİ, Albert, *Arap Halkları Tarihi*, İstanbul 1997.

هاروني، ألبرت، تاريخ الشعوب العربية، استانبول ١٩٩٧.

HUT, Davut, *Maliye Varidat Defterlerine Göre XIX. Asrın İkinci Yarısında Basra Gümrüğü*, (Yayımlanmamış Yüksek Lisans Tezi), Marmara Üniversitesi Türkiyat Araştırmaları Enstitüsü, İstanbul 1999.

هوت، داود، جمرك البصرة في النصف الأول من القرن التاسع عشر طبقاً لدفاتر واردات المالية، رسالة ماجستير لم تنشر، جامعة مرمرة، معهد التركيات، استانبول ١٩٩٩.

İbn Haldun, *Mukaddime*, İstanbul 1997, (çeviren: Zekir Kadirî Ugan).

ابن خلدون، مقدمة، ترجمة زكي قدري أوجان، استانبول ١٩٩٧.

İLHAN, Avni, "Atebât", *DİA*, İstanbul 1991, IV/49-50.

إيلخان، عوني، العتبات، موسوعة وقف الديانة الإسلامي، ح ٤، استانبول ١٩٩١.

KALANTARI, Yahya, *Feth Ali Şah Zamanında Osmanlı-İran Münasebetleri* (1797-1834), (Yayımlanmamış Doktora Tezi), İstanbul Üniversitesi Edebiyat Fak., İstanbul 1976.

قلانتري، يحيى، العلاقات العثمانية الإيرانية في عهد فاتح علي شاه (١٧٩٧-١٨٣٤)، رسالة دكتوراه لم تنشر، جامعة استانبول، كلية الآداب، استانبول ١٩٧٦.

KALLEK, Cengiz, "Hasan eş-Şîrâzî" *DİA*, XVI/354-355, İstanbul 1997.

كلاك، جنكيز، حسن الشيرازي، موسوعة وقف الديانة الإسلامي، ج ١٦، استانبول ١٩٩٧.

KARAÇAM, İsmail, *Kıraat İlminin Kur'an Tefsirindeki Yeri ve Mütevatır Kıraatların Yorumu Farklılıklarına Etkisi*, İstanbul 1996.

قره جام، إسماعيل، مكانة علم القراءات في تفسير القرآن وتأثير اختلاف تحليل القراءات المتواترة، استانبول ١٩٩٦.

–, *Kur'ân-ı Kerim'in Faziletleri ve Okunma Kaideleri*, İstanbul 1980.

----، فضائل قراءة القرآن الكريم وقواعد قراءته، استانبول ١٩٨٠.

KARAMAN, Hayreddin, "Ca'feriyye", *DİA*, VII/4-10, İstanbul 1993.

قرمان، خير الدين، جعفريه، موسوعة وقف الديانة الإسلامي، ج ٦، استانبول ١٩٩٣.

–, "Şîa'da Fıkıh Usulü ve Şer'i Deliller", *Milletlerarası Tarihte ve Günümüzde Şiîlik* Sempozyumu, 13-15 Şubat 1993, İSAV, İstanbul 1993, s319-355.

----، أصول الفقه عند الشيعة وأدلته الشرعية، المؤتمر الدولي للتشيع في الماضي والحاضر، ١٣- ١٥ فبراير ١٩٩٣، استانبول ١٩٩٣.

KARAL, Enver Ziya, *Osmanlı Tarihi*, c.VI, Ankara 2000.

قارل، أنور ضيا، التاريخ العثماني، ج ٤، أنقره ٢٠٠٠.

KEDOURİE, Elie, "The Iraqi Shi'is and Their Fate", *Shi'ism Resistance, and Revolution*, London 1987, s. 135-159.

KILIÇ, Remzi, *Osmanlı-İran Siyasî* Antlaşmaları, İstanbul 2001.

قيليج، رمزي، المعاهدات السياسية العثمانية الإيرانية، استانبول ٢٠٠١.

KILIÇ, Ünal, *Yezid B. Muaviye*, İstanbul 2001.

قيليج، أونال، يزيد بن معاوية، استانبول ٢٠٠١.

KORAY, Enver, Türkiye'nin Ca?da?la?ma Sürecinde Tanzimat, İstanbul 1991.

كوراي، أنور، التنظيمات في فترة تركيا المعاصرة، استانبول ١٩٩١.

KURŞUN, Zekeriya, "Dâvud Paşa, Kölemen", *DİA*, İstanbul 1993, IX/38-39.

قورشون، زكريا ئن داود باشا المملوكي، موسوعة وقف الديانة الإسلامي، ح ٩، استانبول ١٩٩٣.

–, "Mehmed Hurşid Paşa'nın Seyahatnâme-i Hudud Adlı Eserine Göre XIX. Yüzyıl Ortalarında Bayezid Sancağı", *Türk Kültürü İncelemeleri Dergisi*, Sayı. 2, İstanbul 2000, s.101-122.

ـــــ، سنجق بايزيد في أواسط القرن التاسع عشر طبقاً لكتاب سياحتنامة حدود لمحمد خورشيد باشا، مجلة بحوث الثقافة التركية، عدد ٢، استانبول ٢٠٠٠.

–, *Necid ve Ahsa'da Osmanlı Hâkimiyeti, Ankara 1998.*

ـــــ، الحكم العثماني في نجد والإحساء، أنقره ١٩٩٨.

–, "Osmanlı'dan Amerika'ya Tanımlanamayan Ülke: Irak", *Irak Dosyası*, I/1-36, İstanbul 2003.

ـــــ، العراق، دولة استحال تعريفها من العثمانيين حتى أمريكا، ملف العراق، ج ١، استانبول ٢٠٠٣،

KÜTÜKOĞLU, Bekir, *Osmanlı-İran Siyasî* Münasebetleri (1578-1590), İstanbul 1962.

كوتوك، أوغلي، العلاقات العثمانية الإيرانية (١٥٧٨- ١٥٩٠)، استانبول ١٩٦٢.

LAMBTON, Ann K.S., "19. Yüzyıl İranında Sosyal Değişme", *İslâm Dünyası ve Batılılaşma*, (çeviren: Hasan Aktaş), İstanbul 1997, s.171-202.

لامبتون، ان. ك. س.، التغير الاجتماعي في إيران في القرن التاسع عشر، العالم الإسلامي والتغريب، ترجمة حسن اقطاش، استانبول ١٩٩٧.

LITVAK, Meir, "A Failed Manipulation: The British, the Oudh Bequest and the Shī'i Ulamâ of Najaf and Karbalâ", *Middle Eastern Studies*, (2000), 27 (1), 69-89.

LEWİS, Bernard, *Modern Türkiye'nin Doğuşu*, Ankara 1998.

لويس، برنارد، ميلاد تركيا الحديثة، أنقره ١٩٩٨.

LONGRINGG, S.H., *Four Centuries of Modern Iraq*, Oxford 1925.

Mahmud Mes'ud Paşa, *Muahedat Mecmuası*, c. III, İstanbul 1298.

محمود مسعود باشا، مجموعة المعاهدات، ج ٣، استانبول ١٢٩٨.

MARUFOĞLU, Sinan, "Osmanlı Döneminde, Güney Irak'ta Devlet-Aşiret İlişkileri: (1831-1914), *Irak Dosyası*, I/317-346, İstanbul 2003.

معروف أوغلي، سنان، علاقات الدولة والعشيرة في جنوب العراق في العصر العثماني (١٨٣١ - ١٩١٤)، ملف العراق، ج١، استانبول ٢٠٠٣.

MARUOĞLU, Sinan, *Osmanlı* Döneminde Kuzey Irak, İstanbul 1998.

------، شمال العراق في العصر العثماني، استانبول ١٩٩٨.

Mehmed Hurşîd Paşa, *Seyâhatnâme-i Hudûd*, İstanbul 1997, (çevrimyazî: Alâattin Eser).

محمد خورشيد باشا، سياحتنامة حدود، نقله للتركية الحديثة: علاء الدين إثر، استانبول ١٩٩٧.

Mehmed Süreyya, *Sicill-i Osmanî*, c.I-V, İstanbul 1996.

محمد ثريا، سجل عثماني، ج ١-٥، استانبول ١٩٩٦.

MONTAGNE, Robert, *Çöl Medeniyeti*, İstanbul 1950, (çeviren: Avni Yakalıoğlu).

مونتجنه، روبرت، حضارة الصحراء، ترجمة عوني ياقه لي أوغلي، استانبول ١٩٥٠.

Mufassal Osmanlı Tarihi, İskit Yayınevi, İstanbul 1957-1963.

التاريخ العثماني المفصل، دار اسكيت للنشر، استانبول ١٩٥٧- ١٩٦٣.

NASIRI, M. Rıza, *Nasireddin Şah Zamanında Osmanlı-İran Münasebetleri (1848-1897)*, (Yayımlanmamış Doktora Tezi), İstanbul Üniversitesi Edebiyat Fak., İstanbul 1997.

ناصري، م. رضا، العلاقات العثمانية الإيرانية في عصر ناصر الدين شاه (١٨٤٨ - ١٨٩٧)، رسالة دكتوراه لم تنشر، جامعة استانبول، كلية الآداب، استانبول ١٩٩٧ .

NEVVAR, Abdülaziz Süleyman, *Davud Paşa Vali Bağdat*, Kahire 1967.

نوار، عبد العزيز سليمان، داود باشا والي بغداد، القاهرة ١٩٦٧.

ONAT, Hasan, Yirminci Asırda Şiîlik ve İran İslâm Devrimi", *Milletlerarası Tarihta ve Günümüzde Şiîlik* Sempozyumu, 13-15 Şubat 1993, İSAV, İstanbul 1993, s.123-162.

أوناط، حسن، الثورة الإسلامية الإيرانية والشيعة في القرن العشرين، المؤتمر الدولي للشيعة في الماضي والحاضر، ١٣-١٥ فبراير ١٩٩٣، استانبول ١٩٩٣.

ORHONLU, Cengiz - ILIKSAL, T., "Osmanlı Devrinde Nehir Nakliyatı Hakkında Araştırmalar, Dicle ve Fırat Nehrinde Nakliyat", *Tarih Dergisi*, c. XIII, S. 17-18, s.77-102.

أورخونلي، جنكيز - إيليقسال، ت.، النقل في نهري دجلة والفرات، أبحاث عن النقل النهري في العصر العثماني، مجلة التاريخ، ج ٨، عدد ١٧-١٨.

ÖZ, Mustafa, "Kerbelâ" *DİA*, Ankara 2002, XXV/271-272.

أوز، مصطفى، كربلاء، موسوعة وقف الديانة الإسلامي، ح ٢٥، أنقره ٢٠٠٢.

ÖZEL, Ahmet, "Kâşifülgıtâ Ca'fer b. Hızır", *DİA*, XXV/18-19, Ankara 2002.

أوزل، أحمد، كاشف اللغات جعفر بن خضر، موسوعة وقف الديانة الإسلامي، ج ٢٥، أنقره ٢٠٠٢.

PAKALIN, Mehmed Zeki, *Osmanlı Tarih Deyimleri ve Terimleri Sözlüğü*, İstanbul 1993.

باقلين، محمد زكي، قاموس مصطلحات وتعبيرات التاريخ العثماني، استانبول ١٩٩٣.

POUR, Ali Djafar, *Nâdir Şah Devrinde Osmanlı-İran Münasebetleri*, (Yayımlanmamış Doktora Tezi)i İstanbul Universitesi Edebiyat Fak., İstanbul 1977.

بور، على دجفار، العلاقات العثمانية الإيرانية في عهد نادر شاه، رسالة

دكتوراه لم تنشر، جامعة استانبول، كلية الآداب، استانبول ١٩٧٧.

RİZAPUR, Hasan Sabuncu, *İran'da Dinin Sosyal Etkisi*, (Yayımlanmamış Doktora Tezi), İstanbul Üniversitesi Edebiyat Fak., İstanbul 1970.

رضا بور، حسن صابونجي، التأثير الاجتماعي للدين في إيران، رسالة دكتوراه لم تنشر، جامعة استانبول، كلية الآداب، استانبول ١٩٧٠.

RUSSOAU, J.B.L., *Bağdad'dan Halep'e Arabistan Seyahati*, (Fransızca'dan Tercüme Eden: Mehmed Siad), İstanbul 1321.

روسو، ج. ب. ل.، رحلة الجزيرة العربية من بغداد لحلب، ترجمه محمد سعيد، استانبول ١٣٢١.

SAATÇİ, Suphi, *Tarihi Gelişim İçinde Irak'ta Türk Varlığı*, İstanbul 1996.

ساعتجي، صبحي، الوجود التركي في العراق في التطور التاريخي، استانبول ١٩٩٦.

Sabit, *Bağdad'da Kölemen Hükümeti'nin Teşkiliyle İnkırazına Dair Risaledir*, İstanbul 1292.

ثابت، رسالة عن حكومة المماليك في بغداد حتى انقراضها، استانبول ١٢٩٢.

SAHİLLİOĞLU, Halil, "Osmanlı Döneminde Irak'ın İdarî Taksimatı", *Belleten*, c. LIV, S. 211 (1991), s.1233-1257, (çeviren: Mustafa Öztürk).

ساحلي أوغلي، خليل، التقسيمات الإدارية في العراق في العصر العثماني، ترجمة: مصطفى أوز تورك، بللتن، ج ٥٤، عدد ٢١١، أنقره ١٩٩١.

SALİBİ, Kamal S., "Middle Eastern Parallels: Syria-Iraq-Arabia in Ottoman Times", *Middle East Studies (MES)*, Vol. 15, No: 1, January 1979, 71-79.

SAMİ, Şemseddin, "Kerbelâ", *Kamus'ul-Alâm*, İstanbul 1308, V/3832-3834.

سامي، شمس الدين، كربلاء، قاموس الأعلام، ج ٥، استانبول ١٣٠٨.

SAMUR, Sabahattin, *Suriye Vilâyeti'nin İdarı ve Sosyal Yapısı (1840-1908)*, (Yayımlanmamış Doktora Tezi), Ankara Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü, Ankara 1988.

صامور، صباح الدين، البنية الإدارية والاجتماعية في ولاية سوريا

(١٨٤٠ - ١٩٠٨)، رسالة دكتوراه لم تنشر، جامعة أنقره، معهد العلوم الاجتماعية، أنقره ١٩٨٨.

SARAY, Mehmet, *Türk-İran İlişkileri*, Ankara 1999.

سراي، محمد، العلاقات التركية الإيرانية، أنقره ١٩٩٩.

–, *Türk-İran İlişkilerinde Şiî*liğin Rolü, Ankara 1990.

----، دور التشيع في العلاقات التركية الإيرانية، أنقره ١٩٩٠.

SARIÇAM, İbrahim, *Emevî*-Haşimî İlişkileri (İslâm Öncesinden Abbâsîler'e Kadar), Ankara 1997.

صاري جام، إبراهيم، العلاقات الأموية الهاشمية (من قبل الإسلام حتى العباسيين)، أنقره ١٩٩٧.

SATAN, Ali, "İngiltere Dışişleri Belgelerinde Irak'ta Yer İsimleri Listesi", *Belgelerle Türk Tarihi Dergisi Dün/Bugün/Yarın*, S. 82, Kasım 200.

سلطان، على، قائمة أسماء الأماكن في العراق في وثائق خارجية إنجلترا، مجلة التاريخ التركي بالوثائق أمسه ويومه وغده، عدد ٢٨٢، نوفمبر ٢٠٠٣.

SERTOĞLU, Midhat, *Osmanlı Tarih Lûgatı*, İstanbul 1986.

سرت أوغلي، مدحت، معجم التاريخ العثماني، استانبول ١٩٨٦.

SHOW, Stanford, "Tanzimat'tan Sonra Osmanlı Vergi Sistemi, *TCTA*, İstanbul 1985, IV/944.

شو، استانفورد، نظام الضرائب العثماني بعد التنظيمات، استانبول ١٩٨٥.

SİNAPLI, Ahmed Nuri, *Şeyhül Vüzera, Serasker, Serasker Mehmed Namık Paşa*, İstanbul 1987.

سينابلي، أحمد نوري، السر عسكر محمد نامق باشا شيخ الوزراء والقائد العام، استانبول ١٩٨٧.

SÖYLEMEZ, M. Mahfi, *Bedevî*likten Hadârîliğe Kûfe, Ankara 2001.

سويلمز، م. مخفي، الكوفة من البداوة إلى الحضر، أنقرة ٢٠٠١.

ŞAKİR, Ziya, *Kerbelâ Vakası,* İstanbul 1944.

شاكر، ضيا، واقعة كربلاء، استانبول ١٩٤٤.

ŞENER, Abdüllatif, *Osmanlılar Döneminde Osmanlı Vergi Sistemi*, İstanbul 1990.

شنر، عبد اللطيف، نظام الضرائب العثمانية في العصر العثماني، استانبول ١٩٩٠.

ŞİRİN, Veli, *Asakîr*-i Mansure-i Muhammediyye Ordusu ve Seraskerlik, İstanbul 2002.

شيرين، ولي، جيش العساكر المنصورة المحمدية والسرعسكرلك، استانبول ٢٠٠٢.

TODERİNİ, Giambatista, *İbrahim Müteferrika Matbaası ve Türk Matbaacılığı*, (çeviren: Rikkat Kunt), İstanbul 1990.

تيودرني، جيمابيتسيته، مطبعة إبراهيم متفرقة والطباعة التركية، ترجمة ريقات كونت، استانبول ١٩٩٠.

TOPALOĞLU, Bekir, *Kelâm İlmi: Giriş*, İstanbul 1981, s.317-349.

طوبال أوغلي، بكر، مدخل علم الكلام، استانبول ١٩٨١ .

UZUNÇARŞILI, ?. H., *Osmanlı Tarihi*, c.II, Ankara 1999.

أوزون جارشلي، أ. ح.، التاريخ العثماني، ج ٢، أنقره ١٩٩٩.

ÜZÜM, İlyas, "Hüseyin", *DİA*, XVIII/518-524, İstanbul 1998.

أوزوم، إلياس، حسين، موسوعة وقف الديانة الإسلامي، ج ١٨، استانبول ١٩٩٨.

YANS, Kerim, *IV. Murad Devrinde Osmanlı-Safevî* Münâsebetleri, (Yayımlanmamış Doktora Tezi), İstanbul Üniversitesi Edebiyat Fak., İstanbul 1977.

يانص، كريم، العلاقات العثمانية الإيرانية في عصر مراد الربع، رسالة دكتوراه لم تنشر، جامعة استانبول، كلية الآداب، استانبول ١٩٧٧.

YILDIZ, Gültekin, *Osmanlı Devleti'nde Hapishane Reformu (1839-1908)*, (Yayımlanmamış Yüksek Lisans Tezi), MÜ. Türkiyat Araştırmaları Enstitüsü, İstanbul 2003.

يلديز، كول تكين، إصلاحات السجون في الدولة العثمانية ١٨٣٩- ١٩٠٨، رسالة ماجستير لم تنشر، جامعة مرمرة، معهد أبحاث التركيات، استانبول ٢٠٠٣.

YILDIZ, Hakkı Dursun, "Yezîd b. Mu'âviye", *İA*, XIII/411-413, İstanbul 1986.

يلماظ، حقي طورسون، يزيد بن معاوية، الموسوعة الإسلامية، ج ١٣، استانبول ١٩٨٦.

YILMAZ, Musa Kazım, "Şia'n?n Kur'ân İlimleriyle İlgili Görüşleri", *Milletlerarası Tarihte ve Günümüzde Şiîlik Sempozyumu*, 13-15 Şubat 1993, İSAV, İstanbul 1993, s. 163-189.

يلماظ، موسى كاظم، آراء الشيعة عن علوم القرآن، مؤتمر الشيعة في الماضي والحاضر، (١٣-١٥ فبراير ١٩٩٣، استانبول ١٩٩٣.

YURDAGÜR, Metin, "Ahbâriyye", *DİA*, I/490-491, İstanbul 1998.

يورده جور، متين، أخبارية، موسوعة وقف الديانة الإسلامي، ح ١، استانبول ١٩٩٨.

YÜCEL, Yaşar, "Midhat Paşa'nın Bağdat Vilâyetindeki Alt Yapı Yatırımları", *Uluslararası Midhat Paşa Semineri (Edirne 8-10 Mayıs 1984)*, Ankara 1986, s. 175-183.

يوجل، يشار، استثمارات مداحت باشا في البنية التحتية في ولاية بغداد، سيمنار مدحت باشا الدولي (ادرنة ٨-١٠ مايو ١٩٨٤)، أنقره ١٩٨٦.

WELLHAUSEN, J., *İslâmiyetin İlk Devirlerinde Dinî*-Siyasî Muhalefet Partileri, (çeviren: Fikret Işıltan), Ankara 1989.

ويل هوزن، ج. الأحزاب الدينية السياسية المعارضة في العهود الأولى للإسلام، ترجمة فكرت ايشلطان، أنقره ١٩٨٩.

الملاحق

الملحق الأول

متصرفو وقائمقامات كربلاء

١- قائمقامات كربلاء

اسم القائمقام	الوثائق الخاصه به
محمد صادق (١٢٦٠)	BOA, *A.MKT* 11/25, 27 3 1260.
طلعت باشا (١٢٦٢)	BOA, *ML.MSF* 5393, s.2, 1845 (1262)
نوري بك (١٢٦٤)	BOA, *A.MKT* 117/20, 23.4.1264.
قورابي أفندي (١٢٦٧-١٢٧٤، ١٢٧٦-١٢٧٩)	BOA, *A.MKT.UM* 67/94, 7 10 1267; *Devlet Salnâmesi* 1270, (def'a: 3), s.83; *Aynı Salnâme* 1271, (def'a: 4), s.72; *Aynı Salnâme* 1272, (def'a: 10), s.71; *Aynı Salnâme* 1273, (def'a 11), s.70 *Aynı Salnâme* 1274, (def'a: 12), s.78. *Aynı Salnâme* 1276, (def'a: 14), s.76; *Aynı Salnâme* 1277, (def'a: 15), s.81; *Aynı Salnâme* 1278, (def'a: 16), s.81; *Aynı Salnâme* 1279, (def'a: 17), s.83.
إسماعيل باشا (١٢٨٠)	*Aynı Salnâme* 1280, (def'a: 18), s.70.
محمد بك (١٢٨١)	*Aynı Salnâme* 1281, (def'a: 19), s.74.
مصطفى محمد بك (١٢٨٢)	*Aynı Salnâme* 1282, (def'a: 20), s.73.
إسماعيل باشا (١٢٨٣)	*Aynı Salnâme* 1283, (def'a: 21), s.78.
محمد بك (١٢٨٤- ١٢٨٥)	*Aynı Salnâme* 1284, (def'a: 22), s.95.

٢- أسماء متصرفي كربلاء فيما بين ١٢٨٢ و١٢٩٢

اسم المتصرف	الوثائق الخاصة
إسماعيل باشا (١٢٨٦)	BOA, *VGG* 257, Nr: 85.
حافظ أفندي (١٢٨٦)	BOA, *Ayniyat Defteri* 849, s. 45; Zevrâ, Nr: 2.
خليل بك (١٢٨٧)	BOA, *Ayniyat Defteri* 849, s. 75.
صبيح بك (١٢٩٢)	BOA, *Ayniyat Defteri* 848, s. 235.

متصرفو سنجق كربلاء

الاسم	تاريخ التعيين	الرتبة
رشيد أفندي	١ مارس ١٢٩٢	الأولى من الطبقة الثانية
قدرى بك	٦ كانون اول ١٢٩٣	المتميزة
مظهر باشا	٢٩ سبتمبر ١٢٩٤	أمير أمراء
روحي أفندي	١ يوليه ١٢٩٦	الأولى من الطبقة الثانية
محمد باشا	٥ اغسطس ١٢٩٧	أمير أمراء
مظهر بك للمرة الثانية	١٩ إبريل ١٢٩٨	أمير أمراء
حاجي علي باشا	٢٣ يوليه ١٢٩٩	روميللى
جلال باشا	١١ إيريل ١٣٠٠	امير أمراء
مصطفى باشا	١ كانون الأول ١٣٠٢	أمير أمراء
علي رضا بك	٧ مارس ١٣٠٤	الأولى من الطبقة الثانية
جلال بك للمرة الثانية	٢٨ كانون الثاني ١٣٠٥	روميللي
محمود بك	٢٩ كانون الثاني ١٣٠٧	الأولى من الطبقة الثانية
فريد باشا	١٩تشرين الأول ١٣٠٩	امير أمراء
يحيى نزهت بك	٢٧ تشرين الأول ١٣١١	متميزة
عبد اللطيف باشا	١٣ مايو ١٣١٣	روميللي
يحيى توفيق باشا	٥ تشرين الثاني ١٣٢١	روميللي
مصطفى ذهنى باشا	٢٤ كانون الأول ١٣٢٢	روميللي
حسني باشا	كانون الأول ١٣٢٣	أمير أمراء

المصدر: سالنامة ولاية بغداد ١٣٢٥، ص ٣٢٧.

الملحق الثاني

ترجمة الرسالة المرسلة إلى ميرزا عبدالجبار القنصل الإيراني

في بغداد من حاجي ميرزا أغا وزير شاه إيران

صاحب السعادة والنجابة بني

نظراً لأنني قررت إعادة بناء الفناء المقدس لقبر الإمام الحسين ﷺ من جديد، فإنني أطلب ما يلي؛ لتكن شركاً لي في هذا الثواب والافتخار العظيم، وقد سلمت للمقيم الإنجليزي هنا مبلغ ٣٠٠٠ تومان لإيصالها لكم، وأنه يجب أن يكون قد وصل إليكم الآن. وعليكم أن تسلموا تلك الأموال إلى جناب ركن الدولة مع رجل أمين من طرفكم، وأن تُرسل الجواهر القيمة أيضاً على ركن الدولة مع رجل أمين من طرف حاجي ميرزا هادي. وفي البداية عليكم أن تحرروا الصحن المقدس المذكور والغرف الموجودة فيه، وأن تبنوها بشكل محكم، حتى لا يصيبها الضرر بمرور الأيام والدهور، ولتبنى الدعامات والقباب التي هدمت بشكل محكم بالجص. وبعد الانتهاء من الدعامات لتكن طابقين مثل فناء النجف الأشرف، ولتبنى كل الغرف والأبواب بالقاشاني، وذلك لأن العتبات المقدسة لم يكن بها قاشاني منذ بنائها، ولا تخافون من المصروفات مهما بلغت، فإن شاء الله تعالى سأرسل لكم في غضون تلك الأيام مبلغ ٣٠٠٠ تومان أخرى. ولن أعطلكم بسبب المال، وإن لم تكفي الستة آلاف تومان المرسلة سأرسل لكم غيرها. والمطلوب منكم الآن أن تراعوا الضبط والإحكام في البناء، ولتتركوا في البناء أثراً للعظمة

والشموخ، لتثابوا على ذلك في الدنيا والآخرة. وقد قمت بشراء منزل جدة نوا بك المواقع في كربلاء، ولكني لا أعلم هل يحتاج إلى ترميم أم لا، لذا عليكم أن ترسلوا رجل من عندكم لمعاينة البيت المذكور، وإن كان في حالة تحتاج إلى ترميم أخطروني بالمبلغ المراد في هذا الترميم، حتى أرسل لكم الأموال المطلوبة لترميمه، ولتنتبهوا لتلك الخصائص المذكورة.

ما ورد في ذيل الرسالة

بني لقد بذلتم جهداً كبيراً في سبيل الدين والدولة، وإن هذا الجهد سيكون محل افتخاري في الدنيا والآخرة. وعليكم أن تجعلوا الغرفة الثانية الواقعة ناحية القبلة الموجودة في ناحية السقا خانه مقبرة لي، وأن تغطوها بالقاشاني، وتصنعون في وسطها قبراً من الحجارة، وتعينون عليها متولي لها، وسأعطيه راتبه كل عام، كما سأرسل لكم مصاريف المقبرة، وإن وجدتم منزل بجوار المنزل الذي اشتريته لتشتروه ليكون توسعة له، وبعد ترميمه تضعون فيه رجل متدين عاقل، سأعطي له كل عام شيئاً، وذلك نظير بقائه في المنازل. فقد أصبحت الكثير من الرغبات والأمنيات تراب.

الملحق الثالث

صورة الاتفاقية المتفق عليها بين مدحت باشا والي بغداد وبين مشير الدولة حسن خان الحائز على مناصب وزير العدل في الدولة العلية الإيرانية وسفارة الدولة الإيرانية في استانبول

نظراً لأن الجنازات التي لم يمر وقت طويل على وفاتها والتي تُجلب من ممالك الدولة العلية الإيرانية لتدفن في العتبات العالية الواقعة في بغداد تؤدي إلى أضرار من الناحية الصحية، فقد تقرر عدم السماح لأي جنازة تمر من الحدود إلى الممالك العثمانية طالما أنها لم يمر عليها ثلاث سنوات، وعليه فسيتم تحرير تاريخ دفن تلك الجنازات، ثم على الراغبين في نقل تلك الجنازات إلى الممالك العثمانية لتدفن بالعتبات العالية عليهم أن يحصلوا على شهادة صحية بأنه قد مر ثلاث سنوات على دفنها، وبالتالي يسمح لهم بنقل الرفات (العظام)، وبناء عليه فإنه تقرر من تاريخ عقد هذا الاتفاق عدم مرور أي جنازات من الممالك الإيرانية إلى الأراضي العثمانية لمدة ثلاث شهور. وعلى الراغبين في دفن جنائزهم أو رفاتهم في العتبات بعد مرور تلك المدة أن يحصلوا على شهادة توضح أنه قد مرّ ثلاث سنوات على وفاة صاحب الجنازة المراد دفنها. وفي حالة عدم وجود تلك الشهادة لن يسمح من طرف موظفي حدود الدولتين بالمرور بتلك الجنائز.

١٦ شوال ١٢٨٣هـ ٢٧ كانون الأول ١٢٨٦ رومية

فهرس المحتويات



في الأرشيف العثماني

دراسة وثائقية (١٨٤٠-١٨٧٦م)



Bibliotheca Alexandrina
0640072